verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



بحوث فى الصحافة المعاصرة







اهداءات ۲۰۰۲ د/ ممواطعت مبد الرحمن القامرة onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بحسوث

في الصحافة المعاصرة

کتاب جماعی معدی الی ۱-د- عواطف عبد الرحمن





جميع الحقوق محفوظة للناشر العربي للنشر والتوزيع

٦٠ شارع القصر العينى (١١٤٥١) - القاهرة

□ : PY03007 -73P/3P0

فاکس: ۲۵۷۷۵۱۱

٤٢ ميدان البصره - شارع دجله من شهاب - المهندسين

تليفاكس: ٥٤٩٢١٤٥

E-Mail:alarabi5@intouch.com

الطبعة الأولى

۲...

بحوث في الصحافة المعاصرة

كتاب جماعي مهدي إلى ١٠٤٠ عواطف عبدالزحمن ٠

الغسلاف للفنسان : مصطفى رمزى .

عدد الصفحات: ٣٥١.

بشِمُ النَّمَ الجَعَزِ الحَمَرِي







يصدر هذا الكتاب ليعبر عن البعض القليل من فيض التقدير والحب والامتنان من الباحثين في مختلف الأعمار والجامعات للاستاذه الدكتوره / عواطف عبد الرحمن أستاذ الصحافة وخبيرة الإعلام الافريقي والمحامية الأولى عن قضايا المرأة والطفل والمتحمسة دائماً لقضايا تنمية صعيد مصر.

والصديقة اكل الأجيال من تلاميذتها وزملائها في أقسام الصحافة والإعلام ليس على مستوى مصر فقط وإنما على المستوى العربي والافريقي .

وتمثل أ.د. عواطف عبد الرحمن لكل من درس على يديها أورافقها في ميادين العمل الوطني المتنوعة ، ذلك المعنى المتجدد للمثابرة والاصرار اللامحدود على تحقيق المصلحة العامة .

فلم تتخلى يوماً عن منهج الوعى والفعل ، فكانت متسقة في ادائها ومواقفها مع ما تؤمن به وبدعو له ..

وكانت ولا زالت أ.د. عواطف عبد الرحمن صادقة مع ذاتها ومع

الآخرين وعلى الرغم من أن العديد ممن بدأوا معها مسيرة العمل العام بدلوا مواقفهم لخدمة المصالح الخاصة .

إلا انها دائماً ما وقفت فى خندق الولاء للحق والحقيقة متعالين عن الإغراءات الكثيرة التى لم تمل من صدقها مع نفسها ومع الآخرين .

وإذا كانت أ.د. عواطف عبد الرحمن هي من اوائل من تصدوا لوضع أسس مناهج البحث الإعلامي في مصر فإنها أيضاً تسعى الى تطوير تلك المناهج مستفيده من النظريات العلمية التي تظهر في العالم غرباً وشرقاً في اطار من الادراك الواعي لمتطلبات مجتمعنا وأهدافنا القومية ..

وتعد أ.د، عواطف عبد الرحمن رائدة البحث في الصحافة العربية تأريا وتواصلا ما بين مصر والوطن العربي .

كما تعد رائدة الصحافة الافريقية فى إيمان عميق باندفاع عن القضايا الأفريقية ومشاركة فى تنمية القارة التى تنتمى إليها مصر وتمثل عمقاً استراتيچياً لمصر والوطن العربى ..

واستطاعت أ.د. عواطف عبد الرحمن خبير الإعلام الدولى أن تنضيج العلاقة بين منظمة الثقافة والعلوم "اليونسكو" والإعلام المصرى والعربى بصفة عامة وقضايا الصحفيات العربى بصفه خاصه وولد على يديها اول مشروع لتنمية قدرات المرأة العامله في مجال الصحافة اقليمياً ودولياً.

كما استطاعت أد. عواطف عبد الرحمن بعلاقاتها العلمية الوطيدة مع الجامعات الاوربية والامريكية ان تساعد على تبادل الخبرات والاشراف المشترك على الرسائل العلمية للباحثين المصريين الذين حصلوا على خبرات واسعة نتيجة سفرهم للخارج وتحصيلهم العلم على أيدى اساتذة الصحافة في انجلترا وفرنسا وأمريكا ..

ان تناول عطاء أ.د. عواطف عبد الرحمن ذلك الصرح الصحفي والإعلامى العربى والعالمي طوال مسيرتها في العمل الصحفي ثم البحثى فضلاً عن عطائها في العمل العام ومواقفها الإنسانية ..

إنما هو أمر يحتاج إلى اكثر من كتاب ...

ولكن كتابنا هذا يمثل رسالة حب الى أستاذتنا الغالية ..

الدكتوره/ عواطف عبد الرحمن في عامها الستين من عمرها المديد بإذن الله حيث أصبحت أستاذتنا في سنوات نضج العطاء تتألق خبره وإشراقه متجدده للوعي والفعل.

وفي محطة الستين من العمر تعطى أ.د. عواطف عبد الرحمن

المثل والقدوه للمثابره ولوحدة المنهج في العمل والمواقف الشخصية.

ومع استاذتنا نحلم بمزيد من العمل والجهد لتطوير العمل الإعلامى بحثاً وتدريباً ومقاومه لأساليب مسخ الهوية الحضارية والغزو الإعلامي ..

ومع أ.د. عواطف عبد الرحمن وبها يبقى الأمل فى مستقبل أكثر اشراقاً.

تـوقـيـع أجيال متعدده من تلاميذ

أ.د. عواطف عبد الرحمن

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تشريعات الصحافة في مصر

{رؤية تحليلية}

ا. د. ليلى عبد المجيد استاذ بكلية الإعلام - جامعة القاهرة الحرية تقوم على انعدام القيود أى القدرة على التصرف دون أى تحريم يفرض من الخارج على هذه القدرة ، غير أن حياة الانسان في المجتمع والتطورات التي لدقت علاقته في هذا المجتمع تستوجب وضع قيود على هذه الحرية في المجتمعات المعاصرة ، وتحدّم وجود نوع من التنظيم الذي يرد قيدا على هذه الحرية بمعناها المطلق.

وبقدر تحقيق التوازن بين الحرية التي يحتاجها الإنسان وبين السلطة التي لا غنى عنها بقدر ما يتحقق الازدهار للمجتمع والفرد ، وهذا التوازن يتحقق من خلال القانون والتشريع.

وبعنى بالتشريعات الصحفية مجموعة القواعد القانونية والتى تضع الضوابط العامة التى تحدد سلفا سلوك الأقراد بصدد ما يمكن أن يقوم بينهم من علاقات فى مجال الصحافة ، وهذه الضوابط قد تسعى إلى الحد من حريات الأفراد أو تقييدها فى حدود الحفاظ على حريات الأخرين وعلى المسلحة العامة.

وتا تى هذه القواعد القانونية من خلال:

١ - النساتيير:

والتي تقرر المبدأ العام والخاص بحرية الصحافة في إطار ما تنص عليه من ضمان لحرية التعبير عن الرأى باعتبارها حقا طبيعيا لا غنى للفرد عن التمتع به ليستكمل آدميته وليتعاون هو وسائر الأفراد على اسعاد الجماعة.

٢ - قوانين الصحافة والمطبوعات:

وتتضمن كيفية استعمال مبدأ حرية الصحافة الذي ورد النص عليه بشكل عام في الدساتير والتي تضعها الهيئة التشريعية وقد ترى هذه الهيئة أن تتوسع في النصوص التي توردها بهذه القوانين أو تضيق منها.

وبتولى هذه القوانين أو تنظم ممارسة هذه الحرية وتحديد نطاق هذا تنظيم ، وقد تجعل هذه القوانين مبدأ حرية الصحافة مجرد حبر على الورق إذا توسعت في تقييد هذه الحرية.

٣ - قوانين العقوبات:

وتتضمن هذه القوانين عادة مواد خاصة بالجرائم التي ترتكب بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر والعلانية ، والعلانية هي العلة الاصلية للعقاب ، ولا عقاب على التفكير وتكوين الرأي

مهما يكن مخالفا للقانون ، وإنما العقاب على إعلان الرأى المخالف للقانون بأى طريقة من طرق العلانية ، وهذه القوانين تتضمن العقوبات التي تترتب على اساءة استعمال الفرد لحرية اعلان الرأى في المطبوعات أو غيرها من وسائل العلانية والتعبير عن الرأى .

وسنحاول في هذه الورقة البحثية تحليل ومناقشة بعض هذه التشريعات التي تنظم عمل الصحافة في مصر حيث ستقتصر على كل من:

- ١ المبادئ الدستورية الخاصة بالصحافة المصرية.
 - ٢ قانون الصحافة.
 - ٣ قانون نقابة الصحفين.

أولا: المبادئ الدستورية الخاصة بالصحافة المصرية:

تقرر الدساتير عادة المبدأ العام الذى ينظم حرية الصحافة في اطار ما تنص عليه من ضمان لحرية التعبير عن الرأى باعتبارها حقا طبيعياً لاغنى للفرد عن التمتع به ليستكمل أدميته وليتعاون هو وسائر الأفراد على إسعاد الجماعة.

وقد كان الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٢٣ أول دستور ينص صريحا على حرية الصحافة ، ووردت بعد ذلك نصوص خاصة بذلك في دستور سنة ١٩٣٠ ، والدستورين المؤقتين سنة ١٩٥٠ ، سنة ١٩٦٤ .

ويتضمن الدستور المصرى الدائم الصادر في سبتمبر ١٩٧١ مادتين تنظمان حرية الرأى والمصحافة هما المادة (٤٧) ، والمادة (٤٨) إذ تنص المادة (٤٧) على أن "حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأية ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمانا لسلامة البناء الوطني.

أما المادة (٤٨) فتنص على أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة وانذارها أو وقفها أو الفاؤها بالطريق الإدارى محظور ، ويجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي وذلك كله وفقا للقانون ".

وأضيف في التعديلات الدستورية التي تمت الموافقة عليها في الاستفتاء الذي تم في

۱۹۸۰/٥/۲۲ باب جديد عنوانه " أحكام عامة " تتضمن فصلين ، الأول خاص بمجلس الشورى واختصاصاته وتشكيله ، والثانى خاص بسلطة الصبحافة مكون من ست مواد . وتنص المادة (٢٠٦) منه على أن " الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين في الدستور والقانون والمادة (٢٠٧) " تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفي استقلال وفي خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير ، وتعبيراً عن اتجاهات الرأى العام واسهاما في تكوينه وتوجيهه في اطار المقومات الأساسية المجتمع ، والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات المعامة واحترام حرمة الحياة الخاصة المواطنين وذلك كله طبقا للدستور والقانون ".

أما المادة (٢٠٨) فتنص على أن "حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وانذارها أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور وذلك كله وفقا للدستور والقانون ".

وبتنص المادة (٢٠٩) على أن "حرية اصدار الصحف وملكيتها للاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللاحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والأموال الملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون ".

وتنص المادة (٢١٠) على أن " للصحفيين حق الصصول على الأنباء والمعلومات طبقاً للأوضاع التي يحددها القانون ، ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون.

وبتنص المادة (٢١١) على أن " يقوم على شئون الصحافة مجلس أعلى يحدد القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة ويمارس المجلس اختصاصاته بما يدعم حرية المحافة واستقلالها ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع ويضمن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وذلك كله على النحو المبين في الدستور والقانون".

وعلى الرغم من أنه من المآلوف أن تتضمن الدساتير المبدأ العام فقط الذى ينظم حرية الصحافة والتعبير عن الرأى ، غير أن هذه التعديلات الدستورية دخلت فى الكثير من تفاصيل ممارسة العمل الصحفى ، وهذه مكانها الطبيعى القوانين الخاصة بتنظيم النشاط الصحفى (مثل قوانين المحافة والمطبوعات وقوانين النقابات المهنية).

غير أن ما يعنينا هنا هو أن هذه المبادئ الدستورية تختص بالوضع العام للصحافة المصرية ككل قومية ومحلية ، وهي التي تحدد مفهوم حرية الصحافة ونطاقها.

ومن الأمور التي غدت بديهية أنه ليس بكاف أن تقرر الدساتير حرية الصحافة فتصبح حرة بالفعل فقد تصدر قوانين للصحافة أو المطبوعات مليئة بالقيود والتحفظات ، كما أن تفسير معنى

حرية التعبير وحرية الصحافة يختلف اختلافاً كبيراً عند التطبيق من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي لآخر ، ومن فترة تاريخية لفترة تاريخية أخرى في الدولة نفسها.

ومن الضمانات الاساسية لحرية الصحافة :

- \ عدم خضوع الصحافة لرقابة سابقة على النشر من جانب السلطة ولا تقبل هذه الرقابة السابقة في جميع الأحوال إلا على مضض وفي أضيق نطاق في الظروف الاستثنائية كحالات الحرب والطوارئ.
- ٢ تقييد قدر الامكان المجال الذي يكون في وسع المشرع فيه إيراد تشريعات تجرم مالا يستلزم صالح المجتمع تجريمه وهذا يعنى أن الحرية المعترف بها للفرد ليست مطلقة وإنما تحددها القوانين القائمة ، والتي يعد الفرد إذا انتهكها مسئولا مدنياً وجنائياً.
 - ٣ حق الأفراد والجماعات في إصدار الصحف دون اعتراض السلطة.
 - ٤ حرية الصحافة في استقاء الأنباء ونشرها وحرية الرجوع إلي مصادر المعلومات.
 - وإن كان هناك في المقابل مجموعة من العقبات التي قد تهدد هذه الحرية بل قد تهدمها ومن ذلك:
 - ١ الاحتكارات الصحفية العامة أو الخاصة أو الدولية .
 - ٢ عدم كفاية البنى الأساسية للاتصال في المجتمع .
 - ٣ الاتجاهات والمحظورات الثقافية الراسخة .
 - ٤ تقديس السلطة دون مناقشة.
 - ه ممارسة المعلنين لليسطرة الاقتصادية على الصحف.
 - ٦ تقاضى بعض الصحف اعانات سرية من الحكومة .

ويلاحظ أنه بالنسبة للدستور المصرى الدائم أنه بعد أن يقرر في المادة (٤٨) منه حظر الرقابة على الصحف يعود فيضيف " ومع ذلك يجوز استثناء – في حالة اعلان الطوارئ أو في زمن الحرب ، أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو اغراض الأمن القومي وذلك كله وفقا للقانون ".

وتعبير السلامة العامة والأمن القومى تعبير واسع ومطاط فهو أوسع نطاقا من تعبير الانباء العسكرية إذ يشمل هذه الأنباء كما يشمل غيرها مما قد يهدد السلامة العامة والأمن القومى ، بل وقد يؤدى إلى تقييد حرية الصحافة إذا تم التوسع في تفسير مداولات هذه العبارات.

ثانياً : قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ :

ومن خلال تحليل القانون نرى أنه عرض الجوانب الخاصة بتنظيم النشاط الصحفى وهى:

- ١ تنظيم اصدار الصحف وأنماط ملكبتها.
- ٢ حقوق الصحفيين وضمانات ممارسة المهنة.
 - ٣ واجبات الصحفيين والتزاماتهم.
 - ٤ المجلس الأعلى للصحافة.

١- تنظيم اصدار الصحف وانماط ملكيتها:

ويعالج القانون عملية تنظيم اصدر الصحف في مصر في الفصل الأول من بابه الثاني من المادة (٤٥) وحتى المادة (١٥).

ولما كان هناك أسلوبان لعملية اصدار الصحف يعتبر الأول مجرد نوع من التنظيم وهو الاخطار بمعنى مجرد ابلاغ الجهة الإدارية المختصة بالرغبة في اصدار الصحيفة دون انتظار إذنها أو موافقتها بينما يمثل الأسلوب الثاني درجة من التقييد وهو الترخيص بمعنى ضرورة حصول الراغبين في اصدار الصحيفة على تصريح أو اذن مسبق قبل اصدار الصحفية.

وقد اشار القانون في مادتيه (٤٦) ، (٤٧) إلى أن من يريد اصدار صحيفة جديدة عليه أن يقدم إخطارا كتابيا إلى المجلس الأعلى للصحافة موقعا عليه من الممثل القانوني للصحيفة.

غير أنه يظهر في المادة (٤٧) من القانون أن هذا الاخطار أقرب ما يكون لمفهوم الترخيص إذ يشترط انقضاء مدة أربعين يوما دون اصدار قرار من المجلس الأعلى للصحافة برفض الترخيص باصدار الصحيفة ويعتبر هذا بمثابة عدم اعتراض على الاصدار.

وتجمع المادة (٥١) بين المصطلحين معا إذ تنص على أنه في حالة التغيير الذي يطرأ على البيانات التي تضمنها الاخطار بعد صدور الترخيص يجب إعلان المجلس الأعلى للصحافة كتابة بهذا التغيير قبل حدوثه بخمسة عشر يوما على الأقل إذا كان التغيير قد طرأ على وجه غير متوقع وفي هذه الحالة يجب اعلانه في موعد غايته ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه .

ويلاحظ من تحليل مواد القانون السابق الاشارة إليها أنه يضع معايير محددة تبرر رفض المجلس الأعلى للصحافة الترخيص باصدار صحيفة ما ، وإن كان من الأمور التى تحمد لهذا القانون أنه أعطى لذوى الشأن حق الطعن فى قرار رفض اصدار الصحيفة أمام محكمة القضاء

الإدارى خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بالرفض ، فى حين إن القانون السابق ١٤٨ لسنة ١٩٨ كان يجعل حق الطعن فى قرار المجلس برفض الترخيص لمحكمة القيم ، وهى محكمة ذات طابع خاص تضم عدداً من الشخصيات العامة مما كان أمراً غير مقبول.

وحددت المادة (٤٦) من القانون البيانات التي يجب أن يتضمنها الأخطار بالرغبة في اصدار صحيفة جديدة وهي:

- أسم واقب وجنسية ومحل إقامة صاحب الصحيفة.
- اسم الصحيفة ودوريتها واللغة التي تنشر بها ونوع نشاطها.
 - الهيكل التحريري والإداري لها.
 - بيان ميزانيتها ومصادر تمويلها.
 - عنوانها ، وعنوان المطبعة التي تطبع بها.
 - أسم رئيس التحرير.

ومن الملاحظ أن هذا القانون قد أضاف بعض البيانات التى لم تكن مطلوبة فى القانون السابق ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وهى الفاصة بالهيكل التحريرى والإدارى الصحيفة المطلوب اصدارها ، وهو فى رأيى يمثل وسيلة لضمان جدية عملية إصدار الصحيفة ، وبيان ميزانيتها ومصادر تمويلها، وقد جاحت هذه الاضافة نتيجة لبعض السلبيات التى ظهرت فى بعض الممارسات الصحفية من ظهور بعض الصحف التى ليس لها آية هياكل تحريرية وإدارية أو مصادر تمويل معروفة ومعلنة وغير معروف من ورائها ومن يمولها ، وهذا من شأنه أن يمس مصداقية هذه الصحف.

وقد عرض القانون للاشكال الخاصة بملكية الصحف في مصر في الفصل الثاني من بابه الثاني من بابه الثاني من المادة (٥٢) وحتى المادة (٥٤) ثم خصص باب مستقلا هو الباب الثالث الحديث عن ملكية الصحف القومية والهياكل التي تدار من خلالها من المادة (٥٥) وحتى المادة (٢٦) منه:

أشكال ملكية الصحف في مصر:

حدد القانون في المادة (٥٦) منه اشكال الملكية المسموح بها طبقا له في ملكية الأحزاب السياسية والاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة ، وإن اشترط في الصحف التي تصدرها الاشخاص الاعتبارية الخاصة فيها عدا الاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات أن تتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة اسهمها جميعها اسمية و مملوكة للمصريين وحدهم وبحيث لا يقل رأس

مال الشركة المدفوع عن مليون جنيه إذا كانت الصحيفة يومية ومائتين وخمسين الف جنيه إذا كانت أسيوعية ومائة الف جنيه إذا كانت شهرية.

وأعطى القانون للمجلس الأعلى للصحافة أن يستثنى من بعض الشروط السابقة ، ولا يجوز أن تزيد ملكية الشخص وأفراد اسرته (الزوج والزوجة والاولاد القصر) وأقاربه حتى الدرجة الثانية في رأس مال الشركة على ١٠ ٪ من رأس مالها.

واجاز القانون أيضا انشاء شركات توصية بالاسهم لاصدار مجلات شهرية أو صحف اقليمية ويسرى عليها الشروط السابقة.

وهناك بعض الملاحظات حول اشكال الملكية كما وردت في القانون هي :

\ - أن القانون لا يقرحق الأفراد كأشخاص طبيعيين في اصدار الصحف ، وإذا كانت الصحافة قد اصبحت بالفعل صناعة ضخمة مما أدى إلى ظهور الكتل الصحفية الاحتكارية في معظم البلاد الرأسمالية مما تحولت معه حرية الصحافة إلى حرية عدد محدود ممن يملكون اصدار الصحف فانه قد يكون من المقبول أن يطرح القانون إمكانية اصدار الصحف من خلال جمعيات تعاونية أو شركات ، يمكن أن توضع ضوابط قانونية محددة لها مثل اشتراط الأهلية الكاملة في ناشر الصحيفة وخلوه من الموانع القانونية والمخلة بالشرف وضمان حقوق الصحفيين العاملين فيها وتجريم التمويل الأجنبي لها ومراقبة ميزانياتها من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات .

٢ – رغم أن القانون سمح للاشخاص الطبيعيين باصدار صحف إذا تجمعوا في شركة مساهمة أو شركة توصية بالاسهم أو تعاونيات ، غير أنه اشترط بعض الأمور في عملية اصدار صحف جديدة في مصر تتخذ هذه الصيغ .

ومن الأمور الايجابية فى هذه الشروط ضرورة أن تكون أسهم الشركات اسمية ومملوكة للمصريين وحدهم إذ يمثل هذا الشرط ضمانة تمنع رأس المال الأجنبى من السيطرة على الصحف التى تشارك فى تكوين الرأى العام وتصوغ الثقافات.

كما أن وضع حد أقصى للكية الشخص وأفراد اسرته للاسهم في هذه الشركات يحول دون احتكار أو تركيز ملكية الصحف .

ومن الأمور التي تمثل تطوراً ايجابيا في القانون أنه جعل الحد الأقصى لمكية الشخص ومن الأمور التي تمثل تطوراً واقاربه حتى الدرجة الثانية في رأس مال الشركة لا يزيد عن وأفراد اسرته (زوجته وأولاده القصر) واقاربه حتى الدرجة الثانية في حين أن القانون السابق ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ كان يجعل هذا الحد لا يزيد عن ٥٠٠ جنيه في

رأسمال شركة تصدر صحيفة يومية لا يقل رأسمالها عن ٢٥٠ ألف جنيه ، مما كان يقتضى وجود ٠٠٠ مساهم (مع الوضع في الاعتبار أن الفرد واسرته يعتبر مساهما واحدا) وتجميع هذا العدد ليس مسالة سهلة بالطبع أما النص الجديد فيسمح بانشاء شركة مساهمة لاصدار صحيفة يومية تتكون من عشرة اشخاص فقط .

٣ – لجازت المادة (٥٢) من القانون انشاء شركات توصية بالاسهم لاصدار مجلات شهرية أو صحف اقليمية وهذا لم يكن موجودا في القانون السابق ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، ويعتبر هذا أيضا من النصوص الجيدة التي تتيح الفرصة لانشاء مزيد من الصحف الجديدة ، وأن كانت المادة نفسها قد اشارت إلى انطباق نفس الشروط الخاصة بالشركات المساهمة على هذا النوع من الشركات.

٤ - وتجيز المادة نفسها للمجلس الأعلى للصحافة أن يستثنى من بعض شروط انشاء التعاونيات أو الشركات ، وهذا نص جيد إذ يمكن أن يفيد في تيسير اجراءات انشاء الشركات سواء المساهمة أو التوصية بالاسهم.

م - يكفل القانون للاحزاب السياسية حق اصدار الصحف دون تحديد حد أقصى لعدد الصحف التى يملكها كل حزب ، كما يكفل النقابات والاتحادات - باعتبارهما اشخاصاً اعتبارية خاصة - الحق في اصدار الصحف دون تحديد أو تقييد وكذلك الاشخاص الاعتبارية العامة مما يتيح امكانية تحقيق التعدد والتنوع.

٦ - مازال هذا القانون ينهج نفس النهج للقانون السابق ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ فيما يتعلق بالصحف التي ما زالت تصدر عن أفراد تطبيقا لحكم المادة ٤٩ من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ إذ نص القانون الحالي ٩٦٠ لسنة ١٩٩٦ في مادته (٨٠) على أنها تستمر في مباشرة نشاطها حتى وفاة أصحابها مما يهدد العديد من الصحف الصغيرة التي تصدر بشكل منتظم.

وإن كان القانون الحالى قد أعطى هذه الصحف الحق فى توفيق أوضاعها وفقا لاحكام هذا القانون أى أن تتحول إلى شخص اعتبارى خاص (جمعية تعاونية أو شركة توصية بالاسهم إذا كانت مجلة شهرية أو صحفية اقليمية).

وهذا اتجاه طيب رغم صعوبته عمليا ، وأن كانت بعض الصحف الاقليمية قد وفقت أوضاعها بالفعل.

٧ - من النصوص التى لم يعد هناك مبرر لها ويحسن الغاؤها المادة (٥٠) التى تخطر اصدار الصحف أو الاشتراك في اصدارها أو ملكيتها بأية صورة من الصور على المنوعين - قانونا من مزاولة حقوقهم السياسية ، فهذا يمثل نوعا من العزل السياسي.

وتجدر الاشارة إلى أن القانون قد نص فى المادة (٤٥) على ضرورة أن يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافا فعليا على ما ينشر بها وعدد من المحررين المسئولين يشرف كل منهم إشرافا فعليا على قسم معين من اقسامها ، وأشترط فى رئيس التحرير والمحررين أن يكونوا مقيدين بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين.

واشتراط وجود رئيس تحرير للصحيفة مسئول عن كل ما ينشر بها أمر ضرورى ومهم ، وأن كان ليس هناك ما يبرر اشترط وجود عدد من المحررين المسئولين إذ يعتبر هذا نوعا من التنظيم الداخلي لإدارة التحرير في الصحيفة ، كما أن اشتراط أن يكون رئيس التحرير ومحررو الصحيفة مقيدين بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين – فهو في رأيي مسألة مهمة لحماية المهنة من الدخلاء عليها وغير المؤهلين لممارستها والذين يفتقدون الاحساس بالمسئولية الاجتماعية ، والاسهام في الارتفاع بمستواها ، كما أن عضويتهم بالنقابة يضمن محاسبتهم عن أي اخلال بأداب المهنة واخلاقياتها لاسيما وأن القانون يستثني من شرط عضوية النقابة رؤساء تحرير الصحف والمجلات المتحددها التي تصدرها الهيئات التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى للصحافة .

الصحفالقومية:

وهى الصحف التى تملكها الدولة ملكية خاصة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى وقد أعطاها القانون في المادة (٥٨) منه الشخصية الاعتبارية ولها مباشرة جميع التصرفات القانونية لتحقيق اغراضها ووضع بعض الضوابط التي تنظم عملها وهي :

- انها مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن جميع الاحزاب وتعتبر منبرا للحوار الوطنى
 الحربين كل الآراء والاتجاهات السياسية.
- ٢ يجوز لها بموافقة المجلس الأعلى للصحافة تأسيس شركات لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الإعلان أو الطباعة أو التوزيع.
- ٣ يجوز لها مزاولة التصدير والاستيراد في مجال نشاطها وفقا للقواعد التي يضبعها
 المجلس الأعلى للصحافة.
- ٤ -- ينظم العلاقة بين المؤسسات الصحفية القومية وجميع العاملين بها من صحفيين وإداريين وعمال ، أحكام عقدالعمل الفردى المنصوص عليها في قانون العمل.

وتسرى في شأن العاملين بها احكام قانون الكسب غير المشروع ويكون سن التقاعد ستين عاما ، ويجوز مد السن سنة بسنة حتى سن الخامسة والستين بقرار من مجلس الشورى بالنسبة لرؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير ، ويقرار من المجلس الأعلى للصحافة بتوصية من مجلس إدارة الموسسة بالنسبة إلى غيرهم.

ه - تخصيص نصف صافى أرباح المؤسسة للعاملين بها والنصف الآخر لمشروعات التوسع والتجديدات.

٦ - يصدر المجلس الأعلى للصحافة القرارات والقواعد المنظمة لإدارة هذه المؤسسات
 وإعداد موازنتها السنوية وكيفية توزيع الارياح.

بعد الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة دفاتر ومستندات كل مؤسسة صحفية قومية بصفة دورية ويخطر كل من الجمعية العمومية للمؤسسة والمجلس الأعلى للصحافة ومجلس الشورى بنتائج الفحص .

ويلاحظ على ماسبق مايلى :

\ - أن اسناد القانون مهمة مراجعة دفاتر ومستندات الموسسات الصحفية القومية الجهاز المركزى للمحاسبات تعد ضرورية في ضوء ملكية الدولة لهذه المؤسسات للتأكد من مشروعية اجراءاتها المالية والادارية والقانونية.

٢ – أن مجلس الشورى الذى اوكات إليه الدولة مهمة ممارسة حقوق ملكية الصحف القومية نيابة عنها قد تنازل عن بعض اختصاصاته للمجلس الأعلى للصحافة فيما يتعلق باصدار القرارات والقواعد المنظمة لإدارة المؤسسات الصحفية القومية وإعداد موازناتها السنوية وكيفية توزيع الأرباح .

٣ - من النصوص التى تمثل تطوراً فيما يتعلق بتنظيم علاقة الصحفيين بمؤسساتهم الصحفية القومية ما ورد فى المادة (٥٦) من هذا القانون بخصوص جواز انتقال المصحفى من مؤسسة صحفية قومية إلى أخرى بموافقته وموافقة المؤسستين معا إذ كان القانون ١٤٨ اسنة ١٩٨٠ السابق يعطى فى المادة (٢٣) منه حق نقل الصحفى من موسسة صحفية قومية لاخرى المجلس الأعلى للصحافة دون النظر فى موافقة الصحفى المنقول نفسه بل قد يتم النقل رغما عن ارادته.

وينظم الفصل الثانى من الباب الثالث من القانون < المادتان ٢٦ ، ٣٦ > اسلوب تشكيل الجمعية العمومية المؤسسات الصحفية القومية واختصاصاتها ، إذ تشكل الجمعية برئاسة رئيس مجلس الإدارة الذي يضتاره مجلس الشورى وتضم ٣٥ عضوا ، ١٥ منهم منتخبون يمثلون الصحفيين والإداريين والعمال بهذه المؤسسة الصحفية بواقع خمسة أفراد عن كل فئة من الفئات الثلاث ، اضافة إلى عشرين عضوا يختارهم مجلس الشورى من الكتاب أو المهتمين بشئون الفكر والثقافة والصحافة والإعلام على أن يكون من بينهم أربعة على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية . وتحدد المادة (١٤٤) من القانون أسلوب تشكيل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية بحيث تضم تلاثة عشر عضوا برئاسة رئيس مجلس الإدارة ويختاره مجلس الشورى وستة من العاملين بالمؤسسة يتم انتخابهم بواقع اثنين عن كل من الصحفيين والاداريين والعمال ، وستة اعضاء بغناء على الأقل من ذات المؤسسة .

ومدة عضوية كل من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة أربع سنوات وأن كان نص المادة (٦٤) قد ورد به امكانية التجديد بالنسبة لعضوية مجلس الإدارة ولم يذكر ذلك بالنسبة لعضوية الجمعية العمومية.

وتنص المادتان (٦٥ ، ٦٦) من القانون على تشكيل مجلس للتحرير بكل صحيفة من الصحف القومية من خمسة اعضاء على الاقل برئاسة رئيس التحرير الذى يختاره مجلس الشورى ويختار مجلس الإدارة الاعضاء الباقين على أن يكون من بينهم من يلى رئيس التحرير في مسئولية العمل الصحفى ، وتكون مدة عضوية مجلس التحرير ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وهناك عدة ملاحظات فيما يتعلق بهذه الهياكل:

\ - يمثل المعينون من جانب مجلس الشورى في كل من الجمعية العمومية المؤسسات الصحفية ومجالس ادارات هذه المؤسسات الأغلبية (٥٧,١ ٪،٠٥ ٪ على الترتيب) خاصة إذا أضفنا رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العمومية وهو معين أيضا من جانب مجلس الشورى مما يقتضى إعادة النظر في هذه النسبة.

ومن الجدير بالذكر أنه قد حدث تحسن نسبى بالنسية لتشكيل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية عما كان عليه الأمر في القانون السابق ١٤٨ س لسنة ١٩٨٠ والذي كان ينص في المادة (٣١) منه على تشكيل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية من خمسة عشر عضوا ثمانية منهم

يختارهم مجلس الشورى بنسبة ٣,٣٥ ٪ من الأعضاء في حين أصبحت نسبتهم في القانون الحالي - كما اشرنا - ٥٠ ٪ فقط - عدا رئيس مجلس الإدارة.

٢ - لم يحدد القانون أية شروط لاختيار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الصحفية غير
 المنتخين.

٣ - حدد القانون اختصاصات الجمعية العمومية في المادة (٦٣) في حين لم يحدد اختصاصات مجلس الإدارة وترك ذلك للائحة التنفيذية له .

٢ - حقوق الصحفيين وضمانات ممارسة المهنة:

من خلال تحليل نصوص القانون ٩٦ اسنة ١٩٩٦ نجد أن هناك ثلاث مواد تمثل ضمانات لمارسة المهنة هي :

٢ - حظر فرض الرقابة على الصحف ، مع جواز ذلك استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب حيث تفرض رقابة محددة في الأمور المتصلة بالسلامة العامة أو أعراض الأمن القومي (المادة الرابعة).

٣ - حظر مصادرة الصحف أو تعطيلها أو الغاء ترخيصها بالطريق الإدارى (المادة الخامسة).

وينظم كل من الفصل الثاني بالباب الأول من القانون < المواد من ٦ إلى ١٧ > والفصل الخامس بالباب نفسه (لمواد من ٣٤ إلى ٤٤) حقوق الصحفيين على النحو التالي :

\ - توفير الأمكانيات للصحفى للوصول إلى المعلومات والحصول عليها والرجوع لمصادر الاخبار (المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٠ ، ١٠) حيث أعطت هذه المواد للصحفى الحق في الحصول على المعلومات والاحصاءات والاخبار المباح نشرها طبقا للقانون ومالم تكن سرية بطبيعتها وله حق نشرها ويلاحظ أنه قد أضيفت في هذا القانون كلمة (المباح نشرها) الأمر الذي لم يكن موجوداً في القانون السابق ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، وكان من الافضل عدم النص عليها ضماناً لحق الصحفيين في الحصول على المعلومات .

كما أكدت هذه المواد على مبدأ حرية تدفق المعلومات وحق المواطن في الاعلام في كل الاحوال - عدا حالات ثلاث حصرها القانون وهي الاخلال بمقتضيات الأمن القومي ، الدفاع عن الوطن ، مصالحه العليا.

وتجدر الاشارة هذا إلى أهمية تحديد ما هو سرى وما هو غير سرى من المعلومات والاحصاءات والاخبار بدقة حتى لا يكون هناك مجال للتوسيع في تفسير هذا النص لفرض قيود على معلومات أو احصاءات أو اخبار لا يتطلب الأمر حظرها.

٢ - اعطاء الصحفى الحصانة الملائمة الطبيعة عمله ، فالصحفيون مستقلون لا سلطان عليهم فى أداء عملهم لغير القانون (المادة ٦).

٣ - حماية المحقى من التعرض للايذاء أو الاهانة أو التعدى عليه عليه بسبب عمله أو
 المساس بأمنه لرأى صدر عنه أو معلومات صحيحة نشرها (المادتان ٧ ، ١٢).

٤ - ضعمان حق الصحفى فى الاحتفاظ بسر المهنة وعدم جواز اجباره على إفشاء مصادر معلوماته (المادة٧).

٥ - حق الصحفى فى احترام شرط الضمير وقد أعطى القانون فى المادة (١٣) الصحفى الحق فى فسخ تعاقده مع موسسته الصحفية بارادته المنفردة إذا طرأ تغيير جذرى على سياستها، بشرط ان يخطرها بعزمه على فسخ العقد قبلها بثلاثة شهور.

آ - ضمانات خاصة بحقوق الصحفى المالية والوظيفية إذ نصت المادة (١٤) من القانون على خضوع العلاقة بين الصحفى وصحيفته لعقد العمل الصحفى الذي يحدد مدة التعاقد ونوع عمل الصحفى ومكانه والمرتب وملحقاته والمزايا التكميلية في اطار القواعد الخاصة بعقد العمل الفردي أو عقد العمل الصحفى الجماعي في حالة وجوده.

وأعطت المادة (١٥) لمجلس نقابة الصحفيين الحق في عقد اتفاقات عمل جماعية مع اصحاب الصحف ووكالات الانباء والصحف العربية والأجنبية ، وتلزم المادة (٦) المؤسسات الصحفية وادارات الصحف بالوفاء بجميع الحقوق المقررة للصحفي في القوانين وعقد العمل الصحفي المبرم معها.

٧ - عدم جواز فصل الصحفى من عمله وضرورة اخطار النقابة بمبررات الفصل حتى تسعى التوفيق بين الصحيفة والصحفى ، فاذا فشلت تطبق الاحكام الواردة في قانون العمل والخاصة بفصل العامل.

وهذا النص من النصوص الجيدة والتي تجعل الصحفي آمنا على مستقبله بما يمنع عنه الظلم أو الغبن .

٨ - احاطة مساءلة الصحفى التأديبية في حالة اتهامه بارتكاب أي خطأ أو جريمة من نوع

ما بضمانات كافية ، مع ضمان أن تتم هذه المساءلة أمام نقابته ، إذ أعطى هذا القانون وفقا المادة (٣٤) منه لنقابة الصحفيين وحدها اختصاص تأديب الصحفيين من أعضائها ، بعد أن كان هذا الحق يعنى أن يحاسب الصحفى على الخطأ الواحد أكثر من مرة وأمام أكثر من جبهة.

وقد تناولت المواد ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ اجراءات هذه المحاكمة التأديبية وتشكيل لجنة التحقيق وهيئة التأديب الابتدائية والاستئنافية.

- ٩ احاطة مساءلة الصحفى جنائيا عن الجرائم التي تقع بواسطة الصحف بضمانات
 كافية (وردت في المواد من ٤٠ إلى ٤٤) وهي :
- عدم جواز الحبس الاحتياطى الصحفى المتهم فى هذه الجرائم إلا فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة (١٧٩) من قانون العقوبات.
- عدم جواز القبض على الصحفى بسبب جريمة من الجرائم التى تقع بواسطة الصحف أو التحقيق معه أو تفتيش مقر عمله إلا بأمر من النيابة العامة وبواسطة أحد اعضائها.
- ضرورة اخطار مجلس نقابة الصحفين قبل اتخاذ اجراءات التحقيق مع الصحفى بوقت كاف، ويحضر نقيب الصحفيين أو من ينوب عنه من أعضاء مجلس النقابة التحقيق مع الصحفي.
- عدم استغلال الوثائق والمعلومات والبيانات والأوراق التى يحوزها الصحفى كدليل اتهام ضده في أي تحقيق جنائي ما لم تكن في ذاتها موضوعا للتحقيق أو محلا للجريمة.
- عدم معاقبة الصحفى على الطعن بطرق النشر فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة إذا كان النشر قد تم بسلامة نية ولم يتعد أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة المعامة وبشرط أن يثبت الصحفى كل فعل اسنده إليهم.

وفيما يتصل بالتزامات الصحيفة وواجبات الصحفى يمكن تحديدها - كما وردت في القانون - على النحو التالي:

التنزامات الصحيفة

أولاً: حسن سير العدالة: وذلك باتاحة الفرصة المتقاضين أو المتهمين في محاكمة عادلة وعدم تعبئة الرأى العام ضدهم قبل صدور حكم القضاء، إذ حددت المادة (٢٣) من القانون الأمور التالية ضمانا لحسن سير العدالة:

- حظر تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على صالح التحقيق أوالمحاكمة أو مركز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة.
- الالتزام بنشر قرارات النيابة العامة ومنطوق الاحكام التي تصدر في القضايا التي تناولتها الصحف بالنشر اثناء التحقيق أو المحاكمة وموجز كاف للاسباب التي تقام عليها.
- ٢ حق التصميح: إذ نظمت المواد من ٢٤ وحتى ٢٩ شروط استعمال هذا الحق وشروط نشره والاجراءات التي يحق لصاحب الشأن اتخاذه في حالة امتناع الصحيفة عن نشر تصحيحه.

وكانت شروط استعمال حق التصحيح التي وردت بالقانون هي :

- \ أن يرسل طلب التصحيح إلى الصحيفة بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول إلى رئيس التحرير مرفقا به المستندات.
 - ٢ أن يتم ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر.
 - ٣ الا تكون الصحيفة قد صححت من تلقاء نفسها.
 - ٤ الا ينطوى التصحيح على جريمة أو على ما يخالف النظام العام والآداب.

أما شروط نشر التصحيح فكانت.

- ١ إن ينشر في غضون ثلاثة أيام من استلامه أو في أول عدد يظهر من الصحيفة بجميع طبعاتها.
- ٢ إن يكون النشر في نفس المكان وبنفس الحروف التي نشرت بها المادة الصحفية
 المطلوب تصحيحها.
- ٣ إن يتم النشر بغير مقابل طالما أن التصحيح لم يتجاوز ضعفى مساحة المقال أو الخبر المنشور فإن جاوزه كان الصحيفة المطالبة بمقابل نشر القدر الزائد بسعر تعريفة الاعلان المقررة.

الاجراءات التى يحق لصاحب الشان اتخاذها في حالة عدم نشر التصحيح الذي تنطبق عليه الشروط:

- ١ جواز اخطار المجلس الأعلى للصحافة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول لاتخاذ ما يراه في شأن نشر التصحيح.
- ٢ تمريك الدعوى الجنائية ضد الصحيفة حيث قد تحكم المحكمة بالعقوبة أو التعويض

لمدنى ولها أن تأمر بنشر الحكم الصادر بالعقوبة أو التعويض المدنى في صحيفة يومية واحدة على نفقة الصحيفة المشكو في حقها ، اضافة إلى نشره بالصحيفة نفسها خلال مدة لا تجاوز ١٥ يوما من تاريخ صدور الحكم.

ثالثاً: حظر قبول الصحيفة لأية تبرعات أو اعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية مباشرة.

وقد اعتبر القانون أية زيادة في اجر الاعلانات التي تنشرها هذه الجهات عن الاجور المقررة للاعلان بالصحيفة اعانة غير مباشرة.

رابعاً: الالتزام بنشر ميزانياتها خلال سنة أشهر من انتهاء السنة المالية ، على أن يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة دفاتر مستندات المؤسسة الصحفية بصفة دورية التحقق من سلامة ومشروعية اجراءاتها المالية والادارية والقانونية.

وقد سبق الاشارة إلى أهمية هذا الاجراء وضرورته ضمانا لسلامة مصادر تمويل الصحيفة وارجه اتفاقها وتحقيقاً للشفافية.

خامساً: الالتزام باخلاقيات الإعلان وعدم تعارضها مع قيم المجتمع واسسه ومبادئه وأدابه العامة والعمل على ضرورة الفصل بين المادة التحريرية والمادة الاعلانية.

واجبات الصحفى:

- ١ الالتزام بالدستور والقانون.
- ٢ الحفاظ على مبادئ المجتمع ومقوماته ، وأن كان هذا في رأيي مكانه مواثيق الشرف وليس القانون.
- ٣ التمسك بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق وآداب المهنة ، وهذا أيضا لا يحتاج إلى
 تشريع بل يلتزم به الصحفى من خلال ميثاق اخلاقيات المهنة.
 - ٤ عدم انتهاك حق من حقوق المواطنين أو المساس باحدى حرياتهم.
- ٥ الالتزام بميثاق الشرف الصحفى ، ومن الواضح أن المشروع قد أخد بالنهج الخاص
 باجبارية أو الزامية مواثيق الشرف ووجود الشكال من العقاب لمن يخالفون ما جاء به من معايير
 للسلوك المهنى إذ نصت المادة (١٩) من القانون على مؤاخذة الصحفى تأديبياً إذا أخل بواجباته
 المبينة فى الميثاق.

٦ - الامتناع عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو الدعوة إلى امتهان الاديان أو كراهيتها
 أو الطعن في إيمان الآخرين أو ترويج التميز والاحتكار لأي من طوائف المجتمع.

وهذا أيضًا مكانه الطبيعي ميثاق الشرف الصحفي وليس القانون.

٧ - حماية الحق فى الخصوصية بمعنى أن يكون لكل مواطن حياته الخاصة التى من حقه أن تظل بعيدة عن العلانية والتشهير فحياة الناس الخاصة لا تهم الرأى العام ولا تعنى المسلحة العامة بل الخوض فيها يمس حقا مقدسا من حقوق الانسان.

وقد استثنى المشرع من ذلك الحياة الخاصة للمشتغل بالعمل العام أو الشخص ذي الصفة النيابية أو المكلف بخدمة عامة إذا كان تناول حياته الخاصة وثيق الصلة باعمالهم ومستهدفا الملحة العامة.

٨ - عدم تلقى اعانات حكومية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلا وفقا للقواعد العامة التي يضعها المجلس الأعلى الصحافة.

٩ - عدم جواز الجمع بين عمله الصحفي ومهمة جلب الاعلانات أو الحصول على أى مبالغ
 مباشرة أو غير مباشرة أو مزايا عن نشر الاعلانات باية صفة.

وهذه مسئلة مهمة ، ومن النصوص الجيدة في هذا القانون.

المجلس الأعلى للصحافة:

ينظم الباب الرابع من القانون أسلوب تشكيل المجلس الاعلى للصحافة واختصاصاته ونظام عمله في المواد من (٦٧) حتى (٧٩).

١- تشكيل المجلس الأعملي للصحبانية:

يرأس المجلس رئيس مجلس الشورى ويضم فى عضويته رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء تحرير الصحف القومية (مع تمثيل كل مؤسسه برئيس تحرير واحد فى حال تعدد (صحفها) ورؤساد تحرير الصحف الحزبية (اختيار الحزب لرئيس التحرير الذى يمثله فى حالة تعدد صحف الحزب الواحد) ، ونقيب الصحفيين وأربعة من النقباء السابقين ورئيس النقابة أو من

اعضاء النقابة واثنين من اساتذة الصحافة بالجامعات المصرية واثنين من المستغلين بالقانون يختارهم مجلس الشوري.

اضافة إلى عدد من الشخصيات العامة المهتمة بشئون الصحافة والممثلة لشتى اتجاهات الرأى العام يختارهم مجلس الشورى على ألا يزيد عددهم عن الاعضاء المذكورين سابقا.

ومن الملاحظ أن هناك اختلافا في تشكيل المجلس عما كان عليه الأمر في القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠.

وإن كان التعديل الذي تم للإفضل على النحو التالي:

- حذف رئيس مجلس ادارة وكالة انباء الشرق الأوسط لانها تعتبر احدى المؤسسات الصحفية القومية التي اشير الرؤسائها كاعضاء في المجلس ويعد هذا تكراراً لا مبرر له.
 - حدف رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ورئيس اتحاد الكتاب.
- اضافة اثنين من اساتذة الصحافة بالجامعات المصرية يختارهما مجلس الشورى تأكيداً
 لاهمية التعاون والتنسيق مع المؤسسات الاكاديمية .
- اضافة تعبير " أن تكون الشخصيات العامة ممثلة لشتى اتجاهات الرأى العام " وان كان من المهم التوصل إلى معايير محددة لتمثيل هذه الاتجاهات.

وان كان تشكيل المجلس الحالى لا يسمح يتمثيل نوعيات أخرى من الصحف يسمح القانون بصدورها وهي الصحف التي تصدر عن النقابات والاتحادات والهيئات ، أو الصحف التي تصدر في شكل تعاونيات أو شركات مساهمة أو توصية بالأسهم.

٢ - اختصاصات المجلس الاعلى للصحافة :

حددت المادة (٧٠) من القانون ١٨ أختصاصا للمجلس الأعلى للصحافة فضلاعن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في القانون نفسه.

وهناك بعض الاختصاصات التي تتفق مع ما كان واردا في القانون السابق ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وهي:

- ابداء الرأى في كافة المشروعات المتعلقة بقوانين الصحافة.
- اتخاذ كل ما من شأنه دعم الصحافة المصرية وتنميتها وتطويرها.

- التنسيق بين المؤسسات الصحفية في المجالات الاقتصادية والإدارية.
- العمل على توفير مستلزمات اصدار الصحف وتذليل جميع العقبات.
- تحديد حصص الورق لدور الصحف وتحديد اسعار الصحف وتحديد اسعار ومساحات الاعلانات للحكومة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الاعمال بما لا يخل بحق القارئ في الساحة التحريرية وفقا للعرف الدولي.
 - حماية العمل الصحفي وكفالة حقوق الصحفيين وضمان اداء وإجباتهم.
 - انشاء صندوق دعم الصحف،
 - ضمان حد أدنى مناسباً لأجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية.
- الاذن للصحفى الذى يرغب فى العمل بصحيفة أو وكالة أو احدى وسائل الاعلام غير المصرية داخل جمهورية مصر العربية أو فى الخارج بعد حصوله على موافقة الجهة التى يعمل بها.

وهناك بعض الاختصاصات التي اضافها القانون الحالي ٩٦ لسنة ١٩٩٦ وهي :

- تشجيع البحث والتطوير في مجالات صناعة الصحافة وفي أوضاع المؤسسات الصحفية المصرية بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية المتخصصة والهيئات الفنية المحلية والعالمية من خلال انشاء مركز البحوث ومركز المعلومات.
 - التوثيق التاريخي لتطور صناعة الصحافة في مصر،
- التعاون مع المجالس والهيئات المماثلة في العالم وتبادل الخبرات والتجارب في الأمور التي تدخل في اختصاص المجلس.
- التنسيق بين المؤسسات المسحفية في المجالات التكنولوچية وفي مجالات التدريب والتأهيل.
- المتابعة الفعالة للأداء الاقتصادى للمؤسسات الصحفية القومية من خلال دراسة ومناقشة تقارير الإدارة والجهاز المركزي للمحاسبات واتخاذ كل ما من شأنه ضمان حسن الأداء.
- متابعة وتقييم ما تنشره الصحف واصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بآداب المهنة وميثاق الشرف الصحفى ، مع الزام الصحف بنشر تلك التقارير.
 - ضمان احترام الصحف والصحفيين لحق الرد وحق التصحيح.
- النظر في شكاوى الأفراد ضد الصحف أو الصحفيين فيما يتعلق بالتزام الصحافة بآداب

المهنة وسلوكياتها أو فيما ينشر ماسا بحقوق الأفراد أو حياتهم الخاصة.

- تحديد نسبة مئوية سنوية من حصيلة الاعلانات في الصحف لمبالح صندوقي المعاشات والاعانات بنقابة الصحفيين والنقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام.
- تلقى قرارات لجنة القيد بالنقابة ونتائج انتخابات اعضاء مجلس النقابة والنقيب وقرارات الجمعية العمومية للنقابة.
- ومن الاختصاصات التي تم تعديلها ؛ اختصاص المجلس باصدار ميثاق الشرف الذي تعده نقابة الصحفيين ، في حين أنه في القانون السابق كانت مهمة اقرار الميثاق مهمة المجلس نفسه وليس النقابة وهذا من ايجابيات القانون الجديد.

كما أن الغاء دور المجلس في المساءلات التأديبية للصحفيين والذي كان موجودا في القانون السابق ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ في المادة (٤٦) منه أيضا يعد من الأمور الايجابية في القانون الحالي.

وهناك بعض الملاحظات حول تشكيل المجلس واختصاصاته:

- ان المجلس ينتمى لنوعية مجالس الصحافة في العالم التي تضم في تشكيلها الصحفيين وناشري إذا جاز لنا اعتبار رؤساء مجالس إدارة الموسسات الصحفية ناشرين لمحفهم وبعض الشخصيات العامة.
- ٢ اتقاق المبدأ العام الذي انشئ في اطاره المجلس والوارد في المادة ٦٧ من القانون الحالي إلى حد كبير مع المبادئ التي قامت عليها معظم مجالس الصحافة في العالم كهيئة تعمل على تحقيق حرية الصحافة واستقلالها بما يؤكد فعاليتها في ضمان حق المواطنين في المعرفة.
- ٣ يشترك المجلس الأعلى للصحافة في مصر مع معظم مجالس الصحافة في العالم في
 بعض الاختصاصات والمهام هي :
 - ضمان احترام الصحافة لأخلاقيات المهنة وميثاق الشرف الصحفى.
- العمل على الأرتفاع بمستوى المهنة وتطوير تأهيل الصحفيين وتدريبهم وتشجيع البحوث.
- بحث الشكاوى المتضمنة مساسا بحقوق الأفراد أو كرامتهم واتخاذ القرار المناسب في ذلك.
- دراسة المشكلات الاقتصادية والادارية والتكولوچية التى تواجه الصحافة والعمل على حلها.

- ٤ ان المجلس ينفرد ببعض الاختصاصات التي لا تقوم بها معظم مجالس الصحافة في
 العالم من ذلك :
 - الترخيص لاصدار المحف.
 - انشاء صندوق لدعم الصحف.
 - ضمان حد أدنى لأجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية.
- الاذن للصحفيين الذين يرغبون في العمل في صحف أو وكالات صحفية أو احدى وسائل الاعلام غير المصرية داخل مصر وخارجها .
- تحديد اسعار ومساحات الاعلانات للحكومة والقطاع العام وقطاع الاعمال بما لا يخل بحق القارئ في المساحة التحريرية وفقا للعرف الدولي.
- ه انه فى غالبية مجالس المتحافة فى العالم يكون رئيس المجلس عادة من غير العاملين فى الصحافة كأن يكون قاضيا سابقا أو حاكما لولاية ضمانا لعدالة التحكيم بين الأطراف المتنازعة ، فى حين أن رئيس المجلس الاعلى للمتحافة فى مصر هو نفسه رئيس مجلس الشورى وهو إحدى مؤسسات الدولة.

ثالثاً: قيانسون نقابية الصحفيين:

يتضمن هذا القانون العديد من المواد والبنود التي تنظم عمل الصحفيين في الصحف الصحف المصحف في تطبيق احكامه:

" الصحف والمجلات وسائر المطبوعات التي تصدر باسم واحد بصغة دورية ويستثنى من ذلك المجلات والصحف والنشرات التي تصدرها الهئيات العامة أو الهيئات العلمية والتنظيمات النقابية والتعاونية ". وكمبدأ عام فانه لا يجور لاى فرد ان يعمل في الصحافة مالم يكن اسمه مقيدا في جدول النقابة كما نصت على ذلك المادة (٦٥) من قانون النقابة.

كما أنه محظور على اصحاب ورؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية ووكالات الانباء – كما جاء في المادة (١٠٣) منه أن يعينوا في إعمالهم الصحفية بصفة دائمة أو مؤقته اشخاصا من غير أعضاء النقابة المقيدين في جدول المشتغلين أو المنتسبين أو تحت التمرين.

ويتكون القانون من ١٢٢ مائة في خمسة ابواب عل النحو التالي:

البساب الأول:

في إنشاء النقابة وشروط العضوية : ويتضمن فصلين :

الفصل الأول : خاص بإنشاء النقابة وأهدافها.

وتحددت أهم هذه الأهداف في: العمل على نشر وتعميق الفكر الاشتراكي والقومى بين أعضائها ورفع المستوى العلمي والفكري لأعضاء النقابة ، والعمل على الارتفاع بمستوى المهنة والمحافظة على كرامتها والدفاع عن مصالحها وضعمان حرية الصحفيين في اداء رسالتهم وكفالة حقوقهم وصيانتها في حالات الفصل والمرض والتعطل والعجز ، والسعى لايجاد عمل لاعضاء النقابة المتعطلين والعمل على مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وأدابها ومبادئها وتسوية المنازعات ذات الصلة بالمهنة والعمل على التقريب بين أعضاء النقابة واعضاء نقابات العمال العاملين في الصحافة.

وتتاول القصل الثاني : شروط العضوية والقيد في جداول النقابة وكان من أهم ماتضمنه :

ينشأ في النقابة جدول يشمل أسماء الصحفيين وتلحق به جداول فرعية المشتغلين ، وغير المشتغلين ، وغير المشتغلين ، وتحت التمرين .

يشترط للقيد فى جدول النقابة: أن يكون صحفيا محترفا غير مالك لصحيفة أو وكالة أنباء تعمل فى مصر أو شريكا فى ملكيتها أو مساهما فى رأس مالها وأن يكون مصريا حسن السمعة حاصلاً على مؤهل دراسى عال .

الصحفى المشتغل هو من باشر بصفة أساسية ومنتظمة مهنة الصحافة في صحيفة يومية أو دورية تطبع في مصر أو كالة أنباء مصرية أو أجنبية تعمل فيها وكان يتقاضى عن ذلك اجرا ثابتا بشرط ألا يباشر مهنة أخرى.

ويعتبر أيضا صحفيا مشتغلا المحرر المترجم والمحرر والمراجع المحرر الرسام والمحرر المصور والمحرر الخطاط والمراسل إذا كان يتقاضى مرتبا ثابتا.

يسبق القيد في جدول المشتغلين قضاء فترة تمرين بغير انقطاع وهي سنة لخريجي أقسام الصحافة وسنتان لخريجي باقى الكليات والمعاهد العليا المتعرف بها.

يقيد في جدول المنتسبين الصحفيون العرب والأجانب المقيمون في مصر ويعملون في صحف أو وكالات أنباء تعمل بها ، والذين يسهمون مباشرة في أعمال الصحافة ولكن دون احتراف المهنة.

الباب الثانى : في إدارة النقابة ويتضمن ثلاثة فصول :

الفصل الاول :حول الجمعية العمومية ومجلس النقابة ، ومن أهم ما تضمته :

تؤلف الجمعية العمومية من الأعضاء المقيدين في جدول المشتغلين.

يشكل مجلس النقابة من النقيب واثنى عشر عضوا ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية نصفهم على الأقل ممن لم تتجاوز مدة قيدهم في جدول المشتغلين خمسة عشر عاما.

تنتخب الجمعية العمومية النقيب وأعضاء مجلس النقابة بالاقتراع السرى العام،

يختار مجلس النقابة برئاسة النقيب فور انتخابه ، وكيلين وسكرتيرا عاما وأمينا للصندوق ويكونون مع النقيب هيئة المكتب.

يختص مجلس النقابة بتسوية المنازعات المهنية بين أعضاء النقابة.

يقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية وله حق التدخل بنفسه أو بمن ينيبه من أعضاء مجلس النقابة في كل قضية تهم النقابة.

الفصل الثاني: حول النقابات واللجان الفرعية:

أعطى القانون النقابة أن تشكل نقابة فرعية في كل محافظة - عدا القاهرة والجيزة - فيها اكثر من ثلاثين منحفيا مشتغلا بقرار من مجلس النقابة.

القصل الثالث : خاص بالطعن في القرارات الصادرة من الجمعية العمومية وصحة انعقادها ، حل مجلس النقابة.

الباب الثالث: في الحقوق والواجبات.

ومن أهم المقوق:

لا يجوز لأى فرد أن يعمل في الصحافة مالم يكن مقيدا في جدول النقابة.

مع عدم الاخلال بحكم المادة (١٣٥) من قانون الإجراءات الجنائية ، لا يجوز القبض على عضو نقابة الصحفيين أو حبسه احتياطيا لما ينسب إليه في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٩ ، ١٨٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٣ من قانون العقوبات بسبب مواد صحفية صدرت عنه اثناء ممارسة المهنة ، وتحرر النيابة العامة في هذه الحالة محضرا بما حدث تبلغ صورته لمجلس النقابة المادة (٢٧).

وهذه المادة من قانون نقابة الصحفيين والمادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية هما اللتان كانتا قد الغيتا وفقا للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

لا يجوذ التحقيق مع عضو النقابة فيما يتصل بعمله الصحفى إلا بمعرفة أحد اعضاء النياية العامة.

إذا أتهم الصحفى بجناية أل جنحة خاصة بعمله الصحفى فللنقيب ألى لرئيس النقابة الفرعية أن يحضر بنفسه ألى بمن ينييه عنه.

ومن اهم السواجبيات:

مع عدم الاخلال بحق اقامة الدعوى المدنية أو التأديبية يؤاخذ تأديبيا طبقا لأحكام المادة ١٨ من هذا القانون كل صحفى يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أواللائحة الداخلية للنقابة أو لائحة أداب المهنة.

العقوبات التأديبية هي: الانذار والغرامة والمنع من مزاولة المهنة مدة لا تتجاوز سنة وشطب الأسم من جدول النقابة ولا يترتب على ذلك المساس بالمعاش المستحق.

تشكل فى النقابة هيئة تأديب ابتدائية تتكون من عضوين يضارهما المجلس من بين اعضائه واحد النواب بإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الارشاد القومى (الاعلام حاليا) وتستأنف قراراتها أمام هيئة تأديب استئنافية.

^(*) تم التعديل بالنسبة لهذه الجريمة في القانون الجديد الصحافة رقم ٩٦ اسنة ١٩٩٦ إذا تم استثناؤها .

لمن يصدر ضده قرار تأديبي بشطب اسمه من جدول الصحفيين أن يطلب من لجنة القيد بعد مضى خمس سنوات كاملة على الأقل قيد اسمه في الجدول مرة أخرى .

الباب الرابع: صندوق المعاشات والإعانات:

وأهم ماورد فيه :

يكون لصندوق معاشات وإعانات الصحفيين الشخصية المعنوية ويمثلة النقيب ، ويكون له حساب مستقل في مصرف يختاره مجلس النقابة.

يدير هذا الصندوق لجنة تشكل من اعضاء هيئة المكتب واثنين يختارهما مجلس النقابة كل سنتين ، احدهما من الأعضاء المشتغلين والآخر من بين أصحاب المعاشات.

الباب الخامس والا خير: عبارة عن أحكام عامة وانتقالية.

من أهمها :

يجب أن يحرر في ظل أحكام هذا القانون عقد استخدام بين الصحفى وبين المؤسسات الصحفية أو من يمثله ويشمل العقد مدة التعاقد ونوع العمل ومكانه والمرتب.

للصحفى الحق فى الحصول على اجازات بأجر كامل شهراً على الأقل فى السنة لمن لم تتجاوز مدة قيده فى جدول النقابة عشر سنوات فإذا زادت كانت الاجازة ٥٥ يوما ، ويوما كل أسبوع ، وسبعة أيام عارضة سنويا ، كما يستحق أجازة مرضية.

إذا انتهى عقد عمل الصحفى احتسبت مكافأة نهاية الخدمة على أساس شهر عن كل سنة من سنوات التعاقد.

لا يجوز المؤسسات الصحفية أو لمالكي الصحف أو من يمثلونهم أن يكلفوا المحررين بنشر ما يتعرضون به المسئولية بغير أمر كتابي ، ولا يجوز نقل الصحفي إلى عمل آخر يختلف مع طبيعة مهنته.

وهذا القانون قد مضى على اصداره والعمل به ما يقرب من ثلاثين عاما شهدت البلاد خلالها العديد من التغييرات في النظام السياسي والاقتصادي والاعلامي اذ تغير النظام السياسي من نظام يقوم على تنظيم سياسي واحد (الاتحاد الاشتراكي) إلى نظام يقوم على التعددية

الحزبية، وأخد النظام الاقتصادى فى التحول من نظام الاقتصادى الموجه الى نظام الاقتصاد الحربية وأخد النظام الاقتصاد الحربية وي الظهور إلى جانب نوعية جديدة من المسحف الملوكة ملكية خاصة ، هذا كله جعل من الامور المسلمة ان يعاد النظر فى قانون النقابة فى ضوء التطورات الخاصة باعادة تنظيم الصحافة.

وقد كان هذا الامر مطروحا منذ نهاية السبعينيات ، اذ كان من مهام اللجنة التي شكلت في ذلك الحين باسم " لجنة تقنين الصحافة " دراسة اوضاع المنظمات القائمة على العمل الصحفي وتقتينها لاصدار قانون جديد للصحفيين.

وظلت اللجنة تجتمع منذ ١٦ اغسطس ١٩٧٩ صتى نوف مبرسنة ١٩٧٩ ، ثم توقفت عن الأجتماع وفي ١٢ نوف مبر من السنة نفسها نشرت الصحف ان اللجنة قررت طرح مشروع قانون تنظيم الصحافة على اعضاء نقابة الصحفيين وفي جلسات استماع الشعب لمناقشته قبل تقديمه إلى السلطة التشريعية ، وأنه تم الاتفاق على أن تقوم نقابة الصحفيين بتعديل قانونها الحالى وميثاق الشرف الصحفي دعما لحرية الصحافة وضمانا لاستقلالها .

بل ان التقرير العام للجنة التقنين الصادر في نوفمبر سنة ١٩٧٩ تضمن مذكرة عن تعديل قانون نقابة الصحفيين في ضوء التطورات وعلى ضوء التجرية النقابية في السنوات السابقة ومراجعة المواد الواردة في القانون مما كان من اختصاص الاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء وما يستحق التعديل من هذا كله بعد قيام المجلس الأعلى للصحافة .

غير أن التقرير الذي قدمته اللجنة وقتها أهمل وقامت اللجنة الخاصة التي شكلها مجلس الشعب وقتها برئاسة د. صوفي أبو طالب بإعداد مشروع قانون كامل للصحافة.

ولقد تخوف الصحفيون وقتها من إحراء أية تعديلات في قانون نقابتهم أو مساس بجدولها خاصة وأن هذه الفترة شهدت شكوى مستمرة من جانب النظام الحاكم وقتها من الصحفيين المصريين الذين يكتبون لصحف أجنبية وكان النظام يلح على النقابة أن تطردهم أو تحيلهم للمعاش مما شكل ازمة في العلاقة بين النظام ونقابة الصحفيين ، اذ لم تكف الحكومة والرئيس السادات نفسه عن توجيه اللوم للنقابة على تخاذلها في عقاب هؤلاء الصحفيين.

وبلغت هذه الازمة ذروتها بما تردد حول تحويل النقابة الى ناد اجتماعى للصحفيين مثل نادى القضاة كل دورها تقديم الخدمات والرحلات والانشطة لاعضائها العاملين والمعاشات

لاعضائها المتقاعدين . وبرر الرئيس السادات نفسه ذلك بان الصحافة بقانونها الجديد لم تعد مجرد مهنة تنظمها نقابة بل اصبحت سلطة كالسلطة القضائية.

واثار هذا رد فعل عنيفا وحادا في الاوساط الصحفية مما ادى الى تراجع النظام الحاكم عن اتخاذ اية اجراءات خاصة بالنقابة .

وبعد ان زالت هذه الازمة وزالت معها مخاوف الصحفيين من المحاولات التي كانت تبذل المساس بجدول الصحفيين وشطب بعض الاعضاء بسبب أرائهم السياسية فان الحاجة ملحة لتعديل هذا القانون خاصة ما يتعلق بتنظيم القيد وجداوله.

وا هم الملاحظات على هذا القانون ما يلى:

\ - ضرورة العمل على زيادة فعالية دور النقابة وسلطتها التأديبية خاصة في مواجهة القيادات الصحفية.

٢ - أهمية اعادة النظر في شروط القيد ، وهناك بعض المقترحات في هذا المجال:

من المهم ان يضاف جدول الصحفيين الجدد من خريجى كلية الاعلام واقسام الصحافة والاعلام في الجامعات المختلفة يسمح لهم بالانضمام اليه فور تخرجهم وحتى تتاح لهم فرص التعيين تحت التمرين في صحيفة من الصحف المقصودة بقانون النقابة.

فقد كشفت التجرية العملية ان هؤلاء الخريجين يتعرضون لعمليات استغلال بشعة فقد يقضى بعضهم سنوات يعمل فى احدى الصحف – دون أن يتقاضى مكافاة ثابتة أو يعين تحت التمرين – حتى يتسنى له ان يتقدم للقيد فى جدول التمرين بالنقابة وبعد ان يمضى هذه الفترة – فى كثير من الاحيان يستغنى عنه دون ان تكون له أية حقوق أو تحميه اية جهة أو تدافع عنه.

وفى اعتقادنا ان هذه من مهام نقابة الصحفيين أسوة بالنقابات المهنية الاخرى التي ينضم النها الخريجون - كل في تخصصه - فور تخرجهم كنقابة المحامين أو الاطباء أو المهندسين.

وقد يشجع هذا بعض الخريجين - غير القاهريين - على العودة لمحافظاتهم الأصلية للعمل في صحافتها المحلية ، وهم مطمئنون إلى أنه ستتاح لهم فرص الحصول على عضوية النقابة.

* فتح باب القيد في النقابة أمام الصحفيين العاملين في الصحف المحلية الصغيرة بعد استيفائهم شروط القيد اذ أن هذا الامر يخضع احيانا اظروف متغيرة من ذلك على سبيل المثال انه سبق وصدر قرار من لجنة القيد بعدم الاعتراف بهذه الصحف مما دفع خريجي أقسام الصحافة

بالجامعات الأقليمية إلى الامتناع عن العمل بالصحف الصادرة في محافظاتهم باعتبار انه لا يمكن لهم من خلالها الانضمام للنقابة.

والنتيجة المنطقية لذلك ان بعض هذه الصحف تضطر إلى السماح لبعض غير المؤهلين صحفيا وغير النقابيين للعمل بصحفهم ، وهذا الوضع فضلا عن عدم قانونيته ، فإنه غير مقبول من صحف مطلوب منها أن تؤدى رسالة اجتماعية.

ورغم أنه لا يوجد نص في قانون النقابة يمنع العاملين في الصحف المحلية من الانضام النقابة غير أن الحائل الحقيقي أمامهم هو أن بعضهم يعملون في وظائف أخرى وغير متفرغين للعمل الصحفي - كما اشترط ذلك قانون النقابة.

* ويقتضى هذا اعادة النظر في الشروط التي وضعها القانون للصحفي المشتغل.

وواقع الامر ان الاوضاع الاقتصادية للصحف المحلية لا تسمح - في كثير من الاحيان - بتفرغ الصحفيين للعمل بها إذ أن المرتبات التي يحصلون عليها لا تكفي - غالبا - لضمان مستوى معيشى لائق ، مما قد يضطر البعض لقبول وظائف اخرى إلى جانب عملهم الصحفي ونتيجة ذلك ان النقابة لا تقبلهم كاعضاء مشتغلين بها .

وفى اعتقادنا ان هذه المسألة غدت قابلة للنقاش في ظل الوضع الحالى المؤسسات الصحفية القومية المملوكة رسميا للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى إحدى مؤسسات الدولة.

* من الاقتراحات المطروحة ايضا ويمكن دراستها اضافة جدول جديد إلى جداول النقابة يضم العاملين بهذه الصحف والنشرات التي تصدرها الوزارات والمحافظات والزيئات بالقاهرة والاقاليم بشروط معينة تكفل لهؤلاء العاملين ممارسة العمل الصحفى المحلى وحمايتهم من القوانين التي تجرم ممارسة المهنة لفير اعضاء النقابة مع تحصيل اشتراك سنوى منهم أسوة بالاعضاء المنتسبين دون ان تتحمل النقابة اية التزامات ادبية أو اعباء مالية مستقبلية على ان تنتهى عضويتهم بالجدول الجديد بانتهاء عملهم في الجهة التي تصدر الصحيفه أو النشرة .

* من الامور الجديرة بالمناقشة ايضا اعادة النظر فيما نصت عليه المادة (٥) من قانون النقابة والتى تشترط لقيد الصحفى فى جدول النقابة الا يكون مالكا لصحيفة أو شريكا فى ملكيتها أو مساهما فى رأسمالها إذ ان هذا قد يحول بين الصحفيين والمشاركة فى انشاء شركات

أو جمعيات تعاونية لاصدار صحف جديدة في الوقت الذي يعد هذا متاحا - ولو نظريا على الاقل - لأي مواطن عادي .

واذا كنا نرى ان بعض نصوص النقابة تعد معوقا لتطور الصحف المحلية الصغيرة غير ان هناك نصوصا ايجابية وضرورية للحفاظ على المهنة ومن ذلك عدم السماح بممارسة مهنة الصحافة لغير اعضاء المنقابة ، فالصحافة ليست مجرد حرفة يدوية بل انها مهنة ينبغى ان تكون لها اخلاقياتها وميثاق الشرف الخاص بها كما ان لها دوراً - بشكل أو بآخر - في التأثير على الرأى العام مما يتطلب ضرورة ان يكون العاملون بها مؤهلين لذلك تأهيلا جيدا وينتمون لنقابة تحميهم وفي الوقت نفسه تحاسبهم اذا اخطأوا أو اساءوا لأخلاقيات المهنة اثناء ممارستهم لمهنتهم.

وينبغى ان نلفت النظر انه ليس معنى ذلك اننا ضد مشاركة الجماهير فى تحرير الصحف بابداء ارائهم ووجهات نظرهم وطرح تعليقاتهم ، فهذه مسألة اخرى ينبغى تشجيعها والتوسع فيها.

وبتتيح المادتان (٥٤)، (٦١) من قانون النقابة الصالى (٣٣) لكل محافظة - خارج القاهرة والجيزة - بها عدد معين من الصحفيين اكثر من ثلاثين صحفيا مشتغلا تشكيل نقابة فرعية بقرار من مجلس النقابة ويكون لهذه النقابات الفرعية الشخصية المعنوية في حدود اختصاصها وقد يقرر مجلس النقابة انشاء نقابة فرعية واحدة يشمل اختصاصها اكثر من محافظة.

ولا شك ان هذا النص ايجابى وان كان لا يستفيد منه حاليا الا محافظة الاسكتدرية ومن حق مجلس النقابة ايضا تشكيل لجنة في دائرة كل محافظة لا توجد بها نقابة فرعية يبلغ عدد المحفيين فيها ١٥ عضوا على الاقل.

وخلاصة القول اننا نواجه العديد من التحديات في هذا العام المتغير فهناك تحدى ثورة تكنولوچيا الاتصال، وتحدى الاحتكارات الكبرى التي تسيطر بقوة على الصحف ووسائل الاعلام الاليكرونية مما أدى إلى تركيز مصادر التحكم في المعلومات الدولية، وتأثير ذلك كله على حرية التعبير عن الرأى، ومستقبل المحافة والاعلام ومدى تمتعها بالحرية الحقيقية.

وهذا كله يتطلب مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين الخاصة بالصحافة والاعلام وتنقيتها من العوائق القانونية والاجرائية لحرية الصحافة سعيا وراء تحقيق مزيد من التنوع والتعدية.

المصادروالمراجع

- ١ جمهورية مصر العربية ، المجلس الاعلى للصحافة ، قانون رقم ٩٦ لسنة بشأن تنظيم الصحافة .
- ٢ جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للصحافة ، القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة.
 - ٣ جمهورية مصر العربية قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بانشاء نقابة الصحفيين.
- ٤ جمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٨٠ بعد التعديلات التي تمت الموافقة عليها في الاستفتاء يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠.
- ه ليلى عبد المجيد (تقديم د. خليل صابات) سياسات الاتصال في العالم الثانث ، القاهرة ، الطباعي العربي، ١٩٨٦ .
 - ٦ -- ليلي عبد المجيد : الصحافة في الوطن العربي ، القاهرة العربي للنشر والتوزيع ١٩٨٨.
 - ٧ مجلة (الصحفيون) العدد ٨ ، ١٢ يناير ١٩٩١ تحت عنوان " مناقشات ساخنة في جلسات الاستماع ".
 - ٨ مجلة (الصحفيون) ، العدد ١٣ مايو ١٩٩١ ، نص بيان وتوصيات المؤتمر ، ص ص ١٩٦ ٢٠٠.
- ٩ اللجنة العامة لتقنين الصحافة ، لجنة التقنين والصياغة ، بيان التقرير العام للجنة التقنين والصياغة ، نوفمبر
 ١٩٧٩.
 - ١٠ رياض رزق الله شمس ، حرية الصحافة وجرائم الصحافة والنشر ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٤٧ .
 - ١١ جمال الدين العطيفي : حرية الصحافة وفق تشريعات ج. م. ع القاهرة ، مطابع الاهرام التجارية ١٩٧٤.
 - ١٢ اليونسكو، اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، التقرير النهائي، ١٩٧٩.
- ١٣ ليلى عبد المجيد ، تجربة المجلس الاعلى للصحافة في مصر . دراسة تحليلية وتقويمية ، المجلس الأعلى للصحافة ، ١٩٩٥ .
 - ١٤ -- كامل زهيري ، الصحافة بين المنح والمنع ، ملحق الموقف العربي ٢٣٦ ، يوليو ١٩٨٠.

- ١٦ سعيد الجمل: في القيود التشريعية الواردة على حرية النشر وموقف القضاء منها في المؤتمر العام الثالث للصحفيين ، بحث غير منشور.
- ۱۷ سليمان صالح التشريعات الاعلامية في مصر دراسة تاريخية وتحليلية في ندوة الممارسة الديمقراطية
 ودورها في تطوير الصحافة الاقليمية (۱۸ ۲۰ يناير ۱۹۹٤) المجلس الاعلى للصحافة ، بحث غير منشور.
- ١٨ مصطفى البرتقالى: ادارة الصحف ومستقبل الصحافة في المؤتمر العام الثالث للصحفيين (٥ ٧ سبتمبر ١٩٩٥ بحث غير منشور نقابة الصحفيين).
- ١٩ صلاح الدين حافظ: مستقبل الصحافة في مصر في المؤتمر الثالث للصحفيين (٥ ٧ سبتمبر ١٩٩٥ بحث غير منشور نقابة الصحفيين).
- ٢٠ سليمان صالح: حرية الصحافة في مصر دراسة تحليلية نقدية لقانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦
 وعد للدراسات والإعلام ١٩٩٧.

الاتجاهات الحديثة

في دراسات الصحافة النسائية

أدد ، نجوى كامل



الاهداء

استاذتي الحبيبة ٠٠ وصديقتي الغالية

د ، عواطف

مع حبی وتقدیری

نجوى كامل



مشكلة الدراسة ...

فى إطار الاهتمام الدولى بقضايا المرأة وبمشاركتها فى صياغة أنماط جديدة الحياة فى المجتمعات المختلفة وما تبعه من طرح لدور الإعلام وعلاقته بتحسين أوضاع المرأة ، ازداد الاهتمام البحثى الأكاديمى والتطبيقي في شمال العالم وجنوبه بدراسات المرأة والإعلام وبشكل عام ودراسات المنظمات والجامعات ودراسات المنظمات والجامعات ومراكز البحوث الدولية والقومية .

وتعنى هذه الدراسة برصد وتحليل الاتجاهات الحديثة في دراسات الصحافة النسائية بالتطبيق على عدد من دول الشمال هي (الولايات المتحدة الأمريكية - الملكة المتحدة - هواندا - اليابان) وعدد من دول الجنوب ممثله في (الصبن - أوغند - نيجيريا - المكسيك - مصر).

وأعتمدت الدراسة المفهوم الشامل لدراسات الصحافة النسائية والذى لا يكتفى بدراسة المجلات النسائية وموضوعات المرأة في الصحف العامة ويتجاوز ذلك إلى دراسة المرأة الصحفية والجمهور وقد تبنت الدراسة هذا المفهوم من خلال عمليات المسح في شبكات المعلومات (الانترنت ، الشبكة القومية لاكاديمية البحث العلمي) ومكتبات (كلية الإعلام ، الجامعة الأمريكية ، المجلس الأعلى للصحافة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، جامعة الدول العربية مطبوعات اليونسكو> وذلك باستخدام الكلمات المفتاح (*) (Keywords†) التالية :-

Women's magazines, women's periodicals, women Journalism, Women's press, Feminist's magazines, Feminist's journalism.

وبالبحث في بطاقات الموضوع (Subject) (**).

وأكدت نتائج هذا المسح في هذه الجهات الحديثه ضرورة الأخذ بالمفهوم الشامل في دراسات الصحافة النسائية باعتباره يقدم نموذجاً للاتجاهات في تلك الدراسات.

^(*) في التعامل مع شبكة الانترنت ، والشبكة القومية الكاديمية البحث العلمي ومكتبة الجامعة الأمريكية .

^(**) كلية الإعلام ، اليونسكو ، جامعة النول العربية ، المجلس الأعلى المتحافة ، المركز القومي البحوث الاجتماعية والجنائية ،

أهبداف البدراسية:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الملامح العامة للنراسات التى أجريت عن الصحافة النسائية في عدد دول العالم شماله وجنوبه من حيث مناطق الاهتمام الرئيسية والفرعية لهذه الدراسات في المضامين والجمهور المستهدف والقائمات بالاتصال والمستجدات في المصطلحات العامية المستخدمة في تناول هذه الجوانب ومجموعة الافتراضات التي تطرحها هذه الدراسات في مراحلها المختلفة والأساليب والأدوات البحثية التي تستخدمها لاختبار هذه الافتراضات أو الإجابة على التساؤلات .

تساؤلات البدراسية:

تسعى هذه الدراسة إلى الاجابة على التساؤلات التالية :

\ - إلى أى مدى واكبت هذه الدراسات المداخل الجديدة التى طرحتها الوثائق الدولية المعنية بالمرأة وحركات تحرير المرأة من حيث موضوعات الاهتمام والمفاهيم الحديثة فى التعامل مع قضايا المرأة والإعلام.

٢ - ما الأطر النظرية والمنهجية والاجرائية المستخدمة في دراسات الصحافة النسائية ودورها في إضافة أبعاد جديدة لهذه الدراسات.

٣ - ما موقع الصحافة النسائية في مصر من التوجهات العالمية في هذه الدراسات.

الجوانب المنهجية والاجرائية للدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تتعدي مرحلة الرصد إلى التحليل والتفسير، وتعتمد على منهج المسح لمضمون دراسات الصحافة النسائية في فترة الدراسة، كما تعتمد على المنهج المقارن في إطار المقارنة بين واقع هذه الدراسات من حيث مجالات الاهتمام المضتلفة والبيئات المطبقة فيها، المقارنة بينها وواقع دراسات الصحافة النسائية في مصر.

مجتمع الدراسة:

الغتوة الزهنية : تتحدد الفترة الزمنية للدراسة في التسعينيات ، وذلك اتفاقاً مع التوجه المعاصر لمشكلة الدراسة وأهدافها ، وتسمح هذه الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى نهاية عام ١٩٩٧ بتوفير قدر من الدراسات التي يمكن تحليلها والخروج برؤية عامة واضحة لمحددات الاتجاه لهذه الدراسات وتطورها .

الطار الموضوع : ويشمل الإنتاج العلمى المنشور في مجلات علمية ودراسات في كتب محررة (*) تتناول موضوع الصحافة النسائية بمفهومه الشامل في الفترة الزمنية للدراسة وفي ضوء المتاح للباحثة من هذه الدراسات.

محاور البدراسية:

فى هذا الاطار المحدد زمنياً وموضوعياً ، ومن خلال المسح الشامل لكافة دراسات الصحافة النسائية التي شكلت مجتمع البحث ، يمكن تقسيم الدراسة وعرض نتائجها وفق محورين رئيسيين هما :--

أولا :- دراسات الصحافة النسائية : المضوعات والإتجاهات

وتتفرع منه المحاور الفرعية التالية :

- ١ مجالات الاهتمام لدراسات المضمون في الصحافة النسائية
 - ٢ -- مجالات الاهتمام لدراسات المرأة الصحفية .
 - ٣ مجالات الاهتمام في دراسات جمهور الصحافة النسائية .

ثانيا : دراسات الصحافة النسائية : الجانب المنهجية والاجرائية .

^(*) مرفق قائمة بالمجلات والكتب التي تم تحليلها في هذه الدراسة ،

نتائجالندراسة

أولاً:- در اسات الصحافة النسائية : الموضوع والإتجاهات

يهتم هذا المحور برصد أهم موضوعات واتجاهات دراسات الصحافة النسائية المعنية بالمضمون والقائم بالاتصال والجمهور وذلك من خلال عرض الملامح العامة لهذه الموضوعات والاتجاهات مجتمعه، ثم تقديم عرضاً تفصيلياً لنتائج هذه الدراسات (مضمون وقائمات باتصال وجمهور).

المسلامسح السعسامسة:

- كشفت القراءة التحليلية لدراسات الصحافة النسائية عن بروز تأثير الحركة النسوية المعروفة بـ (Feminism) على هذه الدراسات . هذه الحركة التي ظهرت للمطالبة بمساواة المرأة مع الرجل في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد أعاد الباحثون المنتمين لهذه الحركة تصنيف مجلات المرأة إلى مجلات تقليدية هي الـ (Women's magazines) ومجلات غير تقليدية (Feminist's magazines) (أو وقد بنوا هذا التصنيف على أن المجلات الأولى تعتمد في محتواها على الموضوعات التقليدية للمرأة والتي أطلقوا عليها (4Fs) (أ) وهي (الطعام) Food و(الأسرة) والأسرة) والموضة) و(الأوضة) Fashion و (الموضة) والاثنائي من المجلات على الأهداف التي حددها أنصار الحركة النسوية (Feminists) والمتمثلة في الشهر المتساوي عن نفس العمل ، الدعم القومي لرعاية الطفولة ، الاعتراف بالحق في الحرية الجنسية ، الاعتراف القانوني بحق الاجهاض ، واعطاء مزيد من الاهتمام لمشكلات الاغتصاب والتحرش الجنسي والعنف ضد المرأة ، والمرأة المنتمية للاقليات (أ).

وأضافت هذه الحركة - والتى تأثرت ببعض مفاهيمها المواثيق الدولية الخاصة بالمرأة (*) - مصطلحات جديدة على الأچندة البحثية لدراسات الصحافة النسائية منها (Gender) بديلاً عن المرأة و (Gender discrimination) بمعنى التمييز على أساس النوع و (Silent speaker) (٥) التحرش الجنسى ويقصد به المرأة التى لا تستطيع أن تعبر عن نفسها و (Sexual Harassment) (١) التحرش الجنسى و (Steryo types) بديلاً عن (Image) وغيرها.

^(*) انظر على سبيل المثال وثيقة مؤتمر السكان والتنمية عام ١٩٩٤ ووثيقة موتمر بكين ١٩٩٥ .

* وجدير بالذكر أن الباحثين الإعلاميين من دول الجنوب - بالرغم من تأثرهم بما طرحته الحركة النسائية الغربية من مفاهيم حول قضايا المرأة - إلا أن هذا التأثير يتفاوت في مداه ما بين دول الجنوب بعضها وبعض حسب الأنساق الثقافية وحجم الانفتاح على التيارات الغربية ، ومستوى التغيير الاجتماعي في تلك المجتمعات والخصوصيات الثقافية بما تمثله من قيم ضابطة.

- اهتم عدد من دراسات الصحافة النسائية بالبحث في العلاقة بين طرحته الحركة النسوية (Feminism) من أفكار ومفاهيم تتعلق بالمرأة والإعلام وبين ما تقدمه الصحافة النسائية من مضامين وصور بحثاً عن ثاثير هذه الحركة ومدى التوافق أو الاختلاف بينهما ، وأصبح أحد معايير تقييم أداء الصحافة إزاء المرأة وقضاياها لدى كثير من الباحثين الغربيين هو هذا التوافق أو الاختلاف (^).

وطرح أيضاً في إطار العلاقة بين الحركة النسوية (Feminism) والصحافة النسائية سؤال حول تأثير الصحافة على الحركة ، وهل تشكل الصحافة النسائية عاملا مساعدا أم معوقا لها ؟ وجات الإجابة في عدة دراسات أن الحركة النسوية نمت وتطورت دون دعم من الإعلام (٩).

- وقد إثرت بعض مفاهيم الحركة النسوية (eminismF) على الصفحات المخصصة للمرأة في الصحافة العامة ، حيث طرح النقاش من جانب الباحثات الـ (Feminists) ان وجود مثل هذه الصفحات يمثل نوعاً من التمييز ضد المرأة ، ووصل الأمر ببعض الصحف مثل الواشنطن بوست إلى الفاء صفحة المرأة بها في فترة ما تمشياً مع توجهات الحركة النسوية في هذا الشأن (١٠).

- انعكس الاهتمام الدولى بدور الإعلام في تحسين أوضاع المرأة وانتماء كثير من الباحثات الإعلاميات الغربيات الى الحركه النسوية على زياده الانتاج البحثي الخاص بدراسات المرأة الصحفية ، الصحفية كما ونوعاً - فإلى جانب الزيادة الكمية في عدد البحوث المقدمة عن المرأة الصحفية ، طرحت قائمة جديدة لموضوعات بحثية تتعلق بحجم تواجدها في الصحف ، وتأثير هذا التواجد في المضمون النسائي المقدم ، والمشكلات المتعلقة ببيئة العمل الصحفي الذي تعمل في إطاره ، وأشكال التمييز والتحرش الجنسي بالصحفيات(١١).

- كشف التحليل عن التزايد الواضيح في الاهتمام بدراسات القراء من منظور بحثى جديد يركز على التفاعل بين القارئ والنص الصحفى وذلك سعياً لتضمين رؤية القارئ فيما يقدم من مضامين وبرزما يسمى بإتجاه التحرك نحو القارئ "The move towards the reader" (١٢).

- كما تم التركيز على دراسة التغيرات التي حدثت في نوعية الاشباعات التي تحققها قراءة المجلات النسائية « التقليدية » و « غير التقليدية » (١٣).
- كشف التحليل لمجوعة دراسات الصحافة النسائية ويصفة خاصة الدراسات الغربية عن التوجه المتزايد نحو تبنى البحوث الجماعية المشتركة التي يقوم بها أكثر من باحث.
- تبرز دراسات دول الجنوب التى توفرت للباحثة عن ظهور تيار أساسى يركز على دراسة صورة المرأة فى الصحافة النسائية وربط ملامح هذه الصورة بمكانة المرأة المحفية بها من ناحية ويدور الإعلام فى تنمية المرأة وزيادة مشاركتها فى الحياة العامة من ناحية ثانية ، وفى ضوء هذا التيار برز اتجاهين أحدهما مازال بعيداً إلى حد ما من حيث الموضوعات عن الربط بين مضامين الصحافة النسائية وتوجهات النسوية (أوغندا نيجيريا) . أما الاتجاه الآخر وبحكم قربه الجغرافى والثقافى من دول الشمال (المكسيك) أو بحكم الانفتاح السياسى والاقتصادى (الصين) إقترب أكثر من التيار السائد فى دول الشمال بالربط بين دراسة مضمون الصحافة النسوية وتوجهات الحركة النسوية ومع ذلك فإن هذا الاتجاء قد تنبه إلى ضرورة الأخذ الصحافة النسائية وتوجهات الحركة النسوية ومع ذلك فإن هذا الاتجاء قد تنبه إلى ضرورة الأخذ السياء الفروق القومية والاقليمية والفردية بين نساء «العالم الأول» و « العالم الثالث » وبين النساء الأغنياء والنساء الفقراء ، وبين اهتمامات المرأة «البيضاء» وإلم أة « الملوثة » (١٤).
- في مصر بدأ الاهتمام الأكاديمي بدراسات الصحافة النسائية في فترة السبعينيات من خلال التأريخ لنشأة وتطور المجلات النسائية . وفي فترة الثمانينيات وتأثراً ببروز قضايا المرأة على المستوى الدولي ، وما فرضته من تواجد على المستوى القطرى الذي انعكس في الاهتمام ببحث العلاقة بين الإعلام ودوره في تنمية المرأة ، وقيام جهات بحثية عديدة في مصر بدراسات حول هذا الموضوع في الجامعات ومراكز البحوث .. إلا أن معظم هذه الدراسات شغلت في تلك الفترة بدراسة صورة المرأة "Image of Women" التي تعرض في مضمون الصحافة النسائية (مجلات متخصصة وصفحات خاصة بالمرأة) . كما عنيت بدراسة قضايا المرأة التي تعرض في هذه الصحافة (١٠). ولم تعن في هذه الفترة إلا دراسة واحدة بالجمهور النسائي وعلاقته بالإعلام (٢٠)
- وفى التسعينيات سجل التراث العلمى لدراسات الصحافة النسائية إهـ تماماً أوضح (على قلته من الناحية الكمية) بدراسة العملية الاتصالية بمنظور تكاملى (المضمون القائم بالاتصال والجمهور) (۱۷) وكذلك دراسة العمالة النسائية فى الصحافة المصرية ، والمعوقات التى تواجه المرأة الصحفية فى عملها الصحفى (۱۸) .

النتائج التفصيلية:

١ - مجالات الاهتمام الخاصة بموضوعات دراسات الصحافة النسائية المعنية بالمضمون:

من خلال القراءة التحليلية لدراسات الصحافية النسائية المعنية بالمضمون الذي يعرض في إطاره صورة المرأة وقضاياها ، يتضح أن اهتمام الباحثين توزع في دراسة الصور النمطية (Steryo types المرأة في الصحافة النسائية ، وبين دراسة المضمون من خلال مداخل حديثة مثل النوع (gender) والتنشئة الاجتماعية (Socialization) والأيديولوچية (gender) والتي كانت أكثر وضوحاً في الدراسات النقدية ، وجميعها تنتمي لاتجاهات مرتبطة بالحركة النسوية (nism وأوضحت الدراسات أن كثير من المناقشات تدور حول أهمية هذه المداخل في دراسات المضمون وذلك في ضوء الخلفيات الثقافية المتنوعة للباحثين . ونتيجة لذلك فإن عدد من الماحثات المنتميات الحركة النسوية مثل نعومي وواف (Naomi Wolf) والتي يعد كتابها الباحثات المنتميات الحركة النسوية في التسعينيات أسطورة الجمال (The Beauty Myth) أحد المرجعيات الأساسية للحركة النسوية في التسعينيات ، ترى أن المجلات النسائية التقليدية المعنية بأمور المودة والأزياء والجمال ليست سوى رده تدعم الثقافة الأبوية (Patriarchical culture) من خلال مقاييس جمال محدده . وإن انشغال المرأة بجمالها الذي تروج له المجلات النسائية يعد هو السلاح الأخير في أيدي الرجال التغلب على المرأة (١٩٠١).

وبصفة عامة فإن معظم الباحثين المنتمين للحركة النسوية يرون أن الإعلام بشكل عام والصحافة النسائية تحديداً مسئولون عن الصورة النمطية التقليدية لدور كل جنس (رجل – امرأة) ومقتنعون في الوقت نفسه أن القراء لابد أن يتأثرون بهذه المضامين ، والتي تشجع الرجال أن يكونوا أكثر عنفاً وعدواناً ضد المرأة (٢٠).

وبالطبع فإن هذه الأفكار التى تتسم بقدر من التطرف واعتمادها على إدارة صداع (غير واقعى) بين المرأة والرجل ، وسلب كل ميزة من المجلات النسائية ، جعل تيار آخر بدأ صوته يسمع حديثاً ، يطرح تساؤل مهم ، لماذا إذن هذه المجلات النسائية – التى توصف بالتقليدية وانها منبع شرور عديدة – تجد إقبالاً كبيراً من جمهور القراء ؟ وقدم أصحاب هذا التيار الذى يسمى (Post) شرور عديدة – تجد إقبالاً كبيراً من جمهور القراء ؟ وقدم أصحاب هذا التيار الذى يسمى (feminizm

ما يزيد على مليونى نسخة ومجلة (Mademoiselle) يقترب توزيعها من مليون وربع مليون نسخة . وكانت الإجابة التي توصلوا إليها ، ان هذه المجلات مهمة للمرأة وان ما تقدمه من موضوعات حول الجمال والأزياء وغيرها يحقق لها السعادة وانها تمثل مجالاً مهماً لتحقيق رغبات المرأة بشكل مشروع (٢١).

واتهم هؤلا الباحثين المعارضين لأفكار (الحركة النسوية) الباحثات والقارئات من اتباع هذه الحركة (Feminists) بان تعصيبهم الفكرى يجعلهم يقدمون تفسيرات تعسفية للمضامين التي يصفونها بالتقليدية.

وقد رد عدد من الباحثين الـ (Feminists) على هذه الاتهامات بطرح تساؤل آخر حول: هل زيادة توزيع المجلات النسائية تعنى بالضرورة الموافقة على المضامين والصور التي تقدمها عن المرأة وما العلاقة بين استمتاع الجمهور بهذه المضامين والصور، والمفاهيم والأفكار التي تطرحها الحركة النسوية .. ومازالت هذه الأسئلة المطروحة دون إجابات محددة حتى الآن.

- كشفت الدراسات المعنية بمضمون الصحافة النسائية أن جهود الباحثين خلال فترة الشمانينات في دراسة صورة المرأة في وسائل الإعلام (Steryo types- images). قد وضعت عدداً من الملامح البارزة لهذه الصور منها ، التركيز على المرأة الصغيرة والجميلة ، المرأة المترددة الخاضعة التابعة ، وواظهارها في اطار علاقاتها بزوجها وأبنائها ورؤسائها .. كما بينت وجود تشابه ملحوظ في هذه الصور بين دول الشمال وبول الجنوب(٢٢). وقام باحثو التسعينيات باعادة إختبار لهذه النتائج في محاولة الكشف عن تأثير المتغيرات الخاصة بظهور الوثائق الدولية المعنية بقضايا المرأة ، وأيضاً الكشف عن تأثير البحوث التي صدرت في الثمانينيات في زيادة وعي المجتمع الصحفي وتشكيل ضغوط عليه لتحسين صورة المرأة التي تعرضها الصحف وتحقيق المجتمع الصحفي وتشكيل ضغوط عليه لتحسين صورة المرأة التي تعرضها الصحف وتحقيق المجتمع إلا أن دراسات المضمون والصور المنطية (Steryo types) كشف عن نتائج مغايرة – إلى درجة ما – عن تلك التي توصلت إليها دراسات الثمانينيات ، فرغم التحسن النسبي في المضامين درجة ما – عن تلك التي توصلت إليها دراسات الثمانينيات ، فرغم التحسن النسبي في المضامين المقدمة عن المرأة ، إلا أنها من وجهة نظر هؤلاء الباحثين مازالت أقل من المستوى المطلوب.

- اهتمت عدة دراسات بالبحث في تحيز المضامين الصحفية ضد المرأة خاصة في المجال السياسي ، حيث توصلت نتائجها إلى وجود تركيز على المرشح الرجل مقارنة بالمرأة ، كما تأكدت النتائج نفسها في المجال الرياضي حيث تعنى الصحافة بالرجال الرياضيين أكثر من النساء

الرياضيات « وكأنها ترسل رسالة إلى القارئ أن النساء الاتي يحققن بطولات رياضية أقل أهمية من الرجال الذين بحققون هذه البطولات » (٢٢).

- برز اهتمام بدراسة مضمون المجلات النسائية التى تتوجه إلى الفتاه فى سن المراهقة ، بهدف رصد الأفكار والمفاهيم التى تطرحها الحركة النسوية فى هذه المجلات. وتوصلت الدراسة التى أجريت على مجلة (seventeen) أنها على الرغم من انتمائها للمجلات التقليدية التى تعنى بالمودة والجمال إلا أنها تتضمن بعض أفكار الحركة النسوية. كما كشفت دراستان حول القصص المنشورة فى مجلات المراهقات (Teen magazines) أنها تؤكد على أن العلاقة مع الرجل هى فى مقدمة اهتمامات الفتاه المراهقة ، وأنها ليس عليها أن تتصرف أو تفكر أو تحل مشاكلها لأن الأخرين مسئولين عن ذلك ، كما تدعم هذه القصص تقسيم الوظائف على أساس الجنس وتتحيز للمرأة البيضاء (الموديل) (١٤٤).

- رصد التحليل العديد من الدراسات المعنية بتحليل مضمون الإعلانات في المجلات النسائية والخروج بملامح الصورة التي يعرضها هذا المضمون للمرأة ، وحرص بعضها على كشف أنواع الصور الإعلانية التي تنشر في المجلات النسائية التقليدية وغير التقليدية ومدى توافقها مع أهداف الحركة النسوية (Feminizm) وتوصلت إلى أن أنصار حركة المرأة قد نجحوا في تغيير صورة المرأة في الإعلانات ولكن ليس في كل الاتجاهات ، فبينما انخفض عدد النساء اللآتي ظهرن في أدوار الأسرة وداخل المنزل ، زاد عدد النساء اللاتي ظهرن كشئ مثير ، أو كديكور للإعلان ... وواصلت الفتيات الشابات السيطرة على الإعلانات (٢٥).

- كشفت التحليل أن دراسات المضمون وتحليل الصورة في الصحافة النسائية في دول الجنوب - في ضوء الدراسات المتاحة - مازال يغلب عليها الطابع التقليدي ، خاصة في قائمة الموضوعات المدروسة والتي تدور في معظمها حول علاقة الصحافة النسائية بتنمية المرأة ، وتحليل مضامين المجلات النسائية ودراسة صورة المرأة في الصحافة العامة والمتخصصة. وتوصلت هذه الدراسات إلى أن المجلات النسائية تدعم النظام الاجتماعي والثقافي الذي يضع المرأة في مكانة أدنى ، وذلك بالتركيز على أدوارها التقليدية كزوجة وأم ، واهمال قطاعات من النساء مثل المرأة وعن المريفية ، والمرأة المسنة والفتيات في سن المراهقة مما يدعم من الصورة السلبية عن المرأة وعن

قدراتها في المشاركة في تنمية مجتمعاتها وتطرح هذه الدراسات بدائل لتحسين هذه الصورة منها الربط بين زيادة التواجد النسائي في الصحافة وبين خلق أدوار جديدة لهذه الصحف في تغيير المفاهيم المرتبطة بوضعية المرأة والاعتماد على النساء كمصادر مهمة للأخبار ، بحيث يكون ما يفكر فيه النساء وما يقدمونه من أراء مادة صحفية مهمة (٢٦). وحرصت بعض الدراسات في دول الجنوب على تحليل مضامين المجلات النسائية التي يصدرها أنصار الحركة النسوية. وذلك بهدف بحث استراتي چيتهم لترويج فكر الحركة والأنشطة التي يقومون بها من خلال هذه المجلات ، توصلت دراسة أجريت في المكسيك حول هذا الموضوع أن كثيراً ما تتعرض هذه المجلات النقد بسبب ما تطرحه من أفكار مما يودي إلى تغيير سياستها التحريرية ، ويتبع ذلك امتناع المدافعات عن الحركة عن قرائتها بحجة أنها تنشر آراء يمكن أن يجدها النساء في المجلات الأخرى ، أو لأنها الحركة عن قرائتها بحجة أنها تنشر آراء يمكن أن يجدها النساء في المجلات الأخرى ، أو لأنها تتنبى المواقف الرسمية (٢٧).

٢ - مجالات الاهتمام الخاصة بموضوعات دراسات الصحافة النسائية المعنية بالمراة الصحفية:

- تعد المرأة أحد أهم الموضوعات المطروحة في الأچندة البحثية على المستوى العالمي خاصة ما يتعلق منها بحجم العمالة الصحفية النسائية لذا ظهرت عديد من الدراسات تدور موضوعاتها حول نسبة تواجد المرأة الصحفية في العمل الصحفي بشكل عام وأقسام بعينها (قسم الأخبار) بشكل خاص (٢٨).

إلا أن اتجاه جديداً في دراسات المرأة الصحفية برز منذ نهاية الثمانينيات لا يهتم كثيراً بالتواجد الكمى للمرأة الصحفية ، ويميل إلى الاهتمام بتحليل معيشة هؤلاء الصحفيات وأنماط حياتهن تحليلاً إجتماعياً وثقافياً ، ويسعى إلى دراسة عوامل أخرى مؤثره مثل الطبقة والعرق وتأثير الأسرة والأصدقاء وشبكة العلاقات المهنية على المستقبل المهنى للمرأة الصحفية ، ويرى المعنيون بهذه الدراسات أن ذلك أكثر جدوى من التركيز على توفير المعلومات والبيانات عن عمالة المرأة في الصحافة ونسبة تمثيلها في قوة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية (٢١).

- ومن هنا كان التساؤل الرئيسي للعديد من الدراسات يدور حول: هل زيادة مشاركة المرأة في العمل الصحفي تؤدي إلى تغيير في المضامين والسياسات وتقديم صورة أكثر واقعية عن المرأة،

خاصة مع وصول عدد من الصحفيات إلى المناصب القيادية ومن ثم زيادة تأثيرهن في إنتاج القرارات داخل المؤسسات الصحفية (٣٠).

واختلفت نتائج الدراسات التي تصدت للإجابة على هذا التساؤل، حيث وصل أكثرها إلى أن الجهود الرامية إلى زيادة أعداد النساء الصحفيات لن يؤدى إلى تحسين صورة المرأة في المضامين المقدمة عنها ، وأرجعوا ذلك إلى عدة أسباب منها : أن هذه الجهود تتجاهل البنية الثقافية الأبوية التي نشأت في ظلها هؤلاء الصحفيات (٢٦). وأن النساء الصحفيات لا يستطعن التعبير بحرية عن أرائهن وخبراتهن (٢٦). وانهن يعملن داخل السلطة « الذكورية » في الصحف التي يعملن بها ، وأن الصورة السلبية التي تقدم عن المرأة في الصحافة يتم إنتاجها بواسطة النساء أنفسهن (٢٣). وان تغيير هذه الصورة يستلزم أن تكون الصحفيات مؤمنات بأهداف الحركة النسوية ورهن في إحداث تغيرات جذرية في المضامين والصور المقدمة عن المرأة ، وانتقدت احدى الدراسات توقعات الباحثين في أن تؤثر زيادة أعداد الصحفيات تأثيراً إيجابياً بحيث تقدم الصحافة صوراً أكثر انصافا للمرأة وأرجعت ذلك إلى أن المرأة الصحفية إيجابياً بحيث تقدم الصحافة صوراً أكثر انصافا للمرأة وأرجعت ذلك إلى أن المرأة الصحفية مضطرة التعاون مع زملائها ، وأنها تضضع بالضرورة لنظام عمل وتراث المؤسسة الصحفية بمن ثم فهي غير قادرة على احداث التغير النشيد (٢٤).

أما الاتجاه الآخر فقد تبنى فكرة أن زيادة تواجد الصحفيات يؤدى إلى تحسين الصورة التى تقدم عن المرأة وتطرح موضوعات جديدة (٣٥). وقد بررت الباحثة كاى مايلز (Kay) التى تقدم عن المرأة وتطرح موضوعات جديدة (٣٥). وقد بررت الباحثة كاى مايلز (Milles (Milles) هذه النتجة بإجرائها دراسة للصفحة الأولى في جريدة (نيويورك تايمز) خلال يناير وفبراير ١٩٩٤، والصفحة الأولى للمحيفة نفسها خلال شهرين يناير وفبراير ١٩٩٤، بهدف التوصل إلى التغيرات التى حدثت في مضمون الصفحة، وتوصلت إلى زيادة في الموضوعات الخاصة بالمرأة عام ١٩٩٤ عنها عام ١٩٦٤ وتدور هذه الموضوعات حول الخصوبة والعناية بكبار السن والتحرش الجنسي واستغلال النساء وغيرها .. وأرجعت هذه الزيادة وتوعيتها إلى تزايد أعداد المرأة الصحفية ووصول بعضهن إلى المناصب القيادية في الصحيفة، وأكدت (مايلز) ان كثيرا من الصحفيات فزن بجائزة بوليتزر (Pulitzer) عن موضوعات « لوكن كتبنها منذ عقد أوعقدين لتم دفنهن أحياء في الصحيفة » ذلك مثل موضوعات ، الاغتصاب وسوء معاملة الأطفال والعنف الموجه ضد النساء وغيرها .

وبغض (مايلز) هذه النتائج بأن تغير المناخ الصحفى سمح المرأة الصحفية وبعض الصحفيين الرجال أن يشكوا جماعات ضغط داخل صحفهم من أجل اعطاء مزيد من الاهتمام الصحفي بقضايا المرأة (٢٦).

وأشارت جودريك (Goodrick) في دراستها عن أثر التواجد النسائي على عمق التغطية الخبرية أن المرأة الصحفية تكون أكثر حماساً في تناول الموضوعات التي تخص المرأة (٣٧)،

- اهتمت عدة دارسات بالمعوقات المرتبطة ببيئة المعمل الصحفى التى تعترض المرأة الصحفية وتقلل قرصها فى اثبات وجودها مهنياً والوصول إلى المناصب القيادة ، كما تعرضت بعض الدراسات لأنماط التمييز ضد المرأة والذى يتخذ أشكالاً مختلفة. واتفقت غالبية هذه الدراسات على أن أبرز المشكلات التى تعانى منها المرأة الصحفية ، هى أنه لا ينظر إليها من جانب رؤسائها وزملائها بجدية ، فتظل فى محاولات دائبة لاثبات وجودها وقدراتها لمجرد أنهاامرأة وفى دراسة أجرتها الرابطة الدولية للصحفيين عام ١٩٩٧ ، وغطت ١٠ دول فى أوروبا وشمال أمريكا وأسيا وافريقيا وتوصلت فيها كات هولمان (Kate Holman) إلى أن ٥٦٪ من الصحفيين المنثين فى العينة يعتقدون أن المرأة الصحفية تفضل أن تعالج الموضوعات الضفيفة مثل الاهتمامات الانسانية والموضوعات الاجتماعية ، وانها غالباً ما تبتعد عن الموضوعات الجادة مثل الاقتصاد والأخبار الخارجية (٨٣).

ومادامت المرأة الصحفية ليست سوى إمرأة في نظر البعض ، فإن فرص تعرضها للتحرش الجنسي تزداد ، وقد انعكس هذا في اهتمام عدة دراسات بهذه القضية ، توصلت إلى أن التحرش الجنسي يمث مشكلة كبيرة للسيدات المشتغلات في الصحف اليومية الأمريكية – كما ذكر عدد من الصحفيات – أنهن تعرضن لتجرية التحرش الجنسي عدة مرات والذي يتدرج من توجيه الألفاظ غير اللائقة إلى الاعتداء الجنسي (٢٩).

- أما التمييز ضد المرأة الصحفية فيأخذ أشكالاً متعددة كما كشفت عنه عدة دراسات منها المتعيز ضد المرأة الصحفية في مكان العمل وفي الأجر وفي الترقي مما أدى إلى ندرة وجود رأة الصحفية في المراكزالقيادية وفي بعض الأقسام ، خاصة قسم الأخبار (٤٠)، وكشفت دراسة شيلدرز (Childers) وآخرون عن التمييز ضد المرأة الصحفية في الأجر عن نفس الوظيفة ، أن المرأة لصحفية في الجرائد الأمريكية تتقاضى ٩٢ سنت من كل دولار يدفع لزميلها الصحفي في

نفس مستوى الوظيفة .. فمتوسط دخل المرأة الصحفية عام ١٩٩١ ، ٢٨,٧٥٠ دولار بينما الرجال في نفس مستوى الخبرة يصل دخلهم إلى ٣٤,٨٠٨ تولار. وأكدت هذه الدراسة أن التفرقة في الأجر بين المرأة الصحفية وزميلها الرجل تزيد في الصحف المتوسطة والكبيرة عنها في الصحف الصغيرة حيث الأجر الأقل للمرأة لصالح الرجل الأقل موهبة والأقل خبرة ، كما أشارت الدراسة إلى مجال آخر من مجالات التمييز يتعلق بتحديد نوعية الوظيفة والتخصص الذي يتم على أساس (النوع) وليس على أساس الموهبة والخبرة (١١).

أما دراسة ويقر (Weaves) عن النساء الصحفيات ، فقد أكدت أنه مع تساوى الصحفيين والصحفيين والصحفيات في التعليم والسن والخبرة فإن الفرق في الدخول بين الرجل والمرأة يبدأ في الانخفاض ، ولكن حجرة الأخبار مازالت تحكم بالرجال . أثبتت عدة دراسات أخرى أجريت في فترة التسعينيات بتمويل من اليونسكو في كل من فنلندة وألمانيا وبيوزلنده وأسبانيا وتونس والولايات المتحدة عن معاناة الصحفيات في تلك البلاد من الاختلاف في الأجر عن العمل نفسه (٢٠).

وأثار التمييز ضد الصحفيات تساؤل طرحته (Childers) حول تكلفة التمييز ضد المرأة والمتمثل في : تكلفة ترك الوظيفة (employee turn over) إما للذهاب لجريدة أخرى أو العمل في مجال آخر غير الصحافة مما يؤدى إلى فقدان صحفيات ذوات خبرة وموهبة ، كما أنه ونتيجة للتمييز والضغوط فإن المستمرات في العمل ، سوف يكون إنتاجهن الصحفي أقل وروحهن المعنوية منخفضة ويكن أكثر تعرضاً للاصابة بالأمراض والغياب عن العمل (12).

- حرصت بعض الدراسات في اطار تناولها للمعوقات التي تعترض المرأة الصحفية أن تعرض لموضوع الدور المزدوج للمرأة الصحفية أو التعارض الذي قد ينشأ بين المسئوليات العائلية لها ، وطبيعة العمل الصحفي الذي يتسم بعدم انتظام مواعيده ، حيث ذكرت احدى هذه الدراسات « أن العمل الصحفي مثل عمل الأم لا ينتهي » . ومع عدم اهتمام المؤسسات الصحفية بتقديم تسهيلات للعناية بالطفل مما يؤدي إلى اجبار الأم الصحفية إلى الاختيار بين مستقبلها المهني وبين مسئولياتها نحو أطفالها . مما يجعل المساواه الحقيقية بين المرأة الصحفية وزميلها مستحيلة (٥٥).

- عرضت بعض الدراسات لموضوع تأثير نوع الصحفى (رجل أو امرأة) على تغطية الموضوعات المحفية ، بهدف التعرف على « حساسية » المرأة الصحفية نحو موضوعات معينة والاختلاف بينها وبين الرجل الصحفى في تغطية هذه الموضوعات ، وتوصلت إلى أن المرأة

الصحفية تختلف عن الصحفي الرجل في اتجاهاتها نحو أهمية موضوعي رعاية الطفل ، والمساواة في الأجر . حيث كانت الصحفيات أكثر اهتماماً بالموضوع الأول من الرجال من الناحية الكمية والنوعية ، كما أنهن أقل اهتماماً من الرجال بالموضوع الثاني من الناحية الكمية .. إلا أنهن عندما يتناولن هذا الموضوع يكن أكثر حماساً من الرجال وتهتم المرأة الصحفية بعناصر مختلفة في القصص الخبرية حيث تعنى بالإجابة على تساؤلات لا تثير اهتمام زميلها الصحفي (٤٦).

- تتمثل دراسات الجنوب المعنية بالمرأة الصحفية < العينة المدروسة > في كل من نيجيريا ومصر ، حيث أن باقى البحوث المنتمية إلى هذه المنطقة اكتفت بتحليل المضامين الصحفية ولم تعن بمنتج المادة الصحفية رجلاً أو امرأة . ففي نيجيريا ركزت الدراسة على الأوضاع المتردية للمرأة الصحفية واقصائها عن مراكز صنع القرار في المؤسسات الصحفية (٧٤). أما في مصر فقد أجريت ٤ دراسات خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧ عن القائمات بالاتصال وعلاقتهن بقضايا المرأة المقدمة في الصحافة وصورة المرأة المصرية لديهن وتصوراتهن عن كيفية مشاركة الصحافة النسائية (مجلات نسائية - وصفحات متخصصة في صحف عامة) في دمج المرأة في عملية التنمية (٨٤). في حين عنيت الدراستان الأخريتان ببحث أوضاع المرأة الصحفية في الصحافة المصرية بالنسبة لحجم عمالتهن في الصحافة والوظائف التي يتقلدنها . والمعوقات المهنية والاجتماعية والنفسية التي يتعرض لها أثناء ويسبب مزاولتهن لمهنة الصحافة (٤١).

- يلاحظ أن الدراستين الأخيرتين يتفقان مع ما تطرحه الأچندة البحثية في دول الشمال من ناحية الاهتمام بالتواجد الكمي للنساء في الصحفية والمعوقات الخاصة ببيئة العمل الصحفي والظروف المجتمعية التي تعيشها المرأة الصحفية . إلا أن طبيعة المعوقات التي توصلت إليها الدراسة المصرية تختلف جذرياً في بعض جوانبها عما كشفت عنه الدراسات الغربية فيما يتعلق بالمعوقات التي تعترض المرأة الصحفية في دول الشمال ، فمشكلة مثل التحرش الجنسي والتمييز في الأجر عن نفس العمل والتي تمثل مشكلات حادة المرأة الصحفية الغربية ، لا نجد لها أثراً بالنسبة للمشكلات التي تعانى منها المرأة الصحفية المصرية .. وهذا طبيعي في ضوء النسق بالنسبة للمشكلات التي يستمد أصوله من قيمنا الإسلامية والعربية ، كما أنه في حالة وجود مثل هذه المشكلات فإن الصحفيات المصريات يتحرجن من الحديث فيها ..

٣ - مجالات الاهتمام الخاصة بموضوعات دراسات جمهور الصحافة النسائية.

- كشفت التحليل عن تأثير واضح للحركة النسوية (Feminism) على بروز الاهتمام بدراسات جمهور المجلات النسائية بين الباحثات المنتميات لهذه الحركة (Feminists) خاصة في التسمينيات . حيث يرون أن هذا النوع من الدراسات يساعدهن في رفع الوعي بين الجمهور النسائي بطبيعة المضامين المقدمة في المجلات النسائية إذ أنها من وجهة نظرهن لا تروج سوى لإبقاء النساء في مكانة متدنية . ومن ثم يستدعي هذا دراسة الجمهور ، حتى يستطيع أن يتفهم المضامين التي تشكل وعياً زائفاً وبالتالي عدم التأثر بما تنشره من مفاهيم تدعم الثقافة «الأبوية» المضامين التي تشكل وعياً زائفاً وبالتالي عدم التأثر بما تنشره من مفاهيم تدعم الثقافة «الأبوية» المضامين التي تشكل وعياً زائفاً وبالتالي عدم التأثر بما تنشره من مفاهيم تدعم الثقافة «الأبوية»

وجدير بالذكر أن موقف الباحثات الـ (Feminists) من دراسات الجمهور قد تغير كثيراً خلال العقود الثلاثة الماضية ، ففى الستينيات والسبعينيات كان هناك اهمالاً ورفضاً بين هؤلاء الباحثات لدراسات جمهور الصحافة النسائية بحجة أن المجلات النسائية لا تنشر سوى المضامين التى تدعم بقاء المرأة فى المنزل (Belly Fridan, 1963) وأنها تؤكد على صورة المرأة السلبية التى تدعم بقاء المرأة فى المنزل (Belly Fridan, 1963) وأنها تؤكد على صورة المرأة السلبية (Tuchman, 1978) ومن ثم فإن القراء تتم تنشئتهم إجتماعياً من خلال هذه المجلات ، على أن يروأ الحياة وفقاً للمفاهيم والأولويات التى تتبناها هذه المجلات ، وفى ضوء ذلك فإن آراء القراء وتصوراتهم بشأن هذه المجلات معروفة مسبقاً ولا توجد حاجة إلى دراسات التعرف عليها ، وفى الثمانينيات ومع بروز ما يسمى بالثقافة الشعبية (Popular Culture) واحترام فكرة استمتاع القارئ وسروره ، ومع ظهور ما بعد البنيويه (Post STructuralism) واحترام فكرة استمتاع القارئ وسروره ، ومع ظهور ما بعد البنيويه (Post STructuralism) إلى تغيير المنوف على كيف يجد القراء سعادتهم فى النصوص واضطر الباحثون الـ (Feminsts) إلى تغيير مواقفهم من بحوث الجمهور ، وشهد التسعينيات كما سبق أن ذكرنا اسهامهم فى هذه الدراسات بالتركيز على جمهور الصحافة النسائية ،

- ويصفة عامة أصبح مطروحاً في دراسات الصحافة النسائية أهمية التركين على قراء المجلات النسائية ، وأخذ توقعاتهم وخبراتهم في الاعتبار (٠٠)، ودراسة علاقة التفاعل بين القراء والمضمون من وجهة نظر القراء ،

- كشفت التحليل عن رفض عدد من الباحثين للنتائج التى توصل إليها الباحثون ال (Feminists) في دراستهم لجمهور الصحافة النسائية ، وقد بررن ذلك بأن الصورة النخبوية والنمطية و « الافتراء » على المجلات النسائية الذي يشكل السمة الغالبة في دراسات ال (Feminists) قد انعكس في مستوى تقدير الجمهور النسائي لأهمية هذه المجلات ، رغم استمتاعهن بقراءة الموضوعات المنشورة فيها (١٥).

المتمت عدة دراسات برصد دوافع استخدام المجلات النسائية بقرائها ، وتوصلت نتائجها إلى اختلاف في الاشباعات التي تحققها هذه المجلات وفقاً لنوعيتها وطبيعة جمهورها والبيئة التي تصدر فيه ، وأهدافها . وقد رصدت احدى هذه الدراسات الاشباعات التي تتحقق من جراء استخدام المجلات النسائية الهولندية من وجهة نظر قرائها ، وقد صنفتها إلى مجلات تقليدية (Women's Magazines) ومجلات النساقية (Ferminists Magazines) ومجلات المحلات المعلمة » (Gossip Magazines) التي عدتها ضمن المجلات النسائية لان معظم قرائها من النساء . وتوصلت إلى أن أهم الاشباعات التي تحققها المجلات التقليدية لقرائها (الراحة ، التعلم ، ملء وقت الفراغ ، التسلية) وأن أهم أسباب القراءة هو أن هذه المجلات لا تؤثر كثيراً في مسئوليات القارئة أو وأجباتها ولا توثر في برنامج المرأة أو جدولها . كما أن هذه المجلات تعطى القارئة الحساساً بالثقة (غالباً غير واقعي) في قدرتها على التحكم في حياتها واستعدادها لتقبل أي مفاجأت مما يعطى شعوراً بالرضا .

وفى دراسة مجلة "Opzig" الهولندية المعبرة عن الحركة النسوية ، تم التعرض فيها لنشأة المجلة وتطوراتها وملامحها وجمهورها وخصائصه ومضامين المجلة ، وتوصلت إلى أن كثيراً من قارئات المجلة أنكرن انتمائهن للحركة النسوية وبررت الدراسة ذلك بأن الحركة النسوية ونوادى المرأة ينظر إليها بين قطاعات عريضة من القراء على أنها حركة متطرفة وغير أخلاقية ، أما بالنسبة لقائمة الاشباعات التي تحققها هذه المجلة لقرائها ، نجد أنه اختفى منها (السهولة والراحة) ليحل محلها (الحرية الفردية والشعور بالتفوق وغيرها) .

ورصدت الدراسة بعض المجلات الخاصة « بالنميمة » وعرضت لأنواعها وتوصلت إلى أن أهم الاشباعات التي تحققها هي (امتلاك القوة ، الشعور بالانتصار ...) وذلك نتيجة لما تنشره هذه المجلات من قصم وفضائح المشهورين والعلائلات الملكة (٢٥).

- وفي هذا الاطار أجريت دراستان عن قراء المجلات النسائية اليابانية هدفت الأولى إلى التعرف على الاشباعات التي تحققها مجلة "Katei Gaho" وترجمتها بالانجليزية (House Hold Graphics) والمتخصصة في كل ما يتعلق بأمور الطهى والديكور وتتوجه إلى جمهور من النساء الناضجات القادرات مادياً. وتوصلت الدراسة إلى أن أهمية المجلة بالنسبة لقرائها تنبع من « استمتاع » المرأة بما تقدمه لها من موضوعات والذي هو في جزء منه استماع بوهم الهروب من الأهداف التي لا تستطيع القارئة أن تحققها في كثير من مجالات الحياة الاجتماعية (٢٥).

وأجريت الدراسة الثانية على قراء ٨ مجلات يابانية نسائية تتوجه إلى جمهور النساء غير المتزوجات (Single Women) وتوصلت الدراسة إلى أن المجلات والشابات يتبادان مفاهيم مشتركة حول الاستقلال عن الحياة الزوجية ، وعلى الرغم من أن هذه المجلات تركز على العلاقات مع النفس والأصدقاء فإن النسق القيمى الياباني يجعل المرأة غير المتزوجة أكثر ارتباطاً بمحيط أسرتها ورؤسائها في العمل ومدرسيها القدامي أي بالنظام الاجتماعي الذي تعودت عليه (١٥٥).

- بحثت أحدى الدراسات فى تأثير الصورة النمطية للمرأة فى الإعلانات المنشورة فى المجلات النسائية على تكوين الصور الذهنية حول دور المرأة لدى جمهور من طلاب المدارس الثانوية (بنين وبنات) وتوصلت الدراسة التجريبية إلى أن التعرض للإعلانات التى تركز على الصور التقليدية لأدوار المرأة تقوى احساس الطلاب بالتمييز بين الرجل والمرأة ، وأن التعرض للصورة الإيجابية أو السلبية للمرأة يؤثر فى قناعات وتوقعات الجمهور بالنسبة للحقيقة الاجتماعية فوراً وعقب التعرض للها (٥٠).

- كشف تحليل دراسات دول الجنوب ، عن أن بحوث الصحافة النسائية مازالت تدور بشكل أساسى حول المضامين ، ويكاد يختفى من اهتماماتها دراسات الجمهور القارئ لهذه المصحافة ، والوضع فى مصر لا يختلف كثيراً حيث ما تزال هناك ندرة فى بحوث قراء الصحف بوجه عام والصحافة النسائية بشكل خاص . ومع ذلك فإن هناك قناعة سائدة بين عدد كبير من الباحثين المصريين والمعنيين بصحافة المرأة على وجه التحديد بأنه لا يمكن تطوير الأداء الصحفى فيما يتعلق بقضايا المرأة دون أن نتعرف على احتياجات هذا الجمهور اتفاقاً مع الاتجاهات الحديثة فى بقضمين رؤية القارئ فى الاعتبار وهو ما سعت إلية الدراسة التى قام بها قسم الصحافة بكلية الإعلام ، بعنوان « المرأة المصرية والإعلام فى الريف والعضر» بهدف الوقوف على

تغلغل وسائل الإعلام الجماهيرى بين الفئات المختلفة النساء وعلاقة هذه الوسائل بأنماط الاتصال الأخرى في الريف والحضر ، والتحقيق هذه الأهداف ، تم تطبيق الدراسة على عينة من النساء المصريات في قريتين ومركز حضرى (٢٥) . ومع أهمية هذه الدراسة إلا أنه مازال هناك قصور كمي ونوعى في دراسات جمهور الصحافة النسائية ، مما يستدعى تضافر جهود الباحثين – المهتمين بالصحافة المتحصمة غلى الوجه العموم والصحافة النسائية تحديداً – لدراسة جمهور الصحافة النسائية والتعرف على الاشباعات التي تتحقق لدى هذا الجمهور من قراءة المجلات والصفحات النسائية ودورها في تحديد أولويات الجمهور ، وتغيير الصورة التقليدية لدى النفس ولدى الآخرين ،

ثانيآ: دراسات الصحافة النسائية : الجوانب المنهجية والاجرائية :

- تقع بحوث الصحافة النسائية ضمن الدراسات التى تتداخل فيها العديد من الأطر النظرية والمنهجية (Interdisiplinary) . خاصة بعد ما أفرزته الحركة النسوية (Feminism) من تأثيرات على طبيعة الموضوعات والأدوات البحثية التى تعمتد عليها مما أدى إلى ظهور ما يسمى (المنهج السنوى) (Feminist Methodolgy) والذى يركز على العلاقة بين الدراسات النسائية (يقوم بها نساء أو تجرى عن أو على النساء) والحركة النسوية .

وفى ضوء هذا « المنهج » فإن موضوعات البحوث التي تعتمد عليه يجب أن تتحدد بالمتطلبات الاستراتيجية والنوعية لحركة المرأة .

وقد أثارت هذه الأفكار مناقشات حادة منذ أواخر السبعينيات حيث لم تحظ بالتأييد الكامل من الباحثين الذين أثاروا تساؤات حول: هل هناك بالفعل « منهج » للدراسات النسوية ؟ وما العلاقة بينه وبين المناهج الأخرى ؟ وظلت هذه التساؤلات دون إجابة إلا أنها طرحت أهمية تنمية وخلق مناهج وأدوات جديدة في دراسات الصحافة النسائية إلى جانب المناهج والأدوات التقليدية المتعارف عليها (٥٠).

- قدم الاتجاه النقدى المعارض للحركة النسوية والذى يعبر عنه بـ (Post Feminism) رؤية لمداخل نظرية مختلفة فى دراسة المرأة والإعلام ، قامت على نقد المداخل النفسية والتحليل النفسى والمداخل الاجتماعية والثقافية . وقدمت الباحثة ميرا ماكنونالد (Myra Macdonald) المنتمية لتيار (Post Feminism) مفندة قدرة (Post Feminism) دراسة شاملة لهذه المداخل المستخدمة فى دراسات الـ(Post Feminism) مفندة قدرة

كل منها على تقديم تحليل واقعى لعلاقة المرأة بالإعلام ، واقترحت ماكدونالد تبنى مدخل الحداثة (Post structuralism) والبنيوية (Structuralism) والبنيوية (Modernism) والبنيوية (Deconstruction). وذلك بالاهتمام بدراسة النص والدلالات التي يعبر عنها في ضوء الواقع السياسي والاقصادي والاجتماعي للمتلقى ، ومن وجهة نظرها فإن ذلك يقدم نظرية ثقافية تزود الباحثين باطار عمل في دارسات تمثيل المرأة في وسائل الإعلام (Representation of Gender) (٥٨).

-- كشف تحليل دراسات الصحافة النسائية ان معظمها يقع ضمن الدراسات الوصفية بمستوياتها التحليلية والتفسيرية التى تعتمد على الطرق الكمية والكيفية لتقديم شروح للظواهر التى تتعرض لها هذه الدراسات، في حين أن الدراسات االتجريبيه مازالت قليلة (٥٩).

- يلاحظ ندرة اعتماد الدراسات التى أخضعناها للتحليل على المداخل النظرية فى وضع فروضها البحثية مقارنة باعتمادها على نتائج الدراسات السابقة فى موضوع الدراسة فى وضع هذه القروض أو صياغة تساؤلاتها الرئيسية .

- كشف التحليل عن تعدد الأدوات البحثية المستخدمة في جمع المادة وعلى وجه الخصوص، متحليل المضمون بشقه الكمى والكيفي مع التركيز على التحليل الدلالي اللغوى للنص الصحفي في المجلات النسائية وذلك مع مقارنتها بخطاب الحركة النسوية . وتأتي المقابلة بأشكالها المختلفة (مقابلة طولية Jadepth-interview - مقابلة متعمقة Jadepth - مقابلة جماعية مقابلة طولية وراسات الجمهور والقائم بالاتصال . كذلك اعتمدت احدى الدراسات على إجراء المقابلة البحثية عن طريق برنامج كمبيوتر بالاتصال . كذلك اعتمدت احدى الدراسات التي تعرضت لبيئة العمل الصحفي ووضع المرأة الصحفية في غرفة الأخبار اعتمادها على الملاحظة بالمشاركة كوسيلة مهمة لجمع البيانات . كذلك استخدمت في غرفة الأخبار اعتمادها على الملاحظة بالمشاركة كوسيلة مهمة لجمع البيانات . كذلك استخدمت عديد من دراسات الجمهور والمرأة استمارة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة وتم تطبيقها عن طريق المبيد البيد (Mail Survey) أو عن طريق المقابلات التي تتم إما باستخدام التليفون في حالة انتشار المبحوثين في أماكن متباعدة أو عن طريق المقابلات التي تتم بشكل مباشر مع المبحوثين والتي يجريها الباحث بنفسه أو بمساعدة الآخرين .

- بالرغم من استمرار معظم دراسات الصحافة النسائية في تبنى أساليب التحليل (الكمية والكيفية) التقليدية للمضامين الصحفية ، إلا أن عدد من الدراسات أخضعت للمناقشة والنقد استخدام تحليل الخطاب ودلالات النص في الدراسات الميدانية وذلك بتحليل البيانات التي يتم جمعها من خلال المقابلات بما يعني أن استخدام تحليل الخطاب لم يعد قاصراً على دراسة النصوص الصحفية فقط ويمكن توظيفه في الدراسات الميدانية وذلك من خلال النموذج الذي قدمه (Encompassing) عندما وضعا دليل ترميز يضم فئات مفتوحة (Strauss and comin 1990) وتصنف كلمات المبحوثين في المقابلة ثم الربط بينها في علاقات بين هذه الفئات والضروج باستنتاجات تعتمد على المهارات التفسيرية والنظرية للباحث (٢٠٠).

- كما استخدمت احدى الدراسات تحليل التواتر (Repertoire analysis) في الكشف عن المبحوثين للكشف عن المبحوثين للكشف عن الموضوعات المتواترة (المتكررة) في المقابلات الطولية التي أجرتها مع عينة من المبحوثين للكشف عن دواعي قراءة المجلات النسائية وذلك في اطار أسلوب (تحليل الاستقبال) (Micro-sociological Approach) ويعتبر آداه في الموت نفسه تساعد على ابراز المعاني التي يجب الانتباه إليها في أقوال المبحوثين ، وادراك النسق الثقافي الذي يكون مجموعة من الأفكار الثابتة (٢٢).

- أما دراسات الجنوب ، فمازال تحليل المضمون هو الأداه المهيمنة على دراسات الصحافة النسائية خاصة مع النقص الواضح في الدراسات الميدانية والتجريبية ، والتركيز بشكل أساسي على دراسات المضامين الصحفية . وان كان مطروحاً في الدراسات الغربية أهمية إيجاد مناهج ومداخل بحثية جديدة في دراسات الصحافة النسائية ، فإنه أكثر إلحاحاً في دراسات دول الجنوب، حيث لابد أن تختبر قدراتها وأساليبها التحليلية بما يتلائم مع طبيعة الظواهر المدوسة وطبيعة الاحتياجات البحثية في هذه الدول .

خاتمة البدراسة

في ضوء المشكلة البحثية التي تتصدى لها هذه الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها : عرضت في الصفحات السابقة رصداً لأهم الاتجاهات الحديثة لدراسات الصحافة النسائية في عدد من دول العالم المتقدم والنامي على مستوى الموضوع ومجالات الاهتمام أو على مستوى الجوانب المنهجية والاجرائية في بعض الدراسات . وانطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها أرى من المفيد التأكيد على هذه النقاط :--

- * غلبة الرؤية النقدية في تناول دراسات الصحافة النسائية بدءاً من المشكلة البحثية المطروحة في هذه الدراسات ومروراً بإجراءاتها المنهجية والإجرائية وانتهاءاً بنتائجها التي تفسرها من منطلقات نقدية غير تقليدية ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى أن غالبية من يتصدون لهذه الدراسات من ذوى التوجهات العقائدية فيما يتعلق بقضايا المرأة وحركة تحريرها.
- * يلاحظ وجود علاقة ارتباطية بين دراسات الصحافة النسائية على المستوى الموضوعي والمنهجي وحركة المجتمع بصفة عامة والحركة النسائية وتطورها وطبيعة أهدافها ومطالبها بصفة خاصة.
- * رصد المسح اتجاهاً نحو الاهتمام بالتأصيل التاريخي (*) لنشأة الصحافة النسائية بداية من القرن التاسع عشر ، بهدف التعرف على ملامح التطور الذي شهدته هذه الصحافة وطرحت هذه الدراسات تساؤلات مهمة مازالت مثارة حتى الآن ، من بينها : هل هناك ضرورة لوجود أقسام للمرأة في الصحف العامة ؟ ، هل يقف الإعلان وراء وجود هذه الأقسام واستمرارها ؟ ، لماذا تستمر المجلات النسائية بشكلها ومضامينها على مر الفترات رغم النقد الموجهه إليها ؟ . كما أنهم ربطوا بين ظهور المجلات النسائية واتساع الحركة الإعلانية .

^(*) انظر هوامش الدراسة ص ٢٩.

- * ظهر التباين الواضح بين دراسات الصحافة النسائية في دول الشمال وبينها في دول الجنوب من حيث مناطق الاهتمام والتركيز على العملية الاتصالية بوجه عام فعلى حين تتوقف معظم دراسات الجنوب عند مرحلة تحليل الرسائل المقدمة (المضمون) تتجاوز دراسات الشمال هذا المستوى دون اهماله إلى دراسة منتج المادة الصحفية (المرأة الصحفية) ومتلقيها (الجمهور)، وبقدم رؤى جديدة في الأدوات البحثية وأساليب التعامل مع المادة العلمية.
- * على الرغم من الاتجاه الذي بدأ يولى اهتماماً ملحوظاً للأطر النظرية الغربية في دراسات الصحافة المصرية إلا أنه لوحظ عدم الاحتفاء بهذه الأطر النظرية والفلسفية في كثير من دراسات الصحافة النسائية سواء في دول الشمال أو الجنوب.
- * تثير دراسات الصحافة النسائية في دول الشمال الكثير من المجالات البحثية التي مازالت تعانى من اهمال واضبح بين الباحثين المصريين خاصة دراسات جمهور الصحافة النسائية والعلاقة المتبادلة بين هذا الجمهور والصحيفة النسائية < من يصنع أجندة من ؟ > .
- * على الرغم من الاتجاهات الصديثة لمسارات دراسات الصحافة النسائية في العالم المتقدمة التي كشفت عنها هذه الدراسة إلا أنها تلفت النظر إلى ضرورة الانتباه إلى عدم انسياق باحثى دول الجنوب ومن بينها مصر إلى أچندة الاهتمام البحثية في الدول الغربية انطلاقاً من خصوصية قضايا المرأة في كل دولة والتي تستمد من النسق القيمي والثقافي السائد فيها مع التأكيد أن هذا لا يعنى عدم التطور أو البحث عن الجديد أو الانغلاق والعزلة عن الاتجاهات البحثية الحديثة .

هــوامــشالــدراســـة

- (1) Busby, Lenda J. and Leich, Grey, : "Feminism add advertising inTraditional and non Traditional Women Magazines 1950s, Journalism Quarterly, Vol 70, No. 2, Summer, 1993.
- (2) Lingyang-Mei,: "Women's Pages or People's Pages, The production of News for Women in the Washington post. Journalism and Mass Comm. Quarterly, vol. 73, No. 2, Summer, 1996.
 - (3) Women's Movement" Microsoft (R) ENCARTA (R) Encyclopedia, 1998.
- (4) Lafky, Sue (et.al.), Looking through Gendered lences: Female Stereo typing in Advertisments and Gender Rule Expectation, Journalism and Mass Comm. Quarterly, Vol. 73, No. 2, Summer, 1990.
- Rokow, Lana F., A Bridge to the Future: Re-visioning Gender in Communication. In Women in Communication, Challenging Gender Values, Sage Pudlication, 1989, pp. 299-311.
 - (5) Zoonen, Liesbet Van, Feminst Madia Sage Publication, London, 1994.
- (6) Childers, Kim Walsh (et.al.), Sexual Harassment of Women Journalists.

 Journalism and Mass Comm. Quarterly. Vol. 63, No. 3, Autumu, 1996.
 - (7) Lafky, Sue. Op. cit.

(٨) انظر على سبيل المثال :-

- Glasser, Charlotte Kwok, "Patriarchy, Mediated, Desire and Chinese Magazine Fiction, Jounal of Communication, Vol. 47, Winter, 1997.
 - Rhode, Dedorah L. "Media Images, Feminist Issues, Spring, 1995.
- Budgeon, (Shelley), : From Feminism to Post Feminism. Women Studies international Forum, Vo;. 18, No. 2, March April, 1995.
 - Childers, op. cit.
 - Budgeon, Op. Cit.
 - Zoonen, Op. cit.

(٩) مثال على ذلك :-

- Kahn, Kim Fridkin and Goldenberg, Edie, N: The Media Obstacle or Ally of Feminists,: ANNALS, Vol. 515, May, 1991.
 - Farrell, A My Erdman,: Feminism and Media, Introduction, Signs, Vol.

20, No. 3, Spring, 1995.

(10) ling-Yang-Mei, (op.cit.).

(۱۱) مثال على ذلك:

- Chiders, Kim Walsh (et.al); Women Journalists Report Discrimination in News Rooms, N.R.J, Vol. 17, No. 3-4, Summer Fall, 1996.
 - Childers, Sexual Harassment of Women Journalists. Op. cit.
- Goodrick, Evelyn Trapp, : Editorial Writer's Approaches to Select Women;s Issues. N.R.J., Vol. 12, No. 3, Summer, 1991.
- Mills, Kay, What Differences Do Women Journalists make, Media and Politics, Oxford University Press, 1997.
- Miller, phyllis and Miller, Randy,: The Invisible Women: Female Sports Journalists in the Work place, Journalism and Mass Comm. Quarterly, Vol. 72, No. 4, 1995.
- (12) Hermes, Joke, : Reading Women's Magazines, An analysis of Every Day Use, Polity Press, U.k., 1997.
 - (13) Zoonen, Liesbet Van, Op. cit.

(١٤) مثال على دراسات بعض دول الجنوب:--

- Leslie, molara ogundipe, The Image of Women and the Rule of The Media In a new Political Cuture In Nigeria, African Media Review, Vol. 4, No. 1, 1990.
- Nassanga, Linda Goretti; Women, Development and Media, The Case for Uganda, Women, media and Society, Vol. 19, No. 3., July, 1997.
- Biron, Rebecca E., Feminist Periodicals and Political Crisis in Mexico: Fem, Debate, Feministaand la Correa Feminista in the 1990s, Feminist Studies, Vol. 22, No. 1, Spring, 1996.
- Glasser, charlottte Kwok, patriarchy Mediated Desire and Chinese Magazine Fiction. Op. cit.

(١٥) نموذج لهذه الدراسات :-

- چيهان الهامى ، الصحافة المصرية وقضايا المرأة خلال العقد العالمي للمرأة ، رسالة ماچستير غير منشورة ، كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٨٩ .
- فاتن الطنبارى ، موقف الصحافة تجاه قضايا المرأة : دارسة تحليلية لمضمون الأهرام والأخبار والجمهورية لنذ ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩ . رسالة ماچستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .
- مصطفى سويف وأخريات ، صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام ، دراسة فى تحليل مضمون الصحافة ئية ، التقرير النهائى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٨٧ .

- (١٦) راجية قنديل ، المرأة في شمال سيناء ووسائل الإعلام : دراسة ميدانية ، مجلة النيل . العدد ٢٦ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ايريل ١٩٨٦ ،
- (١٧) عواطف عبد الرحمن وأخرون ، المرأة المصرية والإعلام في الريف والحضر ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام جامعة القاهرة ١٩٩٥ .
- (١٨) نجوى كامل أميرة العباسي ، القائمات بالاتصال في الصحافة المصرية ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .
- نجلاء أبو سمرة معوقات الأداء الإعلامي للصحفيات المصريات: دراسة ميدانية ، رسالة ماچستير غير منشورة ، كلية الأداب ، فرع سوهاج ، جامعة جنوب الوادي ، ١٩٩٥ .
- (19) Wolf, n.; The Beauty Myth: How Images of Beauty are Used Against Women and Fire With Fire, Chatto and Windus, London, 1990.
 - (20) Zoonen, Liesben Van, Op.cit., pp. 105.
 - (21) Budgeon, Shelly, Op.cit.
 - (22) Gallagher, M., Unequal Opprtunities : Uppdate. Paris. UNESCO, 1985. : انظر على سبيل المثال : (۲۳)
- Kahnkim Fridkin,: The disorted Mirror: Press Coverage of Women Candidates Statewide Office, Journal of Politcs, Vol. 56, No. 1, February, 1994.
- Carrol, Suza and Schreider Ronnee, Media covevage of women in 103 Congress. Media, Women and Politics, p. cit.
- Alexander, Sue, newspaper Covevage of Alhletic as a Function of Gender, Womens Studies International Forum.
 - (24) Budgeon, Shelly, Op. cit.
- peirce, Kate, : Socialization of Teenage Girls Through teen Magazines Fiction, Kensosas city U.S.A. August, 19930.
- Evans, Ellis, D (et.al). "Content Analysis of Contemporary teen Magazines for Adoles cent Femsles Women Studies internaational Forun, 1991.
 - (25) Busby, Lenda and leichty Grey, Op.cit.
 - (26) leslie, Molara Ogundipe, Op.cit.
 - Nassange, linda Goretti, Op. cit.
 - Glasser, Charlotte Kwo;, Op. cit.
- عواطف عبد الرحمن وأخرون ، مرجع سابق .
- (27) Biron, Erebecca, Op. Cit.

- (۲۸) انظر على سبيل المثال :-
- Henery Suzan, ; Changing Media History Through Women history, in; Women in Mass Communication, Challenging Gender Values, Op. cit.

- Gender patterns in Media Empolymenyt, UNESCO Reporters and Papers on Mass Communication, 110 Paris, 1995.
- Weaver, David,; Women as Journalists. In Women, media and Politics, Oxford university perss, U.K. 1997.
- Childers (et.al), Women Journalists Report Discrimination in News room. Op. cit.
 - (29) Henery, Suzan, : Op. cit.
- (30) Steeves, leslie, ; Gender and Mass Communication in a global Context. In Women in mass Communication, Op. cit.
 - Weaver, David, Op. cit.
 - Gender Patterms, UNESCO, Op. cit.
 - Henery Suzan, Op. cit.
 - (31) Steeves, leslie Op. cit.
 - (32) Rakow, lana F. Op. cit.
 - (33) Gander Patterns in Media Employment, Op. cit.
 - (34) Zoonen, Liesbet Van: Feminist Media Studies, Op. cit.
 - (35) Rhode, Deborah L., Media Images, Feminist Issues. Op. cit.
 - (36) Mills, kay, : What difference Do Women journalist Make. Op. cit.
- (37) Goodick, Evelyn Trapp, Editorial Writers Approaches to Select Women's Issues, Op. cit.
 - (38) Gender Patterns in Madia Employment, UNESCO, Op. cit.
 - Zoonen, Feminist Media Studies, Op. cit.
 - (39) Childers (et al) .: Sexual Harassment of Women Journalists. op. cit
- (40) Miller, Phllis and Miller Randy; The Invisible Woman; Female Sports Journalists in the Work place, Op. cit.
 - (41) Childerrs (et al) Women Journalists Report Discrimination Op. cit.
 - (42) Weaver, David, Women as journalists, Op. cit.
 - (43) Gender Patterns in media Employment, Op. cit.
 - (44) Childers (et al) "Women journalists Report Discrimination, Op.cit.
 - (45) Zoonen lies Bet Van, Op.cit.
 - Weaver, David, op. cit.
 - Gender patterns in Media Employment, Op.vit.
- (46) Goodrick, Evelyn Trapp, Editorial Writers Approaches to select women's Issues, Op. cit.

- Milles, kay, op.cit.
- (47) Leslie, molara Ogundipe, Op.cit.
- (٤٨) عواطف عبد الرحمن ، مصدر سابق .
 - چيهان الهامي ، مصدر سابق .
- (٤٩) نجوى كامل أميرة العباسي ، مصدر سابق .
 - نجلاء أبو سمره ، مصدر سابق .
- (50) Winship, J.: Inside Women's Magazines, Marion Boyars, London, 1991.
 - (51) Zoonen, Liesbet Van, op.cit.
 - Hermes, Joke, Reading Women's Magazines, Op. cit.
 - (52) Hermes, Joke, Op. cit.
 - (53) Moeran, Brian, Op. cit.
- (54) Nancy Rosen Berger, Antiphonal Performance? : Japanese Women's Magazines and Women's Voices: In Women Media and Consumption in Japan, Curzon Press, Rivhmond, 1995.
- (55) Logky (et al) Looking Through Gendered Lences: Female Stereo Typing In Advertisment and Gender Role Expectations, Op. cit.

- (57) Zoonen, Liesbet Van, op. cit.
- (58) Macdonald, Myra, : Representing Women; Myth of Femininty: The Popular Media; Edward Arnold, London, 1995.
 - (59) Hermes, Joke, Op. cit.
 - (60) Goodrick, Evelyn Trapp, Op. cit.
 - (61) Zoonen, Liesbet Van, op. cit.
 - (62) Hermes, Joke, Op. cit.
- *- Beetham, Margaret, : A Magazine of her own Domesticity and desire in the Women's Manazine 1800-1914, London, Routledge, 1996.

Jolliffe, Lee, Women's Magazines in the 19th Century, journal of popular Culture. Vol. 27, No. 4, Spring, 1994.

- Kitch, Carolyn, Changing Theortical Perspectives Women's Media imagia imadia image: The Emergence of Patterns In a new area of historical Scholarship. Journalism and Mass Communication Quarterly. Vol. 74, No. 3, Autumu 1997.

- Ling yang - Mei, Women's pages or Pages or people's pages the production of News for Women in the Washington post in the 1950s. op, cit.

قائمة بالمجلات العلمية التي اعتمدت الدراسة على مايها من يحوث:

- The Annals The American American Academy of Political and Social Science.
 - The Journal of Politics, University of Texas.
 - Jurnal of Communication, International Communication Association.
 - JPC (Journal of Popular Culture). Popular Culture Association.
 - Feminist Studies.
 - Signs (Journal of Women in Culture and Society) University of Chicage.
 - journalism Quarterly.
 - journalism and Mass Communication Quarterly.
 - Feminist and Media Stuides.
 - African Media Review.
 - N.R.J (Journal of Newspapers Research).
 - Women, Media and Culture.
 - Women Studies International Forum.

قائمة بالكتب التي اعتمدت الدراسة على ما بها من بحوث :

- Zoonen, Liesbet Van, ; Feminist Media Studies, Sage Publication, London, 1994.
- hermes, Joke,: Reading Women's Magazines: An Analysis of Everyday Media use, Polity press U.K. 1997.
- Wolf, N.: The Beauty Myth: How Images of Beauty are use against Women. Chatto and Windus, London, 1990.
- Norris, Pippa: Women, Media and politics, Oxford University Press, 1997.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

استخداماتالصحفیییالمصرییی المسرییی المسبکة معللومات رالانترنت، الانترنت، كمصدر من مصادر المعلومات

إعداد د. إيناس أبو يوسف المدرسبقسمالصحافة كلية الإعلام-جامعة القاهرة

مسقسدمسة:

يعد التطور التكنولوچى فى مجال الإعلام والمعلومات من السمات الأساسية لظاهرة العولة التى فرضت نفسها على المجتمع الدولى مع نهاية القرن العشرين ولغل تطور شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) يتيح انفتاحاً إعلامياً ومعلوماتياً يتجاوز الحدود والحواجز التقليدية مما أصبح من العسير الوقوف أمامه بالوسائل السياسية والتشريعية المعروفة فالاتصال عبر الانترنت قد أدى عدة مهام يمكن رصدها فى الآتى:

- ١- الاتصال عبر الشبكة.
 - ٧- التقاعل ،
- ٣- معالجة ونشر وتخزين واسترجاع المعلومات ،
- 3- كما اضافت الأنترنت وظائف أخرى للاتصال الجماهيري منها:
 - (أ) تقديم الخدمة المباشرة للجمهور المستقبل.
 - (ب) تحقيق الربح للشركات والمعلنين عن السلع والخدمات.
- (ج) قللت من أهمية وظيفة الرقابة ، فعندما تقع أحداث إخبارية ما ، فإن المهتمين بها يبثون رسائل عبر الأنترنت مباشرة للآخرين لكى يقرأوها ، وتمثل هذه الوظيفة تحولاً مهماً عن وسائل الإعلام التقليدية ، حيث تتدفق الأخبار وتتولد من قبل إناس فى قلب الأحداث أو لهم اهتمام ومصلحة فى نشر الحدث الأخبارى وليس فقط من قبل الصحفيين « حراس البوابة» الذين يقررون ما يستحق ان ينشر أو يذاع وما لا يستحق فبفضل الشبكة يمكن لأى فرد ان يصبح صحفياً أو ناشراً أو قائماً بالاتصال .
- (د) نافست الشبكة الصحف في ادائها لوظيفة التفسير حيث تكتظ الشبكة بالآراء والتحليلات في قطاعات متعددة .

وقد زاد عدد المستخدمين للأنترنت من خمسة ملايين عام ١٩٩٢ إلى ٢٥ مليونا عام ١٩٩٣ ثم قفز إلى مائة مليون مع نهاية ١٩٩٧ (١) .

الانترنت والصحاضة:

وتأسيساً على ما سبق فقد سعت عدة دراسات لإثارة العديد من التساؤلات والرؤى العلمية حول مستقبل الصحافة المطبوعة بشكل عام وقدرتها على الاستمرار والمنافسة في ظل هذه التقنيات الحديثة ، وعما إذا كانت هذه المستحدثات ستساعد على تطوير الصحافة أم لا وكيف يتعامل الصحفيون مع الأنترنت ،

وفى كتابه « اعادة اختراع الصحافة » (٢) يرى «فرانك دنتون» أنه على الصحفيين أن يتقبلوا فكرة ان الصحافة لم تعد أحباراً وأوراقاً فقط ولكن عليهم ان يتقبلوا أن يتحولوا إلى صور على الشاشة وإنه سيوجد جهاز كمبيوبر صغير في حجم الطاولة يحتوى على المئات من الصحف الألكترونية ويعتمد على المعلومات وصور الفيديو والمواد الثابتة والمتحركة في الطار عرضها لمادتها ؛ أى أن دنتون يركز أساساً على أن المستقبل فقط للصحافة الالكترونية بينما رأى «هيوارد كرتز» في ذات الكتاب أن الصحافة التقليدية يمكن أن تطور نفسها وأن تستفيد من التقنيات الحديثة بأن تركز على مهام محدودة مثل الانوع في مصادر الأخبار ، والتركيز على الحملات الصحفية التي تعالج مشكلة ما لفترة طويلة ، وإن تقدم رؤية نقدية للمشاكل اليومية المجتمعات التي تظهر فيها هذه الصحف ، كذلك أن تقوم الصحف بادارة المعلومات والاهتمام بالتحقيقات المحلية وأخيراً العمل على رفع مصداقية الصحف .

التجربة المصرية في مجال الانترنت:

تعرفت جمهورية مصر العربية على تكنولوچيا الاتصال في شكلها التطبيقي المتمثل في الأنترنت منذ عام ١٩٩٣ حيث كانت مقصورة على شبكات جامعة القاهرة ومجلس الوزراء وقد ظل هذا الوضع سائداً حتى أواخر عام ١٩٩٤ عندما بدأ مجلس الوزراء في منح تراخيص الشركات التجارية كي تقوم ببيع خدمات الاتصال بالأنترنت (٢). وتنتشر في القاهرة حالياً منتديات الأنترنت إضافة إلى المراكز المتعددة التي تقدم خدمة الاتصال بالشبكة للجمهور المصرى ، فتترواح التقديرات لعدد مستخدمي الانترنت بين ١٦ ألف و ٨٥ ألف مستخدم نصفهم من الشركات ورجال الأعمال (٤) .

الصحف المصرية والانترنت:

هناك أربع مجالات أساسية تستفيد من خلالها الصحافة المصرية من خدمات الانترنت وان كان حجم الاستفادة - حتى الآن - محدوداً .

وهذه المجالات هي :

أولاً : في مجال الاستفادة كمصدر للمعلومات :

تستفيد الصحف المصرية من الانترنت كمصدر للمعلومات وأداة مساعدة للتغطية الإخبارية ، وفي الحصول على الصور وكمصدر أساسي للأحداث العاجلة ، ولاستكمال المعلومات والتفاصيل والخلفيات عن الأحداث الهامة ، الاستفادة بها في الصفحات المتخصصة ، وللتعرف على الكتب والاصدارات الجديدة .

ثانياً : كوسيلة لإتصال الجريدة بمراسيلها :

وذلك يتم فى الصحافة المصرية بشكل محدود حيث استخدمها سامح عبد الله أثناء تواجده كمراسل للأهرام باليونان ، كذلك ياسر ايوب فى الرياضة بالأهرام ، وماجدة طنطاوى وسناء يوسف بجريدة الأخبار .

ثالثاً : إمكانية إجراء حوارات مع المصادر المتنوعة :

وهو ما طبقته مجلة الشباب وعلوم المستقبل المصرية مع «بيل چيتس» أشهر أصحاب شركات برامج الكمبيوتر مستخدمة البريد الالكتروني Email ، كذلك الحوار الذي أجرته أخبار أليوم مع مشيل بلاتيني لاعب الكرة السابق الشهير قبل مباريات كأس العالم (١٩٩٨) باستخدام موقع «الدردشة» .

رابعاً : في مجال النشر الالكتروني :

بلغ عدد الصحف المصرية التي لها مواقع على الانترنت ١٢ صحيفة منها ست يومية هي الجمهورية والأهرام والوفد والمساء والعالم اليوم والاچيبشان جازيت ، وصحيفة نصف أسبوعية هي الشعب ، وثلاث صحف أسبوعية هي العربي ، الأسبوع ، الأهرام ويكلي ومجلة فصلية هي السياسة الدولية ،

كانت مؤسسة دار التحرير أول مؤسسة صحفية مصرية تنشأ موقعاً في فبراير ١٩٩٧ ثم السياسة الدولية في أبريل ١٩٩٧ وموقع جريدة الشعب في أكتوبر ١٩٩٧ ، وموقع الوفد في مارس ١٩٩٨ ، وموقع الأهرام ويكلي في يونيو ١٩٩٨ ثم العالم اليوم في يوليو ١٩٩٨ والأسبوع في يوليو ١٩٩٨ ، الأهرام في أغسطس ١٩٩٨ وأخيراً العربي في أغسطس ١٩٩٨ (٥).

ومع ظهور هذه المواقع ظهر في المؤسسات الصحفية ما يطلق عليه قسم الانترنت الذي ضع تحت ايدى الصحفيين المصريين الخدمات التي تقدمها الشبكة والتي يستطيعون الاستفادة نها بطرق متعددة .

الإطبار النيظيري:

تعتمد هذه الدراسة في إطارها النظري على مدخل الاستخدامات والاشباعات Uses and تعتمد هذه الدراسة في إطارها النظري على مدخل الاستخدامه لوسائل الإعلام (٦). Gratification ويركز هذا المدخل بشكل أساسي على الجمهور وإستخدامه لوسائل الإعلام الإأ أن هذا لا يمنع أن فروض النظرية يمكن تطبيقها على القائم بالاتصال أيضاً من حيث قياس ما تحققه له إستخدامات وسائل معلوماتية أو اتصالية معينة من وظائف، وبالتالي فإن تطبيق هذا

المدخل يساعد على تحقيق عدة أهداف لهذه الدراسة وهى تفسير الأسباب والدوافع الوظيفية لإستخدام الصحفيين للتعرض للانترنت وانماط التعرض المختلفة ، وأخيراً معرفة النتائج المترتبة على إستخدام الصحفيين للانترنت وتحقيقهم لعدة وظائف من خلال إستخدامها .

البدراسيات السابقة :

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضبح ابعاد التفاعلات التي تمثل العلاقات بين الممارسة الصحفية وتأثرها باستخدام تكنواوچيا الاتصال الحديثة حيث تعدد الجوانب التي ابرزتها الدراسات الصحفية في هذا الصدد ومن بينها:

۱-دراسة د. محمد وفائى (۷) عن تأثير تكنولوچيا الاتصال على استخدام الجمهور الوسائل الإعلامية التقليدية - ١٩٩٤ - حيث توصل الباحث الى افتراض رئيسى مؤداه «إن استخدام تقنيات اتصالية جديدة سوف يؤدى الى تحول فى استخدام الوسائل الإعلامية القائمة من حيث الكم والكيف » .

وتوصلت الدراسة التي طبقت على عينة مكونة من ٢١١٣ مفردة من مستخدمي الكمبيوتر الي رصد توجهات خاصة تجاه وسائل الإعلام التقليدية تتمثل في :

- (١) يتعرضون بندرة اقل للتليفزيون .
- (٢) يختارون بعناية ما يقرأونه من جرائد النخبة ،
 - (٣) يقرأون مجلات أكثر تخصصاً .
 - (٤) يقرأون بشكل أقل المطبوعات العامة .

Y- دراسة الباحث ابراهيم راشد عن استخدامات التكنولوچيا في صحف دولة الامارات العربية المتحدة – (Λ) .

وقد خلص الباحث الى ان الصحف اليومية في دولة الأمارات على سبيل الاجمالي – ادخلت التكنولوچيا الحديثة في كل المجالات سواء في صف الحروف أو تصميم الصفحات أو استقبال نشرات الاخبار ومعالجة الصور الفوتوغرافية أو في عمليات الطباعة .. وقد واجهت كل الصحف مشكلات بعد تبينها للتكنولوچية الحديثة من بينها افتقاد الفهم لقيمة التكنولوچيا ، معارضة وامتناع الصحفيين والعاملين عن التدريب ونقص المعدات وخلصت الدراسة إلى افتقاد المبحوثين من العاملين في تلك الصحفية .

٣- دراسة عدنان الحسيني عن مواقع الإعلام العربي وازمة استيعاب شبكة الانترنيت ١٩٩٨ (٩) وقد قامت الدراسة بتقييم منشآت الإعلام العربي على الانترنيت والتعرف على مستواها

الفنى وقد تناولت الدراسة بالتقييم ٣٥ موقعاً للصحف العربية .. وانتهت الى وجود قصور نسبى له صفة العمومية في فهم الناشرين لدور الانترنت واقتصار المواقع العربية على محاكاة الوظيفة التقليدية للصحيفة المطبوعة ورقيا واسقطت المواقع العربية بعد العالمية التي تمتاز به شبكة الانترنيت ولم تستقد منه واصبحت مواقعها اشبه بمن يحادث ذاته دون مخاطبة الاخرين والتفاعل معهم . واستخدمت المواقع العربية ادوات غير مناسبة في تصميم المواقع وتنفيذها .

3-دراسة عدنان الحسينى عن واقع استخدام الانترنيت في العالم العربي-١٩٨٩-(١٠) وقد قام الباحث بدراسة عينة تشمل ٣٨٠ مبحوثاً في مصر والاردن والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والامارات وقطر والبحرين والكويت .. ومن ابرز نتائج الدراسة ان الاصدارات الاليكترونية للصحف العربية تأتى في المركز الثاني من مصادر المعلومات بعد مجلات الكمبيوتر ويلغت نسبة الذين يتابعون المواقع الصحفية على الشبكة الألكترونية ٥, ٤٢٪ مقابل ٧١٪ للاتصال بالبريد الالكتروني ، ٢٢٪ للتعليم ، ٢٤٪ للتسلية من العينة وتبين أن ٥٥٪ من المبحوثين زاروا مواقع الصحف العربية وجاءت الوطن القطرية في مقدمة تفضيلاتهم ثم تليها الشرق الأوسط والاتحاد الاماراتية ثم العياتية والوطن العمانية .

٥- في دراسة الباحث الامريكي Garrison حول استخدامات الصحف الخدمات الأليكترونية المباشرة والأنترنت في غرف الأخبار ١٩٩٥ (١١) ، واستهدفت الدراسة التعرف على دور الانترنت في دعم عملية استفتاء الأخبار والمعلومات وخلصت الدراسة التي طبقت على ٢٧٩ صحيفة يومية وأسبوعية أن ٢٠٨٪ من العينة تستخدم الأنترنت .

١- دراسة الباحثة الامريكية Lucinda (١٢) عن استخدام الكمبيوتر في اقسام الاخبار في الصحف اليومية بمتشجان الامريكية -١٩٩٦ خلصت الى ان ٨٠٪ من اقسام الاخبار هناك يستخدمون مصادر المعلومات الاليكترونية والانترنت والاقراص المدمجة والارشيف الاليكتروني وادى ذلك الى زيادة كفاءة المحرين واختصار الوقت لاداء مهامهم مما يتيح قيام الصحف بالعديد من المهام في وقت واحد.

√ وفى دراسة Endres – ١٩٨٥ – (١٣) عن تأثير استخدام تكنولوچيا الاتصال على الصحف اتضح ان الصحف ذات التوزيع الكبير تستخدم الكمبيوتر وقواعد اعداد البيانات اكثر من تلك الصحف ذات التوزيع المنخفض وان استخدام الصحفيين لقواعد البيانات اصبح مصدراً هاماً للحصول عليط الحقائق والارقام والافكار وخلفيات الموضوعات المثارة مما يؤثر على جودة الانتاج الصحفى بالإيجاب .

٨- وفي دراسة Pavilk -١٩٩٧ عن تأثير التكنولوچيا الجديدة على الممارسة الصحفية

واشكالها (١٤) اكدت الدراسة ان المنتج الصحفى من الاخبار والتحقيقات وغيرها قد تغير بفعل استخدام الصحفيين للتكنولوچيا الحديثة .

9- وقد أكد الباحث Roberto في دراسة حول مستقبل الوسائل التقليدية التي يستخدمها الصحفيين في ظل ادخال تكنولوچيا الاتصال ١٩٩٦ (١٥) – على ان قواعد المعلومات ستصبح قريباً اشبه بمكتبة اليكترونية ضخمة لا محدودة لمساعدة الصحفيين في مهمة جمع المعلومات ولكنه اشار الى ان الاعتماد على شبكات المعلومات لن يقضى على الوسائل التقليدية لجمع المواد الصحفية وانما ستجعل الصحفي اكثر اهتماماً بالتحليل النقدى المتعمق وتفسير الأنباء اعتماداً على المعلومات.

• ١٠- وفي دراسة Hansen, Ward & Miclead عن اثر التحول الى الاعتماد على المكتبات الاليكترونية على الصحفيين يستخدمون الوسائل الاليكترونية على الصحفيين يستخدمون الوسائل الحديثة في إستقاء المعلومات قبل نشرها وأن ١٦٪ لم يعتمدوا على ادوات التكنولوچيا في تدقيق معلوماتهم. وخلصت الدراسة الى عدم اهتمام المسئولين الاداريين في الصحفين العاملين بها لمزيد من التدريب لاجادة التقنيات الحديثة.

\\- وفي بحث Smith عن ثورة التكنولوچيا الحديثة على الصحف والصحفيين خلال الثمانينات (١٧) دعى الى البحث عن اساليب عمل جديدة لجمع المعلومات الصحفية رغم تعدد المصادر على ان تجمع هذه الاساليب ما بين الطرق التقليدية والتقنية الحديثة باسلوب يساعد على تجنب عيوب الطرق التقليدية ويستفيد من التطور التكنولوچي ويحقق التغلب على تخوف الصحفيين من مغبة الاعتماد على مصادر بعينها لجمع البيانات.

۱۸- ودراسة Jane Simger عن اتجاهات الصحفيين تجاه الصحف الالكترونية ومستقبل الأداء الصحفى -۱۹۹۷ (۱۸) قد انتهت الى ان الصحفيين المبحوثين - ۲۷ من مديرى تحرير الصحف اليومية الامريكية - اكدوا على ان التكنولوچيا الحديثة مجرد اداة مساعدة للصحفى وان تصقل مهاراته وقد تعدل من اساليب المهنه لكنه ان تغيرها بصورة جوهرية وان الصحفى ليس مجرد ناقل للمعلومات وإنما يقوم بدور رئيسى في صناعة الوجدان والتغيير في المجتمع . وان التكنولوچيا الحديثة ستساعد الصحفى للقيام بدوره في التفسير والتحليل للاحداث .

- ويلاحظ على الدراسات السابقة انها اكتفت في معظمها بداسة الوضع الراهن واستفادات الصحف من التكنولوچيا الحديثة في اطار دراسة الصحف التي تستخدم هذه التكنولوچيا وكيف تستخدمها ، ولكنها لم تركز على تأثير هذه التكنولوچيا على القائمين بالاتصال ما عدا دراسة عدنان مدنى - ومدى استيعابهم لها - وتأثير هذه التكنولوچيا على ادارة الصحف

وبالنسبة الدراسات التى تناوات دخول هذه التكنولوچيا الصديثة للدول العربية تشر الى ربط هذا الاستخدام بالمضمون والمصادر التى أصبح يعتمد عليه صحفى الدول العربية وقدرتهم على استيعاب هذه التكنولوچيا - والصعوبات التى تواجههم - ومدى ملائمة المضمون الذى يستقونه مع القضايا التى عليهم ان يتبنوها وبالتالى لم تتطرق معظم الدراسات لطبيعة منظومة القيم والاخلاقيات السائدة التى تحدث فى الصحافة من اجراء استخدام هذه الوسائل الجديدة.

مشكلة البدراسية:

شهدت السنوات الأخيرة تعاظم الاهتمام بالتطورات الجديدة في تكنولوچيا الاتصال باعتبارها جوهر السمات الأساسية في عالم الكوكبية والذي فرض آلياته مع أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات على العالم مما ادى إلى تبلور مجموعة من النظم والوسائل الاتصالية الحديثة .

وتعد شبكة المعلومات «الانترنت» من ابرز تطبيقات تكنولوچيا الاتصال التي أنتشرت بشكل واسع بين انحاء العالم بكل ما تحمله من تساؤلات ورؤى وتحديات لمستقبل الصحافة المطبوعة بشكل عام .

ومع دخول خدمات الانترنت في مصر ١٩٩٣ وإنشاء أول موقع لصحيفة مصرية - وهي صحيفة الجمهورية - على الشبكة في ١٩٩٦ ، طرحت إستخدامات الصحافة المصرية لهذه الآلية العديد من التساؤلات تتعلق بتأثير نقل مثل هذه التكنولوچيا واستيعابها وتطويرها ، ودور الصحفي المصرى ومهاراته وقدراته على توظيف هذه الآلية اتطوير الصحافة المصرية المطبوعة والاستفادة منها في عمل مواقع للصحافة المصرية الكترونية وهل ستمثل شبكة الانترنت تحديات ثقافية ومهنية وفنية تؤدى في النهاية لتكريس تبعية جديدة تضاف إلى نتائج التعامل مع الآليات السابقة في الإعلام الدولى سواء التقليدية مثل وكالات الأنباء أو الحديثة مثل البث المباشر عبر الأقمار الصناعية ؟

ومن ثم تتحدد المشكلة البحثية في التعرف على مدى مواكبة الصحفيين المصريين التطورات المضطرة على شبكة الانترنت ، ومدى إستيعابهم لهذه التقنية الحديثة ومجالات إستخداماتهم وتوظيفتهم لها ، ومدى اهتمامهم بالتدريب على التعامل معها وتأثيرها على أدائهم الصحفى حتى الآن ، وتصوراتهم لمجالات الاستفادة المستقبلية منها سواء كمصدر من مصادر المعلومات أو لإنشاء صحافة اليكترونية مصرية على الانترنت ، وكذلك تصوراتهم التحديات التي تمثلها هذه الآلية الهم .

ا هــدافالــدراســة:

تهدف الدراسة إلى رصد وتوصيف وتحليل علاقة الصحفيين المصريين بشبكة الانترنت كوسيلة اتصال وكمصدر جديد من مصادر المعلومات ، وبيان مجالات الإستخدام والتوظيف ، والمشكلات التى تثيرها ، وكذلك التعرف على مدى تأثر الصحفيين بها كمصدر للمعلومات والاتصال وتصوراتهم المستقبلية إزاء الاستفادة منها .

تساؤلات البدراسية :

ولتحقيق هذه الأهداف تسمى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التاليه:

أولاً : تساؤلات تتعلق باستخدامات الصحفيين المصريين الهمية الكمبيوتر:

١- هل يرى الصحفيون ضرورة لأن يتقن الصحفى المصرى التعامل بالكمبيوتر؟

٢- هل يتعامل الصحفي مع جهاز الكمبيوتر بالفعل؟

٣- هل يمتلك الصحفى المصرى جهاز كمبيوتر شخصى وما تأثير ذلك على طبيعة عمله؟

٤- إلى أي مدى توفر المؤسسات الصحفية المصرية جهاز كمبيوتر للصحفي ليعمل عليه؟

ثانياً : تساؤلات تتعلق باستخدامات الصحفيين المصريين لشبكة الأنترنت في الأداء الصحفي :

١- هل يرى الصحفيون المصريون أن شبكة الانترنت مفيدة ؟

٢- ما هي مجالات الاستفادة من وجهة نظرهم ؟

٣- هل يستخدم الصحفيون المصريون شبكة الانترنت؟

٤- ما هى الدورات التدريبية التي شاركوا فيها ؟

٥- ما هي انماط الاستخدام للشبكة ؟

٦- ما هي المجالات التي يفضلون استخدام الشبكة فيها ؟

٧- ما هي نوعية المعلومات التي يستقبلونها من الشبكة ؟

٨- ما هي المواقع التي يتزايد الاعتماد عليها كمصدر معلومات ؟

ثالثاً : تساؤلات حول مستقبل الصحافة العربية الالكترونية :

١- ما هي تصورات الصحفيين المصريين اشكل صحيفة المستقبل؟

٢- ما هى الأقسام الصحفية التى استفادت من الأنترنت حتى الآن من وجهة نظر
 المحفيين المصريين ؟

٣- ما هي الإضافات التي قدمتها الأنترنت للأداء الصحفي من وجهة نظر الصحفيين

المصريين ؟

- ٤- هل يتابع الصحفيون المصريون مواقع الصحف المصرية العربية والأجنبية على شبكة الأنترنت؟
- ٥- ما هي الإضافات التي قدمتها مواقع الصحف العربية للصحافة الالكترونية من وجهة نظرهم؟
- ٦- ما هي أوجه النقص التي ما زالت تعانى منها مواقع الصحف العربية من وجهة نظر الصحفيين المصريين ؟
- ٧- ما هي أهم الفوارق والاختلافات بين مواقع الصحف العربية والأجنبية من وجهة نظر الصحفيين المصريين ؟
 - ٨- وجهة نظر الصحفيين المصريين من جمهورهم المستهدف على الشبكة ؟
- ٩- ما هي التحديات التي تمثلها الاننرنت بالنسبة للصحافة العربية المطبوعة من وجهة نظر الصحفيين المصريين ؟
- ١٠ هل يرى الصحفيون المصريون أن الصحافة الالكترونية ستختلف في أساليب
 معالجاتها الصحفية عن الصحافة المطبوعة ؟
 - ١١ ما هي أوجه الاختلاف من وجهة نظر الصحفيين المصريين؟
- ١٢- ما هي الفنون الصحفية التي يرى الصحفيون المصريون انها ستستخدم في الصحافة الالكترونية؟

١٣- ما هي تصورات الصحفيين المصريين لمتطلبات الصحافة العربية الإلكترونية ؟

الإطبار المنهجي للبدراسية :

نوعية الدراسة : تنتمى هذه الدراسة إلى نوعية الدراسات الوصفية التى تعنى بدراسة الحقائق الراهنة لطبيعة الظاهرة المدروسة (استخدامات الصحفيين المصريين لشبكة الانترنت) الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها واستخلاص نتائجها .

منامج الدراسة :

- \- منهج المسح الإعلامي : والذي استخدم من خلال مسح التراث العلمي ومسح استخدامات أفراد العينة اشبكة الانترنت .
- ٧- المنهج المقارنة بين انماط إستخدام الصحفيين الشبكة ومقارنة

الاستخدامات بين الصحفيين في المؤسسات الصحفية المختلفة .

"- منهج العلاقات المتبادلة: وذلك بدراسة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المختلفة: مثل سنوات الخبرة – المؤسسات الصحفية – انماط الاستخدام وتأثيرها على درجة العلاقة بين هذه المتغيرات واستخدامات الصحفيين للشبكة.

الادوات البحثية واساليب التحليل:

تم تصميم استمارة إستبيان وزعت على عينة الدراسة - وتضم الاستمارة خمسة محاور:

تعرض المحور الأول : لقياس أهمية استخدام التقنيات الحديثة من وجهة نظر الصحفيين المصريين .

والمحور الثانى : عرض تصورات الصحفيين المصريين حول أهمية شبكة الانترنت كمصدر المعلومات .

والمحور الثالث : حول إستخدام صحفى العينة للانترنت .

المحور الرابع: حول مجالات الاستفادة من الشبكة حتى الآن من وجهة نظر الصحفيين .

المحور الخامس : حول مستقبل الصحافة العربية الالكترونية على شبكة الانترنت من وجهة نظر صحفييي العينة .

قياس الصدق والثبات:

عن طريق عرض الإستمارة على عدد من المحكمين من أساتذة الصحافة وفي ضبوء توجيهاتهم تم تعديل في صياغة بعض الأسئلة والفاء البعض الآخر، كما تم اجراء اختبار قبلي للاستمارة Pretest طبق على عينة من ٣٠ مفردة ممن اجتازها الدورة التدريبية لنقابة المحفيين للكشف عن مدى وضوح الأسئلة وتحقيقها لأهداف البحث وإعادة تطبيق الاستمارة بعد فترة زمنية محدودة Test Retest ووصلت نسبة الثبات إلى ٢, ٣٠٪.

اساليب تحليل البيانات:

(أ) أسلوب التحليل الاحصائى : تم توظيف برنامج (Spss) :

Statistical package for scopetal sciences وتم الاستفادة من معاملات الاحصاء Statistical package for scopetal sciences الوصفية داخل هذه الدراسة من خلال حساب التكرارات Frequencies وعلى المستوى التحليلي تم الوصفية داخل هذه الدراسة من المعاملات لرصد العلاقة بين المتغيرات في اطار الجداول المركبة Cross

tables وقد شملت هذه المعاملات.

۱- معامل كا ۲ لبيرسون Pearson-Chi Square Independency لاختبار درجة الاستقلالية في العلاقات بين المتغيرات بدرجة معنوية قيمتها (٠,٠٥).

۲- عندما يثبت وجود ارتباط يتم قياس قوة العلاقة بين كل متغيرين باستخدام معامل «فاى» "Phi" (الجداول الرباعية) ، وكرامر Cramer للجداول الأكبر من ذلك .

٣- تحليل التباين الملامع ملى تبعاً لإحصاء كروسكال واليز للكشف عن فروق ذات دلالات الحصائية بن مختلف مجموعات الصحفيين وفقاً للمؤسسات الصحفية المتعددة التى ينتمون إليها ووفقاً لسنوات الخبرة وبين المتغيرات الترتيبية للدراسة وهى أكثر استخدامات للصحفيين على الشبكة وترتيبها ، وترتيب الأقسام التحريرية التى يمكنها أن تستفيد من الانترنت .

(ب) أسلوب التحليل الكيفى: لتحليل وتفسير النتائج الرقمية ودلالتها .

الإطار الإجسرائي :

تحديد العينة:

وضعت الباحثة عدة معايير علمية لاختيار عينة الدراسة ممثلة للصحفيين الذين سيتم استكشاف انماط إستخداماتهم لشبكة الانترنت تمثلت فيما يلي:

\- أن ينتموا إلى مؤسسات صحفية أو صحف لها مواقع على شبكة الانترنت ، بما يعنيه ذلك من توافر خبرة أكبر لهؤلاء الصحفيين عن غيرهم في مجال التعامل مع إستخدام شبكة الانترنت كشبكة معلومات .

٢- ان يكون بهذه الصحف أقسام للانترنت - سبواء منفصلة أو ضمن قسم المعلومات الأمر الذي يساعد على تفعيل وتنشيط الاستفادة من الشبكة وتوظيفها صحفياً.

ووفقاً لهذه المعايير تم إجراء مسح لمختلف المؤسسات والصحف في مصر ، لرصد مدى توافر هذه المعايير فيما بينها وخلص الرصد إلى وجود مجموعة مؤسسات صحفية تتوافر فيها هذه المعايير هي :

(أ) مؤسسة الأهرام .

- (ب) مؤسسة دار التحرير .
 - (ج) جريدة الشعب.
 - (د) جريدة العربي .
 - (هـ) جريدة الأسبوع.

كما روعى أن تكون هذه المؤسسات ممثلة للصحافة القومية (الاهرام - دار التحرير) ، والحزبية (الشعب - العربي) والمستقلة (جريدة الأسبوع) .

- ولوضع إطار شامل للعينة يتيح للباحثة إختيار عينة ممثلة لمجتمع الصحفيين بصورة عشوائية مما يتيح إجراء الاختبارات الاحصائية المطلوبة من أجل تعميم النتائج على مجتمع البحث ، تم الرجوع إلى سجلات نقابة الصحفيين لعام ١٩٩٨ ونتج عن الحصر ما يلى :

- بلغ اجمالي عدد الصحفيين المنتمين لهذه المؤسسات والصحف ٧٧ه ١ صحفياً موزعين كالتالي:
 - (أ) ٩٠٩ صحفياً معينين في جريدة الأهرام.
 - (ب) ٥٠٦ صحفياً معينين في دار التحرير.
 - (ج) ٢٢ صحفياً في جريدة الشعب .
 - (د) ٣٣ منحفياً في جريدة العربي .
 - (هـ) ١٧ صحفياً في جريدة الأسبوع .

وقد تم اختيار عينة ممثلة للصحفيين في هذه المؤسسات تمثل ١٠٪ من جملة مجتمع الصحفيين داخل كل صحيفة ووفقاً لنسب توزيعهم بمختلف الصحف، وتم هذا الاختيار داخل كل صحيفة بالأسلوب العشوائي من أجل اجراء التحليل الاحصائي وتحليل النتائج.

وفى هذا الاطار تم اختيار عينة من ١٥٠ صحفياً إلا أن استمارات التطبيق لم تطبق سوى على ١٣٤ صحفياً نظراً لأن الصحفيين فى دار التحرير وجريدة الشعب الذين يستخدمون الشبكة كانوا أقل من العينة المحددة .

خصائص العينة:

١- عينة الصحفيين موزعة على الصحف المختلفة .

%	تكرار	الجريدة
۳٧,٨	٤٦	الأهــرام
٣١,١	٣٨	الجمهورية
77,7	7.7	الصحف الحزبية
٨,٤	17	الأسبوع مستقلة
١	١٧٤	المسجموع

٧- عينة الصحفيين موزعة تبعاً لسنوات خبرتهم في العمل الصحفي :

%	تكرار	سنوات الخبرة
17,9	۲۱	أقل من خمس سنوات
٣٧,٩	٤٧	من خمس سنوات لأقل من ١٠ سنوات
18,0	۱۷	من ۱۰ سنوات لأقل من ۱۵ سنة
12,0	١٨	من ١٥ سنة لأقل من ٢٠ سنة
11,4	١٤	٢٠ سنة فأكثر
۲,۵	٧	لم يذكر سنوات الخبرة
١	37/	المجموع

نتائجاليدراسة

أولاً / فيما يتعلق باستخدامات الصحفيين المصريين لجماز الكمبيوتر:

يتضبح من نتائج الأستبيان على الصحفيين المبحوثين فيما يتعلق بمدى ضرورة إستخدام جهاز الكمبيوتر بالنسبة للعمل الصحفي ما يلي:

١- أكد جميع الصحفيون الذين شملتهم العينة ضرورة أن يتقن الصحفى التعامل مع جهاز الكمبيوتر فجاءت النسبة ١٠٠٪ من عينة الصحفيين المبحوثين . وعن كيفية التعامل مع جهاز الكمبيوتر دلت نتائج الأستبيان أن ٨ , ٢٩٪ من الصحفيين (٣٧ مفردة) حصلوا على دورات التعلم الكمبيوتر ، وأكد ٧ , ١٧٪ من المبحوثين (بواقع ٢٢ مفردة) انهم حصلوا على هذه الدورات في نقابة الصحفيين واستفاد ٤٪ (٥ صحفيين) من المبحوثين من دورات معهد الأهرام الأقليمي بينما أشارت النتائج إلى أن ما يقرب من نصف العينة ٩ , ١٤٪ أجابوا بأنهم لم يتلقوا دورات تعليمية في تعلم الكمبيوتر ، فأكد ٦ , ٦٢٪ (٣٣ صحفي) من المبحوثين انهم علموا أنفسهم بأنفسهم ، والأخرون بواقع ٣ , ١٥٪ (١٩ صحفي) تعلموا من الأصدقاء . وكان ٥ , ٦٪ من الصحفيين المبحوثين قد تلقوا بعليماً نظامياً على الكمبيوتر (ثمانية صحفيين) وهو السبب في تأهليهم للعمل بالصحف .

٧- كشف البحث أن ٢, ٥٤٪ من الصحفيين في العينة لم يجيدوا التعامل مع جهاز الكمبيوتر بعد ، بينما اكد ٨, ٤٥٪ انهم وصلوا الى مرحلة الإجادة (بواقع ٦٨ صحفي) وتساوى في النسبة من استغرق في التعليم فترة الشهر لإجادة الكمبيوتر ٥, ٢٦٪ (بواقع ١٨ صحفياً) مع من تعلموا الكمبيوتر خلال شهرين وإجادوا الكمبيوتر بنسبة ٣, ١٠٪ (٧ صحفيين من ٦٨ صحفي يجيدون التعامل) مما يدل على أن الصحفيين في حاجة إلى فترة تدريب على إستخدامات الحاسب الآلى تتراوح ما بين شهر الى ثلاثة شهور . وجات النتائج الأخرى متباينة الى حد بعيد فأكد ستة صحفيين انهم استغرقوا سنة لإجادة التعامل ثم تساوت نسبة من قال انه اجاد الاستخدام في أسبوعين ٣,٧٪ (بواقع خمس صحفيين) مع الذين استغرقوا سنة أشهر وجاء باقى الصحفيون المبحوثون بنسب متفاوتة حيث أكد ٤,٤٪ (٣ صحفيين) بأنهم اجادوا استخدام الكمبيوتر بينما أشار صحفي واحد بأنه أسغرق ثلاث سنوات ، وأخر انه استغرق سنتين وأكد الثائث أنه استغرق أربعة أشهر فقط لإجادة الكمبيوتر .

٣- وحول امتلاك الصحفيين المبحوثين لأجهزة الكمبيوتر الشخصى اتضح من نتائج الأستبيان أن ٥٤٪ من الصحفيين يملكونها بينما اكد ٤٦٪ بأنهم لا يمتلكون كمبيوتر شخصى وعن مدى توفير المؤسسة الصحفية لجهاز كمبيوتر ليعمل عليه الصحفيون بها اكد ٩, ٦٢٪ من العينة (بواقع ٨٠ صحفياً) أن المؤسسة توفر لهم الأجهزة بينما اكد ١, ٣٧٪ من العينة (بواقع ٤٦ صحفياً) أن مؤسستهم لاتوفر لهم أجهزة خاصة العمل عليها .

ثانياً: استخدامات الصحفيين للائترنت في ادائهم الصحفي:

تشير نتائج الأستبيان إلى أن جميع الصحفيين فى العينة يؤمنون بأهمية شبكة الأنترنت فى الأداء الصحفى، حيث لم يشر صحفى واحد الى أن الانترنت غير مفيده على الإطلاق بينما اكد ٣, ٨٢٪ من صحفى العينة (بواقع ٢٠١ صحفياً) بأن الانترنت مفيده جداً واكد ١٩ صحفياً (٣, ٥٠٪) انها مفيدة بينما أشار ثلاثة صحفيين فقط (٤, ٢٪) انها مفيدة الى حد ما مما يدل على أن الصحفيين في غالبيتهم يرون أن استخدام الشبكة مفيد جداً بالنسبة لعملهم الصحفى وجاءت اولويات استخدام الانترنت كالآتى:

- ١- الأنترنت كعصدر للمعلومات: عن مجالات الاستفادة من الشبكة بصفة عامة كشف البحث أن الصحفيين المبحوثين يضعون الشبكة كمصدر للمعلومات بصفة أساسية وكأولوية أولى وذلك لتوفير هذه المعلومات أو لسرعة الحصول عليها أو للحصول على معلومات أرشيفية .. إلخ .
- ٢- الأنترنت كوسيلة لمتابعة الأحداث الجارية : جاءت متابعة الأحداث العالمية والحصول على الأخبار والتحاليل والتقارير الإخبارية ، في المرتبة الثانية .
- ٣- شبكة الانترنت لمتابعة الصحف : حيث يتم الاطلاع على النسخ الالكترونية من الصحف الأجنبية والعربية .
- 3- الأنترنت لاستخدام البريد الألكتروني: وجاء في المرتبة الرابعة استخدام البريد الألكتروني وما يوفره من سرعة اتصالات.
- ٥- الأنترنت لإجراء حوارات مع مصادر خارجية: وجاءت إمكانية إجراء حوارات مع مصادر خارجية للمعلومات في المرتبة الخامسة.
- ١٦- الأنترنت للاطلاع على الأبحاث: وجاء الاطلاع على الابحاث العلمية في الخارج
 في المرتبة السادسة.
- ٧- الأنترنت للحصول على الصور: وجاء الاستعانة بالأنترنت فى الحصول على صور خاصة فى الصحف ذات الأمكانات المحدودة فى المرتبة السابعة.

وعن كيفية إستخدام الصحفيين اشبكة الانترنت أبرز التحليل لإجابات الصحفيين الآتى:

۱- عن تعامل الصحفيين مع الشبكة: اكد في البداية ٩٠,٣٪ من صحفيي العينة (بواقع ١١٢ مفردة) انهم تعاملوا مع شبكة الأنترنت من قبل، على الرغم من أن ٨,١٥٪ (بواقع ١٢ صحفيي من العينة) أكدوا انهم لم يحصلوا على دورات تدريبية على الأنترنت في مقابل ٤٨,٤٪ من صحفي العينة حصلوا على مثل هذه الدورات.

٣- وعن المراكز التى تدرب فيها الصحفيون على استخدامات الأنترنت: تساوت نقابة الصحفيين ومركز الأهرام الاقليمى في المرتبة الأولى كمراكز لتدريب الصحفيين على الأنترنت بنسبة ٣٠,٨٠٪ لكل منهما ثم جاء مركز المعلومات بمجلس الوزراء والسفارة الامريكية في المرتبة الثانية بنسبة ٣٠,٣٪ لكل منها (صحفيان لكل من المكانين) وأخيراً تساوت الأماكن الأخرى مثل الجرائد ذاتها: الجمهورية ، العربي ، أو الذين تلقوا تدريباً في الجامعة الأمريكية أو بالخارج فلم يتعد لكل مركز تدريب «صحفياً» واحداً فقط.

٣- طريقة تعامل الصحفيين مع الانترنت: أما عن كيفية التعامل مع شبكة الانترنت فقد كشفت الدراسة أن هناك طريقتين للتعمل مع الشبكة الأولى تتمثل في أن يفتح الصحفى الجهاز ويدخل مباشرة ليبحث عما يريد وقد اكد ٩٠ صحفياً من العينة بأنهم يستخدمون هذا الاسلوب بنسبة ٢, ٧٧٪ من العينة ، أما الطريقة الثانية فهي غير مباشرة حيث يطلب الصحفى من قسم المعلومات بالجريدة بعض المعلومات عبر الانترنت وقد أكد ٣٤ صحفياً من العينة أنهم يلجأون لهذه الطريقة (يمثلون نسبة ٤, ٧٧٪) لأنهم لم يجيدوا استخدام الانترنت بعد وأن كانوا يستشعرون ضرورة الاستفادة منها وبالتالي يسائون «قسم الانترنت» بالصحيفة لإمدادهم بالمعلومات.

3- كيفية تعامل الصحفيين مع المعلومات الواردة عبر الشبكة: وعن كيفية تعامل الصحفيين مع المعلومات التي يستقونها من شبكة الأنترنت أكد غالبيتهم ٨٠٨٪ بأنهم يقرأونها ثم يأخذون بعض المعلومات بعد دراستها ، وأكد نصفهم أنهم ينسخون المعلومات التي تهمهم في ملفات خاصة لحين الحاجة إليها – أما بالنسبة للخيارات الأخرى في التعامل مع الشبكة فتشير نتائج الأستبيان ان ١٠٨١٪ (بواقع عشرين صحفياً من العينة) يطبعون المادة مباشرة وينشرونها فوراً .

وعلى الجانب الآخر نجد أن الغالبية العظمى من صحفى العينة ٩, ٨٣٪ (١٠٤ صحفى) لا يقارنون بين المادة التي يحصلون عليها من الأنترنت وبين الوكالات الأخرى .

٥- ترتيب استخدامات الصحفيين لمعلومات الشبكة : أما بالنسبة لترتيب استخدامات الصحفيين لمعلومات الشبكة فقد جاءت متسقة مع تصوراتهم حول حجم الأستفادة ، حيث وضح ٨٠ صحفياً من العينة (يمثلون ٥, ٦٤٪) استقاء المعلومات المختلفة في المرتبة الأولى لاستخدامات الأنترنت بينما جاء الاتصال بالمصادر المختلفة في المرتبة الثانية من جانب ٢٩ صحفياً (يمثلون ٤, ٢٢٪ من العينة) وجاء البريد الألكتروني في المرتبة الثالثة واخيراً جماعات الدردشة .

٦- عدد المرات التي استعان بها الصحفي بالأنترنت خلال ثلاث شهور: وحول عدد المرات التي استعان بها الصحفي بشبكة الأنترنت واستخدم هذه المادة في موضوعاته الصحفية خلال الأشهر الثلاثة الماضية أكد ٥٨ صحفياً من العينة (يمثلون ٨, ٤٦٪) لهم استخدموا الانترنت أكثر من خمس مرات بينما أشار ٤٤ صحفياً (٥,٥٪ من الصحفيين) انهم استخدموها خمس مرات فقط بينما تساوى الذين استخدموها لثلاث مرات مع الذين استخدموها أقل من ذلك خلال الثلاثة أشهر (١١ صحفياً يمثلون ٩,٨٪ من العبنة) . ٧- الموضوعات التي جذبت اهتمام الصحفيين على الأنترنت : وعن أهم الموضوعات التي استعان بها صحفيي العينة بشبكة الأنترنت فسنجد أن الأحداث العالمية المتفاعلة وبخاصة السياسية منها هي التي جذبت اهتمام الصحفيين مثل فضيحة «مونيكا وكلينتون» ، «ضرب العراق» ، «السياسة الاسرائيلية تجاه السلام» ، و«الموقف من إعلان الدولة الفلسطينية» ، ودنص اتفاقية واى بلانتيشن» تلتها الموضوعات الرياضية مثل «تحليل وتغطيات كأس العالم» ثم تساوت الموضوعات الاقتصادية مثل «أوريا الموحدة» و «عملة اليورو» مع الموضوعات العلمية مثل «ثقب الأوزون» و «الألغام الأرضية» و « فيروس الكمبيوتر مياسيا» ومشكلة «اصفار الكمبيوتر عام ٢٠٠٠» ثم موضوعات الفنية مثل «مهرجان القاهرة السينمائي»، معلومات عن «اداعات ومحطات التليقزيون» تليها موضوعات عن «المرأة والطفل». ^- أهم المواقع التي يتابعها الصحفيون على الشبكة : جاءت شبكة CNN الأمريكية في المرتبة الأولى يليها موقع Yahoo اليهودي ثم الBBC البريطانية في المرتبة .. Euro-News,Info Seek,AP الثالثة ثم مواقع الشبكات الأخبارية مثل الوكالات خاصة وغيرهم من مواقع الجرائد الغربية بينما نجد أن استخدام الصحفيين لمواقع الجرائد العربية

يأتى فى ذيل قائمة الأولويات مما يؤكد على أن الأنترنت تساهم ايضاً فى تكريس اعتمادية القائم بالاتصال المصرى على المصادر الأجنبية ، وإذا كان اعتماده فى الماضى على الوكالات الأمريكية والبريطانية كمصادر رئيسية للأنباء فقد طرحت Yahoo كشبكة يهودية نفسها على الصحفيين وجاءت فى المرتبة الثانية بفارق ضئيل عن CNN ويبرر الصحفيون استخدامهم لهذا البرنامج فى البحث والتنقل بأنه جذاب وسله الأستخدام وتتوافر فيه الكثير من المعلومات .

- ٩- اهم الموضوعات التى يتابعها الصحفيون على الشبكة: والمرضوعات التى يحرص الصحفيون المصريون على متابعتها تتمثل فى ملفات عن قضايا المرأة والموضة والسمنة لدى الأطفال ثم الموضوعات الاجتماعية الخفيفة مثل نشاط الجمعيات العربية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، نشاط الجاليات العربية فى أوربا وأحتفالهم بالعيد وأخيراً الموضوعات الدينية مثل الحملة التى شنتها الشعب على «كتاب محمد» لمكسيم رودنسون المتواجد فى مكتبة الجامعات الامريكية ونشاطات الجامعة الإسلامية فى هولندا.
- ١- هل تغنى الأنترنت عن استخدام الوكالات الصحفية ؟: وعما إذا كان الصحفي يرى أن الأنترنت تغنيه عن اللجوء الى وكالات الأنباء فقد أجاب ٢٠ صحفياً (يمثلون ٤٠ ٨٤٪ من العينة) بأنهم يستغنون أحياناً عن الوكالات ويستخدمون الأنترنت بينما أكد ٥٠ ٨٤٪ (١٣ صحفياً) بأنهم أصبحوا فعلاً لا يستخدمون الوكالات بينما أشار ١٠ ١٤٪ أن الأنترنت لم تغنيهم عن إستخدام الوكالات.
- ۱۱- طبيعة المعلومات الأكثر إستخداماً عبر الأنترنت: وعن أهم المعلومات الأكثر إستخداماً في المواقع المفضلة الصحفيين التي يتم الاستفادة منها دلت نتائج الاستبيان على أن الموضوعات «السياسية» جاءت في المرتبة الأولى ثم الموضوعات «الثقافية» ثم «الاقتصادية» ثم «الترفيه» ، يليها « الاختراعات الحديثة » في المرتبة الخامسة ثم «الفنية» يليها «قضايا المرأة» في المرتبة السابعة وتساوى «الطفل» مع «الرياضية» في المرتبة الثامنة و «الصحة» في المرتبة التاسعة يليها «الدين» في المرتبة التاسعة يليها «الدين» في المرتبة العاشرة يليها « السلع » في المرتبة الأخيرة .
- ۱۲ مدى التدقيق في مصادر المعلومات التي تقدمها الأنترنت: أكد ٧٤,٢٪ من المبحوثين (٩٢ صحفياً) بأنهم يدققوا في مصادر هذه المعلومات في حين أكد ٣٢ صحفياً يمثلون ٨, ٥٠٪ من العينة أنهم لا يدققون في هذه المصادر وينشرونها مباشرة.

71- عل تعيق اللغة الإنجليزية الصحفيين عن استخدام الشبكة ؟: وعن استخدام اللغة الانجليزية وعما إذا كانت تمثل عقبة الصحفيين تعيق استخدامهم الشبكة الأنترنت أكد نصف المبحوثين (٢٢ صحفياً) أن اللغة لا تشكل عقبة أمام استخدامهم الشبكة بينما رأى ٢١,١٤٪ (٥١ صحفياً) أن اللغة تشكل عقبة احياناً في حين اكد ٩٨٪ (١١ صحفياً) أن اللغة المبكة الزنترنت .

ثالثاً: تصور الصحفيين المصريين لمستقبل الصحافة الالكترونية:

ارتفعت نسبة الصحفيين الذين يرون أن صحيفة المستقبل ستجمع بين الصحافة الورقية والالكترونية معا بواقع ٢ , ٧٤٪ (٩٢ صحفياً) في حين يرى ١٨ صحفياً يمثلون ٥ , ١٤٪ من العينة أن الصحافة الألكترونية هي التي ستسود مستقبلاً في حين أكد ١٤ صحفياً يمثلون ٣ , ١١٪ على استمرارية الصحافة الورقية .

وجاء تصور الصحفيين لصحافة المستقبل كالآتى :

1- ما مدى استفادة الاقسام التحريرية من الأنترنت مستقبلاً: وعن الأقسام التحريرية التي يمكن أن تستفيد اكثر بالأنترنت في المستقبل فقد وضع الصحفيون المصريون المثلون في المعينة قسم الأخبار في المرتبة الأولى التي يمكن ان تستفيد من الأنترنت يليه القسم الخارجي في المرتبة الثانية يليه القسم الاقتصادي ثم تساوي قسما الرياضة مع المرأة في المرتبة الرابعة ثم القسم الفني في المرتبة الضامسة ثم القسم الديني واخيراً التحقيقات الصحفية.

٢- وعن الإضافات التي يمكن تقدمها الانترنت للصحافة المصرية :

في البداية اكد ١١٢ صحفياً (٣, ٩٠٪) أن شبكة الانترنت تسهم في إعطاء إضافات في الاداء الصحفي وحول تصور الصحفيين لنوعية هذه الإضافات اكد الغالبية منهم على زيادة حجم المعلومات التي تتناولها الجريدة وتنوعها ، كذلك إمكانية الوصول الى المعلومات من مصادرها الأساسية ، وتنويع مصادر الموضوعات الصحفية ، وزيادة المعلومات المتخصصة في مختلف المجالات كما أكد الصحفيون على الاستفادة من الانترنت ايضاً في إضافة ابعاد تحليلية جديدة المحداث وإضفاء صيغة عالمية لبعض القضايا التي تناقشها الصحيفة مما يمكن القارئ من رؤية المضل المؤضاع في العالم ، كذلك اعتبر الصحفيون الانترنت منبعاً للأفكار الجديدة وانها توفر الوقت وعلى الجانب الآخر نجد أن هناك نسبة من الصحفيين وإن كانت قليلة رأت أن الأنترنت تتسم الدقة والموضوعية وتمكن الصحفي من الأستغناء نهائياً عن المكتبة وأنها تصلح لترجمة بعض

الموضوعات الجاهزة كما أنها فرصة للحصول على صور من شبكة CNN مما يعكس اختلاط الأمور لدى بعض الصحفيين وعدم وضوح الأضافات الحقيقية والنظر للأنترنت نظرة محدودة أو غير موضوعية على أساس أنها قادرة على تقديم كل المعلومات بدقة وموضوعية .

رابعاً: حول متابعة مواقع الصحف المختلفة على الانترنت:

وفى هذا الإطار ركزت الدراسة على عدة نقاط هى مدى متابعة الصحفيين لمواقع الصحف المصرية والمواقع الصحف العربية ومواقع الصحف الأجنبية على الشبكة والمقارنة بينهم وجاءت النتائج كالأتى:

١- بالنسبة التساؤل الأول: فقد أكد ٦٢ صحفياً (يمثلون ٥٠٪ من العينة انهم يتابعون مواقع الصحف المصرية أحياناً على الأنترنت في مقابل ٥٣ صحفياً (يمثلون ٤٢,٧٪ من العينة) لا يتابع هذه المواقع ولم تتعدى نسبة الذين يتابعون مواقع الصحف المصرية باستمرار (دائماً) عن ٣,٧٪ بواقع تسع صحفيين فقط من العينة.

٧- وحول متابعة الصحفيين لمواقع المصحف العربية على الانترنت: فقد تساوت نفس هذه النسبة تقريباً مع نسبة متابعة الصحفيين المبحوثين لمواقع الصحف المصرية على الشبكة حيث أكد ٤٨,٤٪ من الصحفيين أنهم أحياناً ما يتابعون مواقع الصحف العربية وفي حين لا يتابعها ١٨٤٪ من صحفيى العينة (يمثلون ٥١ مبحوثاً) بينما نسبة الذين يداومون على متابعة مواقع الصحف العربية لا يزيد عن ٥٠,٠١٪ بواقع ١٣ صحفياً من العينة المسحوبة.

٣- وعن تصور الصحفيين الإضافات التي قدمتها مواقع الصحف العربي على الشبكة: جاء في المرتبة الأولى التأكيد على تعريف العالم بشكل الحياة في العالم العربي أو نقل الواقع العربي للعالم وجاءت الإضافة الثانية من وجهة نظر الصحفيين في إتاحة الفرصة لمطالعة هذه الصحف يومياً دون الحاجة الى شرائها ، وفي المرتبة الثالثة إضافة التواجد المستمر على الشبكة وتساوى معها ربط المواطنيين العرب المغتربين بوطنهم الأم وتقديم آخر التطورات عن الوطن لهم .. وجاءت بعد ذلك بنسبة ضئيلة أن هذه المواقع تسهل تعريف البلد العربي وما يحدث في البلد الآخر وإمكانية تقديم وجهة نظر عربية ، وتقديم معلومات تفيد في مجالات التخصص المختلفة ، وتعطى لها بعداً عربياً وكسر حاجز نقص المعلومات بين الدول العربية بعضها البعض ، وربط ابناء الوطن العربي بعضهم ببعض من خلال الانترنت ، وإمكانية نشر تفاصيل اكثر حول مختلف الموضوعات التي تهم العالم العربي وتقديم صورة عن الأحداث والأوضاع الداخلية في بعض الدرل العربية .

تقييم الصحفيين لمواقع الصحف العربية

وعن رأى صحفيو العينة فى أوجه النقص التى تعانى منها مواقع الصحف العربية على الأنترنت يمكننا القول بأن آرائهم قد ابرزت ثلاث مشاكل أساسية: فنية ، واسلوب الاخراج والمضمون.

اولاً: المشاكل الفنية التي تواجه الصحفيين مع مواقع الصحف العربية:

بشكل عام اكد غالبية المبحوثين أن مواقع الصحف العربية لم تقدم صحفاً الكترونية بعد بالمفهوم الذي تقدم به الصحف الأجنبية مواقعها وانها حتى الآن لم تحل مشكلة العرض من خلال النص وتكتفى بالاعتماد على الصورة وإن اغلب مواقع الصحف العربية تعانى من بطئ في التحميل ، وصعوية مع فتح بعض الصفحات الاليكترونية وإغفال استخدام بعض البرامج الجديدة أو متابعة الجديد في تكنولوچيا المعلومات والإفتقار الى تقنية متطورة في العرض ومحدودية السعة التى تؤثر على كم المعلومات التي تبث في هذه المواقع .

كما أن بعض مواقع الصحف العربية لا تسعى للتجديد المستمر مما يجعلها تعرض المادة لدة يومين حيث مثيلاتها الأجنبية تجدد مادتها باستمرار ويومياً .

كما تعانى مواقع الصحف العربية من صعوبة قراءة الإرسال وأخيراً فإن بعض مواقع هذه الصحف تشترط الاشتراك - مقابل مادى - مما يحول دون متابعتها المستمرة .

ثانياً: مشاكل خاصة بالشكل الإخراجي للمواقع :

اكد المبحوثون أن إخراج أغلب مواقع الصحف العربية على الأنترنت ما زال تقليدياً ويفتقر للاعتماد على الصور والرسوم المصاحبة للمادة الى حد كبير داخل الموقع وان تصميم بعض الصفحات يكون سيئاً جداً ويصيب بالملل ويفتقد للجاذبية التى تدفع للقراءة ويشكل عام فإن اسلوب اخراج الصحف العربية على الأنترنت لا يتناسب مع مفهوم إخراج الصحافة الاليكترونية .

ثالثاً: مشاكل خاصة بالمضمون الصحفي العربي:

أشارت نتائج البحث الى أن الصحفيين يرون أن مضمون ما ينشر على المواقع العربية يفتقر الى حرية التعبير ولا يختلف عما ينشر في الصحافة العربية المطبوعة .

وأن المضمون يركز في أغلبه على الأسر الحاكمة وأغلبه للنخبة الحاكمة مما يجعله يفتقر الى المصداقية ولا يعبر عن الواقع العربي ويتضح ذلك في الإفتقار الى التحليلات الجريئة والمتعمقة وعدم التنوع في المصادر وعدم شمولية الموضوعات التي تقدم والتركيز فقط على المعلومات العامة وقد أدى ذلك إلى أن طبيعة الاخبار لا تتناسب مع الأنترنت وأن الأخبار المسموح بنشرها لا تعطى كل المعلومات المطلوبة وحتى المواقع التي تنشر نفس ما ينشر في الصحف المطبوعة فإنها تنشره بتلفيص مبالغ فيه الموضوعات ، وتتسم متابعتها الإخبارية بالبطئ وتفتقر الى التحديث . كما أن المضمون يفتقر إلى تقديم مادة علمية أو الأهتمام بالمواد التاريخية وطالب المبحوثون بضرورة المضمون يفتقر إلى تقديم مادة علمية أو الأهتمام بالمواد التاريخية وطالب المبحوثون بضرورة التفكير جدياً في تغيير الأسلوب وتوحيد المصطلحات العربية حتى لا يحدث لبس لدى القراء وتطوير اسلوب تخزين المعلومات بطريقة تتفق مع طبيعة الأنترنت .

مىدى متابعة الصحفيين لمواقع الصحف الاجنبية

وعن مدى متابعة مواقع الصحف الأجنبية اكد ٤, ٤٤٪ من صحفيى العينة (٥٥ صحفياً) أنهم يتابعون هذه أنهم يتابعون هذه المواقع بينما أكد ٥, ٣١٪ من صحفيى العينة (٣٩ صحفياً) أنهم يتابعون هذه المواقع دائماً في حين أن نسبة ٢, ٢٤٪ (بواقع ٣٠ صحفياً من العينة) لا يتابعون المواقع الأجنبية على الإطلاق.

اسلوب متابعة المواقع العربية والانجنبية على الانترنت

بمقارنة الصحفيين الذين يتابعون مواقع الصحف المصرية والعربية من جانب ومواقع الصحف الأجنبية من جانب اخر سنجد الآتى:

١- عدد الصحفيين الذين يتابعون هذه المواقع متقارب الى حد كبير (٥٠٪ في المصرية ، ٨, ٨٤٪ بالنسبة للمواقع العربية ، ٤, ٤٤٪ بالنسبة للمواقع الصحف الأجنبية) إلا أنه هناك تباين بين الذين دائماً ما يتابعون مواقع الصحف الأجنبية بالنسبة للمواقع المصرية والعربية حيث تشير نتائج البحث أن ٥, ٣١٪ من صحفيي العينة دائماً ما يتابعون مواقع الصحف الأجنبية مقابل ٣,٧٪ من العينة دائماً ما يتابعون مواقع من العينة دائماً ما يتابعون مواقع الصحف المصرية و٣, ١٠٪ من العينة دائماً ما يتابعون مواقع الصحف الأجنبية اكثر من المورية و المصرية و المصحف المورية و المصرية و المصحف المورية و المورية و المورية و المصرية و المصرية و المصرية و المصحف الأجنبية اكثر من المورية و المورية

٢- وعن الفروق بين مواقع الصحف العربية ومواقع الصحف الأجنبية اكد الصحفيون





١-أشارت نتائج الدراسة ٦, ٨٠٪ من صحفى العينة (مائة صحفى) يرون أن المعالجة الصحفية فى الصحافة الالكترونية سوف تختلف عنها فى الصحافة المطبوعة ، وأن هذا الاختلاف سيتمثل فى حيوية الخبر والمعلومة ويستدعى العمل على تحديث الأخبار أولاً بأول ، ومعالجة المضمون معالجة مختلفة تتواكب مع اتساع الجمهور - الجمهور العالمي - كذلك الاعتماد على مصادر لها طابع دولى ، والحرص على ترجمة ما ينشر بالعربية الى الإنجليزية ، والاهتمام بالخلفيات نظراً لأختفاء مشكلة المساحة فى الصحافة الألكترونية والأستفادة من التطورات المديثة فى الإخراج والاستعانة أحياناً بالصوت والصورة فى معالجة الأحداث مع الحرص على تقديم معلومات اكثر دقة حتى ترتفع مصداقية الصحف الالكترونية العربية .

٢- أما الصحفيون الذين يرون عدم وجود اختلاف في المعالجة والذين يمثلون ١٩٠٪ من مجموعة صحفى العينة (٢٤ صحفياً) فيرجعون اسباب ذلك إلى أن السياسة التحريرية هي المسئولة عن التغيير في المعالجة الصحفية وليس التقنية (سواء مطبوعة أو الكترونية) وأن الشواهد حتى الآن تدل على ذلك حيث أن الصحف المصرية التي لها مواقع على الأنترنت تنقل نفس النسخة المطبوعة مع الاختصار أحياناً ومع انتقاء المقالات أحياناً أخرى، والصحف المصرية ومازالت تركز على وجهة نظر الإدارة إكثر من أهتمامها باحتياجات الجمهور وام تسع حتى الان لفهم خصوصية الجمهور العربي والمصري على وجه الخصوص.

٣- وحول ما إذا كانت هناك فنون صحفية بعينها جديدة أو قديمة سوف تقتصر عليها الصحافة الالكترونية ، نفى ٩ , ١٨٪ من الصحفيين الممثلين فى العينة (١٠١ صحفى) أن يكون هناك فنونا صحفية بعينها تستخدمها الصحافة الالكترونية العربية بينما رأى ٥ , ١٨٪ من العينة الممثلة (٢٣ صحفياً) أن الصحافة الالكترونية العربية سوف تطور من استخدام الارشيف والمراجع العلمية والتأصيل التاريخي للأحداث ، وستتوسع في إجراء الاستفتاءات الداخلية والخارجية وفكرة تحديث الأخبار أولاً بأول ، وعمل تغطيات صحفية بالتقنيات الحديثة مثل الصوت والصور المتحركة (استخدام القيديو) .

3- أما عن متطلبات الصحافة العربية الاليكترونية ، فقد أكد صحفيو العينة أن بالنسبة المضمون يجب التركيز على المضمون المحلى الذي يهم متابع الانترنت بالخارج ، وعدم تبنى مواقف الدولة وتقديم مضمون يراعى الجمهور العالمي الذي اصبح متاح له مصادر عديدة لاستقاء الأنباء مع التأكيد على المصداقية والدقة والتجديد الدائم وإمكانية التصحيح.

٥- أما من الناحية الإخراجية قد ركز صحفيو العينة على ضرورة إجادة التصميم الالكترونية والتدريب على كيفية الإبداع والتواؤم بين الصحف العادية والاليكترونية والحرص على الأهتمام بعوامل كسر الملل والجاذبية لضمان الأحتفاظ بزائر الموقع لأطول فترة ممكنة واختيار البرامج المناسبة لصحافتنا العربية.

تا ثير نقلك الصحفى لكمبيوتر شخصى على استخدامه لشبكة الانترنت:

أشارت نتائج التحليل الاحصائي بأن هناك ارتباطاً بين تملك الصحفي لكمبيوتر شخصى وبين تعامله مع شبكة الأنترنت (حيث جاءت معامل الارتباطات ١٠،٠١) وإن كانت هذه العلاقة ضعيفة (قيمتها ٢٠،٠) ، كذلك اتضح أن الذين يملكون أجهزة الكمبيوتر يتعاملون بأنفسهم مع الشبكة اكثر مما يطلبون من قسم المعلومات بالجريدة معلومات من الأنترنت (١،١٤٪ من مجموع العينة يطلبون من قسم المعلومات) وأن هناك علاقة ارتباط بين التملك الاستخدام المباشر للأنترنت (معامل ارتباط = ٠٠٠) وإن كان ارتباطأ ضعيفاً (قيمته ١٠٠).

وحول أن توفير المؤسسة لجهاز كمبيوتر لصحفييها يسهل على الصحفى استخدام الانترنت:

أتضح من البحث أن توفير المؤسسة للصحفى لجهاز الكمبيوتر للعمل عليه يسهل له استخدام شبكة الأنترنت وثبت من التحليل الاحصائى أن هناك ارتباط بين أن توفر المؤسسة جهاز كمبيوتر وبين تعامل الصحفى مع الأنترنت (معامل ارتباط + ١٠,٠).

وعما إذا كانت اللغة الإنجليزية تمثل عائقاً لاستخدام الصحفى في عدد مرات استيقائه للمعلومات من شبكة الأنترنت ، أثبت التحليل الاحصائي أن الذين تشكل لهم اللغة الإنجليزية عائقاً المتابعة لم تتعد نسبة الذين اعتمد منهم على استقاء المعلومات لأكثر من ه مرات عن ٨ , ٤٪ (١١ صحفياً) بينما كانت نسبة الذين أحياناً ما تشكل لهم اللغة الإنجليزية عائقاً للتعامل ٩ , ٢١٪ (٢١ صحفياً) استقوا معلومات لأكثر من ه مرات في الثلاث أشهر الأخيرة أما الذين لا تعتبر اللغة الإنجليزية عائقاً لديهم كانت نسبة الذين استقوا منهم معلومات لأكثر من ه مرات خلال الثلاث أشهر الأخيرة ٢٥٪ (٣١ صحفياً) مما يثبت أن اللغة تتحكم في عدد مرات استقاء الصحفي المعلومات من شبكة الأنترنت .





العالمية وهو ما يمثل نوعاً من الملاحقة لهذه الأچندة – ولم يسع الصحفيون المصريون للاستفادة من شبكة المعلومات في لفت الأنظار لموضوعات محلية أو عربية تستحق أن تكون محور اهتمام وعلى أچندة اهتمامتنا.

7- ارتباطاً مع النتيجة السابقة وتأسيساً على فكرة اعتمادية الصحفيين على الأچندة العالمية مما يؤكد صحة مقولة أن شبكة الانترنت على الرغم من تدعيمها للحق في الاتصال فهي لا تزال تكرس تبعية في دول الجنوب ، حيث اتضح من تحليل المواقع التي يعتمد عليها الصحفيون المصريون في التعامل مع الانترنت على انهم يعتمدون على المواقع الأمريكية واليهودية موقع المصريون في العمداقية مواقع وهوه وهو مؤشر على فشلنا حتى الآن في الاستفادة من الشبكة لرفع مصداقية مواقع المعلومات العربية والمصرية.

٧- كشفت الدراسة على أن القائم بالاتصال المصرى يتابع مواقع الصحف الأجنبية أكثر
 من متابعته لمواقع الصحف المصرية والعربية التي يصفها بأنها دعائية وتنحاز للحكام في الوطن
 العربي .

٨- تمثلت التحديات الأساسية التى تحملها الانترنت للصحافة المصرية من وجهة نظر الصحفيين المصريين في إشكالية ثقافة التغريب، وعدم قدرتنا كحضارة متميزة على منافسة الامكانات الهائلة لهذه الثقافة الغربية والمتمثلة في عدم قدرة الصحافة العربية والمصرية على مواجهة ظاهرة تفجر المعلومات في العالم مما أدى إلى غزارتها وتنوعها في مواجهة أشكالية اصرار العقل العربي على سرية المعلومات مما يضطر الصحفي المصري للاعتماد على مصادر أجنبية لأن المصادر حتى المحلية منها لا توفر المعلومات المطلوبة، فقد أشار بعض صحفيي العينة إلى سهولة اتصالهم بمكتبة الكونجرس الأمريكي في الوقت الذي يصعب عليهم الاتصال ببعض الوزارات المصرية التي غالباً ما تكون معلوماتها دعائية.

٩- اتضع من الدراسة انه لا توجد فروق جوهرية بين الصحفيين المصريين في إستخداماتهم للانترنت تبعاً لانتمائهم المؤسسي إلا في متغير توفير المؤسسة لجهاز كمبيوتر للصحفي وتكرار تعاملهم مع شبكة الانترنت.

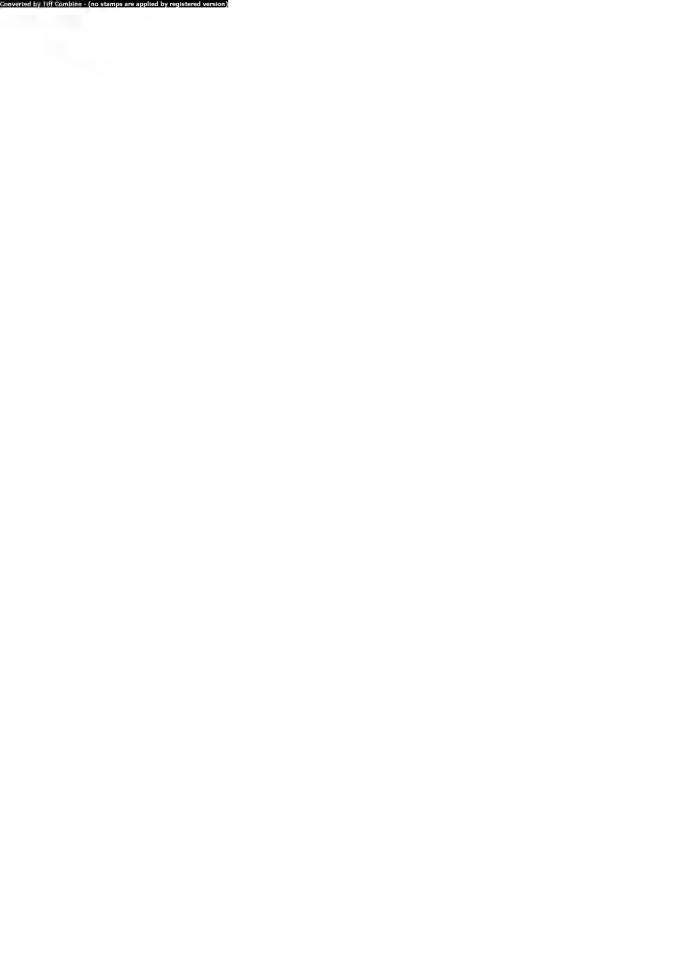
المصادروالمراجع

- (١) خالد محمود عبد الغني رحلة إلى عالم الانترنت (القاهرة: ١٩٩٧ ، د.ن) ص٥٥ .
- (3) Denton Frank & Kurtz Horward . Reinventing the Newspaper The Twentieth Century Fund . Inc . USA Copyright 1993
- (٣) سامى طايع استخدامات شبكة المعلومات (الانترنت) في الحملات الإعلامية المجلة المصرية لبحوث الإعلام مجلة الإعلام جامعة القاهرة ، العدد الثاني ، أبريل يونيو ١٩٩٧ ص٣.
- (٤) عبد القادر الكاملي ، العرب وانترننت .. حصاد ٩٨ ، آفاق ٩٩ ، مجلة انترنت العالم العربي العدد الخامس ، ص ٢٨ ، ٢٩ .
 - (٥) العناوين الالكترونية لمواقع الصحف هي:

	, ,		
-http: www, tahrir net	تحرير نت		
- http: www, arg.eg.siyassa	السياسة الدولية		
-http: elshaab.com	الشعب		
- http: www, elwafd.com	الوفد		
- http: www. ahram.org.eg/weekly	الأهرام ويكلي 7		
- http: www, el alam, alyoum	العالم اليوم		
- http: www, alospoa.com	الأسبوع		
- http: www, ahram. org.eg	الأهرام		
- http: www, alarabi-egypt.com	العربى		
(٦) لمزيد من التفاصيل عن مدخل الاستخدامات والاشباعات راجع:			

- Sevrin, J. S. and Tankard, J.W. (1979) communication Theories. Origins, Methods and Uses "New York": Hastings House Publications.
- Blumler, J. G. & Katz, E. (1974) "The Uses of Mass Communication: Current Perspectives on Gratification Research" Beverly Hills. Sage Publications.
- Mc.Quail, D. (1987) "Mass Communication Theory: an Introducation. London, Sage Publication 2nd ed.





جدول رقم (٣) حول عدد صحفیی العینة الذین یمتلکون کمبیوتر شخصی

%	تكرار	امتلاك كمبيوتر شخصى
0 E , .	٦٧ ٥٧	ن <u>ه</u> لا
١	178	الإجمالي

جدول رقم (٤) يوضح نسبة صحفيى العينة الذين توفر لهم مؤسساتهم كمبيوتر للعمل عليه

7.	تكرار	توفير المؤسسة الصمفية كمبيوتر للصحفيين
77,9 77,1	٧٨ ٤٦	نعم
١	145	الإجمالي

جدول رقم (٥) تصور صحفيي العينة الأهمية التعامل مع الانترنت

7.	تكرار	يدركون أهمية التعامل مع الانترنت
۸۲,۳	1.7	مفيدة جداً
10,8	19	مفيدة
۲,٤	٣	مفيدة إلى حد ما
_	-	غير مفيدة على الاطلاق
1	371	الإجمالي

جدول رقم (٦) یوضنح مدی تعامل صحفیی العینة مع شبکة الانترنت

%	تكرار	تعامل مع شبكة الانترنت من قبل
9.,4	114	نعم
1	175	الإجمالي

جدول رقم (٧) يوضع عدد صحفيى العينة الذين تلقوا دورات لتعلم الانترنت

γ.	تكرار	حصلوا على دورات في تعلم الانترنت
£A, £ 0\	٦. ٦٤	نعم . لا
١	145	الإجمالي

جدول رقم (۸) یوضح کیفیة تعامل صحفیی العینة مع شبکة الانترنت

%	تكرار	كيفية التعامل مع شبكة الانترنت
٧٢,٦	٩.	تفتح الجهاز وتدخل مباشرة وتبحث عما تريد
۲۳, ٤	79	تطلب قسم المعلومات
٠,٤	٥	أخرى
١	١٢٤	الإجمالي





جدول رقم (١٣) يوضيح مدى تأكد الصحفيين من مصادر المعلومات على الأنترنت

%	تكرار	يدققون في مصادر معلومات الانترنت
٧٤,٢	94	نعم
Y0, A	٣٢	, y
١	178	الإجسالي

جدول رقم (١٤) يوضع عما إذا كانت اللغة الإنجليزية تمثل عائقاً للصحفيين

%	تكرار	هل تمثل اللغة الانجليزية عائقاً لمتابعة الانترنت
۸,٩	11	نعم
٤١,١	۱٥١	أحياناً
٥٠,٠	٦٢	y
١	178	الإجمالي

جدول رقم (١٥) يوضع تصور الصحفيين المصريين لشكل صحيفة المستقبل

У.	تكرار	تصور الصحفيين المصريين لشكل صحيفة المستقبل
11,7	١٤	ورقية
٥,٤١	1.4	اليكترونية
V£, Y	94	الأثنينمعا
١	145	الإجسالي

جدول رقم (١٦) يوضع تصور الصحفيين المصريين للأقسام الأكثر استفادة من الانترنت

نسبة الصحفيين الذين اختاروا هذا الترتيب //	الترتيب	ترتيب المبحوثين للأقسام التحريرية التي يمكن ان تستفيد من الانترنت
۵۹,۷	الأول	الأخبار
٤٠,٣	الثاني	القسم الخارجي
۲۱,۸	الثالث	القسم الاقتصادي
17,9	الرابع	قسم الرياضة
17,9	Arren	قسىم للرأة
۸,١	الخامس	القسم الفني
٣,٢	-	القسم الديني
٣,٢	السادس	قسم التحقيقات
] 	





جدول رقم (٢١) يوضع تصور الصحفيين المصريين لجمهور طبعات الصحف الالكترونية

نسبة المحنيين الذين اختاروا هذا الترتيب ٪	الترتيب	جهود طبعات الصحف الاليكترونية العربية على الانترنت
7A,0 77,1 70,0 71,A 19,0	الأول الثانى الثالث الرابع الخامس	المثقفون المغتربون رجال الأعمال الجمهور الأجنبي الطلبة والشبان

جدول رقم (٢٢) يوضيح تصور المبحثيين المصريين حول اختلاف المعالجة في المبحث المطبوعة والالكترونية

%	تكرار	اختلاف المعالجة الصحفية في الصحيفة الالكترونية عن المطبوعة
۸۰,٦	٧٠.	نعم لا
١	١٧٤	الإجمالي

جدول رقم (٢٣) يوضع العلاقة بين إمتلاك الصحفيين لجهاز كمبيوتر وتعاملهم مع الانترنت

%	¥	نعم	التعامل مع الانترنت
			امتلاك جهاز كمبيوتر
7V %0£,.	X11,7	70 %0Y,A	نعسم
۵۷ ۶۲۱٫۰	۱۰ ٪۸٫۱	٤٧ ۲.۳۷,۸	k
<i>X</i> . <i>Y</i>	\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \)\\ \\9.,\	الإجمالي

معامل ارتباط 11=Fisher تقبل الفرض البديل هناك ارتباط بين المتغيرين . قوة االعلاقة = ٢ إذن فهي علاقة ضعيفة .

117





الصحافةالعربيةا لإلكترونية

إلى اين ؟

د. السيدبخيت

مع تطور ثورة المعلومات وتزايد مكانة الانترنت في عالم الاتصال ، بدت دور النشر والمؤسسات الصحافية تسعى لتدشن لنفسها مواقع غير تقليدية في الصدور والانتشار على الانترنت حدودها الفضاء الرحب لا البقعة الجغرافية المحدودة ، في ظل مقولة رددها بيل جيتس تؤكد " أن مستقبل الصحافة المطبوعة يتمثل في استخدام الانترنت وأمن البعض بهذه المقولة ، والبعض الآخر لم يقتنع والبعض يتخذ مواقف متدبذبة ، إلا أن السؤال المطروح الآن : هل فتحت الصحف لنفسها باستخدامها لانترنت أفاقاً جديدة ؟ أم سلكت طريقا لا تعرف نهايته ؟ وأين واقع الصحافة العربية الإلكترونية؟.

وجاءت بعض الاجابات فى مسلح ميدانى أجرى على عدد كبير من الناشرين الصحافيين الامريكيين حيث أعرب ٥٥٪ منهم عن شعورهم بالقلق على مستقبل مهنة الصحافة من الانترنت ، ورأى ٣٠٪ منهم أن أيرادات الصحف ستتأثر ، واعتبر معظمهم الانترنت بمثابة عدو العشر سنوات المقبلة.

ويتواجد الآن على مواقع الإنترنت ما لا يقل عن أربعة آلاف ناشر للصحف والمجلات في حالة تنافس ليس فقط مع بعضهم البعض ، ولكن أيضا مع وسائل الإعلام التقليدية ويؤكد معظمهم أن هذه المنافسة طويلة ومستعرة ، وتمثل تهديدا كبيرا لمستقبل مهنة الصحافة. وفي الوقت الذي ينفق فيه عدد كبير منهم مبالغ طائلة على تطوير مواقعهم ، واستمرارها ، فإن البعض الآخر قرر اغلاق < المحل / الموقع > نظراً

التكاليف الباهظة ، ولكن النظرة العامة هي انه لابد من الدفاع عن السوق التقليدية لمؤسساتهم الصحافية ولابد من الاستفادة من الانترنت ، وانه في الوقت الذي تمثل فيه الانترنت خطرا ، فهي تمثل أيضاً أكبر الفرص المتاحة لتحقيق ربحية للمؤسسة الصحافية.

ومن المؤكد ان الصحافة الالكترونية تعمل في بيئة جديدة ومضطربة ومتغيرة ، وفي ظل مستقبل غير واضح المعالم ، والكل يريد إجابة عن السؤال الأساسي : هل " الويب " هو المجال الأمثل لإستثمار الأموال في عالم الصحافة ؟

وكانت الصحافة الامريكية قد بدأت ، خطوة التواجد الصحافى على الانترنت، بعد عدة محاولات فى السبعينات والثمانينات لإيجاد بدائل جديدة لتوصيل المادة الصحافية للقراء عن الصحافة المطبوعة ولكن لم ينجح معظمها ، وتمثل ذلك فيما يعرف بالفيوترون والفيديوتكس والمينتيل والـ On Line Services ، إلا أنه مع تطور استخدام الانترنت فى منتصف التسعينات قفز التواجد الصحافى على الانترنت ، فكانت هناك فى يوليو ١٩٩٧ < ١٩٩٧ صحيفة > وفى فبراير ١٩٩٨ قفز العدد الى < ٢٥٥٤ صحيفة > ويقدر البعض الآن العدد بما يصل إلى ثلاثة آلاف صحيفة لهامواقع على الويب.

ومنذ منتصف التسعينات بدأت الصحف العربية تقتقى هذا الطريق ، ففى السبتمبر من العام ١٩٩٥ توافرت الصحيفة اليومية العربية إلكترونيا لأول مرة عبر شبكة الانترنت ، وهى صحيفة الشرق الاوسط على شكل صور. وكانت الصحيفة العربية الثانية العربية التى توافرت على الإنترنت هى صحيفة النهار اللبنانية التى أصدرت طبعة إلكترونية يومية خاصة بالشبكة إبتداء من الأول من فبراير ١٩٩٦ ثم تلتها جريدة الحياة ، وتصدر من لندن في الأول من يونيو ١٩٩٦ والسفير في نهاية العام نفسه . وحالياً تتوافر على الإنترنت ما لا يقل عن ٢٥ صحيفة يومية . وتعتمد هذه الصحف في بثها للمادة الصحافية على نقنيات عدة متفاوتة ومختلفة ، ولكن أياً من هذه التقنيات المستخدمة لم يرتفع بالصحافة العربية إلى مستوى الصحيفة الالكترونية التكاملة ، على الرغم من توافر عدد من أنظمة البحث والإسترجاع المتوافقة مع اللغة العربية .





مواقع أخرى للقراء فى أماكن عديدة من العالم العربى والخارجى ، وهو أمر يساعد فى زيادة معدل الإشتراكات فى الصحيفة من جهة وخاصة بين أبناء الوطن فى الخارج ، ومن ناحية أخرى فإن المعلن يهمه ان يصل إلى مساحة كبيرة من القراء تتخطى الحدود الجغرافية الضيقة ، ومن ناحية ثالثة ، فإن طرق توزيع وتلقى الصحيفة تتغير بشكل متسارع ، وهو أمر يستدعى التفكير فى طرق توزيع مختلفة ، أو على الأقل رصد التطورات التكنولوچية التى تحدث ، والتى منها ما تسعى اليه شركة ألمانية بتزويد القارئ بطابعة معينة ، تقوم بطباعة ما يريده القارئ من الصحيفة داخل منزله ، دونما حاجة لطبع الصحيفة فى مطابعها ، أو قيام القارئ بطباعة كل صفحات الصحيفة < ايحتاجه وما لا بحتاجه >.

لمن تنصيدر هيذه الصحيف ؟

سابعاً: أين موقع الصحيفة من المضمون المحلى والعالمى ؟ فمن الأمور الأساسية التى تحتاج إلى حسم معرفة نوعية جمهور الصحيفة الالكترونية ، فمن المؤكد أنه لمن يقرأ الصحيفة العربية الالكترونية إلا من يتقن هذه اللغة ، وإذا قلنا ان قراء العربية ينتشرون فى الدول العربية ، ولدى الجاليات العربية فى الخارج ، فهنا يطرح السؤال ، ماذا يمكن ان نقدم من مضمون فى صحيفة الكترونية ، هل هو المضمون المحلى الخاص بحدود الوطن أم المضمون العربي أم المضمون العالمي ، أم توليفة صحافية تجمع بين أكثر من نوع من هذه التشكيلة ؟

وأعتقد إن تجرية الصحف العربية الدولية ومضامينها واختياراتها الصحافية يمكن ان تساعد في الإجابة عن هذا السؤال < الشرق الأوسط ، الحياة ، الأهرام الدولي ... الخ >،

Inter- أين موقع الصحف العربية الإلكترونية من الخدمات التفاعلية -Inter فقد تطورت هذه التقنيات ، وأصبح موقع الصحف الإلكترونية يتضمن مواقع للدردشة والبحث والأرشقة وخدمات البحث عن وظائف والحوار بين الصحافيين والجمهور ، فضلاً عن الصور والجرافيكس والرسوم المتحركة والخرائط .. الخ ،

ومازالت الصحف العربية يكتفى بعضها بعرض موحز للنسخة المطبوعة أو عمل مسلح ضوبًى بصفحاتها أو اعادة تبويب النسخة المطبوعة بشكل آخر.

والصحيفة اليومية الإلكترونية العربية وان دخلت ميدان الصحافة الالكترونية لا تزال تفتقد إلى كثير من المزايا التي تتصف بها الصحيفة الإلكترونية ، فالأمر في حاجة إلى استخدام تقنيات تفاعلية أكثر حدائة ، في وقت يتوقع فيه البعض ان تصاحب المقالات الصحافية المنشورة ، الصوت والصورة الملونة والحركة واللقطات المرئية ،

تاسعاً: المستقبل لمن ؟ للصحافة المطبوعة أم الإلكترونية ؟ إن حسم قضية الإقتناع أو على الأقل التبصر في هذه القضية التي تدور حول مستقبل الصحافة المطبوعة ، فهل هم يرون ان الصحافة الإلكترونية هي موضة المستقبل ، أم هم مقتنعون بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان ، وإن الصحافة المطبوعة تعمل بشكل جيد في عصر ثورة المعلومات وإنها تتحدى الجميع ؟.

عاشراً: من هم المنافسين الصحافيين؟ هل النسخة المطبوعة من الصحيفة تمثل أحد هؤلاد المنافسين؟ ومن يأخذ القراء من الآخر أم هو تكامل؟ أم ماذا؟ وهل المنافسين هم الإصدارات المطبوعة الأخرى؟ أم الصحف المحلية الأخرى أو العربية على الإنترنت أم الصحف العالمية الأخرى، أم المواقع الإخبارية الأخرى .. إلخ يوجد على الإنترنت وفقاً لإحصاءات نهاية ١٩٩٧ < ٢٥٧٧ مجلة > و < ١٩١٨ محطة تليفزيون > و < ١٣٨٩ محطة راديو> وأخيراً على ماذا يكون التنافس على القراء وأعدادهم ، على نسبة الاشتراكات؟ على الإعلانات المحلية؟ على الإعلانات المحلية؟ على الأصحافية؟ على ماذا بالضبط؟

حادى عشر: قضية التشريعات الصحافة التى تحكم العمل فى الصحافة الإلكترونية ؟ هل ستظل تخضع لنفس التشريعات والاحكام والتوجيهات المحلية ؟ أم ان إتساع ساحة النشر والتوزيع الإلكتروني، تخلق حاجة لتشريعات وتوجيهات أخرى ؟

ثانى عشو: إلى أى درجة تم تأهيل الكادر البشرى للصحف العربية الالكترونية ؟ فمن الواضح ان الصحف العربية تتفاوت من حيث درجة إعتمادها على





المؤتمر السنوى الثلنى لإدارة الازمسات و الكسوارث

المقدمة النظرية والمنهجية:

الأزمة كلمة قديمة ترجع أصولها التاريخية إلى الطب الإغريقي ، وتعنى " نقطة تحول " بمعنى أنها لحظة قرارية حاسمة في حياة المريض ، فهى تطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهرى ومفاجئ في جسم الإنسان. هذا التغيير قد يؤدى إلى شفاء المريض أو يؤدى إلى موته كالأزمة القلبية(١)

وفى القرن السادس عشر شاع استخدام الكلمة فى المعاجم الطبية ، وتم اقتباسها فى القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر فى العلاقات بين الدولة والكنيسة ، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة ، أو لحظات تحول فاصلة فى تطور العلاقات السياسية والإقتصادية والاجتماعية وقد تحدث ماركس فى كتاباته عن "الحتمية التاريخية " عن أزمات الافراط فى الإنتاج ، وتفاقم كل من هذه الأزمات عن سابقتها ، وفى عام ١٩٣٧ عرفت دائرة معارف العلوم الإجتماعية الأزمة بانها " حدوث خلل خطير ومفاجئ فى العلاقة بين العرض والطلب فى السلع والخدمات ورؤوس الأموال(٢).

ثم انتقت الكلمة بعد ذلك إلى مختلف فروع العلم الإنساني وأصبحت تعنى "مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوى على تهديد واضح الوضع الراهن المستقر بطبيعة الأشياء " (٢) , وهي " تلك النقطة الحرجة ، واللحظة الحاسمه التي يتحدد عندها مصير ما ، إما إلى الأفضل ، وإما إلى الأسواأ : الحياة أو الموت ، الحرب أو السلم لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفحارها " (٤).

كما عرفهاس الستار بوخان (Alastair Buchan) في كتابة إدارة الأزمات " بأنها تحدى مرتب ورد فعل مرتب من طرفين أو عدة أطراف حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه " ، ويعرفها < أوران يونج > في كتابه " الوسطاء Intermediaries " بأنها أحداث سريعة تؤدى إلى زيادة عدم الاستقرار في النظام القائم إلى درجة غير عادية تزيد من احتمال استخدام العنف " ،

أما < كورال بل > فإنها تعرفها في كتابها اتفاقيات الأزمة " -A study in Diplomatic Manage " بأنها ارتفاع الصرعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول (٥).

ومما تقدم يتضبح اتساع نطاق مفهوم الأزمة وتعدد مستوياته «الشخص ، القومى ، الدولي» (الشخص ، القومى ، الدولي» (١) ، وتأتى أزمة القدس " موضع الدراسة الحالية " في إطار " الأزمات الدولية " لأن حالة مستوطنة " جبل أبو غنيم " لم تشكل أزمة بالنسبة للفلسطينيين فحسب ، بل وضعت العالم العربي والإسلامي والدولي في مأزق لا يزال يهدد عملية السلام كخيار استراتيچي لدول المنطقة.

وللأزمة الدولية مفاهيم متعددة منها: "أنها سلسلة من التفاعلات المتبادلة بين حكومات دولتين أو أكثر ذات سيادة في صراع متجهم يقل عن مستوى الحرب الفعلية وأكنه في نفس الوقت يزداد احتمال وقوع الحرب() ، ويشير روبرت نورث Robert North إلى أن الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد جاد للفعل ورد الفعل ، أو هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول تؤدي إلى زيادة درجة التهديد والإكراه ويشير نورث إلى أن الأزمات غالباً ما تسبق الحروب واكن ليست كل الأزمات تؤدي إلى الحرب فقد تسوى سليما أو تجمد أو تهدأ فالأزمة يمكن دراستها على أنها اشتراك دولتين أو أكثر في نفس المواجهة (أ) ، كما يعرفها جون سباتير John دراستها على أنها اشتراك دولتين أو أكثر في نفس المواجهة (أ) ، كما يعرفها جون سباتير Spanir بأنها " موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم ، وهو الأمر الذي تقارمه دول أخرى ، مما يخلق درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب "(أ).

ويرى عزت عبد الواحد ن هناك ثلاثة اعتبارات يجب مراعاتها في التعريف بالأزمة الدولية وهي (١٠) :--

- موضوعات الأزمة وأبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.
- عالمية نطاق الأزمة ، بمعنى امتداد آثارها لتشمل العديد من البلدان فلم تقتصر الأزمة على أطرفها المباشرين بل تمس مصالح العديد من الأطراف غير المباشرة.
 - أن تنطوى الأزمة على آثار حالية وأخرى مستقبلية تظهر على المدى البعيد.

ومن ثم فإن الأزمة وفقاً لذلك هي " موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقة بين طرفين أو اكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم في المصلح والأهداف بين الأطراف ، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف - المتحدى - على القيام بعمل يعتبره الطرف الآخر - المدافع - يمثل تهديدا لمصالحه وقيمه الحيوية ، مما يستلزم تحركاً مضاداً وسريعاً للحفاظ على تلك المصالح مستخدما

فى ذلك مختلف وسبائل الضغط وبمستوياتها المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى الوسائل العسكرية " (١١). ولأن أى أزمة تحتاج إلى إدارة علمية لمواجهتها والخروج منها فتتعرض الدراسة لمفهوم إدارة الأزمة.

مشموم إدارة الازمسة :

لقد وجدت إدارة الأزمات في الممارسة منذ عصور موغلة في القدم ، وكانت مظهراً من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة ، التي واجهها الإنسان منذ أن جوبه بتحدى الطبيعة وغيره من البشر، ولم تكن تعرف آنئد - بطبيعة المال - باسم إدارة الأزمات وإنما تحت مسميات أخرى مثل الحنكة الدبلوماسية ، أو براعة القيادة ، أو حسن الإدارة .. إلخ ، وكانت هذه الممارسة هي المحك الحقيقي لقدرة الإنسان على مواجهة الأزمات والتتعامل مع المواقف الحرجة بما تفجره من طاقات إبداعه ، وتستفز قدراته على الإبتكار ، هذه القدرات جعل منها تشارلس رووتر في كتابه " فن الدبلوماسية " الأصل في نشأة الدبلوماسية (١٢).

فالمفهوم البسيط لإدارة الشيّ هو التعامل معه للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة بما يحقق مصالح القائم بالإدارة ومن هنا إدارة الأزمة تعنى " التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساوية - الضاغطة والتوفيقية - بما يحقق أهداف الدولة ويجافظ على مصالحها الوطنية " (١٣)، وهي أيضاً عبارة عن " محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة التي تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها وذلك بهدف السيطرة على الأزمة والتحكم فيها وتوجيهها وفقاً لمصلحة الدولة "(١٤)،

أما فكرة " الإدارة الصحفية " لأزمة مستوطنة جبل أبو غنيم فقد نبعث من حتمية معاصرة ، ترى أن إدارة أى أزمة ليست قصراً على المجال تنتمى إليه ، بل يجب أن تصبح الإعلام قاسما مشتركا في إدارة كل الأزمات بأنوعها المختلفة سياسية ، اقتصادية ، ثقافية اجتماعية ، نفسية ، صحية ... إلخ ، ومستوياتها المتعددة < محلية ، قومية ، دولية >.

وتختلف الإدارة الإعلامية للأزمات ليس فقط بطبيعة الأزمة وتوقيتها وتطوراتها ومصادرها والأطراف المشاركة فيها والأطراف المتضررة منها بل لعوامل أخرى مرتبطة بطبيعة النظام السياسي وعلاقاته مع أطراف الأزمة ودرجة الحرية الصحفية والإعلامية المسموح بها ، وكذلك التوجهات الفكرية والسياسية لوسائل الإعلام وإمكاناتها المادية والبشرية والتكنولوچية.

وبالتالي يمكن بلورة المشكلة البحثية في التساول التالي :

كيف أدارت الصحافة أزمة القدس < مستوطنة جبل أبو غنيم > وما هية العوامل التي تأثرت بها من واقع مدى إلمامها بأسباب الأزمة وآثارها على الجانب الفلسطيني والعربي والدولي وتحديدها للأطراف المسئولة عن خلق الأزمة وتصعيدها والأطراف المتضررة منها وكيفية مواجهة هذه الأزمة؟.

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى :

ا حماولتها ربط الصحافة بفرع جديد من فروع العلوم الإنسانية والإجتماعية "علم إدارة الأزمات".

٢ - محاولتها أيضا تحديد أو تقديم أسس علمية يمكن للمؤسسات الإعلامية أن تهتدى بها
 في إدارتها للأزمات المختلفة.

٣ – تقييمها لمدى التزام الصحفة المصرية بمسئوليتها نحو أخطر ما يواجه العالم العربى والإسلامي من أزمات.

تساؤلات البدراسية:

والتحقيق هدف الدراسة تطرح الباحثة تساؤل رئيسى " إلى أى مدى التزمت الصحافة المصرية بالأسس العلمية في إدارتها لأزمة مستوطنة جبل أبو غنيم ؟.

وينبثق منه التساؤلات الفرعية التالمة :--

- ما مدى إلمام الصحافة المصرية بأسباب الأزمة ؟
- إلى أي مدى تنبأت الصحافة المصرية بآثار الأزمة ؟.
- إلى مدى ساهمت الصحافة المصرية في طرح حلول لمواجهة الأزمة ؟
 - ما ترتيب الصحافة للأطراف المسئولة عن الأزمة ؟
 - ما ترتيب الصحافة للأطراف المتضررة من الأزمة ؟
- ما مستويات < أشكال > التعرير الصحفى السائدة في إدارة الصحافة المصرية للأزمة؟
 - ما نوعية المصادر التي اعتمدت عليها الصحافة المصرية في إدارتها للأزمة ؟

- ما مدى اهتمام الصحافة بموضوعات الأزمة ، وذلك من خلال :
 - موقع المادة الصحفية المرتبطة بالأزمة في الصحيفة .
 - موقع المادة الصحفية المرتبطة بالأزمة في الصحفة.

نسوع السدراسسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المسحية الأولية التى تتوقف عند حد استكشاف كيفية إدارة الصحافة المصرية لأزمة القدس المتمثل في بناء مستوطنة جبل أبو غنيم وذلك من خلال المعالجات المختلفة التي تناولت بها صحف الدراسة هذه الأزمة.

مشهبج البدراسية وادواتها :

تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الإعلامي لصحف < الأهرام - الوقد - الشعب - الأهالي > مستخدمة تحليل المضمون كأداة مسحية ، مع التركيز على الأسلوب الكيفي في التحليل وذلك لتلافى عدم دقة النتائج التي يمكن أن تنشأ نتيجة الإقصار على استخدام الأسلوب الكمي فقط.

عبيستة البدراسة:

<۱> عيئة الصحف : وقع اختيار الباحثة على صحف < الأهرام ، الوقد ، الشعب، الأهالى > لتكون عينة ممثلة للصحافة المصرية نظراً لأن هذه الصحف الأربع كافية لتمثيل التيارات السياسية والفكرية في المجتمع المصرى حيث تعبر الأهرام عن التيار الرسمي والشعب عن التيار الإسلامي ، وتعبر الأهال عن التيار اليساري القومي ، وتعبر الوفد عن التيار الليبرالي الحر .

<٣> عينة القضايا: وقع الإختيار على قضية القدس وبالتحديد مستوطنة جبل أبو غنيم لأن هذه القضية تمثل أخطر أزمة لها انعكاساتها على عملية السلام وعلى الواقع العربي والدولي.

وحدة التحليل والقياس:

روعى اتخاذ الموضوع كوحدة أساسية للتحليل مع تنوع المادة الإعلامية سواء كانت خبراً أو مقالاً أو افتتاحية أو حديثاً وتحقيقاً ، كما روعى إعتبار الفكرة السائدة كوحدة قياس داخل كل موضوع.

فئات التحسليل :

فيما يتعلق بتحديد الفئات التي تم على ضوبتها جمع المعلومات وتصنيفها فقد تقرر بعد المسبح الإستطلاعي

الأول : يتناول فئات الموضوع ويتضمن :

- ١ أسباب الأزمة.
- ٢ الآثار المترتبة على الأزمة،
- ٣ الطول المطروحة لمواجهة الأزمة.
 - الأطراف المشاركة في الأزمة.
 - ه الأطراف المتضررة من لأزمة.

الثاني : تناول فئات الشكل ويتضمن :

- ١ أنماط التحرير الصحفى المستخدمة في معالجة الأزمة.
 - ٢ -- مصادر الصحيفة.
 - ٣ مصادر الصحفي.
 - ٤ موقع المادة الإعلامية داخل الجريدة.
 - ٥ موقع المادة الإعلامية على الصفحة.

تا صيل تاريخي للا زمة موضع الدراسة:

فى مثل هذه السنة منذ عام (١٨٩٧) انعقد أول مؤتمر يهؤدى صهيونى فى مدينة بازل السويسرية تحت رئاسة الصحفى اليهودى الصهيونى النمساوى هرتزل ، وفى هذا المؤتمر اتخاذ توصيات وقرارات بالعمل من أجل انشاء وطن يهودى لحل مشكلة اليهود فى الشتات ، وطرحت عدة بدائل من أوغندا إلى الأرجنتين إلى سيناء إلى فلسطين ، ومع كل مؤتمر صهيونى تال ، كانت

التوصيات تتباور فى قرارات والقرارات تتحول إلى مخططات ، والمخططات إلى مشروعات خاصة بعدأن وقع اختيارهم النهائي على فلسطين ، وبدأوا يشترون أو يستواون على أرض فلسطين شبراً شبراً ، ومتراً ، ودونما دونما " والدونهم هو وحدة قياس مساحية مثل الفدان فى مصر " وظل هذا هو الحال على مدى مائة عام ، كانت المحطات الرئيسية فيها هى :-

- ١٨٩٧، المحطة الأولى: المؤتمر الصهوني الأول.
 - ١٩١٧ ، المحطة الثانية : وعد بلفور.
- ♦ ١٩٤٧ ، المحطة الثالثة: قرار مجلس الأمن ١٨١ بتقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية
 < قامت > وأخرى عربية < لم تقم >.
 - ١٩٦٧، المحطة الرابعة: الانتصار الإسرائيلي وضع أرض من ثلاث دول عربية.
 - ♦ ١٩٧٧ ، المحطة الخامسة: توجه السادات إلى القدس ويداية الإعتراف العربي باسرائيل.
 - ♦ ١٩٨٧ ، المحطة السادسة : بداية هجرة اليهود السوفييت بمئات الآلاف إلى إسرائيل.
- ۱۹۹۷ ، المحطة السابعة: محاولات التهويد الكامل للقدس ، استباقاً لأى مفاوضات مستقبلة (۱۰).

ومنذ توقيع انفاق أوسلو واصلت سلطات العدو مصادرة الأراضى العربية فبلغت مساحة الأراضى المصادرة في الضفة وحدها نحو ١٨٧ ألف دونم وبلغت نسبة الأراضى التي أعلنتها سلطات الإحتلال أراضى دولة ٧٠٪ تقريبا من مجموع مساحة الضفة ، وحسب مصادر السلطة الفلسطينية فإن مساحة الأراضى المصادرة في الفترة ما بين توقيع اتفاق أوسلو واكتوبر ١٩٩٤ بلغت نحو ٧٠ ألف دونم ، ومعظم المصادرات تمت في الفترة الفاصلة بين توقيع اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة مايو ١٩٩٤ ، حيث بلغ معدل الصادرات ٢٠٣٨ دونما في الشهر الواحد ، ويرجع استمرار خطط الاستيطان رغم القرار العسكرى بوقفه إلى وجود لجنة سرية برئاسة مستشار وزير الدفاع الشئون الإستيطان < نوح كثيرتي > وهذه اللجنة تألفت عام ١٩٩٣ لهدف محدد وهو المصادقة على بدء أعمال البناء في المستوطنات دون اعتبار للأمر العسكرى الذي يمنع ذلك أي أن الحكومة الصهيونية بدأت مفاوضات أوسلو في الوقت الذي مونت فيه لجنة سرا لتكثيف الاستيطان

أما قضية جبل أبو غنيم فهى ليست وليدة اليوم وإنما تعود إلى ه أعوام مضت وخلال فترة حكم حزب العمل ، ففى عام ١٩٩١ بدأت عملية مصادرة أرض فى جبل أبو غنيم بعد اقتراح قدمته شركتان إسرائيليتان هما < ميكور > و < هتونا > إلى إسحاق موداعي وزير المالية الإسرائيلي

الأسبق أنذاك ، أشار الإقتراح إلى ملكية الشركتين لأرض جبل أبو غنيم وإلى غرض تطوير حى يهودى في المنطقة على مرحلتين بطاقة إستيعابية تصل إلى ٥٠٠ وحدة سكنية وطلبت الشركتات من الوزير موداعي أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بمصادرة الأراضى العربية المحاذية للأراضى التعويري(١٧).

ولكن الحقائق التاريخية تكشف زيف الإدعاءات الإسرائيلية في المنطقة ويشهادة عالمة اسرائيلية هي يوديت غرين من الجامعة العبرية بالقدس التي أكدت أن جبل أبو غنيم والمنطقة المحيطة به أرض فلسطينية عربية واستندت في ذلك إلى حقائق تاريخية تخص الأماكن المسيحية قالت العلمة الإسرائيلية إن للمكان قدسيته لدى الطوائف المسحية وأنه لا يوجد أي أثر لكنيس يهودي في المنطقة وأوضحت بوديت غرين بالدليل القاطع أن المكان مسيحي مائة بالمائة وذلك من خلال سردها لتاريخ الأماكن فيه وهي :-

- منطقة كاذيسما < بير فاديسمو > وخرية برتقان ، وخرية أبو غنيم < هضبة القديس بولس - منطقة كاذيسما < بيراوق > ، أم طوبا وبئر القط وسيار الغنيم < تورس ادير ، بيت ساحور > (١٨).

ومستوطنة أومستعمرة < جبل أبو غنيم > تحمل الرقم (٥٠٥٣) وفق المخطط الهيكلى الاستيطاني الإسرائيلي وهي عبارة عن محمية طبيعية الآن وتقع في منطقة جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية أو بالتحديد عند الطرف الجنوبي الشرقي للقدس والمستوطنة هارحوما هي المستوطنة الحادية عشرة في القدس المحلية وتحمل اسم أحد المستوطنيين الأوائل عقب حرب ١٩٦٧ عندما احتلت اسرائيل القدس (١٩٦٠).

وهى تمثل الحلقة الأخيرة من حلقات تطويق القدس بالمستوطنات بحيث لا يمكن الانتقال من المدينة إلى الضفة الغربية إلا عبر الحواجز الصهيونية الأمنية والبشرية < وهارحوما > هي جزء من سلسلة المشاريع الإستيطانية التي تهدف إسرائيل من ورائها إلى تحقيق القدس الكبرى التي يريد الاسرائيليون أن تشكل ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية (٢٠).

ويشمل المشروع بناء ٦ آلاف و ٥٠٠ وحدة سكنية تستوعب ٢٧ ألف مستوطنة والمرحلة الأولى التي يجرى العمل فيها الآن تشمل ٢٥٠ وحدة سكنية وهذا من شأنه أن يزيد سكان القدس اليهود بواقع ١٥٠٪ حيث من المتوقع أن يصل عدد اليهود في القدس بعد اكتمال مشروع < أبو غنيم > إلى أكثر من ١٨٥ ألف يهودي مقابل ١٥٥ ألف فلسطيني في القدس ، وأكثر من ١٠٠ ألفاً منهم مهددون بفقدان حقهم في الإقامة في القدس نتيجة اضطرارهم للسكن خارج القدس الكبري.

كما أن إنشاء هذه المستعمرة في المنطقة الجنوبية الشرقية وبعد أن يتم وصلها بالمستعمرات الجنوبية الغربية يكون قد أغلق جنوب القدس ووضع الشارع - الواصل بين مدينة بيت لحم الواقعة على مشارف جبل أبو غنيم - تحت السيطرة الإسرائيلية تغلقه متى تشاء(٢١).

ووفقاً لصحيفة < بديعوت أحرونوت > فإن اللجنة التي اتخذت قرار اقامة مستوطنة < أبو غنيم > ورفعته إلى الحكومة الصهيونية طالبت في توصياتها - إضافة إلى بناء المستوطنة - بالأتى:

- العمل على تعزيز السيادة اليهودية في القدس الشرقية وتخصيص الموارد لذلك.
- رئيادة تشديد الرقابة على البناء غير المرخص من السلطات الإسرائيلية في الأحياء الفلسطينية في المدينة مما يعنى هدم حوالى ألف بيت غير مرخص في القدس المحتلة وضواحيها.
- الاستمرار في تخطيط عدد من المشاريع الإستيطانية من ضمنها حي يهودي في منطقة رأس العامود وهي تشمل بناء ٢٠٠ وحدة سكنية ومرافق عامة بتمويل من المليونير اليهودي < أرمنين مسكوفيتش > المقيم في ولاية < فلوريدا > الأمريكية (٢٢)،

وقد وصف شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وزعم حزب العمل المعارض مشروع مستوطئة هارحوما بأنه أخطر أزمة لإسرائيل مع العالم العربي على مدى ثلاث سنوات.

ومن الجدير بالذكر أن هذا المشروع قد تم عرضه في الماضي على اسحاق رابين وخلفه شيمون بيريز إلا أنهما رفضا المشروع لأنهما أدركا حساسية الموقف من قضية القدس قبل مفاوضات الحل النهائي، أو تقليلا من الأخطار المحدقة بعملية السلام (٢٣).

والذى لا نعرفه أن ما تبقى للعرب من القدس والتى يجرى حولها الصراع فى الوقت الواهن هو ٤٪ فقط ، أى أن ثلاثة أرباع القدس تحت السيطرة الإسرائيلية أى ما يوازى ٧٣٪ من مساحة القدس المحتلة وذلك وفق الخرائط الهيكلية لتهويد المدينة (٢٤).

فمسئلة المستوطنات تعتبر جزء من العقيدة الصهيونية فهى عملية تسمى < افتداء الأرض > أى تحريرها من العرب وهي عنصر مهم لأمن الصهيوني فمناجم ييجين قال : < إن المستوطنات جزء لا يتجزأ من امننا القومي > ومن الواضح أن الصهاينة بكل تلاوينهم يجعلون الاستيطان خطة ثابتة لهم ، وقد نجحوا بالفعل في خنق الوجود العربي بالقدس تهميداً لمحوه ليوكد وحش الإستيطان الإسرائيلي أن أمل المشروع الشهير ٢٦ بوابة حول القدس بات قريباً ، فأي سلام مع قوم يضمرون الحرب.

أولاء أسباب الازمة :

طرحت الصحافة المصرية باختلاف توجهائها الفكرية والسياسية عدة أسباب دفعت نتياهو إلى بناء مستوطنة هارحو ما بجبل أبو غنيم ، فقد ركزت كل صحيفة من صحف الدراسة على مجموعة أسباب قد تنفق أحياناً مع صحيفة أخرى وقد تختلف في أخرى ، وفيما يلى توضيحاً لذلك:

<١> صحيفة الاهالي:

أن أهم الأسباب التي طرحتها جريدة الأهالي الممثلة للتيار اليساري القومي والذي يضبع قضية القدس في أول اهتماماته هو السبب الخاص بتهويد القدس حيث جاء في الترتيب الأول بنسبة (٢ر١٧٪) وقد أكدت الجريدة من خلال طرحها لهذا السبب حرص اسرائيل على تهويد المدينة واختراقها القانون الدولي العام ، وأنها نجحت بالفعل في خنق الوجود العربي بالقدس تمهيدا المحوه ، كما طرحت الصحيفة سببين تساويا في الترتيب بنسبة (٧ر١٤٪) وهما طمس هوية مدينة القدس العربية الإسلامية ، الثقة الإسرائيلية التي تبلغ حد الصلف والغرور في تفوقها العسكري على العرب وقوتها العسكرية التقليدية والنووية ، ثم يأتي في الترتيب الثالث السبب الخاص بعزل القدس عن الضفة الغربية وإعدادها كعاصمة لإسرائيل بنسبة (٨١١٪) ثم استكمال مشروع اسرائيل الكبرى < من النيل إلى الفرات > في الترتيب الرابع بنسبة (٨ر٨٪) كما تساوى أربعة أسباب في الترتيب الخامس وبنسبة متساوية بلغت (٩ر٥٪) وهم استغلال حالة الضعف العربي عموما وعدم القدرة على التصدى الحاسم أو الرد الحازم اللهم إلا بيانات الشجب والإدانة ، تدفق الدعم السياسي والعسكري والمالي من أمريكا إلى إسرائيل تشجيع الإرهاب خند العرب باستقدام اليهود الأشد تطرفاً في عدائهم للعرب إلى المستوطنات المجاورة للمدن العربية ، وأخيرا تخلى أوربا عن دورها في منطقة الشرق الأوسط يأتي في الترتيب السادس بنسبة (٩ر٢٪) ثلاثة أسباب وهم: الهيمنة الرسرائيلية المطلقة على المنطقة ، ثم حسم مفاوضات الوضع النهائي حول القدس لصالح اليهود وأخيرا تطويق المدن والقرى الفاسطينية وإيجاد تجمعات غربية ومنتاقضة بين المناطق السكنية العربية.

وقد تجاهلت الأهالي تماما طرح ثلاثة أسباب منهما اثنان مرتبطان بشخص نتياهو هما صرف الأنظار عن الفضيحة السياسية التي تورط فيها نتياهو والتي هددت بطرح الثقة في

حكومته ، واستغلال نتنياهو للمناخ الدولى الراهن المنصرف إلى إعادة ترتيب الأوضاع في ظل العولمة الجديدة.

أما السبب الثالث فهو مرتبط بالأمن القومى الإسرائيل وهو احتلال مواقع استراتيجية من شأنها تحسين الموقف العسكرى لإسرائيل وحرمان عدوها المحتل من التمركز فوق مرتفعات عالية < وجبل أبو غنيم هو بالتحديد هذا الموقع >.

وهكذا نجد أن الأسباب التي حظيت بأولوية عند صحيفة الأهالي هي أسباب تعكس في مجملها الأهداف على القيام بأيشذ فلن أتواني لحظة في إزالة كل شئ ليس مقدسا لدى اليهود فيها وسوف (أدمر كل الآثار التي مرت عليها قرون) المقصود طبقاً الآثار الاسلامية والمسيحية ، وبتأكد هذه الأهمية للقدس في مقولة بن جوريون لا معنى لفسطين بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل ، وبعد أسبوع من حرب ٦٧ يخطب بيجن قائلا : لابد من إحضار اليهود إلى القدس الشرقية مهما كان الثمن ولابد من توطين عشرة آلاف من اليهود خلال فترة قصيرة ولو اسكانهم في أكواخ فلا ننتظر بناء أحياء جديدة لهم أحياء لهم فأهم شئ هو أن يصبح لليهود وجود هناك (٢٥).

(٢)الاهسرام:

اتفقت الأهرام مع جريدة الأهالى في طرحها وتقديمها للسبب الخاص بتهويد القدس كأهم الأسباب المطروحة لبناء مستوطنة جبل أبو غنيم حيث جاء في الترتيب الأول بنسبة (٢٧٪) يليه في الأهمية عند صحيفة الأهرام المعبرة عن التيار الرسمى هو السبب الخاص بتدفق الدعم السياسي والعكسرى والمالى من أمريكا إلى اسرائيل حيث جاء في الترتيب الثاني وينسبة (٢٧٪) فهذا الدعم الأمريكي يضعف من امكانية تحقيق السلام العادل ويغذي المطالع الإسرائيلية ويفتح شهية الحكومة الإسرائيلية لمزيد من التعنت والتشدد ويطلق يدها في تحقيق أطماعها الإقليمية تحت ستار الحجة الأزلية الزائقة وهي أمن اسرائيل .. فالخلاصة الحقيقة لما تعكسه سياسة الإدارة الأمريكية أنها ليست وسيطاً نزيها .. بل طرف متحيز لا يعترض على سياسة الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة ولا يعترف بحقوق العرب في القدس ولا يحترم متطلبات الأمن العربي أفي أضيق الحدود الضرورية لحماية المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة ، بينما تتبني الإدارة الأمريكية تبنياً مطلقا لكل المطالب الرسرائيلية المبالغ فيها المتعلقة بأمن اسرائيل وبرغم امتلاكها لكل عناصر التقوق فما زالت الإدراة الأمريكية تعامل إسرائيل باعتبارها الدولة الصغيرة المحاطة

ببحر من العداء العربى وأنها لذلك فى حاجة دائمة حتى فى ظل السلام إلى كل الدعم العسكرى والمساندة الإقتصادية والتأييد السياسى لكى تبقى اسرائيل الدولة المتوقفه فى الشرق الأوسط على كل الدول العربية عسكرياً وتكنولوچياً تقليدياً وغير تقليدي (٢٦).

وقد طرحت الأهرام السبب الفاص باستغلال حالة الضعف العربى عموماً ، وعدم القدرة على التصدى الحاسم أو الرد الحازم اللهم إلا بيانات الشجب والإدانة كترتيب ثالث بنسبة < ٣ (١٠ /١) فالعرب في كل الأزمات التي نشبت نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية سواء بحفر النفق تحت المسجد الأقصى ، أو في مماطلات اتفاق الخليل ، أو في التوسع في بناء المسجد الأقصى ، أو في مماطلات اتفاق الخليل ، أو في التوسع في بناء المسجد الأقصى ، أو في مماطلات اتفاق الخليل ، أو في التوسع في بناء المستوطنات أو اخيرا في بناء مستوطنة هارحوما في القدس لم يلجأ العرب إلى قطع المحادثات أو تعليق المفاوضات أو التهديد بذلك و بل لجأوا إلى أهون وأضعف الوسائل بالاجتماع والشكوى والصياح ثم بالاستنجاد بالراعي الأمريكي الذي يصاب عادة بالصمم ، والبحث عن الحليف الأوربي الضائع ثم بالجوء إلى مجلس الأمن ثم إلى الأمم المتحدة مرة بعد أخرى وأزمة بعد أزمة تستخدم فيها أمريكا حق الفيتو وكأن امتحان الصبر والثقة والإيمان بالسلام ينبغي أن يستمر بغير نهاية في انتظار تدخل إلهي يهلك فيه نتياهو أو تغنى الشعوب العربية أو تختفي أمريكا من الوجود ، وقد يتبادر إلى ظن الكثيرين أن سبب تأو الموقف العربي هو أن الأوراق التي كانت في يد العرب قد ضاعت أو احترقت كلها ، ومن ثم فإن نتنياهو يملك حرية أن يفعل أن يفتح المفاوضات أو يغلقها وأن ينقد الإتفاقات أو فإن نتنياهو يملك حرية أن يفعل أو لا يفعل ، أن يفتح المفاوضات أو يغلقها وأن ينقد الإتفاقات أو لا ينفدا والرقاق المرب قد ضاعت أو احترقت كلها ، ومن ثم أو لا ينفدا وأن يسمح لعرفات بالبقاء في غزه أو ينفيه إلى خارجها ولكن من المؤكد أن لدى العرب أوروز ويزون يسمح لعرفات بالبقاء في غزه أو ينفيه إلى خارجها ولكن من المؤكد أن لدى العرب

وجاء السبب الخاص بعزل القدس عن الضفة الغربية وإعدادها كعاصمة لإسرائيل ليحتل الترتيب الرابع بنسة (٥/٨٪) ثم الهيمنة الإسرائيلية المطلقة على المنطقة ، وحسم مفاوضات الوضع النهائي حول القدس لصالح اليهود ليحتلا الترتيب الخامس بنسبة متساوية بلغت (٨/١٪) ويأتى السبب الخاص بطمس هوية مدينة القدس العربية الإسلامية ليحتل الترتيب السادس من بين الأسباب التي طرحتها الأهرام تؤكد أن الأسباب التي طرحتها الأهرام تؤكد أن قضية الإستيطان اليهودي في الأراضى العربية المحتلة تعتبر من أخطر القضايا المصيرية التي ستحدد مستقبل السلام كله .. وذلك لأن وجودها واستمرارها سوف يهز أركان السلام ومرتكزاته بدءا من اتفقات أوسلو .. ووصولاً إلى صيغة مدريد وأساسها المبنى على مبدأ الأرض مقابل

السلام .. بينما الاستيطان يلتهم هذه المستوطنات تعقيداً المستوطنات تعقيداً إلى أن تصل لحد الانفجار إذ استمر التقاعص الدولى والعربى .. وظل التعامل معها بلا فعالية تحسم وضعها وتضع حداً لكل تداعياتها ومخاطرها على عملية السلام ومستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية (٢٨).

وقد طرحت الأهرام أيضا سبباً آخر لأزمة وهو تطويق المدن والقرى الفلسطينية وإيجاد تجمعات غربية ومتناقضة بين المناطق السكنية العربية لتكشف عن المخطط الصهيوني الاستطاني، وقد احتل هذا السبب الترتيب السابع بنسبة (٤ر٣٪) وتساوى معه في الترتيب والنسبة الخاص بتخلي أوربا عن دورها في منطقة الشرق الأوسط.

وقد علق الأستاذ سلامة علي الدور الأوربي قائلا: "بينما يتضاءل الدور الأمريكي في عملية السلام بالشرق الأوسط يزداد الدور الأوربي أيضاً خفوتاً وضعفاً وكأن السلبية الأمريكية إزاء التعنت الإسرائيلي قد انعكست بدرجة أو بأخرى على الموقف الأوربي فلم يعد بوسع الدول الأوربية إلا أن تفعل ما تفعله الدول العربية ودول العالم الثالث كلما تعرضت لأزمة أو عدوان وهو اللجوء إلى مجلس الأمن ثم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بعد أن تستخدم أمريكا حق الفيتو لإجهاض الإجماع الدول دون التوصل إلى نتيجة تذكر ، وكأنها حلقة مفرغة لا نهاية لها ، ومنذ اعترف الأوربيون بأن دورهم مكمل وتابع للدور الأمريكي في الشرق الأوسط أصبح من حق اسرائيل أن تستدعى هذا الدور أو تستغنى عنه حسب مصلحتها أو حسب ما تقتضه الظروف ، وعلى الرغم من التحركات الأوربية التي جرت خلال الأسابيع الأخيرة في فرنسنا وإيطاليا والجولات المكوكية التي قام بها مبعوث الإتحاد الأوربي < موراتينيوس > فلم يستطيع الأوربيون أن تؤثروا على مسيرة السلام شبراً وإحداً ولم ينجحوا في التأثير على إسرائيل أو على حليفهم الأكبر في واشنطن (٢٠).

وفى التصريحات الأخيرة التى أدلى بها رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان بعد زيارته لمصر واجتماعه مع الرئيس مبارك اعترف بأنه لا توجد مقترحات أوربية جديدة لدفع عملية السلام وفق ما سمى بالصديغة الأوربية الجديدة < السلام الكامل أو الانسحاب الكامل مقابل الأمن الكامل > وأن الاوربيين لم يتقدموا بأى أطروحات جديدة تخرج الموقف في الشرق الأوسط من حالة التردى الخطير الذي وصلت اليه، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو إذا كانت واشنطن قد أحجمت عن القيام بدورها فهل تتخلى أوربا أيضا عن دورها وإلى أين يمكن أن تصل التطورات الجارية في المنطقة بعد أن بدأت أعمال لعنف والعلميات الإنتحارية تحتاج الشرق الأوسط من جديد.

وتطرح الأهرام سبين آخرين أثناء إدارتها لأزمة مستوطئة جبل أبو غنيم ليحتل الترتيب الثامن بنسبة متساوية وضعيقة بلغت (٦٦٪) وهما استكمال مشروع اسرائيل الكبرى < من النيل إلى القرات > ، والثقة الإسرائيلية التى تبلغ حد الصلف والغرود فى تفوقها العسكرى على العرب وقوتها العسكرية التقليدية والنووية.

وقد احتل ثلاثة أسباب الترتيب التاسع وبنسبة متساوية ضئيلة بلغت (١/١٪) ، هم استغلال نتنياهو للمناخ لدولى الراهن ، المنصرف إلى إعادة ترتيب الأيضاع في ظل العولة الجديدة تشجيع الإرهاب ضد العرب باستخدام اليهود الأشد تطرفا في عدائهم للعرب إلى المستوطنات المجاورة للمدن العربية ، واحتلال مواقع استراتيجية من شأنها تحسين الموقف العسكري لإسرائيل وحرمان عدوها المحتمل من التمركز فوق مرتفعات عالية وإن جبل أبو غنيم هو بالتحديد هذا الموقع.

وام تتجاهل الأهرام سوى سبباً واحداً وهو صرف الأنظار عن الفضيحة السياسية التي تورط فيها نتنياهو والتي هددت بطرح الثقة في حكومته.

(۳)الىشىتىن:

تقدم السبب الخاص بتهويد القدس كل الأسباب التي طرحتها صحيفة الشعب المثلة للتيار الإسلامي في إدراتها لأزمة بناء مستوطنة هارحوما بجبل أبو غنيم حيث جاء في الترتيب الأول بنسبة (٩ر٢٧٪) يليه من حيث الإهتمام عزل القدس عن الضفة الغربية وإعدادها كعاصمة لإسرائيل فجاء في الترتيب الثاني بنسبة (٤ر٠٠٪) وهذا هو ما تم بالفعل حيث أن مستوطنة أبو غنيم في القدس الشرقية جات لتمثل الحلقة الأخيرة من حلقات تطويق القدس بالمستوطنات بحيث لايمكن الانتقال من المدينة إلى الضفة الغربية إلا عبر الجواجز الصهيونية الأمنية والبشرية < وهارحوما > الانتقال من المدينة إلى الضفة الغربية إلا عبر الجواجز الصهيونية الأمنية والبشرية < وهارحوما > هي جزء من سلسلة المشاريع الإستيطانية التي تهدف إسرائيل من ورائها تحقيق القدس الكبرى التي يريد الإسرائيليون أن تشكل ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية ويريد نتياهو أن يحقق قبل عام التصور الصهيوني للقدس على النحو التالي :-

\ - أن يصبح عدد سكان القدس مليون نسمة بمعدل ٧٥٠ ألف يهودى ، - ٢٥ ألف فلسطيني عربي.

٢ - أن تصبح مساحة القدس ١٠٨ كم٢ بالاضافة إلى ٥٠ كم٢ من قرى وأراضى الضفة المحيطة بالمدينة.

٣ – أن يخصص في المدينة ٤١ كم٢ السكن ، و٣٨ كم٢ اللحائق والمساحات العامة ، ١١ كم٢
 المناطق المفتوحة ٣ر٦ كم٢ المؤسسات العامة ٤ر٦ كم٢ التجارة والصناعة.

٤ - أن يصبح عدد الواحدات السكنية ١٨٠ ألف وحدة يقطنها ٧٥٠ ألف يهودي (٣٠).

كما احتل السبب الخاص بتدفق الدعم السياسى والعسكرى والمالى من أمريكا إلى اسرائيل الترتيب الثالث بنسبة (١ر١١٪) فالشعب تؤكد على أن التدليل الأمريكي للعدو الصهيوني وخوف أمريكا من إغضاب اللوبي اليهودي عندها يقف حجر عثرة أمام الأزمة.

ويأتي السبب الخاص بطمس هوية مدينة القدس العربية الإسلامية ليمثل الترتيب الرابع بنسبة (٣٠٩٪)، وقد ظهر ذلك من خلال تعرض المسجد الأقصى لمحاولات عديدة لحرقه وهدمه وتفجيره، بالإضافة إلى اقتحامه وفتح النار على جموع المصلين فيه، غير أن أخطر ما يهدد المسجد الأقصى هو المحاولات الصهيونية الرامية إلى إقامة ما يسمى بالهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى وكان نفق الأقصى في سبتمبر ١٩٩٦ آخر محاولات اليهود لتدمير المسجد الأقصى، وقد أدت المصادمات بسببه إلى قتل ٧٨، وجرح ١٥٠٠ وهناك تقارير تؤكد أن سلطات الاحتلال على وثلك الإنتهاء من حفر انفاق أخرى يمكن أن تؤدى إلى انهياره وقد صور شريط فيديو عمق الحفريات الجارية تحت المسجد الأقصى بعمق من ٢ - ٩ أمتار بامتداد عشرات الأمتار وهناك مخاوف حقيقة من أن تكون المراحل المقبلة بعد تمام تهويد الأرض المحتلة هي هدم المسجد الأقصى المادل المتاركة

وتطرح الشعب في الترتيب الخامس وبنسبة (٦ر٥٪) السبب الخاص بالثقة الإسرائيلية التي تبلغ حد الصلف والغرور في تفوقها العسكري على العرب وقوتها العسكرية التقليدية والنووية.

ثم تطرح ثلاثة أسباب ويترتيب متساوية هو الترتيب السادس وينسبة أيضا متساوية بلغت (٢ر٤٪) وهي استكمال مشروع اسرائيل الكبرى < من النيل إلى الفرات > فقد صار العدو يتصرف وكأن أرض فلسيطين كلها أرضه وكأن الفلسطينيين الموجودين دخلاء مطلوب التخلص منهم وتشريدهم أو إخضاعهم وإذلالهم ويظهرون وكأنهم يتفضلون على الفلسطينين بانسحاب جنودهم من بعض الأماكن وسرعان ما يعودون إليها تحت أي علة واهية (٣٢).

ثم السبب الخاص باستغلال حالة الضعف العربي عموماً ، وعدم القدرة على التصدى الحاسم أو الرد الحازم اللهم إلا بيانات الشجب والإدانة ، مما أعطى الفرصة لنتنياهو بالتصرف كما يشاء ويقرض سياسة الأمر الواقع، ثم السبب الخاص بتشجيع الإرهاب ضد العرب باستقدام اليهود الأشد تطرفاً في عدائهم للعرب إلى المستوطنات المجاورة للمدن العربية.

كما طرحت الشعب سببين آخرين جاءا في الترتيب السابع وبنسبة ضئيلة بلغت (٧ر٣٪) وهما تطويق المدن والقرى الفلسطينية وإيجاد تجمعات غريبة ومتناقضة بين المناطق السكنية العربية ، احتلال مواقع استراتيچية من شأنها تحسين الموقف العسكرى لإسرائيل وحرمان عدوها المحتمل من التمركز فوق مرتفعات عالية < وجبل أبو غنيم هو بالتحديد هذا الموقع >.

ويأتى السبب الخاص بتخلى أوربا عن دورها في منطقة الشرق الأوسط في آخر اهتمامات جريدة الشعب حيث احتل الترتيب الثامن وبنسبة ضئيلة بلغت (٨ر٢٪).

هذا وقد تجاهلت الشعب ثلاثة أسباب لم تحظ بأى اهتمام من جانب الصحفية ، وهى السبب الضاص بحسم مفاوضات الوضع النهائي حول القدس لصالح اليهود ، صرف الأنظار عن الفضيحة السياسية التى تورط فيها نتنياهو والتى هددت بطرح الثقة في حكومته ، استغلال نتنياهو للمناخ الدولى الراهن المنصرف إلى إعادة ترتيب الأوضاع في ظل العولمة الجديدة.

(٤) السوطند :

جاء تهويد القدس كأهم الأسباب التي طرحتها جريدة الوفد والتي تمثل التيار الليبرالي فجاء في الترتيب الأول وبنسبة مرتفعة بلغت (٢٠٠٣٪) يليه في الترتيب الثاني بنسبة (١٠٥١٪) تدفق الدعم السياسي والعسكري والمالي من أمريكا إلى اسرائيل وقد ظهر هذا الدعم واضحاً في استخدام أمريكا للفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع القرار الأوربي الذي يندد بالإستيطان في القدس الشرقية مما يؤكد أن واشنطن ستظل إلى أجل غير مسمى الحامية لإسرائيل مهما ارتكبت من جرائم ومخالفات ومحظورات ضد الفلسطينيين والعرب.

فكل رؤساء أمريكا تقربياً بعد ايزنهاور يرفضون مجرد الإستماع إلى كلمة الضغط على اسرائيل ومن هنا فإن الراعى الأول لعملية السلام لايجد ما يفعله سوى ترك الفلسطينيين لمصيرهم لكى يفعل بهم الإسرائيليين ما يشاون ، وكل ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية هو توجيه النصح للفسطينيين بالاستمرار في المفاوضات وعدم السماح باندلاع العنف ضد الإسرائيلين في الأراضى الفلسطينية المحتلة.

ويأتى السبب الخاص بحسم مفاوضات الوضع النهائى حول القدس لصالح اليهود ليحتل الترتيب الثالث بنسبة ($(/\sqrt{N})$) ثم تطويق المدن والقرى الفلسطينية وإيجاد تجمعات غربية ومتتاقضة بين المناطق السكنية العربية فى الترتيب الرابع بنسبة ($(/\sqrt{N})$) واسرائيل تريد بذلك محاصرة المدينة لتكون من بعد مجرد نقطة وسط محيط من المستوطنات والمستوطنين.

كما طرحت الوفد السبب الخاص بالهيمنة الإسرائيلية المطلقة على المنطقة ، كسب خامس بنسبة (٥٦٪) ويتساوى ثلاثة أسباب فى طرحها من قبل الصحيفة فى الترتيب السادس والنسبة التى بلغت (٩٥٨٪) وهم : استغلال حالة الضغط العربي عموماً وعدم القدرة على التصدى الحاسم أو الرد الحازم اللهم إلا بيانات الشجب والإدانة ، عزل القدس عن الضفة الغربية وإعدادها كعاصمة لإسرائيل ، تشجيع الإرهاب ضد العرب باستقدام اليهود الأشد تطرفا فى عدائهم للعرب إلى المستوطنات المجاورة للمدن العربية.

وقد جاء في الترتيب السابع وبنسبة (٩ر٤٪) الثقة الإسرائيليه التي تبلغ حد الصلف والغرود في تفوقها العسكري على العرب وقوتها العسكرية التقليدية والنووية، ثم تطرح الصحيفة السبب الخاص بطمس هوية مدينة القدس العربية والإسلامية ليحتل الترتيب الثامن بنسبة (٣ر٤٪) يليه استكمال مشروع اسرائيل الكبري < من النيل إلى الفرات > في الترتيب التاسع بنسبة (٢ر٢٪) ثم اتخلى أوربا عن دورها في منطقة الشرق الأوسط في الترتيب العاشر وبنسبة ضئية بلغت (٦ر١٪).

وأخيراً ياتى فى نهاية قائمة اهتمام صحيفة الوفد بنسبة ضعيفة جداً بلغت (١ر١٪) السبب الخاص باحتلال مواقع استراتيجية من شأتها تحسين الموقف العسكرى لإسرائيل وحرمان عدوها المحتمل من التمركز فوق مرتفعات عالية كموقع جبل أبو غنيم.

ويالتالى لم تتجاهل جريدة الوفد سوى سبب ولحد هو صدوف الأنظار عن الفضيحة السياسية التى تورط فيها نتنياهو والتى هددت بطرح الثقة في حكومته لكنها أعطت الأولوية لمجموعة أسباب ركزت عليها في مضمونها وأهملت البعض الآخر فأعطتها نسبة أقل من الإهتمام ولكنها لم تتجاهل أي من هذه الأسباب.

مماسبق يمكن القول:

أن الصحافة المصرية في إدارتها لأزمة بناء مستوطنة جبل أبو غنيم طرحت أسباباً عديدة للأزمة ولكن كان أبرز الأسباب التي اتفقت عليها صحف الدراسة وأعطتها أولوية في الإهتمام هو تهويد القدس كما اتفقت صحيفتي الأهرام والوفد في إعطاء أولوية أيضا للسبب الخاص بتدفق الدعم السياسيي والعسكري والمالي من أمريكا إلى إسرائيل. واتفقت صحيفتا الشعب والوفد في للسبب الخاص بتشجيع الإرهاب ضد العرب باستقدام اليهود الأشد تطرفاً في عدائهم للعرب إلى المستوطنات المجاورة للمدن العربية.

وأخيراً أتفقت صحيفتا الأهالى والشعب في تجاهلهما للسبب الخاص بتجاهل نتنياهو للمناخ الدول الراهن وبهذا تكون الصحافة المصرية قد قدمت أسباباً واقعية للأزمة. واتفقت فيما بينها على اسباباً ثابتة للأزمة.

ثانيها: آثار الازمه:

تباينت الصحف المصرية في مدى اهتمامها بالآثار المترتبة على أزمة بناء مستوطنة جبل أبو غنيم ، كما تباين اهتمام كل صحيفة بالنسبة لهذه الآثار وفيما يلى توضيحا لذلك:

(١)الاهباليي:

تصدر نسف عملية السلام ، وتعرض المنطقة في الفترة القادمة إلى حالة من الإضطراب والتفجر في الأوضاع توقعات جريدة الأهالي بنسبة (٢٧٧٪) لكل منهما ثم تصاعد العلميات الإنتحارية داخل الأراضي المحتلة بنسبة (٢٨٨٪) ، وفي الترتيب الثالث وبنسب متساوية طرحت الجريدة ثلاثة توقعات لهذه الأزمة وبنسبة (١٩٨٪) لكل منهم وهم : تصاعد المشاعر المعادية لأمريكا ، فقدان ثقة الأطراف العربية كلها بالحكومة الإسرائيلية الحالية ، اندلاع انتفاضة المجارة مرة أخرى في المدن الفلسطينية. هذا ولم تطرح الأهالي أي توقعات أخرى.

(٢)الاهسرام:

تصدر نسف عملية السلام الترتيب الأول من بين التوقعات الأخرى التي طرحتها جريدة الأهرام بنسبة (٩و٢٪) يليه تعرض المنطقة في الفترة القادمة إلى حالة من الاضطراب والتفجر في الأوضاع بنسبة (٢٠ ٣٠٪) ، وياتي توقع الجريدة بتفجر مشاعر الغضب العربية ليحتل الترتيب الثالث بنسبة (١٠٪) ، ثم فقدان ثقة الأطراف العربية كلها بالحكومة الإسرائيلية الحالية ليحتل الترتيب الرابع بنسبة (٩٪) ، ويحتل التوقع الخاص بتصاعد العلميات الانتحارية نتيجة الممارسات الإسرائيلية الترتيب الخامس بنسبة (٨ر٢٪) ، ثم اندلاع انتفاضة الحجارة مرة أخرى في المدن الإسرائيلية الترتيب السادس بنسبة (٨ر٢٪) ، ثم اندلاع انتفاضة الحجارة مرة أخرى في المدن الفلسطينية في الترتيب السادس بنسبة (٢٥٥٪) يليه تزايد المشاعر المعادية لأمريكا بنسبة (٥ر٤٪) ، ثم زيادة الإحباط في الشارع العربي نتيجة الإحساس بأن نتنياهو لا رادع له بنسبة (٤٪) ، وتعرض الأهرام في النهاية توقعين آخرين بنسبة ضعيفة ، وهما : تشوية صورة اسرائيل أمام وتعرض الأهرام في النهاية توقعين آخرين بنسبة ضعيفة ، وهما : تشوية صورة اسرائيل أمام العالمي بنسبة (٨ر٢٪) ، وتعرض مصالح أمريكا واسرائيل بالمنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج الخطروذاك بنسبة (٨ر٢٪) .

(٣)الشعب

تطرح الشعب تفجر المشاعر العربية كأول توقعاتها لاثار الأزمة بنسبة (٥ر٢١٪) ، يلى هذا التفجر في المشاعر تصاعد العمليات الانتصارية كثاني هذه الآثار بنسبة (٩١٪) ، وتطرح في الترتيب الثالث توقعين آخرين متساويين في النسبة (٧ر١٧٪) وهما تعرض المنطقة في الفترة القادمة إلى حالة من الإضطراب والتفجر في الأوضاع ، واندلاع انتفاضة الصجارة مرة أخرى في المدن الفلسطينية وبالتالي فإن الآثار التي طرحتها جريدة الشعب في الترتيبات الثلاث الأولى تعكس العنف كأحد أهم الآثار المترتبة على هذه الأزمة ، والوقع الذي تعيشه بعد الأزمة يؤكد هذه التوقعات.

وفى الترتيب الرابع طرحت الشعب نسف عملية السلام بنسبة (٤/١١٪) ، ثم تزايد المشاعر المعادية لأمريكا كترتيب خامس بنسبة (٣/١٪) ، ثم طرحت الجريدة توقعين آخرين متساوين بلغتا (٥/١٪) ، وفى الترتيب السادس من بين التوقعات المطروحة وهما تشويه صورة إسرائيل أمام الرأى العالمي ثم فقدان ثقة الأطراف العربية كلها بالحكومة الإسرائيلية الحالمية. وأخيراً جاء فى الترتيب السابع وينسبة ضعيفة (٣/١٪) التوقع الخاص بتعرض مصالح أمريكا وإسرائيل بالمنطقة العربية خاصة منطقة الخليج الخطر.

(٤)التوفيد:

جاء نسف عملية السلام أول الآثار المطروحة في جريدة الوفد بنسبة (٤ر٤٢٪) ، ثم تعرض المنطقة في الفترة القادمة إلى حالة من الإضطراب والتفجر في الأوضاع كثاني الاثار المطروحة وبنسبة (٩١٪) ، يلى ذلك في الترتيب الثالث وبنسبة (٢ر٧١٪) تفجر مشاعر الغضب العربية ، ثم اندلاع انتفاضة الحجارة مرة أخرى في المدن الفلسطينية في الترتيب الرابع بنسبة (١ر٢١٪) ، وفي الترتيب الخامس جاء تصاعد العلميات الإنتحارية بنسبة (٣ر٨٪) ، ثم ياتي في الترتيب السادس التوقع الخاص بفقدان الأطراف العربية كلها الثقة بالحكومة الإسرائيلية وذلك بنسبة (٤ر٤٪) وينسب قليلة جاءت مجموعة توقعات متتالية كما يلي :

- تزايد المشاعر المعادية لأمريكا بنسبة (١٩٣٪).
- زيادة الإحباط في الشارع العربي نتيجة الإحساس بأن نتنياهو لا رادع له بنسبة (٤ر٣٪).

- تعرض مصالح أمريكا واسرائيل بالمنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج للخطر بنسبة (٢ر٢٪).
 - تشويه صورة اسرائيل أمام الرأى العام بنسبة (٥٠٠٪).

❖ مما سبق يتضمح ما يلي :

اتفاق صحف الأهرام والوفد والأهالي على أن البديل الأكثر توقعاً لآثار الأمة هو "نسف عملية السلام"، " تعرض المنطقة في الفترة القادمة إلى حالة من الإضطراب والتفجر في الأوضاع"

- في حين انفردت جريدة الشعب من بين صحف الدراسة بتوقع تفجر مشاعر الغضب العربية وتصاعد العمليات الإنتحارية كأهم الآثار المتوقعة للأزمة.
- لم تتطرق جريدة الأهالى في إدارتها للأزمة لمجموعة توقعات لآثار الأزمة وهي: تفجر مشاعر الغضب العربية تشويه صورة اسرائيل أمام الرأى العام العالمي، زيادة الإحباط في الشارع العربي نتيجة الإحساس بأن نتنياهو لا رادع له ولم تطرق أيضاً جريدة الشعب إلى هذا البديل، ثم يأتي أخيراً تعرض مصالح أمريكا واسرائيل بالمنطقة العربية للخطر.
 - اتفاق صحيفتي الأهرام والوفد في طرحهما لكل الاثار المترتبة على الأزمة.
- كان أدورية الصدور وأخبرات البشرية في صحيفتي الأهرام والوفد أثر كبير في توسع حجم مناقشاتهما للآثار المتوقعة لأزمة القدس.

ثالثًا : الحلول التي طرحتها الصحافة المصرية لمواجهة ازمة بناء مستوطنة أبو غنيم:

ارتكز اهتمام الصحافة المصرية على كيفية مواجهة مصر والعالم العربي والعالم الإسلامي الأزمة أما بالنسبة لمواجهة المجتمع الدولي للأزمة فلم يطرح سوى مرة أو مرتين فقط من خلال جريدة الوفد، غير أن المواجهة العربية تصدرت اهتمام الصحافة المصرية ثم المواجهة العربية الإسلامية مما يجعلنا نقول: أن الصحافة المصرية في طرحها للحلول التي يمكن مواجهة الأزمة بها يغلب عليها الطابع العربي أولا ثم العربي الإسلامي ثانيا.

وقد طرحت الدراسة هذه الطول كما يلى :

(١)الاهسالسي:

انطلقت الأهالى من أن المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل ومقاومة كل أشكال التطبيع هي البداية الحقيقة لمواجهة الأزمة فقد احتل هذا الحل الترتيب الأول في الجريدة وبنسبة (٥٣٣٪) وتأثرت في ذلك بالرؤية القومية التي تتبناها والتي تناهض مع العدو الصهيوني بكافة أنواعه

وأشكاله، بل تدعو أيضا للمقاطعة العربية ليس لإسرائيل فقط بل لطيفتها أمريكا حيث تنظر الجريدة والحزب الذي تنتمى إليه إلى أمريكا على أنها رأس الأفعى الذي يجب سحقه ، وقد قدمت حل لمقاطعة العربية لأمريكا من خلال ما كتبه أحد كتابها (٢٣) قائلاً: " أن العرب يملكون أكبر كمية من الودائع في البنوك الأمريكية الكبرى ، والتي يقول البعض أنها تحكم أمريكا ولا شك تستطيع الدول المودعة أن تضغط عليها ضغطا يدفع لأن تتدخل لدى الحكومة لتقنعها بحقوق العرب . وقد أصبحت السوق العربية سوقاً رئيسية إن لم تكن الأولى لشركات الأسلحة الأمريكية والأوربية المهددة بالكساد إن لم يكن الغلق بعد نهاية الحرب الباردة ، ويكفى ذلك لكى يكون العرب " لوبى " على الطريقة الأمريكية يستفد كل وسائل الكفاح السياسي - الإقتصادي أولا ، وإذا كانت مصر لا تنتج بترولاً ولا تودع أموالا ولا تشترى سلاحاً بما يسمح لها بصدارة اللوبي إلا أنها تستطيع بمكافتها وقدرتها أن بأن تعلن المنظمات العزبية والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والعمالية والتنظيمات الطلابية :

- أن لا يأكل أحد في المطاعم الأمريكية.
 - أن لا يتناول أحد مشروبات أمريكا.
- أن لا يشترى أحد أى أجهزة أو أى منتجات أمريكية.
 - ألا يسافر أحد على طائرات أمريكية.
- أن يعتذر عن دعوة لحفلات دبلوماسية أو اجتماعية أمريكية.

ويمكن أن يكون ذلك أول الغيث ثم ينهمر.

وبنفس قوتها في المطالب بوقف كل أشكال التطبيع ، طالبت الأهالي بوقف أية مباحثات مع اسرائيل حتى تلتزم بدقة بقرارات الشرعية الدولية فقد احتل هذا الحل لمواجهة الأزمة الترتيب الثاني بنسبة (٧ر١٤٪) فالجريدة ترفض الحوار مع من لا يملكون أدنى قدر من إمكانيات التنفيذ واتخاذ القرار . فالحوار الوحيد الذي نجح في التأثير على العدو هو حوار الحجارة (٢٤) .

وجاء تنسيق المواقف العربية كحل ثالث بنسبة (١٨/٨٪) ثم فى الترتيب الرابع وننسبة متساوية (٨٨٨٪) طرحت الأهالى حلين لمواجهة الأزمة وهما اتضاذ مواقف حاسمة من قبل كل الحكومات العربية والدول الإسلامية فى مواجهة هذا العدو الصهيوني الجديد والمتكرر ضد المقوق والمقدسات العربية والإسلامية ، الرفض الواضح والصريح والقاطع للعودة إلى طاولة المفاوضات إلا بشروط محددة وضمانات كافية تعكس رغبة صادقة في بلوغ سلام شامل حقيقي متوازن ومتكافئ يمكن أن تتوافر له عناصر الديمومة والاستمرار.

واحتلا حلين آخرين الترتيب الخامس بنسبة متساوية بلغت (٩ر٥٪) لكل منهما وهما ، انفجار انتفاضة فلسطينية جديدة ، رفض عربى إسلامى لإسرائيل موحداً وأبدياً ، كما طرحت الجريدة مجموعة أخرى من الحلول وبنسبة ضعيفة (٩ر٢٪) لكل حل وهي :

- إطلاق مبادرات الشعوب في تهديد مصالح أمريكا ونفوذها في المنطقة العربية والإسلامية،
 - تهيئة الشعوب العربية اروح حرب رمضان.
 - أن يكون لأوربا دور فعال في حل الأزمة.
 - مبادرة العرب بالتهديد بسحب السفراء وتجميد الإتفاقات.
- عودة البندقية للعمل بعد أن سكتت وأصابها الصدأ فإسرائيل لا تعرف الا سلاح البندقية فهى وحدها القادرة على الردع.
- وقف إسرائيل بناء المستوطنات وهو الحل السلمي والذي طرح في الجريدة مرة واحدة فقط .

هذا وقد تجاهلت الجريدة مجموعة الطول الأخرى لمواجهة الأزمة ، وهي :

- وضع استراتيچية إسلامية للدفاع عن المقدسات الدينية.
- التضامن العربي الإسلامي أمام النظام العالمي الجديد.
 - -- إعلان الجهاد التحرير مدينة القدس.

وقد اتسمت الحلول التي طرحتها جريدة الأهالي لمواجهة أزمة بناء مستوطنة ابو غنيم بأنها مشددة وتدعو أن يكون الحل في إطار عربي أولا ثم اطار عربي إسلامي ثانيا.

(٢)الاهبرام:

تأثرت الأهرام في الحلول التي طرحتها لمواجهة الأزمة بالسياسة الخارجية المصرية التي التزمت بإيجتاد حلول سلمية على المسارات العربية ، فجاء الحل الأول الذي طرحته جريدة الأهرام بنسبة (٢ر٢٠٪) هو وقف اسرائيل بناء المستوطنات والعودة إلى طاولة المفاوضات السلمية مرة أخرى ثم طرحت في الترتيب الثاني وبنسبة (٦ر٥٠٪) تنسيق المواقف العربية كحل لمواجهة الأزمة.

فبنيامين نتنياهو يرى أن الموقف العربى غير فعال في مساندة الفلسطينيين ولا يتجاوز الفوران الإنفعالي الصاحب لفترة محددة ، ثم يضمد بعد قليل(٢٥) ، وبالتالي فلابد للعرب من لم

الشمل ونبذ الخلافات ورفض سياسات التجزئة وإعلاء المصلحة العربية على المصلحة القطرية لمواجهة سياسات نتنياهو في الأرض المحتلة.

كما طالبت الأهرام في الحل الثالث و الذي بلغت نسبته (٢ر١٤٪) الحكومات العربية والدول الإسلامية باتخاذ مواقف حاسمة في مواجهة هذا العدو الصهيوني الجديد والمتكرر ضد الحقوق والمقدسات العربية والإسلامية ، فالجريدة ترى أن المواقف العربية ما زالت دون المستوى الذي يتناسب مع خطورة الحدث وطبيعته ، واتسمت التصريحات العربية في معظمها بمجرد الحديث عن خطورة بناء المستوطنة ، دون تتعداها لتشمل خطوات عملية محددة سواء تمثلت في تجميد التعامل مع الحكومة الإسرائيلية الراهنة ، أو عقد تحالف دولي يندد بهذه المسألة وطرح موضوع المسيرة السليمة إلى مائدة البحث باشتراك كل الأطراف العربية خاصة سوريا ولبنان. وذلك كله مع ضرورة التمسك بالمبادئ الرئيسية لهذه العملية دون تقديم أية تنازلات عربية لصالح الجانب الإسرائيلي واستمرار العمل وفقاً لمبادئ مدريد دون أية تعديلات أو تغييرات ، كما تهدف الحكومة الإسرائيلية الحالية ، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لتعديل المسار وجعله أكثر قابلة لضمان الحد الإدني للحقوق العربية (٢٦).

كما يرى أحد كتاب الأهرام أيضا أنه أصبح من الضرورى وقوف العالمين العربى والإسلامى وقفه واحدة صلبة ضد هذه الأعمال التجريبية وتقديم الدعم الفعال للسلطة الفلسطينية التى تتصدى وحدها لهذه المخططات العنصرية اليهودية المتطرفة حتى يمكن انقاذ القدس العربية والمسجد الأقصى قبل فوات الأوان (٢٧).

كما طرحت الجريدة حلين احتلا الترتيب الرابع بنسبة (٦٠٠٪) لكل منهما وهما وقف أية مباحثات مع اسرائيل حتى تلتزم بقرارات الشرعية الدولية ، ورفض واضع وصريح وقاطع للعودة إلى طاولة المفاضات الا بشروط محدد وضمانات كافية تعكس رغبة صادقة في بلوغ سلام شامل حقيقي متوازن ومتكافي يمكن أن تتوافر له عناصر الديمومة والاستمرار ، كما احتل الحل الخاص بالمقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل الترتيب الخامس بنسبة (٩٠٩٪) وهذه الحلول الثلاثة الأخيرة التي طرحتها الأهرام تعكس تيارات متشددة تجاه إسرائيل وهي ليست بالضرورة تعبر عن السياسة الرسمية للأهرام ولكنها في الغالب تعبر عن رأى كاتبها سواء كان كاتب عمود يتمتع بنسبة عالية من الحرية أو مصاحف من خلال ما تتبحه الجريدة من مساحة كبيرة على صفحاتها للرأى الآخر في صفحات قضايا وأراء ، شئون عربية .

واحتل طين آخرين الترتيب الخامس بنسبة (١٨ر٢٪) لكل منهما وهما: مبادرة العرب بالتهديد بسحب السفراء وتجميد الإتفاقات، وضع استراتيچية إسلامية للدفاع عن المقدسات الدينية.

وقد كانت القمة الإسلامية في اسلام آباد هي أولى خطوات هذه الاستراتيجية ، وقد وصف أحمد نافع هذه القمة بأنها مصالحة إسلامية كبرى تعنى تعزيز الدور العربي ومساندة القضية الأولى في المحاقل الدولية ، وقد دعت القمة الإسلامية المجتمع الدولى حمل اسرائيل على الالتزام التام بتنقيذ جميع الاتفاقات والتعهدات المبرمة في إطار عملية السلام وفق الجدول الزمني المحدد لها.

ورفع الحصار عن مدينة القدس ووقف جميع القرارات والإجراءات والممارسات الاسرائيلية المتمثلة في: الاستيطان اليهودي ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وسحب هويات المواطنين المقدسين وأعمال الحفريات حول الحرم القدسي الشريف وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية (٢٨).

واحتك الترتيب السادس بنسبة (١ر٢٪) الحلول التي طرحت في فئة "أخرى تذكر " وهم ثلاثة حلول لم يطرحوا في أي من صحف الدراسة الأخرى منهم حلان طرحهم سلامة في عموده من قريب الأول أن يعلن عرفات إستقالته ويضع نتنياهو وأمريكا أمام خيار حقيقي ، بكل ما يترتب على ذلك من تداعيات أسوأها إعادة احتلال غزة والضفة بخسائر كبيرة.

أما الحل الثاني فهو توقف العرب عن شراء الأسلحة بالمليارات من أمريكا والغرب تلك الأسلحة التي يعرف الجميع أنها بمثابة مساعدات مالية مقنعة لخدمة اقتصاديات الغرب^(٢٩).

أما الحل الثالث الذي طرحته الجريدة فهو عقد قمة شبيهة بكامب ديفيد.

وفى الترتيب السابع طرحت الأهرام حلين بنسبة متساوية بلغت (٤ر١٪) وهما انفجار انتفاضة فلسطينية جديدة ، وجود دور فعال لأوربا فى حل الأزمة ، وقد طرح كتاب الجريدة فى الترتيب الثامن وبنسبة ضعيفة (٧ر٠٪) ثلاثة حلول لمواجهة الأزمة وهم : إطلاق مبادرات الشعوب في تهديد مصالح أمريكا ونفوذها فى المنطقة العربية والاسلامية ، مطالبة الحكومة العربية برفع يدها عن التحركات الشعبية الرافضة لكل الممارسات والانتهاكات الصهيونية ، إعلان الجهاد لتحرير مدينة القدس .

وهناك مجموعة من الحلول التي تجاهلتها الجريدة ولم تطرحها خلال فترة الدراسة وهم: تهيئة الشعوب لروح حرب رمضان، عودة البندقية للعمل بعد أن سكتت وأصابها الصدأ، فإسرائيل

لا تعرف إلا سلاح البندقية فهى وحدها القادرة على الردع ، التضامن العربي الإسلامي أمام النظام العالمي الجديد ، الرفض العربي الإسلامي لإسرائيل مواحداً وأبدياً .

ويلاحظ على الحلول التى طرحتها الأهرام أنها جنحت للسلم تارة وللتشدد تارة أخرى ولكن الحل السلمى كان الغالب وبالتالى فقد كان التوجه السائد لدى كتاب الأهرام هو التأكيد على حل الأزمة فى إطار عربى سلمى وهو ما يتواكب مع السياسة الخارجة المصرية.

(٣)الشعب

انطلقت جريدة الشعب في حلوها من الرؤية الإسلامية التي تحدد موقف الشعب من القضية بشكل عام والذي ينطلق من فقدان الثقة كاملة في سياسات السلام مع اسرائيل والدعوة إلى التضامن الاسلامي وبناء القوة العسكرية ودعم الحركات والأحزاب الاسلامية حماس ، الجهاد ، وحزب الله > في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي.

ققد جاء الحل الأول الذي طرحته الجريدة بنسبة (٤ره ١٪) في المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل ، فمقاومة كل أشكال التطبيع يعتبر جزء من برامج حزب العمل ، أما الحل الثاني الذي طرحته الجريدة بل ودعت إليه بنسبة (٨ر٤١٪) هو إعلان الجهاد لتحرير مدينة القدس ، فقد رفعت جريدة الشعب في أعدادها الأولى بعد الأزمة شعار " الجهاد الإسلامي لتحرير القدس ".

كما طرحت الجريدة حلاً ثائثاً بنسبة (٨ر١٢٪) يقضى باتخاذ مواقف حاسبة من قبل كل الحركات العربية والدول الإسلامية في مواجهة هذا العدو الصهيوني الجديد والمتكرر ضد الحقوق والمقدسات العربية والإسلامية.

فالجريدة ترى أن الأحداث قد وصلت إلى ذروتها ولم يعد ممكناً ولا مقبولا الاستمرار في حالة التراخى الراهنة التي باتت تهدد المقدسات الإسلامية والثوابت والحقوق العربية والإسلامية في فلسطين ، بل باتت تهدد وجود الشعب الفلسطيني نفسه ومن بعده الشعوب والأراضي العربية (٤٠).

وفى الترتيب الرابع بنسبة (١٣٦١٪) جاء الحل الخاص بوضع استراتيچية إسلامية للدفاع عن المقدسات الدينية ، ويتم ذلك من خلال الاتفاق أولا على إزالة الخلافات الفرعية بين بعض الدول الإسلامية ليتم التعاون الحقيقي ضد العدو المشترك وثانيا أن يستشعر الجميع أن قضية فلسطين هي قضيتهم جميعاً وأنهم مسئولون أمام الله ثم أمام التاريخ إذا ضبيعوها وتكون وصمة عار على جبين الحكومات المعاصرة إذا قصرت في أداء واجبها.

وجاء حل رفض عربى إسلامى لاسرائيل مواحداً وأبدياً ليحتل الترتيب الخامس بنسبة (٤ر٤/٪) وفي إطار الرفض الإسلامي لإسرائيل وتصرفاتها جعلت منظمة المؤتمر الإسلامي في ميثاقها الأساسي مدينة القدس مقرا لها واختارت "جدة " مقراً مؤقتا حتى يتم تحرير القدس من الاحتلال الاسرائيلي وبتك إشارة إسلامية واضحة لاسرائيل تؤكد أن القدس مدينة عربية إسلامية وأن العالم الإسلامي لا يقبل المساومات أو المزاعم الاسرائيلية مهما طالت سنوات الاحتلال للمدينة المقدسة (١٤).

واحتل حل انفجار انتفاضة فلسطينية جديدة الترتيب السادس بنسبة (١٩٠٤) وقد ناشدت الجريدة بدعم الانتفاضة وروافد المقاومة الفلسطينية باعتبارها خط الدفاع الأول ضد العدو الصهيوني وفتح باب التبرع لذلك (٤٢).

وفى الترتيب السابع وبنسبة (٦٪) طرح كتاب الجريدة الحل الخاص بوقف اسرائيل بناء المستوطنات ، فهذه المستوطنة "هارحوما " والمستوطنة قبلها < معالية أدميم > شرق القدس يتحقق بها فصل مدينة القدس عن الضفة الغربية من خلال إقامة طريق يربط بين هاتين المستوطنتين ، وهكذا تحاصر القدس ويتم تهويدها كاملاً ، وقد قيل أن موقعها في التفاوض في نهاية المطاف لتكون أمام الأمر الواقع (٢٤). ثم وقف أية مباحثات مع اسرائيل حتى تلتزم بدقة بقرارات الشرعية الدولية في الترتيب التاسع بنسبة (٤٪) طرح الحل الخاص الدولية في الترتيب الثامن بنسبة (٤ر٥٪) ، وفي الترتيب التاسع بنسبة (٤٪) طرح الحل الخاص بإطلاق مبادرات الشعوب في تهديد مصالح أمريكا ونفوذها في المنطقة العربية والإسلامية . فهي الراعية والمدالة للعدو ولن تتطوع بالضغط عليه وإغضاب اللوبي اليهودي عندها ، إلا إذا أحست أن ردود الأفعال العربية والإسلامية تجاه الممارسات الاسرائيلية ستشكل تهديدا ولو جزئيا لمصالحها ، ولكن لأسف لم تصل ردود الأفعال إلى هذا المستوى ولكنها اقتصرت على تنديد وشجب من كل من الدول العربية والإسلامية (٤٤).

وقد طرحت الجريدة مجموعة حلول أخرى لمواجهة الأزمة بنسب قليلة ومي:

- عودة البندقية للعمل بعد أن سكنت وأصابها الصدأ فاسرائيل لا تعرف إلا سلاح البندقية فهى وحدها القادرة على الردع وذلك بنسبة (٤ر٣٪).
- مطالبة الحكومات العربية برفع يدها عن التحركات الشعبية الرافضة لكل الممارسات والانتهاكات الصهيونية وذلك بنسبة (٧ر٢٪).

- مبادرة العرب بالتهديد بسحب السفراء وتجميد الاتفاقات بنسبة (٢٪).
- رفض واضع وصريح وقاطع للعودة إلى طاولة النفاوضات إلا بشروط محددة وضمانات كافية تعكس رغبة صادقة فى بلوغ سلام شامل حقيقى متوازن ومكافئ يمكن أن تتوافر له عناهصر الديمومة والاستمرار بنسبة ضعيفة جداً بلغت (٧ر٠٪).

هذا وقد تجاهلت الجريدة طرح مجموعة حلول أخرى أثناء ادارتها للأزمة وهي :

- تهيئة الشعوب اروح حرب رمضان،
- وجود دور فعال لأوريا في حل الأزمة.
- التضامن العربي الاسلامي أمام النظام العالم الجديد.
 - تنسيق المواقف العربية.

ويمكن القول أن الحلول التي طرحتها جريدة الشعب لمواجهة الأزمة اتسمت بالتشدد والحدة وقد قدمت الحل الإسلامي على باقي الحلول وبالتالي فهناك اتساق بين الجريدة وأيديولوچية حزب الممل صاحب الفلسفة الإسلامية.

(٤)السوشيد:

قدمت الوفد الحلول السلمية على الحلول الأكثر تشددا حيث جاء وقف اسرائيل بناء المستوطنات كأول حل حظى باهتمام الجريدة بنسبة (٤٧٧٪)، ثم الحل الخاص برفض واضح وصريح وقاطع للعودة إلى طاولة المفاوضات الا بشروط محددة وضمانات كافية تعكس رغبة صادقة في بلوغ سلام شامل وحقيقي متوازن ومتكافئ يمكن أن تتوافر له عناصر الديمومة والاستمرار كثاني الحلول لمواجهة الأزمة وبنسبة (٢٠٢١٪) ثم يحتل الحل الخاص بتنسيق المواقف العربية الترتيب الثالث بنسبة (٢٠٢١٪).

كما طرحت الجريدة في الترتيب الرابع وبنسبة (٥٠٠٪) اتخاذ مواقف حاسمة من قبل كل الحكومات العربية والدول الإسلامية في مواجهة هذا العدو الصهيوني الجديد والمتكرر ضد الحقوق والمقدسات العربية والإسلامية ، وقد انتقد الدكتور نعمان جمعة الحكومات العربية على ردود فعلهم من إسرائيل نتيجة التجاوزات التي تفعلها في الأرض المحتلة قائلا: " أين أنتم أيها العرب إنكم تنسون لأو تتناسون ثم تعودون إلى سلوككم ومسلككم المتعاد كأن شيئا لم

يحدث ، العرب جميعاً ليس لهم شوكة وليس لهم موقف ولا يضعون أمام الغير خطوطاً وحواجز لا يجوز تخطيها ، العالم كله لا يعمل أى حساب للعرب ولا لأهل هذه المنطقة فمهما كان عدوان الفرنجة والصهيونية فإنهم متأكدون ، أن العرب يغضبون لأيام ثم تتحول نارهم إلى رماد ويعود إليهم الهدوء ودماثة الخلق ، وهنا يعاودون الإتصال والتعامل والأحضان والقبلات لمن ضربهم بالنعال ".

وينهي مقاله بطرح مجموعة مواقف حاسمة ينبغي أن يأخذها العرب والمسلمين قائلا: "أيها العرب وأيها المسلمون وأيها المسيحيون في كل مكان إنكم الأقوى وأنتم الأعلون فإن كانت اسرائيل تملك الردع النووى فإنكم تملكون الردع الإقتصادى والردع الاجتماعى والردع السياسي، لماذا لا يعلن العرب فرض الحصار على اسرائيل وعلى كل من يتعامل معها. لماذا لا نوقف صراعاتنا الداخلية ، لماذا لا نسحب أموالنا من أى بنك له صلة باليهود ، لماذا لا تقاطع أى شركة أو بنك تعامل مع اسرائيل ، لماذا لا نمنع مد اسرائيل بأى قدر من البترول أو الغاز من أى بلد عربى أو إسلامى، لماذا لا نمنع التعامل التجارى والسياحى مع اسرائيل. لماذا لا نمنع السفر المتبادل للمواطنين العاديين بين مصر وإسرائيل ، لماذا لا نسحب كل اعضاء سفارتنا من اسرائيل ونطرد كل اعضاء سفارتهم من القاهرة (من).

كما طرحت الجريدة المقاطعة العوبية الشاملة لإسرائيل كحل خامس بنسبة (٩ر٩٪) ، فقد دعى أحد كتاب الجريدة إلى ربط أى عمليات تطبيع بمدى التزام إسرائيل مبادئ السلام وبالحق الفلسطيني والعربي في الأرض المحتلة (٢٦).

وفى الترتيب السادس طرحت الجريدة وقف أية مباحثات مع اسرائيل حتى تلتزم بقرارات الشرعية الدولية وقد بلغت نسبة هذا الحل (٣٠/٣).

أما انفجار انتفاضة فلسطينية جديدة فقد جاء في ترتيب متأخر وهو السابع وينسبة (٢ر٥٪) يليه مبادرة العرب بالتهديد بسحب السفراء وتجميد الاتفاقات في الترتيب الثامن بنسبة (٧ر٤٪) ، كما طرحت الجريدة مجموعة حلول أخرى بترتيب متتالى كما يلى :--

عودة البندقية للعمل بعد أن سكتت وأصابها الصدأ فاسرائيل لا تعرف إلا سلاح البندقية فهى وحدها القادرة على الردع بنسبة (٥ر٣٪)،

- وضع استراتيجية إسلامية للدفاع عن المقدسات الدينية بنسبة (٩ر٢٪).
 - إعلان الجهاد لتحرير مدينة القدس بنسبة (٩ر٢٪).

وهذه الحلول الثلاثة تدعو لاستخدام العنف ضد هذا العدو المتعنت".

- إطلاق مبادرات الشعوب في تهديد مصالح أمريكا ونفوذها في المنطقة العربية والإسلامية بنسبة ٢٦/٢٪).
- مطالبة الحكومات العربية برفع يدها عن التحركات الشعبية الرافضة لكل الممارسات والانتهاكات الصهيونية بنسبة (٣٠/٢٪)،
 - التضامن العربي الإسلامي أمام النظام العالمي الجديد بنسبة $(\Upsilon (\Upsilon))$.
 - وجود دور فعال لأوريا في حل الأزمة بنسبة (٢ر١٪).
 - وقد طرحت الجريدة من خلال فئة أخرى تذكر وينسب (٢ر١٪) حلين هما:
 - مطالبة أمريكا بموقف محدد باعتبارها الراعى الأول لعملية السلام.
 - المطالبة بالوجدة العربية.
- تهيئة الشعوب اروح حرب رمضان بنسبة (٦٠٠٪)، ولم تتجاهل الصحيفة سوى حل واحد فقط من الحلول المطروحة وهو رفض عربي وإسلامي لاسرائيل موحدا وأبدياً،

مما سبق يتضبح لنا ما يلى :

- أن هناك اتفاق بين جريدتى الأهالى والشعب فى تقديم حل المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل < مقاومة كل أشكال التطبيع > على باقى الحلول التى طرحتها الجريدتان، ويعكس هذا اتفاق بين الرؤية الاسلامية للقضية أو للأزمة وبين رؤية اليسار القومى،
- أن هناك اتفاق بين جريدتى الأهرام والوفد في طرحها للحل السلمى كأول الحلول وهو وقف اسرائيل بناء المستوطنات مما يعكس أيضا اتفاق بين الرؤية الرسمية للأزمة والتي تعكسها جريدة الأهرام والرؤية الليبرالية التي تعكسها جريدة الوفد.
- السمت معظم الحلول المطروحة على مستوى صحف الدراسة بالحدة والتشدد في معظم الأحيان.
 - كان التركز الأول على الحلول العربية تم الحلول العربية الإسلامية.
- ~ لم تطرح أحد الصحف الحل الاسلامى بتركيز سوى جريدة الشعب وهو الحل الخاص بإعلان الجهاد لتحرير مدينة القدس ، ورغم طرحه في جريدتي الأهرام والوفد إلا أن النسبة كانت ضعيفة.

رابعا : ترتيب صحف الدراسة للأطراف المسئول عن الأزمة :

- اتفقت صحف الدراسة على اعتبار اسرائيل المسئول الأول والأساسى عن حدوث الأزمة وخاصة الليكود الإسرائيلي حيث احتلت الترتيب الأول عند كل صحف الدراسة بنسب متقاربة فجاءت في الأهالي بنسبة (٢ر٢٥٪) والأهرام (٤ر٧٥٪) والشعب (٧ر٤٥٪) أما الوفد فكانت (٧٥٪) وبالتالي فقد اتفقت رؤية صحف الدراسة مع الواقع الذي يقول إن الاستيطان وبناء المستوطنات من أهم سياسات حزب الليكود الذي يمثله نتنياهو.
- اتفقت أيضا صحف الدراسة في اعتبار أمريكا < الطيف الأول لاسرائيل > هي المسئول الثاني عن هذه الأزمة بسبب دعمها المستمر والمتكرد للسياسات الاسرائيل رغم انها تدعى أنها راعى عملية السلام ولكن ما حدث من استخدامها لحق الفيتو مرتين متتاليتين لصالح إسرائيل يؤكد عكس ذلك وبالتالي فهي مسئولة كبيرة عن حدوث الأزمة وتصاعدها ، وقد بلغت نسبتها في الأهالي (٢٠٢٥٪) وفي الأهرام كانت النسبة (٧ر٣٤٪) أما الشعب فكانت (٧ر٣٧٪) والوفد بنسبة (٣٧٦٪).
- كما اتفقت أيضا صحف الدراسة فيما عدا الأهالى على اعتبار أوربا المسئول الثالث عن هذه الأزمة وذلك بتخليها عن دورها وإعلانها بأن دورها مكمل وتابع لأمريكا كما رفض وزراء خارجية الإتحاد الأوربي رغم معارضهم لما تفعله إسرائيل اتخاذ أية اجراءات من شائها الضغط على اسرائيل لإيقاف بناء المستوطنة واستبعاد اتخاذ الاتحاد الأوربي أي قرارات أو فرض عقوبات اقتصادية ضد اسرائيل أو حتى بحث تعطيل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإسرائيلية الأوربية. وجاءت النسب كالتالى: الأهرام (٢٪) والشعب (٨ر٣٪) ، الوفد (٨ر٨٪).
- واتفقت صحف الأهرام والشعب والوفد على اعتبار العرب المسئول الرابع عن الأزمة بنسبة (٣٪) للأهرام ، (٥٪) للشعب ، (٤ر٤٪) للوفد ، وذلك لاستهتارهم وعدم اتخاذهم مواقف قوية وجادة فهم لا يملكون سوى بيانات الشجب والإدانة.
- أما صحيفتا الشعب والوفد فقد اتفقنا على أن السلطة الفلسطينية هي المسؤل الخامس عن الأزمة بنسبة (٩ر١٪) للشعب ، (٨ر١٪) للوفد وذلك لعدم أخذها مواقف جادة من اتفاق أوسلو ومن اسرائيل ذاتها رغم الأزمات المتكررة التي تفاجئنا دائما بها.
- واتفقت صحيفتا الأهرام والوفد على اعتبار منظمتى حماس والجهاد أحد المسئولين عن هذه الأزمة فقد جاءا في الترتيب السادس بنسبة (٢٪) للأهرام ، (٨ر١٪) للوفد وذلك بسبب العمليات الإنتحارية وإلقائهم لقنابل الدخان على الجنود الإسرائيليين. ولم تعتبر الوفد والأهرام أن ما تفعله

حماس والجهاد ضد الفلسطينيين حق طبيعى من حقوق الجهاد لاسترداد الوطن وهو لا يساوى شئ مقابل ما تقعله اسرائيل في نساء وأطفال الفلسطينيين.

- ويلاحظ ان جريدة الأهالي ركزت المستولية على جانين فقط هما اسرائيل وأمريكا وتجاهلت باقى الأطراف.
- أما الأهرام فلم تعتبر السلطة الفلسطينية مسئولة عن الأزمة بأى شكل من الأشكال ، كما لم تعتبر الشعب منظمتي حماس والجهاد مسئولين عن الأزمة.

خامسا : ترتيب صحف الدراسة للإطراف المتضررة من الازمة :

هناك اتفاق عام بين صحف الدراسة على أن المتضرر الأول من الأزمة هم الفلسطنيين بنسبة (٥ر٣٧٪) بنسبة (٢ر٥٠٪) في والأهرام والوفد على أن المتضرر الثاني من الأزمة هم العرب بنسبة (٥ر٣٧٪) الأهالي، (٢ر١٤٪) الأهرام، (٢ر٣٠٪) الوفد.

أما جريدة الشعب فقد اعتبرت المسلمين هم المتضررون الحقيقيون بعد الفلسطينيين وبنسبة مرتفعة بلغت (٨ر٣٦٪) فما تمارسه السلطات الاسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية خير دليل على هذا الضرر، وقد جاء العرب في الترتيب الثالث عند جريدة الشعب وبنسبة (٨ر٨٪).

- وقد اتفقت صحف الأهالي والأهرام والوفد على اعتبار المسلمين الطرف الثالث المتضرر من الأزمة بنسبة (٣/٢٪) في الأهالي ، (٨٠٠٪) في الأهرام ، (٣/٧٪) في الوفد ، بينما اعتبرت الأهرام اسرائيل أحد الأطراف المتضررة من الأزمة لأن الأزمة لها انعكاساتها على الأمن الاسرائيلي وعلى الشعب الإسرائيلي الداعي للسلام وقد أعطتها الترتيب الرابع بنسبة (١٠٪) واتفقت معها في الترتيب جريدة الوفد بنسبة (٥٠٪) ، أما جريدة الشعب فقد اعتبرت المسيحيون هم رابع المتضررون من الأزمة بنسبة (٨/٨٪) وكذلك الوفد بنسبة (٥٠٪) أما الأهرام فقد وضعتهم في الترتيب السادس بنسبة (٧٠٪).

جاحت أمريكا كأحد الأطراف المتضررة من الأزمة في الترتيب السادس عند الوفد بنسبة (٩٠٠٪) والترتيب السابع عند الأهرام بنسبة (٨٠٠٪) ، ولم تعتبر الأهالي المسيحيين وأمريكا وأوربا واسرائيل أطرافاً متضررة من الأزمة ، كما لم تعتبر الأهرام أوربا طرفاً متضرراً من الأزمة ، ولم تعتبر الشعب أمريكا وأوربا واسرائيل أيضا أطرافاً يمسها أي ضرر من هذه الأزمة ، أما الوفد فلم تعتبر أمريكا طرفا متضررا من الأزمة.

سادسآ: (نـمـاط الـتـحرير الصحـفى: (۱) الاهـالـى:

تصدر المقال الصحفى أنماط التحرير الأخرى التى استخدمتها جريدة الأهالى فى إدارتها لأزمة مستوطنة جبل أبو غنيم حيث احتل الترتيب الأول بنسبة (١ر٢٤٪) يليه مباشرة فى الترتيب الثانى الأخبار ورائتقارير الإخبارية وبنسبة متساوية بلغت (١ر٢٣٪) لكل منهما ثم جاءت الإفتتاحية فى الترتيب الثالث بنسبة (٧ر٧٪) وبالتالى نلاحظ أن جريدة الأهالى ركزت فى إدارتها للأزمة على مادة الرأى ويرجع ذلك إلى كونها جريدة أسبوعية يقل فيها دور المادة الأخبارية أيضا إمكانيانها التكنولوچية والمادية وقلة الكوادر الصحفية تجعلهالا تستطيع أن تواكب التطور السريع فى الأحداث هذا إلى جانب أن الرأى < إلمقال > يعتمد فى معظمه على المصاحفين < كتاب من خارج الجريدة>.

هذا ولم تستخدم الجريدة فنى الحديث الصحفى والتحقيق الصحفى فى إدارتها للأزمة إلى جانب عدم استخدامها للصور المصحوبة بتعليق ورسوم الكاريكاتير.

(٢)الاهسرام:

استحوذت المادة الأخبارية على اهتمام حيث احتل الخبر الصحفى الترتيب الأول من بين أنماط التحرير الأخرى بنسبة (٧٩٣٪) ، ويرجع ذلك إلى إمكانيات جريدة الأهرام المادية والبشرية والتكنولوچية والتى سمحت للجريدة بامتلاك مراسلين ومندوين لها عرب وأجانب في القدس أيضا أشتراكها في معظم وكالات الأنباء العالمية وشبكات الإنترنت.

كما احتل المقال الصحفى < تحليل - عمود > الترتيب الثانى بنسبة (٩ر٥٥٪) ويرجع ذلك إلى الصفحات التى تخصصها الجريدة للقضايا والآراء والشئون العربية وتطرح من خلالها كافة الآراء المؤيدة والمعارضة للقضية. واحتلت الإفتتاحية الترتيب الثالث بنسبة (٤ر٦٪) كما جاء استخدام الجريدة للصور الصحفية المصحوبة بتعليقات ورسوم الكاريكاتير في الترتيب الرابع وبنسبة متساوية بلغت (٪) لكل منهما وقد لوحظ على الصور التي نشرتها الأهرام تركيزها على ما يحدث من عمليات هدم وبناء في جبل أبو غنيم وأيضا ما يفعله الجنود الاسرائيليين بالأطفال الفلسطينيين ، تركيرها .

وقد احتل كل من الحديث الصحفى والتقرير الترتيب الخامس بنسبة (٨ر٣٪) لكل منهما ، هذا ، ولم تعتمد الصحيفة مطلقاً على التحقيق الصحفى في إدارتها للأزمة.

(٣) جىريىدة الشعب

تحتل مادة الرأى المتمثلة في المقال الصحفي بأنواعه الترتيب الأول في جريدة الشعب من بين أنماط التحرير الأخرى بنسبة (٤٠٪) وتتساوى في هذا الترتيب مع جريدة الأهالي ولنفس الأسباب المرتبطة بدورية الصدور وإمكانيات الجريدة ، ويتساوى الخبر الصحفي والحديث في الترتيب الثاني بنسبة (٢٠٪) لكل منهما ، كما يحتل التقرير الصحفي الترتيب الثالث بنسبة (١٠٪) ويأتي الرسوم الكاريكاتيرية لتحتل التريب الرابع بنسبة (٧٦٪) وقد خلت المادة الصحفية المرتبطة بالأزمة من التحقيق الصحفي والصور المصحوبة بتعليقات وقد يرجع سبب عدم وجود الصور إلى ضعف الإمكانات التكنولوچية لصحيفة الشعب وقلة اعتمادها على وكالات الأنباء الأجنبية.

(٤) جبريسدة السونسدة

استحوذت المادة الإخبارية على اهتمام جريدة الوفد في معالجتها للأزمة ، حيث جاءت في الترتيب الأول بأعلى نسبة (٤٧٪) وتختلف بذلك الوفد عن باقى الصحف المعارضة ولكننا نعزى ذلك إلى كونها تصدر بصفة يومية وتمتلك إمكانيات مادية وبشرية أكثر من باقى الصحف الحزبية المعارضة.

كما احتل المقال بأنواعه الترتيب الثانى بنسبة (٨ره٢٪) يليه فى الترتيب الثالث الرسوم الكاريكاتيرية نبسبة (٦ر٠١٪) ومن الجدير بالذكر أن هذا الكاريكاتير ارتبط فى المقام الأول بشخص نتياهو وقراراته التى تجاوزت كل الحدود فى بناء مستوطنة جبل أبو غنيم.

كما احتلت الصور المصحوبة بتعليقات الترتيب الرابع بنسبة (١٠١٪) وكانت معظم هذه الصور صادرة من وكالة الأنباء الفرنسية وهي تصور العنف الإسرائيلي والاعتداءات المتكررة على الفلسطينيين أثناء الصادمات التي حدثت نتيجة لبناء المستوطنة هارحوما.

واحتل التقرير الصحفى بأنواعه الترتيب الخامس بنسبة (١ر٦٪) يليه الافتتاحية حيث جاءت فى ذيل اهتمام الجريدة فلم يكن هناك سوى افتتاحيه واحدة ، حول مستوطنة أبو غنيم فجاءت فى الترتيب السادس بنسبة قليلة بلغت (٥ر١٪) ولم تولى الجريدة فن التحقيق الصحفى والحديث الصحفى أى اهتمام فى معالجتها للأزمة.

مما سبق يتضبح النا ما يلى :

- تأرجح اهتمام صحف الدراسة في معالجتها لأزمة بناء مستوطنة جبل أبو غنيم بين

نمطين من أنماط التحرير الصحفى حيث اتفقت الأهالى والشعب فى اعطاء الأولوية لفن المقال الصحفى وذلك لاقتناع الصحيفتين بأنه أكثر الفنون الصحفية ملاسمة لمعالجة مثل هذه الموضوعات التى تحتاج إلى تحليل لأبعادها المختلفة مما يسمح باستباط الآراء والتجاهات (٤٧).

- أيضًا لكون القارئ يحتاج إلى خلاصة آراء كبار الكتاب وأهل الخبرة الثقافية والسياسية والمنحفية وهو ما يتحقق في المقال (٤٨).
- كما اتفقت صحيفتا الأهرام والوفد فى إعطائهما الأولوية للمادة الأخبارية فى معالجتها للأزمة وقد يرجع ذلك إلى كونهما صحيفتان يوميتان وامتلاكهما إمكانيات مادية وبشرية أقوى من باقى الصحف.
- خلت الصحافة المصرية من استخدام فن التحقيق الصحفى رغم أهميته فى تقديم الرؤية الشاملة ذات الأبعاد المختلفة والدلالات المستخلصة (١٩).
- وقد يرجع ذلك الإعتقاد بأن هذا الفن يرتبط أكثر بالقضايا والمشكلات الداخلية وأن هذ الأزمة تحتاج إلى متخصصين في الشئون السياسية والعلاقات الدولية للكتابة عنها.
- تميزت صحيفتا الأهرام والشعب باستخدامهما لفن الحديث الصحفى من خلال معالجتهما للأزمة في حين احجمت صحيفتا الأهالي والوفد عن استخدام هذا الفن .
- تفوقت صحيفتا الأهرام والوفد في استخدام الصور المحفية المصحوبة بتعليقات في معالجتهما للأزمة وقد تنوعت هذه الصور بين صور ذات طابع شخصي وصور أخرى ذات طابع موضوعي ، وذلك لابراز الممارسات الإسرائيلية في جبل أبو غنيم ضد الشعب الفلسطيني بينما تجاهلت صحيفتا الأهالي والشعب نشر هذه النوعية من الصور ، وقد يرجع ذلك لضعف امكانيات الصحيفتين المادية وقلة اعتمادهما على وكالات الأنباء العالمية.
- برز اهتمام صحف الأهرام والشعب والوفد في معالجة الأزمة بفن الكاريكاتير لما له من أهمية كبيرة في التأثير على الرأى العام في حين خفت هذا الاهتمام تماماً في جريدة الأهالي رغم أنها في معظم موضوعاتها وخاصة السياسية تهتم بالكاريكاتير.

سابعاً: منتج المادة الإعلامية (الوسيط الإعلامي):

اعتمدت الصحافة المصرية في ادارتها لأزمة بناء مستوطنة جبل أبو غنيم على فئات متعددة من منتجى المادة الإعلامية كما يلى :-

(١) صحيفة الاهالي:

جاعت فئة المصاحفين < كتاب من خارج الصحيفة > في الترتيب الأول عند جريدة الأهالي بنسبة (٨٠٠٪) حيث اعتمدت الصحيفة على كتاباتهم عن الأزمة الثقافتهم السياسية الواسعة التي من خلالها يتعمقون في أبعاد وانعكاسات الأزمة ، يليهم مباشرة فئة الكتاب من داخل الصحفية فجاء أ في الترتيب الثاني بنسبة (١٣٦٪) ، ثم يأتي كل من المحرر والمراسل وفئة غير محددة المصدر ليحتلا الترتيب الثالث بنسبة (١٥٥٪) لكل منهم.

هذا ولم تعتمد الأهالى مطلقاً فى إدارتها للأزمة على وكالات الأنباء الأجنبية أو العربية أو العربية أو السرائيلية ، إذاعات أجنبية أو عربية أو اسرائيلية ، إذاعات أجنبية أو عربية أو اسرائيلية ، أو فئة الرسامين كمصادر للصحفة.

(٢) صحيفة الاهرام:

احتل الكتاب من داخل الجريدة الترتيب الأول بنسبة (٢٧٧٪) من بين المصادر الأخرى ويعكس هذا اهتمام جريدة الأهرام بمناقشة الأزمة من خلال كتابها من ذوى الخبرة والدراية العالية فهى تمتلك نخبة كبيرة منهم ، كما جاء المحريين كمصادر الصحيفة في الترتيب الثاني بنسبة (٧ر٤٧٪) ، ثم وكالات الأنباء الأجنبية في الترتيب الثالث بنسبة (٨ر٩١٪) ويحتل المصاحفين (كتاب من خارج الصحيفة) من خلال المساحة الكبيرة التي تتجها الجريدة لكتاباتهم الترتيب الرابع بنسبة من خارج المحديثة) كالمساحة الكبيرة التي تتجها الجريدة لكتاباتهم الترتيب السادس (٤٠٪) كما احتل المراسل الصحفي الترتيب الضامس بنسبة (٧٪) يليه في الترتيب السادس الرسامين بنسبة (٧٪)

ولم تعتمد الجريدة على باقى المصادر في إدارتها للأزمة ، وهم وكالات الأنباء العربية أو الاسرائيلية المصحف والمجلات الأجنبية أو العربية أو الاسرائيلية ، الاذاعات الأجنبية أو العربية أو الاسرائيلية وأيضا فئة غير محددة المصدر.

(٣)الشعب

احتل المحررون الترتيب الأول من بين المصادر الصحفية الأخرى لدى جريدة الشعب وبنسبة (٧٦٠٪) كما احتل الكتاب من داخل الصحيفة الترتيب الثانى بنسبة (٣٠٪) ثم المصاحفين < كتاب من خارج الصحيفة > في الترتيب الثالث بنسبة (٣٠٣٪) وجاء رسامي الكاريكاتير في الترتيب

الرابع بنسبة (٧٦٪) ثم غير محدد المصدر في الترتيب الخامس بنسبة (٣ر٣٪) ، هذا ولم تعتمد الجريدة في إدارتها للأزمة على باقى المصادر الصحفية ، وهي المراسلين الصحفيين فيبدو أن الجريدة لا تمتلك مراسلين صحفيين في العواصم وأيضا وكالات الأنباء الأجنبية أو العربية أو الاسرائيلية ، الصحف والمجلات الأجنبية أو العربية أو الاسرائيلية ، الصحف والمجلات الأجنبية أو العربية أو الاسرائيلية ، الإذاعات الأجنبية أو العربية أو الاسرائيلية .

(٤)السونسد:

جاء اعتماد جريدة الوفد على وكالات الأنباء الأجنبية على غير عادة الصحف المعارضة فى الترتيب الأول وبنسبة مرتفعة بلغت (٥٣٪) ويعكس ذلك تركيز الجريدة على المادة الآخبار فى معالجتها للأزمة هذا إلى جانب ارتفاع إمكانيات الجريدة المادية التى اتاحت لها الاشتراك فى وكالات الأنباء الأجنبية كما احتل المصاحفون < الكتاب من خارج الصحيفة > الترتيب الثانى بنسبة (٧٦١٪) ، وجاء المحروون فى الترتيب الثالث بنسبة (١٦١٪) ، ثم الرسامين فى الترتيب الرابع بنسبة (٢٠١٪) ، ثام الرسامين فى الترتيب الرابع بنسبة (٢٠٠٪) ، وأخيراً يحتل كتاب الجريدة الترتيب الخامس (٢٧٪) ، وقد تجاهلت الصحيفة بالقى المصادر وهى المرسلين ، وكالات الأنباء العربية والإسرائيلية ، والصحف والمجلات الأجنبية والعربية والإسرائيلية ، وأيضا فئة غير محدد المصدر.

مما سبق يتضم ما يلى :

- أن المصادر المحلية التي تتمثل في محرري الصحف وكتابها ومصاحيفها تمثل مصدراً أساسياً لمختلف المواد الإعلامية التي نشرتها صحف الدراسة عن أزمة مستوطنة جبل أبو غنيم عديث يحتل المصاحفون والكتاب المصدر الأول والثاني لصحيفة الأهالي ، والثاني لصحيفة الوفد في حين يمثل الكتاب المصدر الأول للأهرام والثاني للشعب ولعل هذا يفسر سر إعطاء المقال المصحفي بأنواعه الترتيب الأول والثاني في صحف الدراسة ، إذ أن المقال بكافة أنواعه والكتاب والمصاحفين يتلاءموا مع معالجة موضوع الأزمة التي تمثل قضية ذات أبعاد دولية أو سياسية واقتصادية واجتماعية وتتطلب في النهاية إبداء الاراء وتحديد المواقف لتوجيه الرأي العام وهو ما يقوم به المقال من بين أنماط التحرير الصحفي ويقوم به الكتاب والمصاحفين من بين مصادر الصحيفة الأخرى.

ويرجع اعتماد الأهالي والشعب على هاتين المصدرين إلى ضعف لإمكانات المادية باجرتدتين

وقلة الكوادر البشرية ايضا دورية الصدور التي تجعل الجريدتين تعتمدا على مادة الرأى أكثر من المادة الإضارية (٠٠).

أما المحررون فقد احتلوا الترتيب الأول في جريدة الشعب والثاني في الأهرام والثالث في الأهالي والوفد ويفسر ذلك اهتمام صحف الدراسة بالمادة الإخبارية وخاصة جريدة الأهرام التي احتلت فيها المادة الإخبارية الترتيب الأول.

- مثلت وكالات الأنباء الأجنبية المصدر الأول والرئيسى عند جريدة الوقد ، كما مثلت المصدر الثالث لجريدة الأهرام وقد يرجع ذلك الارتفاع الإمكانات المادية للجريدتين ودورية صدورهما بصفة دورية ، حيث لابد لهما من متابعة الأحداث العالمية هذا إلى جانب قلة مراسلى الأهرام في الأرض المحتلة وعدم وجود مراسلين للوقد على الإطلاق.
- جاء الاعتماد على المراسلين في جريدتي الأهرام والأهالي في ترتيب متأخر «الخامس في الأهرام والثالث في المراسلين في حين لم تعتمد صحيفتا الشعب والوفد على المراسلين في معالجة موضوعات الأزمة رغم أن المراسلين يعتبرون من المصادر الأساسية في هذا الموضوع الدولي الذي تنتمي مادته أساساً إلى القدس والأرض المحتلة.
- أن صحف الدراسة لم تعتمد مطلقاً على الإذاعات والصحف سواء كانت الأجنبية أو العربية أو الاسرائيلة وأيضا وكالات الأنباء العربية والاسرائيلية كمصدرلها في الحصول على الأنباء والمعلومات الخاصة بأزمة بناء مستوطنة جبل أبو غنيم.
- اتسمت جريدتا الأهالي والشعب في مرات قليلة بعدم تحديد مصادر مادتها الصحفية الخاصة بالأزمة.
- اتسمت الأهرام فى معالجتها للأزمة بتعددية المصادر حيث كانت تعتمد فى الخبر الواحد على أكثر من مصدر مثل محرد الجريدة ووكالات الأنباء فى أن واحد وهذا بالطبع ينعكس إيجابيا على الجريدة ويعطى لها مصداقية أكبر وكما ذكرنا من قبل أن إمكانيات الأهرام المادية والبشرية هى التي أتاحت لها هذه التعددية.
- ارتبطت الصحافة في مدى تنوع مصادر معلوماتها عن أزمة بناء مستوطنة جبل أبو غنيم بإمكانياتها المادية والبشرية التي أتاحت لها الاشتراك في وكالات الأنباء العالمية كما في الأهرام والوفد أو امتلاكها للمراسلين في بعض العواصم كما في الأهرام.

ثامنياً: مصادر الصحيفي:

اعتمد القائم بالاتصال في الصحافة المصرية على مصادر عديدة في تناوله لموضوع أزمة مستوطنة جبل أبو غنيم كما يلي :-

(١)الاهاليي:

ركز القائم بالإتصال فى صحيفة الأهالى على المستولين الحكوميين كمصادر اعتمد عليها فى معلوماته عن مستوطنة جبل أبو غنيم حيث بلغت نسبة هذا الاعتماد (١٥٧٧) من بين المصادر الأخرى توزعت كما يلى:

- مسئول حكومى إسرائيلى فى الترتيب الأول بنسبة (١٦٦٪) يليه فى الترتيب الثانى المسئول الحكومى المصرى بنسبة (٥٦١٪)، ثم الفلسطيني بنسبة (٣ر٨٪) والأمريكي بنسبة (٢ر٤٪). والم يعتمد على أي مسئول حكومي عربي أو أوربي.

- يلى المسئولون الحكوميون فى الترتيب الثانى المسئول الحزبيين والواقع كترتيب ثانى بنسبة (٧ر٢١٪) لكل منهما، وفى اعتماده على المسئولين الحزبيين ركز أولا على المسئول الحزبى المصرى بنسبة (٣ر٨٪) ، ثم الفلسطينى والإسرائيلي بنسبة (٣ر٤٪) لكل منهما ، ولم يعتمد على المصادر الحزبية العربية والأمريكية والأوربية .

ويأتى التاريخ ليحتل الترتيب الثالث من بين مصادر الصحفى الأخرى بنسبة (٥ر١٢٪) ، ثم الوثائق في الترتيب الرابع بنسبة (٢ر٨٪) وأخيراً المثقفون في الترتيب الخامس بنسبة (٢ر٤٪).

ولم يعتمد القائم بالإتصال في جريدة الأهالي على المتخصصين أو المسئولين المتخصصين أو القراء في استفاء المعلومات عن مستوطنة جبل أبو غنيم.

(٢)الاهسرام:

تصدر المسئولون الحكوميون قائمة اهتمام القائم بالأتصال في صحيفة الأهرام وبنسبة عالية بلغت (١٣/٥) وقد توزعت هذه النسبة كما يلي:-

- مسئول حكومى فلسطينى (۱۸٪) ، اسرائيلى (٥ (١٣٪) ، مصرى (٩ ر٩٪) عربى (٤ ر٥٪) ، وأخيراً أمريكى (٥ ر٤٪) ولم تعتمد الأهرام في استقاء معلوماتها عن الأزمة على مسئول حكومى أوربى.

ثم جاء الواقع في الترتيب الثاني بنسبة (٧٠٠٧٪) يليه الوثائق في الترتيب الثالث بنسبة (٩٠٩٪) ثم تأتي التاريخ ليحتل الترتيب الثالث في مصادر الصحفي بنسبة (٩٪) وتحتل الثقافة الذاتية للصحفي أو الكاتب الترتيب الرابع بنسبة (١ر٨٪) وأخيرا يحتل المسئولون الحزبيون كمصادر للقائم بالإتصال في جريدة الأهرام الترتيب الخامس والأخير وبنسبة ضعيفة جدا بلغت (٩٪) وانحسرت في نطاق مسئول حزبي فلسطيني فقط.

ولم يعتمد الصحفى على أى من المسئولين الحزبين الآخريين < عربى - اسرئيلى - أمريكى - مصرى - أوربى > كما أنه لم يعتمد أيضا على أى من المصادر الأخرى كالمثقفون والمتخصصون والمسئولون المتخصصون والقراء.

(٣)الشعب:

تصدر الواقع مصادر الصحفى فى جريدة الشعب بنسبة (٣٣,٣٪) يليه فى الترتيب الثانى المسئوليين الحكوميين بنسبة (٦,٥٠٪) توزعت كما يلى :-

-مسئول حکومی إسرائیلی (۱۸ ۱٪) ، مصری (۹ره٪) ، فلسطینی (۹ر۳٪) ، عربی (۲٪)، أمریکی (۲٪) وام تعتمد مطلقاً علی أی مسئول حکومی أوربی.

- كما احتل المسئولون الحزبيون الترتيب الثالث بنسبة (٧ره١٪) توزعت على مسئول حزبى مصرى (٧ر١٥٪) مسئول حزبي فلسطيني (٢٪).

واحتلت الوثائق الترتيب الرابع بنسبة (٨ر٩٪) ثم التاريخ في الترتيب الخامس بنسبة (٥ر٩٪) واحتلت ثلاثة واحتلت الثقافة الذاتية للصحفى كمصدر لمعلوماته الترتيب السادس بنسبة (٩ر٣٪) واحتلت ثلاثة مصادر الترتيب السابع متساوية.

- ولم يعتمد صحفيو الشعب مطلقاً على المسئولين المتخصصين كمصادر.

(٤)الوفيد:

تصدر المستواون الحكوميون قائمة مصادر الصحفى في جريدة الوفد بنسبة (٤ر٨٥٪) توزعت كما يلي :-

- مسئول حکومی إسرائیلی (۹ر۲۱٪) ، مسئول حکومی مصری (۸ر٤٪) ، مسئول حکومی عربی (۸ر۳٪) ، مسئول حکومی أوربی (۹٪).

حكما جاء في فئة أخرى تذكر مسئول حكومي إيراني بنسبة (0 (0) واحتل الواقع الترتيب الثاني (0 ($^$

مما سبق يتضع ما يلي

- اعتمد القائم بالاتصال الصحفى فى صحف الأهالى ، والوفد على المسئولين الحكومين كمصادر أساسية فى الحصول على المعلومات المرتبطة بأزمة مستوطنة جبل أبو غنيم وقد كان تركيزه فى الثلاث صحف على المسئولين الحكوميين الإسرائيليين والفلسطينيين ويرجع ذلك لكونهما : يمثلان أطراف الصراع فى هذه الأزمة ، كما أن المسئولين الحكومين الإسرائيليين والفلسطينيين هم الذين يملكون أكبر كم من المعلومات المرتبطة بالأزمة هذا إلى جانب البيانات والتصريحات التى يداون بها بصفة مستمرة أثناء الأزمة.

أما الصحفى في جريدة الشعب فقد جاء اعتماده الأساسي على الواقع الملموس للجميع والذي يعكس الممارسات الاسرائيلية المستمرة في القدس ثم المسئولين الحكوميين.

- ونظراً لتراجع الدور الأوربى فى هذه الأزمة نجد أن الصحفى المصرى أدرك ذلك ولم يعتمد على أى تصريحات أو بيانات أو معلومات من أى مسئول حكومى أوربى فلم يوجد سدوى مسئول حكومى أوربى واحد فى جريدة الوفد.

- لم يمثل المستولين الحزبيين مصدراً أساسياً للصحفي في جريدتي الأهرام والوفد ، واكنهم مثلوا مصادر هامة بالنسبه للصحفي في جريدتي الأهالي والشعب وخاصة المستولين الحزبيين المصريين ففي الشعب كان ابراهيم شكري مصدرا للمعلومات حيث كان دائما يعتقد مقتمرات شعبية في أماكن متعددة المساندة الإنتفاضة الفلسينية ،الدعوى إلى الجهاد ضد الصهيونية.

تاسعاً: موقع الإعلامية داخل الجريدة:

يتفاوت موقع المواد الإعلامية التي عالجت الصحف المصرية من خلالها أزمة مستوطنة جبل أبو غنيم لنوع القوالب الصحفية التي اعتمدت عليها هذه الصحف، وأيضا حسب السياسة التي تلتزم بها كل صحيفة في توزيع المواد الإعلامية على صفحاتها المختلفة كما يلي:

(١) الاهسالسي:

كان نصيب الصفحات الداخلية في جريدة الأهالي أكثر من ضعف الصفحات الأولى حيث كان موقع المادة الإعلامية في الصفحات الداخلية (٩ر٢٧٪) ، و (١ر٣٧٪) في الصفحات الأولى ، ولم تنشر الجريدة أي مادة من الأزمة في الصفحة الأخيرة ، حيث كان نصيب نشر المادة الإعلامية المرتبطة بالأزمة في الصفحات الداخلية أكثر من الصفحة الأولى حيث بلغت (٧ر٥٨٪) في الصفحات الداخلية ، (٣٠٪) للصفحة الأولى ، وتعتبر الشعب الصحيفة الوحيدة من بين صحف الدراسة التي نشرت مواد مرتبطة بالأزمة على الصفحة الأخيرة حيث بلغت نسبتها (٣٠٨٪).

(٢)الاهسرام:

وأيضا كان نصيب الصفحات الداخلية في جريدة الأهرام أكثر من ضعف الصفحات بالنسبة المواد التي تم نشرها عن الأزمة حيث بلغت (٩ر٢٧٪) في الصفحات الداخلية و (١ر٣٢٪) في الصفحات الأولى ، ولم تنشر الجريدة أي مادة للأزمة في الصفحة الأخيرة.

(٣)الشعب:

حيث كان نشر المادة الإعلامية المرتبطة بالأزمة في الصفحات الداخلية أكثر من الصفحة الأولى حيث بلغت (٧ر٥٦) في الصفحات الداخلية ، (٣٠٪) للصفحة الأولى ، وتعتبر الشعب الصحيفة الوحيدة من بين صحف الدراسة التي نشرت مواد صحيفة مرتبطة بالأزمة على الصفحة الأخيرة حيث بلغت نسبتها (٣٠٦٪).

(٤)السوشيد:

تقاربت نسبة نشر المادة الإعلامية المرتبطة بالأزمة في جريدة الوفد فيما بين الصفحات الداخلية والصفحة الأولى حيث كانت (٥٣٪) بالنسبة للصفحات الداخلية والصفحة الأولى حيث كانت (٥٣٪) بالنسبة للصفحة الأولى ، ولم تنشر الجريدة أي مادة على صفحاتها الأخيرة.

مما سبق يتضع ما يلي :

- خصصت الصحافة المصرية الصفحات الداخلية لأغلب معالجاتها لأزمة بناء مستوطنة جبل أبو غنيم ويرجع هذا إلى اعتماد هذه الصحف على مواد الرأى في تغطيتها للأزمة مثل المقالات بأنواعها والإفتتاحيات والأحاديث الصحفية كقوالب رئيسية.

- لم تغفل الصحف المصرية الصفحات الأولى في نشر المادة الأخارية عن الأزمة ، بل أعطتها نسبة معقولة ازدادت بالطبع في المسحف اليومية حيث كانت (٤٧٪) في جريدة الوفد ، (٢٢٪) في جريدة الأهرام.

وقد بلغت في الشعب (٣٠٪)، وفي الأهالي (١ر٣٣٪) وهذه النسب تعكس اهتمام صحف الدراسة بالتغطية الإخبارية للأزمة كما تعكس مدى أهمية الأزمة بالنسبة لصحف الدراسة مما جعلها تحرص على نشر هذه النسبة من الأخبار المتعلقة بالأزمة في الصفحات الأولى.

عاشراً: موقع المادة الإعلامية داخل الصفحة:

يتقاوت موقع المواد الإعلامية التي عالجت الأزمة على الصفحة ويلاحظ أن صحيفة الأهرام تتصدر الصحف المصرية الأخرى في تخصيص النصف الأعلى لكل معالجاتها للأزمة، وهذا يرجع إلى اهتمام الجريدة بالأزمة سواء على مستوى التغطية الأخبارية أو على مستوى مواد الرأى والسبب الآخر يعود إلى أن جريدة الأهرام غالبا من تخصص النصف الأسفل من صفحاتها الداخلية للإعلانات وتعطى الوقد أيضا نسبة عالية جداً النشر في النصف الأعلى بنسبة (٣/٣٨٪) والشعب بنسبة (٣/٣٪) ، ثم الأهالي بنسبة (٢/٩٦٪) ويعكس هذا كما ذكرنا اهتمام صحف الدراسة الدراسة بالأزمة.

وتتفاوت النسب بالنسبة للنشر في النصف الأسفل من الصفحة حيث بلغت في الأهالي $(\Lambda_{\text{CT}}, \gamma)$ والوفد $(\Gamma_{\text{CT}}, \gamma)$ والشعب $(\Gamma_{\text{CT}}, \gamma)$ ، أما النشر على صفحة كاملة فلم يجد سوى في جريدتي الشعب بنسبة $(\Gamma_{\text{CT}}, \gamma)$ ، والوفد بنسبة $(\Gamma_{\text{CT}}, \gamma)$ ،

وفى النهاية فالنشر على النصف الأعلى من الصفحات والذى يعكس اهتمام الصحف بالأزمة قد أخذ النسبة الأعلى في كل الصحف المصرية.

الخسلاصسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعكس سمات الإدارة الصحفية لأزمة مستوطنة (هارحوما) وهي:-

- توازن الأهالي في طرحها لأسباب الأزمة وكيفية مواجهتها في حين كان تركيزها على الأثار المترتبة على الأزمة ضعيف،
- أعلطت الأهرام الأولوية للأثار المترتبة على الأزمة وكيفية مواجهتها ولكن اهتمامها كان أقل بالأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة.
- ركـزت الشعب أولا على طرح حلول لأزمـة ثم الأسـبـاب التي أدت إلى الأزمـة وقل المتمامها تدريجيا بالآثار.
- أعطت الوفد الأواوية للأثار المترتبة على الأزمة ثم أسباب الأزمة وأخيراً كيفية مواجهتها.

اشتركت الصحافة المصرية في طرح مجموعة أسباب للأزمة كان في مقدمتها تهويد القدس كسبب رئيسي ثم تدفق الدعم السياسي والعكسري والمالي من أمريكا إلى اسرائيل ثم تشجيع الإرهاب ضد العرب باستقدام اليهود الأشد تطرفاً في عدائهم للعرب إلى المستوطنات المجاورة للمدن العربة.

- قدمت الصحافة المصرية أثناء إدارتها للأزمة عدة بدائل تمثل آثار لهذه الأزمة وكان في مقدمتها نسف عملية السلام وتعرض المنطقة في الفترة القادمة إلى حالة من الإضطراب والتفجر في الأوضاع.

كشف التعامل الصحفي مع الازمة عن:

- تحير جريدة الشعب للحل الإسلامي المتمثل في رفع شعار الجهاد لتحرير مدينة القدس.

- تحيز الأهالي للحل في إطار عربي قومي باتخاذ مواقف عربية موحدة.
- تحيز الوفد والأهرام للحل السلمى المتمثل في وقف بناء المستوطنات دون ضرورة إلى المواجهة.

تصدرت المواجهة العربية اهتمام الصحافة المصرية ثم المواجهة العربية الإسلامية مما يجعلنا نقول: أن الصحافة المصرية في طرحها للحلول التي يمكن بها مواجهة الأزمة يغلب عليها الطابع العربي أولا ثم العربي الإسلامي ثانيا ، وكانت أبرز الحلول المطروحة هي:

- المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل.
- إعلان الجهاد لتحرير مدنية القدس.
 - وقف بناء المستوطنات،
- اتخاذ الحكومات العربية والدول الإسلامية موقف حاسمة في مواجهة هذا العدو الصبهيوني الجديد والمتكرر ضد الحقوق والمقدسات العربية والرسلامية.
- رفض واضع وصريح وقاطع للعودة إلى طاولة المقاوضات إلا بشروط محددة وضمانات كافية تعكس رغبة صادقة في بلوغ سلام شامل وحقيقي متوازن ومتكافئ يمكن أن تتوافر له عناصر الديمومة والاستمرار.
- توزعت المادة الصحفية بين ثلاثة أنواع رئيسية من الكتابات ، الأول يعرض رسائل إعلامية تحريضية أو تهييجة أو مستترة في شكل ثقافة وفكر وسياسية النخبة الإعلامية وعبرت عنه صحيفة الشعب ، والثاني يبشر بالحل السلمي عبرت عنه صحيفتي الأهرام والوفد ، والثالث كان ينذر بأتنا كعرب لا نساوي شيئا في حساب أمريكا واسرائيل ولا أمل للفلسطينيين في الحياة والأستمرار إلا إذا قبلوا ما يقسم لهم من أدوار أو معاونات وقد عبرت عنه صحيفتي الأهالي والشعب أيضاً.
 - كشف التعامل الصحفى مع الأزمة أيضاً عن تأرجح اهتمام الصحافة المصرية بين مستويات التحرير الصحفى ، حيث اتفقت صحيفتا الأهالي والشعب في إعطاء

الأولوية للإعلام الرأى وهو يتخذ شكل التحليلات والتعليقات ويخرج من مستوى النقل ليؤكد رأى واتجاه معين سواء ما يتعلق بجزئية معينة من الحدث أو بالحدث جملة مع عدم وجود فواصل حاسمة بين هذه المستويات واتفقت صحيفة الأهرام والوفد في أعطائهما الأولوية للأعلام ناقل التصريحات البيانات المختلفة وفقاً لاتجاهات السلطة السياسية.

- كشف التعامل الصحفى في الأزمة عن عجز وتقصير في مجال تنوريع المسادر المباشرة كالمراسلين والزيارات الميدنية والانتقال إلى أماكن ولبس فقط شخوص.
- مثلت المصادر المحلية والمتمثلة في محرري المحف والكتاب والمصاحفين مصدراً أساسيا لمختلف المواد الإعلامية التي نشرتها صحف الدراسة عن أزمة مستوطنة جبل أبو غنيم.
- مثلت وكالات الأنباء الأجنبية المصدر الأول والرئيسي عند جريدة الوفد ، كما مثلت المصدر الثالث لجريدة الأهرام ويرجع ذلك لارتفاع الإمكانات المادية للجريدتين.
- -جاء اعتماد القائم بالاتصال في الصحافة المصرية على المسئولين الحكوميين كمصادر أسياسية في المصول على المعلومات المرتبطة بالأزمة وكان التركيز على المسئولين الحكوميين الاسرائيليين والفلسطينيين ويرجع ذلك لكونهما يمثلان أطراف الصراع في هذه الأزمة واكونهم يملكون أكبر كم من المعلومات المرتبطة بالأزمة.
- خصيصت الصحافة المصرية الصفحات الداخلية لأغلب معالجاتها للأزمة ويرجع هذا إلى اعتمادها على مواد الرأى في تغطيتها للأزمة مل المقالات بأنواعها والافتتاحيات والأحاديث الصحفية.

هــوامــش البدر اســة

- 1- Rymond Tanter & Richard H. Ullman (eds) Theory and policy in international Relations (new jercey: princeton, University press, 1972) P. 126.
- ١٨٠٥ (١٩٩٣ . بالمرارة الأزمات في عالم مفير (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر . ١٩٩٣) ص ١٩٩٨ . ٢
 Raymond Tanter & Richard H. vllman (eds) Ibid, P. 127.
 - ٤ د، عباس رشدي العماري ، المرجع السابق ، ص ١٨.
 - ه أمين هويدى إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ ، مجلة السياسة الدولية ، أبريل ١٩٩٣ ، ص ٥٣٧ .
 - ٦ مزيد من التفاصيل حول تصنيف الأزمات ومستوياتها أنظر:
 - د. محمد رشاد الحملاوي ، إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية (القاهرة : مكتبة عين شمس ١٩٩٣) ، ص٢٧ ٣٢.
- د. محمد رشاد الحملاوى، التخطيط لمواجهة الأزمات: عشر كوارث هزت مصر (القاهرة: مكتبية عين شمس، م
- 7 Glenn H. Suyder & Paul Diesing, Conficts among nations: Barganing Decision Decision making and system structure in international crisis (New Jersy Princeton rinceton University press, 1977) P.P 3 6.
- 8 Robert C. North, War, Peace, Survival: Global Politics and conceptual synthesis (San Francisco and Oxford: Westview Press, N. D) P. 162.
- 9 John Spanier, Games Nations Play: Analyzing intenational Politics (New York: Hoit Finehot & Winston Inc, 4the ed. 1972) P.197.
- ١٠ حزت عبد الواحد، إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية : دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية ، ١٩٩٠ ١٩٩١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٤ ، ص١٨٨.
 - ١١ عزت عبد الواحد ، المرجع السابق ، ص١٨.
 - ۱۲ د. عباس رشدى العمارى ، مرجع سابق.
- ۱۳ مصطفى علوى ، القوتان العظميان وإدارة أزمات الشرق الأوسط بين الخبرة الماضية وأزمة الخليج الأخيرة فى مركز البحوث والدرسات السلبية ۱۹۹۱ ، ص ص ۲۳ ۲۲.
- ١٤ سعيد عبد الخالق: إدارة الأزمات بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم إلى ندوة إدارة الأزمات أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطن، ٢٠ أكتوبر ١٩٨٨، ص٢٢٠.
 - ١٥ د. سعد الدين ابراهيم ، مائة عام من الصراع العربي الاسرائيلي ، جريدة الوقد في ١٩٩٧/٤/١.
 - ١٦ كمال حبيب ، حمى الإستيطان تفجر في اسرائيل ، جريدة الشعب في ١٩٩٧/٤/٤.
 - ١٧ منطقة أبو غنيم مسيحية أثر لليهود فيها ، جريدة العربي ٢٩/٣/٢٩.
 - ١٨ المصدر السابق،
 - ١٩ دندراوى ، القدس الحل النهائي ٢٦ بوابه حول المدينة ، حلم يهودى تحقيق ، الأهرام في ٢١/٣/٢١.

- ٢٢ كمال حبيب ، مصدر سابق .
- ۲۳ ~ عادل دندراوی ، مصدر سابق .
- ٢٤ خليل التفكجى (خبير شئون الإستيطان جمعية الدراسات العربية بالقدس) ، الاستيطان فى مدينة القدس أهداف ونتائج بحث مقدم إلى ندوة : القدس التاريخ والمستقبل ، جامعة أسيوط مركز دراسات المستقبل ٢٩ أكتوبر ١٩٩١. ص١٢٠.
 - ٢٥ د. حامد عمار ، وما ادراك ما القدس والمستوطنات ، مقال منشور بجريدة الزهالي ١٩٩١/٣/١٩، ، ص٥٠.
- ٢٦ طه المجدوب ، الدور الأمريكي في الشرق الأوسط بين النزيه والعليف ، مقال منشور بجريدة الأهرام ١٩٩٧/٤/٨
 - ٢٧ سلامة أحمد سلامة ، عموده من قريب ١٩٩٧/٣/١٢٧ .
 - ٢٩ سلامة أحمد سلامة ، في عمودة (من قريب) الأهرام في ٢٦/٣/٢١.
 - ٣٠ كمال حبيب حمى الاستيطان تتفجر في اسرائيل مقال منشور بجريدة الشعب في ١٩٩٧/٤/١.
 - ٣١ انظر : كمال حبيب ، المصدر السابق.
 - ٣٢ مصطفى مشهور ، مقال بالشعب في ١٩٩٧/٣/١١ ص٥.
 - ٣٣ محمد عودة جريدة الأهالي ١٩٩٧/٤/١٦ ص٥.
 - ٣٤ ~ محمد فأضل ، مقال بجريدة الأهالي ، ١٩٩٧/٤/٩ ، ٢٧.
 - ٣٥ ابراهيم نافع " بهدوء " الأهرام في ٢٠/٣/٣/١.
 - ٣٦ رأى الأهرام في ٢٠/٣/٢٠ .
 - ٣٧ طه المجنوب ، رؤية استراتيجية ، الأهرام في ١٩٩٧/٣/١٦.
 - ٣٨ أحمد نافع ، لجنة القدس : النتائج والآليات ، مقال بالأهرام في ١٩٩٧/٤/٤.
 - ٢٩ -- سلامة أحمد سلامة ، أوراق في يد العرب ، عموده في قريب الأهرام في ١٩٩٧/٣/٧.
 - ٤٠ البيان السياسي لحزب العمل ، جريدة الشعب ١٩٩٧/٣/١٨.
 - ٤١ الشعب في ١٩٩٧/٤/٤.
 - ٤٢ الشعب في ١٩٩٧/٤/١.
 - ٤٢ مصطفى مشهور ، الشعب في ١٩٩٧/٣/١١.
 - ٤٤ مصطفى مشهور ، الشعب في ١١/٣/٧٣/١.
 - ٥٤ د. نعمان جمعة ، نيضات ، جريدة الوقد ٢٧/٣/٢٧.
 - ٤٦ عباس الطرابيلي ، هموم مصرية ، الوقد ٢١/٤/٧٠.
 - ٤٧ د. فاروق أبوزيد ، فن الكتابة المسحفية ، القاهرة : دار المأمون للطباعة والنشر ، ١٩٨١ ، ص ٢٢٩.
- ٨٤ د. صابر حارص ، المقال العمودي في الصحافة المصرية ، دراسة فنية تحليلية في الفترة من ١٩٨٥ ١٩٨٩ ، د. رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة أسيوط ، كلية الأداب ، ١٩٩٣ .
 - ٤٩ عبد اللطيف حمرة المدخل إلى فن التحرير ، ط٣ ، القاهرة : دار الفمر العربي ، ١٩٦٥.
- ٥٠ د. عزة عبد العزيز عبد اللاه ، مصداقية الصحافة المصرية القومية والحزبية : دراسة للمضمون والقائم بالاتصال والجمهور خلال حقبة التسعينيات ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة جنوب الوادى ، كلية آداب سوهاج قسم الصحافة ، ١٩٩٧ ، ص ٤٧٥.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الإعلانات وصنع القرار في الموسسات الإعلامية

د/ أميرة محمد العباسي

استاذ بقسم الصحافة - كلية الإعلام جامعة القا هرة

مسقسدمسة

أصبح الإعلان اليوم جزءاً لا يتجزأ من هيكل الاقتصاد القومي في غالبية المجتمعات المعاصرة باعتباره أحد الأنشطة الرئيسية في ميدان تسويق السلع والخدمات التي أصبحت متوافرة بكميات ونوعيات متزايدة ومتطورة،

وأصبحنا نلمس كذلك اتجاها متصاعدا للتوسع في الانفاق الإعلاني سواء على المستوى القومي أو على مستوى المنشات الإنتاجية والخدمية من ناحية ولاستخدام وسائل الاتصال الجماهيرية لنقل الرسائل الإعلانية إلى جماهير المستهلكين المرتقبين من ناحية أخرى.

وقد أثار دخول الإعلان في حياتنا المعاصرة وتفاعله مع كل مظاهر هذه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافة كثيراً من الانتقادات حيث لم تلق رسائلة ووسائلة كل الرضا من كل فئات المجتمع ، وسارعت الأنظمة المختلفة لوضع القيود والضوابط المنظمة لهذا التفاعل باعتبار أن المستهلك هو الضحية في نهاية الأمر.

وكانت وسائل نشر الإعلانات Média التي يستخدمها المعلن لتوصيل رسائله إلى جماهيره المستهدفة هي المنفذ لهذه القيود والضوابط ، في الوقت الذي تتزايد فيه حاجاتها إلى تنمية مواردها الذاتية في محاولة لتحقيق التوازن والاستقرار بل والاستقلال المالي من خلال السياسات التي تتبعها في التعامل مع الإعلان كأحد الأنشطة التي تدر دخلا.

وتعد السياسات الإعلانية جزء من النسيج العضوى للسياسات الإعلامية داخل المؤسسة الإعلامية المالي مكونات الإعلامية المعاصرة التي أصبح الإعلان فيها كنشاط خدمي ومورد مالي مكونا أساسيا من مكونات المنتج الإعلامي.

وإذا كانت الشريعات الإعلامية ومواثيق الشرف المهنى تنظيم تواجد هذا المكون من وجهة النظر القانونية والمجتمعية ، فإن ممارسات الإدارة وأساليبها تنظيم تواجده من وجهة نظر الإدارة الإعلامية. وتعتبر مسألة تقنين حركة الإعلانات داخل المنتج الإعلامي من أكثر الميادين التي تتطلب اتخاذ قرارات من الصعب أن لا يكون الإعلان نفسه أحد العوامل المؤثرة فيها والمتأثرة بها : فدخل الإعلان ضرورة لتغطية جزء من المصروفات المتزايدة للمنتج الإعلامي، الأمر الذي يؤثر على القرارات الضاصة بحجم التواجد الإعلاني.. ومن ثم الإيرادات الإعلانية ، أما القرار الخاص بمضمون هذه الإعلانات فذلك يجب أن لا يخضع لذات المؤثرة أو القيود المالية.. ولما كانت

الممارسات الإدارية والقرارات التى تعبر عنها كثيراً ماتقدم لنا أمثلة تتغاضى فيها عن هذه القاعدة ، فقد نشأت فكرة هذه الدراسة حول علاقة الإعلان بعملية صناعة القرار Descion Making فى المؤسسة الإعلامية ، بهدف تصوير هذه العلاقة وتحليلها والتعرف على طبيعتها والمتغيرات الحاكمة لها ، والمجالات التى تمارس فيها دورا – سلبياً أو إيجابباً – وتنعكس على أداء هذه المؤسسة وبورها فى المجتمع الذى تعمل فيه ، والاحتكام الى واقع هذه العلاقة فى المؤسسة الإعلامية المصرية كلما دعت الضرورة العلمية ذلك.

وقد برزت مشكلة البحث من خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية التى المتمت بهذا المجال ، بالاضافة الى التحليل النقدى لما ارتبط منها بموضوعنا الى جانب الملاحظة الشخصية لما يجرى داخل المؤسسات الإعلامية المصرية بخصوص الإعلان والتى خرجنا منها بملاحظتين أساسيتين هما :

- ضالة الاهتمام بدراسة " آليه " العلاقة بين الإعلان وصناعة القرار في المؤسسة الإعلامية المعاصرة .
- صعوبة التوصل إلى الإدراك المحدد والدقيق للمتغيرات الحاكمة والفاعلة التي تحكم عمل هذه العلاقة وتنظيم وجودها داخل هذه المؤسسة في المجتمعات المختلفة.

وانطلاقاً مما سبق تبرز مجموعة من التساؤلات تسعى هذه الدراسة للإجابة عليها نوجزها فيما يلى :

- هل تنسحب خصوصية وتميز المؤسسة الإعلامية على وظيفة اتخاذ القرار فيها ؟ وكيف تكون آثارها ؟
- الى أى مدى يكون الإعلان مؤثراً فى صناعة القرار الإعلامى ؟ وما العوامل التى تحكم نوعية هذا التأثير ؟
 - متى يكون الإعلان عاملا مؤثراً بالسلب مخرجات عملية صناعة هذا القرار؟
 - ما المجالات التي يمكن للإعلان أن يلعب فيها دوراً مؤثرا بالايجاب على هذه المخرجات؟

ومدخلنا للإجابة عن هذه التساؤلات هو المدخل الوصيفي التحليلي الذي تتحدد في إطاره خطة العرض والتحليل حيث تسبعى في البداية إلى تسليط الضوء على وظيفة صنع القرار باعتبارها جوهر الوظائف الإدارية ، خصوصية تلك الوظيفة بالنسبة للإدارة الإعلامية انطلاقا من خصوصية المؤسسة الإعلامية التي تمارس فيها ، ثم نعرض إلى الحديث عن الإعلان كمجال من مجالات

صناعة القرار باعتباره مصدراً ماليا مهما للمؤسسة الإعلامية ، وكيف يكون عاملاً مؤثراً من وجهة النظر هذه - بالسلب في معظم الأحيان - على القرارات التي تتخذها الإدارة من ناحية ، والإعلان كمؤثر إيجابي في صناعة القرار في المؤسسة الإعلامية والمجالات التي تبرز فيها هذه العلاقة الايجابية من ناحية أخرى ، ثم نخلص الى مجموعة من الاستنتاجات التي تفيد في توضيح هذه العلاقة وتجعلها تسير في الاتجاه الصحيح.

أولاً: صنع القرار في المؤسسات الإعلانية

ا-ا صنع القرار أحد مكونات العملية الإدارية

إذا عدنا للبدايات المبكرة للتراث العلمى فى مجال الإدارة فى مطلع هذا القرن وحتى اليوم تطالعنا إسهامات عديدة بدأها هنرى فاويل Fayol عام ١٩١٠ عالجت موضوع الإدارة كوظيفة أو عملية واهتمت بتحديد طبيعة العمل الإدارى ومضمونة ، والظروف والمتطلبات والسلوكيات والتكنولوجيا الضرورية لأداء فعال للعملية الإدارية (١).

وإذا كنا أن ندخل في النقاش الخاص بمجموعة العناصر التي تمثل الوظيفة الإدارية التي عرضها هذا التراث العلمي كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وغيرها ، فإن اتخاذ القرار -De عرضها هذا التراث العلمي كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وغيرها ، فإن اتخاذ القرار وسلم cision making يظل يمثل نشاطاً إدراياً مسرتبطاً بوضع الخطط وتحسديد الأهداف ورسم السياسات للمنشأة أو الهيئة واتخاذ القرار بصفة عامة هو جوهر العملية الإدارية باعتبار الإدارة هي تفكير ابتكاري متعلق باتخاذ القرار الأنسب لمواجهة موقف معين في ضوء استعراض عدد من البدائل المتاحة يتم المفاضلة بينها (٢).

وقد نظر البعض الى عملية صناعة القرار باعتبارها مرادفا لحل المشكلات ، أو أن الجزء الأكبر منها هو حل المشكلات^(۲) ، ويفرق بيتر دريكر P.DRUKER فى وصفه لعناصر عملية الخاد القرارات بين نوعين من المشكلات ذات الطبيعة الخاصة حيث تمثل حالات غير عادية -Ex اتخاذ القرارات بين نوعين من المشكلات العامة Generic المتعارف عليها (٤)،

ومن هنا تمتد فكرة اتنخاذ القرارات الإدارية إلى أبعد من مجرد الاختيار بين البدائل لتصل إلى تلك الجوانب التي تساهم في صنع هذه القرارات مثل جمع المعلومات وتحليلها وتغيير مسارها أو تصحيحها بناء على ارتداد المعلومات ، بالإضافة الى باقى الأنشطة والعمليات الإدارية التي يستحيل مزاولتها دون اتخاذ القرارات ، ومن ثم يرى البعض تقسيم عناصر عملية اتخاذ القرارات

في الخطوات التالية:

1- مدخلات المعلومات Information Input

Analysis التحليل - ۲

Performance - مقاييس الأداء

النموذج Model

ه- الاستراتيجيات Strategies

٦- توقعات المخرجات Prediction of Outcomes

V- معاير أو نمط الاختبار (٥) Choic Criteria Resolution

التى تشكل ما نسميه "مصفوفة المدخلات والمخرجات Inputs Outputs Matrix" المصفوفة المصفوفة التى تفترض دائما أنه يمكن الوصول الى هدف ما بعديد من الوسائل البديلة ، وأنه بالتحليل يتسنى الكشف عن شتى البرامج التى توصل إلى الأهداف بكفاية ، فالفايات والوسائط تترابط تمام الأرتباط (٦).

وقد أخذ البحث العلمي صوراً متعددة في مجال معالجة عملية صناعة القرار حيث ركز البعض على مراحل هذه العملية ، وأهتم الأخرون بالعوامل التي تتدخل فيها والأساسيات التي تستند إليها وتؤثر على فاعليتها ، وأهتم الفريق الثالث بمعالجة أنواع القرارات بالنسبة للأنشطة الإدارية المختلفة وهكذا (٧).

١-٧ خصوصية صنع القرار في المؤسسات الإعلامية

بلغت المؤسسات الإعلامية اليوم مرحلة واسعة من التطور جعلتها في مرتبة المؤسسات الصناعية المتقدمة ، الأمر الذي يتطلب اتباع أساليب في الإدارة تستطيع التكيف بنوع خاص مع الهياكل المتزايدة التعقيد الخاصة بهذه المؤسسات بل ومتلائمة كذلك مع رسالتها الثقافية المتميزة . وأصبحت المشكلات التي يثيرها أداء مهامها الصعبة حادة بشكل ملحوظ ، الأمر الذي تطلب أيضا استحداث تغييرات أساسية في هياكلها وفي طرق عملها .

ولسنوات طويلة كان ينظر الى مسائل الإدارة فى هذه الهيئات والمؤسسات على أنها مسائل ذات أهمية ثانوية حيث كان الاهتمام منصبا على المشكلات الفنية والتحريرية والقانونية، غير أن هذا الوضع قد تغير بصورة تدريجية وأخذ الاهتمام بالمشكلات الإدارية يتزايد مع مرور الزمن،

ويركز على سلسلة المشكلات الكبرى التي تواجه غالبية الذين يتحملون مسئولية هذه الخدمات الإعلامية في عصرنا (^)

ومن الطبيعى أننا عندما نتحدث عن صنع القرار في المؤسسات الإعلامية أن يتطرق بنا الحديث إلى خصوصية تلك المؤسسات وتميزها عن غيرها من المشروعات الصناعية أو التجارية، وأنعكاس تلك الخصوصية على الاستراتيجيات الإدارية والقرارات التي تتخذ لتنفيذها داخل هذه المؤسسات فاذا أردن تحديد الصفات المميزة للنشاط الإعلامي في اطار النسيج الاقتصادي فلابد أن يفكر المرء أولا في تلك الرابطة المباشرة بين المنتج والمستهلك في أغلب المنتجات أو الخدمات، وتميز هذه الرابطة في مجال الإنتاج الإعلامي حيث تضطلع المؤسسة الإعلامية بوظائف الإنتاج والمنتلك والنقل والتوزيع معا في الوقت الذي تكتفي فيه المؤسسات الأخرى بوظيفة أو اثنتين منها كحد والنقل والتوزيع معا في الوقت الذي تكتفي فيه المؤسسات الأخرى بوظيفة أو اثنتين منها كحد أقصى .. كذلك هناك ما يمكن أن نطلق عليه " الاستحالة العملية " للحصول على المعلومات الدقيقة عن كمية وطبيعة وموقع الاستهلاك الخاص بالإنتاج الإعلامي ، من أستهلاك ماذا ، وأين ، وفي أي ساعة ، وتلك معضلة من وجهة اقتصاد السوق تشكل "شذوذا اقتصاديا "حيث يصعب إخضاع المنتجات الإعلامية لأي جهد يستهدف التصنيف الرشيد بما يمثل مشكلة إدارية خطيرة (١٠) .

بتعبير آخر يمكننا القول إن إدارة المؤسسة الإعلامية مطالبة بأن تلبى شروط الإنتاج الكبير Mass production Mass production الإنتاج وعلى رأسها مفهوم "العائد" الذى يجب أن يختلف اختلافا واسعا عن مفهوم في غيرها من المؤسسات التجارية أو الصناعية ، فالخدمة العامة ذات الطابع الثقافي التي يفترض أن تقدمها الموسسة الأولى لا يمكن أن تدار وفقا لقوانين الربح المالي . صحيح القول بأن كلمة "الربح "لم تعد من الكلمات التي يخجل المرء أن يرددها في أروقة المؤسسة الإعلامية ، حيث اكتسبت شرعية التواجد داخل هذه المؤة مهما كان وضعها القانوني ، ولكن الأكثر صحة أن الإدارة هنا لا تصبح مطالبة بإعطاء أولوية قصوى للسعى وراء الربح المالي ، فالمقصود ببساطة أن مفهوم الربح يفقد التعرف السائد له في المؤسسات الرأسمالية ، ويتخذ بعدا اجتماعيا أوسع وأكثر شمولا ، وتصبح معركة الإدارة ضد تبديد المال والموارد والعامل لأن ذلك في المحتماعيا أوسع وأكثر شمولا ، وتصبح معركة الإدارة ضد تبديد المال والموارد والعامل لأن ذلك في المحتماعية تضمن دوام الحقيقة يعنى خلقا لثروة جديدة . . إن الأرباح بالمعنى السابق تكتسب وظيفة اجتماعية تضمن دوام الخدمة العامة ثم تسهيل المارسة الكاملة لهذه الوظيفة .

ونظر لأن الحديث عن الربح الذي قال عنه بيتر ، ف ، دريكر P.DRUKER في مؤلفه عصر عدم الاستمرارية The Age of Discontinuity أعدر الطرق

اقتصادا في الإفادة من الموارد ، أي الطريقة المثلى من حيث التكليف ومن حيث النتائج على حد سواء - يميل إلى إثارة ردود فعل عاطفية وربما عدائية داخل هذه المؤسسات ، يصبح من الأفضل أن تتحدث عن تدفق الطاقة كبديل لكلمة الربح ، فلكي نحتفظ بحيوية أية هيئة أو منشاأة إعلامية لابد من أن تكون الطاقة الداخلة متوازنة مع الطاقة الخارجة تماما ، ونمو هذه الهيئة أو النشئة يرتبط بالفرق بين الطاقة التي تمثل المدخل والطاقة التي تشكل الناتج . والمطلوب من الإدارة هو الاعتدال بين المصلحة العامة والتشغيل الاقتصادي للمؤسسة أخذا في الاعتبار الفوارق البيئية والهيكلية والشرائية بين هذه المؤسسات بعضها البعض (١٠).

هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى فإن السمات التى تميز هؤلاء الذين يتصدون لقيادة الوسائل الإعلامية يمثل خصوصية جديدة . فمن المهم أن نفهم من هم وما سماتهم وخصائصهم الإبداعية أو البيروقراطية ، وكيف يحددون أهدافهم الشخصية وكذلك أهداف المؤسسة التى يتواون إدارتها ، ما معتقداتهم السياسية ، ومصالحهم الاجتماعية وأنماط مشاركتهم وعاداتهم الشخصية المرتبطة بوسائل الإعلام؟ كذلك ربط قادة الوسائل الإعلامية بعلاقات شخصية وطيدة بالقيادات المرتبطة والثقافية وغيرها فى المجتمع ، ويعتبرون أنفسهم جزءاً من هذه الدوائر ، فمن المهم إذن أن نتعرف غلى الجماعات المرجعية كلما انتقل المدير من موقع لآخر داخل الدوائر النمطية المهنة . ما معايير الجودة التي يقررها المدير وكيف يرى أو يبرر اختلاف هذه المعايير في أداء الوسائل المختلفة ؟ كيف يختلف صانعوا القرار في إدراكهم الذوق العام وفي فلسفتهم حول كيفية التوفيق بينه وبين أنواقهم الخاصة ؟ وإلى أى حد يخططون بوعي لفرض أذواق بعينها أو التأثير على الآداء ، ومتى يحدث ذلك كمبداء ومتى يحدث لتحقيق ربح أو فائدة ؟ . ما الحدود القصوى لعدم الاتفاق ، ومتى يمكن أن يقبله هذا المدير أو ذاك داخل مؤسسته لإعلامية ؟ .

ويبدو أنه لا توجد أبحاث سوسيوميترية كافية في مثل هذه العلاقات مما يساعد في فهم وتحليل القرارات التي يتخذها المدير في المؤسسة الإعلامية والخلفيات التي يستند عليها . كذلك فدراسة كلا العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين قيادات المؤسسات الإعلامية ومديريها والمسئولين الحكوميين أمر يستوجب الفحص والتدقيق خصوصا في المؤسسات الإعلامية التي تملكها الدولة أو تشارك في ملكيتها بالإضافة إلى الاهتمام المماثل الذي يجب أن يعطى للبناء السياسي والبناء الوظيفي للمنظمات المهنية والتي من المكن أن تترجم تأثيراتها في مميزات اقتصادية أو العكس (١١).

من هذه المنطلقات التي تشكل جوانب متفردة في المفاهيم والأهداف والممارسات الإدراية داخل المؤسسة الإعلامية ، تصبح عملية صناعة القرارات هي الأخرى عملية لها خصوصية ومتميز.

ثانيا: الإعلان . . مجال من مجالات صنح القرار في المؤسسات الإعلامية

١--١ التغيرات التي حدثت على الساحة المجتمعية المصرية وأثرها على النشاط الإعلاني

طرأت على الحياة الاقتصادية والاجتماعية المصرية خلال ربع القرن الأخير العديد من التغيرات التي اقترنت بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وذلك بصدور القانون رقم ٤٣ اسنة ١٩٧٧ والخاص بالسماح للاستثمارات لرأس المال العربي والأجنبي في مصر ، وقدر حجم الاستثمار عقب اتباع هذه السياسة وحتى نهاية عام ١٩٨١ بما يزيد على ٤٠٤ مليون جنيه وقدر عدد الشروعات في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي في نفس الفترة ١٢٢٦ ، مشروعاً (١٢) ، بالإضافة إلى ظهور عدد كبير من الشركات الجديدة المصرية والعربية المشتركة في مختلف المجالات.

وقد انعكس ذلك كله على أوجه النشاط الإعلاني في مصر حيث زاد الإقبال على النشر الإعلاني في الوسائل الإعلانية المختلفة وظهرت قطاعات معلنة جديدة ، وإعلانات عن سلع وخدمات جديدة ، وزاد الإنفاق الإعلاني ، وتضاعف عدد الوكالات الإعلانية التي تعمل على الساحة .

وبنظرة فاحصة لهذه التغيرات نجد أن أغلبها قد انعكس على المؤسسات الإعلامية القائمة باعتبارها مؤسسات " التوصيل " الإعلاني أيضا وعلى صانعي القرار فيها .

فمنذ أن صدر الترخيص لإذاعة ": الجمهورية العربية المتحدة " بإذاعة الإعلانات التجارية بالراديو من القاهرة نظير أجر محدد (١٣) ، وكذلك بإذاعة الإعلانات التجارية في التليفزيون نظير أجر محدد أيضا (١٤) ، عرف هذا النوع من الإعلان طريقه إلى الميكرفون والشاشة الصغيرة مراكبا للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في مصر سواء من حيث الوقت المسموح إعلانيا في خريطه البث أو الإرسال ، أو ما يمثله ذلك الوقت من إيرادات مالية للمؤسسة الإذاعية المصرية .

ويوضع الجدول التالى رقم (١) حركة الإعلانات التجارية التي حققها القطاع الاقتصادى في اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى وقتا وإيرادا في الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٠ .. (١٥)

جدول رقم (۲)

ا النسبته	الهقت المستغل إعلانيا هنسبته لاجمالي ساعات البث	الوقت الم	نسبةإيرادات الإماان مجموع	التجارية بالجنيه التجارية بالجنيه	القطاع بالجنيه القطاع بالجنيه	الهتغير السنة
% Ega 2.4	R.	T.V	الإيهادات		المحمري	
Ç.	Ç <u>.</u> Ca:	Ç <u>ı</u>	34,17%	ΥΥ,.Υο,ΛοΥ	77,74-,119	04/LV61
۷۲ ۵۲۲	30 1.1	71A TT	٧ره٩٪-٢٠٤			
3778	7,\x	7.7, 59				
31 443	۱۵۲ ۲۲	13 3VY	W,777.	۲۰,۸۲۲,٦١٩	94,471,04	14/4//1
			1. 6, 0-1, 90,0			
177 £4	117 11	۲۰۹ ۲۷	۷۲۲٪	حوالي	119,-97770	19.49/
				YE,		
31 V6A	189 88	۲۳ ۸۲۲	N3'bX%	£7,7-7, £7A	184,984,781	199.//9
70,79	7.10.,72	77,71	60°64%-13°4%			
v .33	۲۲. ۱۲۲	عر. ۲۰۷	٪۲۸,۷۹	۷۹۰,۸۲3,۱۵	144,104,441	1991/9.
%1.,ox			Ys /x /.			

ويلاحظ على بيانات الجدول السابق الزيادات المستمرة في مساحة الموقت المستغل إعلانيا ونسبته لإجمالي ساعات الإرسال المنفذة وبالتالي القفزات المستمرة التي تحققها إيرادات الإعلانات التجارية من إجمالي إيرادات القطاع الاقتصادي باتحاد الإذاعة والتليفزيون على مدار السنوات الخمس السابقة بما يعكس ملامح محددة للقرارات الخاصة بالسياسة الإعلانية لمتخذى القرار في هذه المؤسسة الإعلامية كما سنوضح فيما بعد .

أما بالنسبة لحركة النشاط الإعلاني في الصحف المصرية منذ السبعينات تشير إحدى الدراسات (١٦) إلى أن المساحات الإعلانية في الجرائد موضوع هذه الدراسة (الأهرام والأخبار) قد أخذت في التزايد تدريجيا من عام ١٩٧٥ ، حتى وصلت إلى أعلى معدل لها عام ١٩٧٨ ، كذلك الحال بالنسبة المجلات موضوع الدراسة السابقة أيضا (حواء - آخر ساعة - أكتوبر) حيث وضع التزايد التدريجي للمساحات الإعلانية في هذه المجلات بدءاً من عام ١٩٧٥ ، ووصلت لأعلى معدل لها عام ١٩٧٩ .

ويمكننا ترجمة هذه النتائج في الجدول التالي رقم (٢) الذي يوضع تطور المساحات الإعلانية في جرائد ومجلات الدراسة الإشارة إليها خلال عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٩ (١٧٠).

جدول رقم (۲)

نسبة المساحات الأعلانية في المجلات			ات الإعلانية لجرائد	المتغير			
النسبة للمساحة الكلية للمجلات	1	آذر ساعة		النسبة للبسادات الكلية للجريدتين		الأشرام	السنة
۷,۱۲,۵	_	%Α,Α	۲,۲۱٪	% \$\$, ٣	% ٣ ٧,٢	% 0 •	1940
// \A	%19,Y	%\V,o	% \ 0	<u>/</u> .٣٧, o	٪ ዮ,٠٦	% ET, 0	1974

وتشير دراسة أخرى (١٨) حول تطور متوسط المساحات الإعلانية في الصحف الصباحية الثلاث (الأهرام والأخبار والجمهورية) في الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٤ مقارنة بالسنوات الأربع الأولى من الثمانينيات من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٣ إلى تزايد هذه النسبة من ٢٦, ٣٦ ٪ في الفترة الأولى إلى عن الفترة الثانية إلى إجمالي المساحة الكلية لنفس الصحف الثلاث السابقة . وبالطبع تختلف هذه النسب من جريدة إلى كما يوضح ذلك الجدول التالي رقم (٣).

جدول رقم (٣)

متوسط نسبة الإعلانات إلى مجموع المسادة الكلية للصحف الثلاث	نية إلى إجمالى بيدة	المتغيو		
	الجمهورية	الأخبار	الأشرام	السنة
% ٢ ٦,٩	7, 7	۲,۰۳٪	% oA	1948 - 4.
% 4 %,4	% ٢ ٦,٤	7,77%	٤٩,٧	۱۹۸۳ – ۸۰

وقد قامت الباحثة بإجراء دراسة محددة لحساب نسبة المساحات الإعلانية في الجرائد اليومية الصباحية الأربعة « الأهرام والأخبار والجمهورية والوفد » على مدى أسبوع أختير بشكل عشوائي يبدأ من ٩٣/٦/٢٧ وينتهى في ١٩٩٣/٧/ وذلك بتجميع هذه الأعداد على مدى الأسبوع المحدد للدراسات ووصل حجم العينة ٢٨ عددا .

وتم حساب هذه المساحات بالسنتيمتر / عمود ، وذلك بهدف الوصول إلى نسبة المساحات الإعلانية إلى المساحة الكلية لكل جريدة مقارنة بالمساحة التحريرية فيها ، وكذلك نسبة إجمالي المساحات الإعلانية في الأعداد السبعة لكل جريدة إلى المساحة الكلية لهذه الأعداد مجتمعة ، لبيان أثر الصعود والهبوط في عدد صفحات كل إصدار على هذه المساحات .

والجدول التالى رقم (٤) يوضع نتائج هذه الدراسة :

جدول رقم (۱)

							T	ا خغ	Ī	
	V4,.1	\	λ., ζο	٨٢.٠٢	77,77	>1 , 0.		12	7	
۲۷۰,۵۲٪	۲.,٩٩	17. 17. 17. 17. 17. 17. 17. 17. 17. 17.	14, 40	\ e	1.,11	, , o.		الإعلانية / التعريرية/	£	يغ
, i	4	- - -	: :					الصفعان	مجمدي	
	۸۰,۰۸	30,00	٥٧. ٩٩	VY, 14	17,714	21,70		التعريرية//	الساحة	رم
۷۲,۰۲٪	TE, 97	13.7	ζ,,,			*	\\ \\	الإعلانية ٪		العمهورياة
	31	3.6	14	× ;	<u> </u>	ĺ.	31	اعتفوان	rient?	
	07,7-	14, F9	٥٢.٢٥	24,17	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	37. <0	13.64	التعريرية//	الساعة الساعة	
.61,.0	1,73	11,11	٥٧,٢3	٧٠,١3	37,70	17,13	Y., 0A	الإعلانية ٪		الأغبار
	11	16	7	3.1	1	3.6	3.6	9	مجسخ	
	19,55	1.73	44,10	TE, 1A	13,73	44,99	٤٢,٢٦	٠/ التحريرية/	26 [1.1]	
11,44	1.7.17	07,98	77.40	۱۵,۸۲	٥٧,٥٩	1	37, 40	1,0	3 2 2	الاهسرام
	7	**	11	<u>-</u> t	۲.	1	11		المنفعان	
نسبة إجمالي الساهات الإملانية	Ş	Ś	Ś	4.	1/19	۲×۲	1/YV		Ē.	المحيلة

ومن الجدول السابق يتضبح ما يلى :

- لم نستطع أن نتوصل إلى علاقة ثابتة وواضحة بين عدد صفحات كل إصدار ومساحة الإعلانات فيه بافتراض أنه مع كل زيادة في المساحة الإعلانية ينبغي أن يقابلها زيادة في المساحة التحريرية تحقيقا لما يسمى " القاعدة الذهبية " بين الإعلان والتحرير .
- أفردت صحيفة الأهرام مساحات كبيرة للإعلان بالقارنة بصحف الدراسة الثلاث الأخرى حيث بلغ متوسط نسبة إجمالي المساحات الإعلانية في الأهرام في الأعداد السبعة إلى المساحة الكلية لهذه الأعداد مجتمعة ٢٧, ٢٠٪ في مقابل ٢٠, ٥٠٪ للخبار ، ٢٧, ٢٠٪ للجمهورية ، ٢٠, ٢٠٪ للوفد .
- يبدو أن قاعدة " العرض والطلب " في السوق الإعلانية على وسائل النشر الصحفية المختلفة هي الركيزة الأساسية التي ينطلق منها صانعو القرار الإعلاني في صحف الدراسة ، والدليل على ذلك أن بعض هذه الصحف لم يصل إلى النسبة التي أقرها قانون سلطة الصحافة المحل المنة ١٩٨٠ بخصوص المساحة التحريرية والاعلانية للمطبوع اليومي في حين تعداها البعض الأخر بشكل يخل بحق القارئ في مساحة تحريرية مناسبة لإجمالي عدد صفحات هذا المطبوع سعيا وراء دخل إعلاني أكبر في المقام الأول .

وإذا كان القطاع الخاص قد مثل أكثر القطاعات المعلنة في هذه المساحات منذ منتصف السبعينيات " فإن ذلك يشير إلى دخول نمط جديد من أشكال جماعات المسالح التي ارتبط ظهورها بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي تنطبق من فلسفة حرية قوى السوق وتستند إلى استقلالها المالي والإداري عن السلطة السياسية وإلى طبيعة أعضائها بما لهم من ثروة ونفوذ خاصة وأن البعض منهم قد مارس العمل السياسي من قبل بما يعنيه ذلك من علاقات بصانعي القرار .

والجديد بالملاحظة أن التغيرات الكبرى التى شهدها المجتمع المصرى فى أوائل السبعينيات لا تزال هى التى تشكل قسماته الأساسية اليوم حيث لم تتغير مقومات النظام نفسه ، الأمر الذى يعكس استمرارية الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزتها حقبة السبعينيات ، فالذى حدث هو التغيير فى أسلوب الممارسة وليس على المستوى الهيكلي " (^).

٢- ٢ الإعلان مجال من مجالات صنع القرار باعتباره مصدر مهما لتمويل الخدمة الإعلامية

يشير سنزنيك P.SELZNICk في مقاله "أساسيات نظرية التنظيم " P.SELZNICk بجهتي النظر إلى الهيئة أو المؤسسة الإعلامية من وجهتي the Theory of Organizatio أنه يجب النظر إلى الهيئة أو المؤسسة الإعلامية من وجهتي نظر تعتبران متميزتين من حيث التحليل لكنهما متحدتان من حيث التجربة العملية وفي إطار الآثار المتبادلة: فمن ناحية هي نظام اقتصادي بحكم شكلها التنظيمي المحدد ، ومن ناحية أخرى هي هيكل اجتماعي قابل التكيف مع البيئة المحيطة (٢٠) الأمر الذي يفرض على إدارتها أساليب متميزة في تحديد مواردها ، وأسس تمويل خدماتها وحدود الاستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة وتجعلها تسير في اتجاه تحقيق الأهداف المحددة لها .

وينظرة متعمقة لنظم تمويل الخدمات الإعلامية في الدول النامية نجد أن أغلبها بين أكثر من مصدر أو ما يسمى بنظام التمويل المختلط وبالتحديد على الجمع بين التمويل الحكومي والدعم الإعلاني (٢١). فمثلا يأتى التمويل الإعلامي للخدمات الإذاعية في الدول الأفريقية في المرتبة الثالثة بعد الدعم الحكومي ورسوم الرخص ويعد بديلا عنها في بعض الدول الأخرى التي لا تأخذ بهذا النظام كالكاميرون وتشاد وغينيا . أما في الدول الأسيوية فيأتى التمويل الإعلاني لهذا الخدمات في المرتبة الثانية بعد الدعم الحكومي فيما عدا استثناءات قليلة ، تشهد دول أمريكا الجنوبية أختلافا عن الدول النامية الأخرى من حيث أهمية التمويل الإعلاني الذي يحتل المركز الأولى في كافة الخدمات الإذاعية في أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي وأمريكا الوسطي.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول التي اعتمدت على التمويل الإعلاني في خدماتها الإذاعية الأمريكية تمويلا تجاريا بشكل كامل من خلال الإعلانات التجارية التي تمثل ١/٢ وقت الإرسال في المعطات الأمريكية . ونظر الزيادة تكاليف إنتاج المواد الإذاعية بدأت أغلب الأنظمة الإذاعية الأوروبية – باستثناء بعض الدول(٢٢) – في قبول الإعلانات التجارية في الراديو والتلفزيون مع إخضاعها لضوابط منظمة لها(٢٢). وفي اليابان بلغ نصيب الإذاعة والتلفزيون الياباني من إجمال الإعلانات في وسائل الإعلام المختلفة عام ١٩٨٤ ه. . ٤ . . ٥ ٧ ٪ على التوالي) (٢٠).

وفى الدول العربية يغلب النظام الحكومي على نظم تمويل خدماتها الإذاعية من خلال

الميزانية العامة للدولة ، في حين تعتمد بعض الدول العربية الأخرى على الموارد الإعلانية بجانب هذا التمويل الحكومي (٢٥) كما هو الحال في جمهورية مصر العربية .

أما بالنسبة للصحافة ، فمازالت مشكلات تمويلها وانعكاساتها في مختلف أنماط التمويل في المجتمعات المختلفة وارتباطها ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي والاقتصادية في هذه المجتمعات الأثر الواضح في تحجيم أو تعظيم الموارد الإعلانية التي تدخل إلى ميزانيات هذه الصحافة بأنواعها المختلفة .

وترتبط الإيرادات الإعلانية في الصحافة بحجم الإنفاق الإعلاني على المستوى القومي ونصيبها من هذا الإنفاق . وإذا وجدنا أن أضخم ميزانيات الإعلان هي في الولايات المتحدة الأمريكية تليها المملكة المتحدة فألمانيا ثم تأتى فرنسا في المرتبة الرابعة .، فإن الإعلان في دول أوروبا الشرقية - خاصة بعد التطورات السياسة التي شهدتها مؤاخرا - قدعاد إلى الظهور . ففي بولندا يوجد اليوم وكالات للإعلان تقوم بتزويد الصحافة البولندية كلها بالإعلانات (٢٦) ، وها هي الصين يعد أن بدأت التحول إلى نظام السوق ، قدرت إجمالي المبالغ التي ستصرف على الإعلان والدعاية خلال عام ١٩٩٣ ، بـ ٢٣ , المليار دولار ، وترتفع ميزانية الإعلانات في الدول خاصة بعد أن بدأت الصحف في بيع صفحاتها الأولى بالكامل للإعلانات بما يتراوح بين ٢١٠ ألف دولار و ٧٨ الف دولار في العام وذلك حسب شهرة الصحفية وقوة انتشارها (٢٧).

وقد شهد نصيب الصحافة من هذا الإنفاق الإعلاني القومي تراجعا ملحوظا بعد أن استطاع التليفزيون أن يجذب إليه الجزء الأكبر منه ، فعلى سبيل المثال – فقدت الصحافة الفرنسية ٢ , ٢٣ ٪ من السوق الإعلانية في فرنسا في عشرين عاما من ١٩٦٧ (قبل أن تسمح بالإعلان في التليفزيون الفرنسي) حتى عام ١٩٨٨ ويظل المؤشر الأكثر وضوحا هو حجم الإيرادات الإعلانية مقارنة بإيرادات التوزيع للصحافة – كوسيلة إعلامية – بصفة عامة ، ولكل صحيفة – على حدة – بصفة خاصة ، ولا تتعدى هذه الإيرادات في الصحافة الفرنسية ٤٠ ٪ من إجمال إيرادات الصحف هناك في حين تصل إلى ١٨ ٪ في ألمانيا و ٢٠ ٪ في الولايات المتحدة، ٣ , ٢٥ ٪ في اليابان (٢٠). وفي مصر – ومع غياب الإحصاءات الدقيقة – يقدر أحد خبراء الإدارة الصحفية (٢٠) النسبة التي تمثلها الإيرادات الإعلانية لإجمالي إيرادات الصحف المصرية بـ ٤٠ ٪ ٠ ٪ ويقدرها خبير آخر (٢٠) نسبة ٥٠ : ٢٠ ٪ من موارد هذه الصحف .

أما بالنسبة للإيرادات الإعلانية في الصحف المختلفة ، فهناك صحف تعيش على هذه الإيرادات وحدها والتي يطلق عليها الصحف المجانية Les Journaux Gratituts والمناز وبلجيكا وسويسرا وهولندا وغيرها والتي يرى البعض أنها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وانجلترا وبلجيكا وسويسرا وهولندا وغيرها والتي يرى البعض أنها تشكل عنصراً مقلقاً للصحافة العادية ، فوجودها يعتبر منافسة غير مشروعة لتلك الصحافة (٢١) من وجهة نظرهم ، وهناك على الطرف الآخر تلك الصحف التي تعتمد إلى حد بعيد على إيرادات توزيعها كصحيفتي للحدرين بنسب توزيعها كصحيفة على كلا المصدرين بنسب إلى ما يقرب من ٩٠٪ من إجمالي دخلها ، وهناك صحف ثالثة تعتمد على كلا المصدرين بنسب متفاوتة . فصحيفة " الفيجارو الفرنسية " تحقق ٨٠٪ من دخلها من الإعلانات ، وتحقق " لوموند " نسبة ٥٥٪ في حين لا تزيد هذه الإيرادات عن ٢٥٪ في صحيفة " لوباريزيان " (٢٢).

وفى مصر ، يذكر رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام السابق ، أن إيرادات الإعلانات فى الأهرام قد بلغت ٥٠ مليونا من الجنيهات فى نهاية عام ١٩٨٣ بنسبة تزيد على ٥٠ ٪ من إجمالى دخلها فى حين بلغت إيرادات التوزيع فى نفس العام أكثر من ٢٥ مليونا وإيرادات الأنشة الأخرى ١٩٨٨ مليونا وإيرادات الأنشة الأخرى ١٩ مليونا (٢٣).

يتبين مما سبق أنه اذا كانت التجرية والواقع قد أكد أنه لا حياة اليوم للصحيفة الإعلانية " Ad-Iess إن صبح هذا التعبير (٢٤) وكذلك إلى ندرة الهيئات الإذاعية والتليفزيونية التى تعيش دون إعلانات مطلقا فإن الإعلان - كمصدر مهم من مصادر الإيرادات المؤسسة الإعلامية يصبح مجالاً واسعاً لصناعة عدد من القرارات داخل هذه المؤسسة .

وتدور هذه القرارات حول:

- حجم التواجد الإعلاني على خريطة العمل الإعلامي ، والذي تترجمه القرارات الخاصة بالمساحات الإعلانية في الجرائد والمجلات ونسبتها إلى المساحات التحريرية وكذلك مساحة الوقت المسموح به للإعلان في خريطة البث أو الإرسال .
- حجم الإيرادات الإعلانية المستهدفة على خريطة الميزانيات التقديرية للمؤسسات الإعلامية والذي تترجمه القرارات الخاصة بتحديد حجم الأموال اللازمة لإنجاز أهداف المؤسسة والنفقات الواجب القيام بها وأسلوب تمويل هذه الاحتياجات المالية لمؤسسة وفلسفة تعظيم العائد من الالتزامات الحالية والمقترحة للمؤسسة ووسائل تحقيق تلك الفلسفة .

- الضوابط والقواعد المنظمة لنشر أو إذاعة الإعلانات في الوسيلة الإعلامية والتي تترجمها القرارات الخاصة بهذه الضوابط وضمانات الالتزام بها وتنفيذها .

ويجب أن تنطلق الإدارة الإعلامية عند صناعتها لمثل هذه القرارات من إدراك واع "لقدر التخطيط القومي "لوسائل الإعلام وتحديد ما يجب أن تفعله هذه الوسائل في المجتمع من ناحية ، ومدى الاهتمام بجعل هذه الوسائل تحقق الربح لكي تبقى على قيد الحياة من ناحية أخرى (٣٥) .

وتستند إلى عدد من المرتكزات الاساسية المؤثرة من أهمها :

- السياسات الإعلامية والإعلانية التي يتبناها المجتمع من ناحية وتتبناها المؤسسة الإعلامية من ناحية أخرى .
 - حركة النشاط الإعلاني في المجتمع ومستويات الإنفاق الإعلاني القومي .
 - نصيب المؤسسة الإعلامية من هذا النشاط وتثير " شهرة المحل " للوسيلة الإعلامية.
 - التكوين الفكرى والقيمى والمهنى لمتخذى القرار في المؤسسة الإعلامية .
 - التكوين الفكرى والقيمي والمهنى لتخذى اقرار في المؤسسة الإعلامية .
 - القدرات البشرية والفنية والتكنولوچية المتوافرة في المؤسسة الإعلامية .

ونظرا لاعتماد اقتصاديات الوسائل الإعلامية المعاصرة - بدرجات تفاوتة على الموارد الإعلانية ، فإن القرارات الخاصة بتقدير الإيرادات الإعلانية المستهدفة ، وتحديد الضوابط المقيدة للإعلان وضمانات تنفيذها تظل من أصعب القرارات على هذا الصعيد .

صحيح أن الاقتصاد لا يعد العامل الوحيد المحدد للسلوك الاتصالى بما يجعله يؤثر على الوظائف الإعلامية المختلفة ، فضلا عن أن الحالة الاقتصادية لوسائل الاتصال وهيئاتها قد لا يكون لها بالضرورة تأثير على مخرجاتها (٢٦)، إلا أن هذا لا ينفى في النهاية ارتباط هذه المخرجات الإعلامية باقتصادياتها بشكل أو بآخر ، أخذاً في الاعتبار أن معظم أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة لا يقيمون وزناً للرسالة الاجتماعية للوسائل الإعلامية ومتطلباتها كما ينبغي .

فقى أمريكا – على سبيل المثال – ونظرا لاعتماد اقتصاديات المحطات الإذاعية هناك على الإعلان بصورة تكاد أن تكون كاملة – بلغت نسبة المحطات الإذاعية التي تتجاوز القيود الإعلانية ٨٦ ٪ من المحطات الأمريكية وذلك بهدف الحفاظ على المعلنين وجذب معلنين جدد ، وأكثر هذه التجاوزات يرتبط بالوقت المسموح به اللإعلان في خريطة الإرسال (٢٧).

وفى مصر ، يبدو أن الرغبة فى تحقيق إيراد أكبر من الإعلانات هو ما يحرص عليه التليفزيون ، فلا نزال نذكر إعلانات إحدى شركات توظيف الأموال وجوائزها الرمضانية على الشاشة منذ سنوات قليلة والتى خلقت حالة من الهوس وكسب منها التليفزيون بضع عشرات أو مئات الألوف من الجنيهات ولكن " الشركة "كسبت من ورائها ملايين جديدة من مداخرات الناس ، ثم بعدها بأسابيع قليلة سقطت هذه الشركة وضاعت المدخرات (٢٨) ، وكذلك تلك البرامج الإعلامية للإعلانية التى انتشرت على قنوات التليفزيون الخمس فى الفترة الأخيرة والتى شبهها أحد الصحفيين (٢٩) " بالبوتيكات التليفزيون الخاصة " .

. ويذكر رئيس مجلس إدرة مؤسسة الأهرام " أن الصحافة القومية - والحزبية في مصر - بلا استثناء - تضعف أحيانا تحت ضغط مشاكلها الاقتصادية لمطالب المعلنين في تقديم الإعلانات مدفوعة الأجر في شكل مواد تحريرية أو بغير إشارات إلى أنها مواد إعلانية مدفوعة الأجر لا تتحمل الصحيفة مستولية دقة معلوماتها مما قد يضر بمصلحة القارئ ويحرمه القدرة على التمييز واتخاذ القرار السليم " (١٠).

وبتشير أحد التقارير التي يصدرها المجلس الأعلى للصحافة في مصر عن الممارسات المهنية الصحافة المصرية ، إلى أن الخلط بين التحرير والإعلان ما زال هو المخالفة رقم واحد في جدول مخالفات الصحف المصرية بنسبة ٧,٧٦٪ إلى مجمل المخالفات المتعلقة بأدبيات الممارسة المهنية (١٤). ومن هنا يرى البعض أن " التشريعات الصحفية القائمة بوضعها الحالي لا تواجه هذه الأمور مما يتعين معه إعادة النظر فيها بحيث يمتد نطاق التحريم في المسئولية الصحفية عن مثل هذه الإعلانات إذا ما ثبت أن المراد هو طمس الحقائق وتضليل الرأى المام (٢٤). كما طالب البعض الأخر باتخاذ قرار لبحث إيجاد قناة تليفزيونية خالية من الإعلانات أو لا تقدم سوى الإعلانات المتعلقة بالخطط القومية والمصلحة العليا مثل تنظيم الأسرة ومنع التدخين والتطعيم وتخدم المشاهدين وقيم الإعلام الملتزم (٢٤). مما دفع متخذى القرار في التليفزيون المصرى إلى إصدار قرار بتحديد الضوابط التي تحكم البرامج الإعلانية التليفزيونية وتضع الحدود الفاصلة بين الإعلام والإعلان ، وتشكيل لجنة برئاسة رئيس التليفزيون للإشراف على البرامج الإعلانية المباشرة وغير والإعلان ، وتشكيل لجنة برئاسة رئيس التليفزيون في ضوء الضوابط التي نص عليها القرار السابق(١٤٤). ولعل استعراض بعض الأمثلة — من واقع المؤسسات الإعلامية المصرية — لقرارات اتخذتها

قياداتها وانعكست على أدائها ارسالتها الإعلامية ، وتأثرت فيها بالإعلان - كمصدر مالى مهم -- يلقى مزايدا من الضوء على حجم هذا التأثير ونوعينه :

إعلانات شركات توظيف الأموال في الصحف المصرية

كانت قضية شركات توظيف الأموال التي ظهرت في مصر في مطلع الثمانينيات واحدة من الأمثلة الواضحة لممارسة الإعلان – كمصدر دخل – دور مهم في صناعة القرارات الإعلانية والاعلامية داخل المؤسسات الصحفية المصرية من ناحية ، وفي تحديد المرتكزات التي تنطلق منها هذه القرارات من ناحية أخرى .

تشير دراسة الدكتوراه التى قدمها أحد الباحثين (٥٠) تناوات هذا الموضوع إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة التى توضح – فى رأينا – التأثير السلبى للإعلان وإيراداته على صناعة القرار الصحفى ومخرجاته وتأثره نذكر أهمها:

- كان القرار الإعلامي أولا بعدم النشر الإعلامي "المكثف" عن نشاط هذه الشركات (كما في جريدتي الأهالي والشعب) أو تجاهل توضيح سلبياتها واثارها الضارة على الاقتصاد المصرى (كما في جريدتي الأهرام والوفد) والتخلي عن وظيفة الإنذار المبكر كوظيفة اتصالية وذلك منذ ظهور هذه الشركات أوائل الثمانينيات وحتى صدور القانون ٨٩ لسنة ١٩٨٦ (بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٨٦ بتنظيم بعض حالات دعوة الجمهور إلى الاكتتاب العام). ونتفق مع قول الباحث: " إنه يكاد يقطع بأن هذا التجاهل لم يكن نتيجة عدم إلمام كاف بالظاهرة لكنه كان متعمداً لتحقيق مصالح النظام الاتصالي نفسه في المقام الأول "، ويضيف: " بل أن سعى هذا النظام لتحقيق مصالحه من خلال تأييد هذه الشركات جعله يتحدى الإنذارات المبكرة التي صدرت من البنك المركزي المصرى وهيئة سوق المال بعدم التعامل مع هذه الشركات ونشر إعلاناتها خشية تضليل الرأى العام (٢١).

- إن القرار الإعلامي والإعلاني الذي اتخذه صانعو القرار في المؤسسات الصحفية المصرية بخصوص هذه الشركات في تلك المرحلة كان متوائماً مع صمت النظام السياسي إزاءها مما ساهم في خداع الرأى العام وسمح لهذه الظاهرة بالانتشار السريع ،

- في المرحلة التالية من عمر هذه الشركات أي في الفترة من ٢٧ يونيو ١٩٨٦ وحتى صدور القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال الأموال واستثمارها ، استبدل القرار الإعلامي السابق بقرار " تكثيف " النشر الإعلامي عن نشاط هذه الشركات والترويج لها

على حساب الجهاز المصرفي المصرى طمعا في زيادة عائد الإعلانات وهو عائد كبير ومجز عاد بالفائدة على النظام الاتصالي ككل وعلى بعض الشخصيات ذات الصلة بالنشاط الإعلاني داخل هذا النظام (٤٧).

ولعل ما ذكره مراقب حسابات شركات " الريان " في التقرير الذي قدمه إلى رئيس هيئة سوق المال عن لمركز المالي لها من أن إجمالي تعاقدات الشركة مع المؤسسات الصحفية قد بلغ مائة ميلون جنيه تم التنفيذ بما يساوى ٤٠ مليون جنيه وقد تم توريد الباقي (٤٨) ، ويوضيح قدر هذه الفائدة .

- تباينت القرارات الصحفية الخاصة بالتعامل الإعلامي مع هذه الشركات من صحيفة إلى أخرى في المرحلة التي تلت صدور القانون السابق وحتى نهاية عام ١٩٨٩ . ففي جريدة الأهرام الختلف القرار الإعلامي على المستوى الرسمي الذي يدرك حقيقة المكاسب المالية التي تحققها إعلانات هذه الشركات وذلك من خلال الافتتاحيات ومقالات صحفي الجريدة عن كتابات المفكرين والكتاب من خارج الجريدة الذين لا تحكمهم نفس النظرة أو الدافع . عكس الحال بالنسبة للقرار الصحفي في جريدتي " الوفد والشعب " والذي سمح بالترويج الإعلاني والدعائي والإعلان السياسي وقيام بعض الكتاب بالدعاية غير المباشرة لهذه الشركات في أعمدتهم الصحفية . وعلى حين كان القرار الصحفي في جريدة " الأهالي " بالدعوة للسيطرة على نشاط هذه الشركات ، كان القرار الإعلاني داخل هذه الجريدة بنشركم كبير من المساحات الإعلانية لصالح هذه الشركات ،
- مع تدهور أوضاً ع هذه الشركات ، قل حجم النشاط الإعلاني لها ومن ثم قلت المنافع التي كان يجنيها صانع القرار في المؤسسات الصحفية ونتيجة لذلك قل الحماس الإعلامي للدفاع عنها مما قلل من مصداقية التحرير وزاد من مصداقية نظم الاتصال المعرضة(٥٠).
- وأوقعت القرارات الإعلامية السابقة التي تأثرت بالايرادات الإعلانية المتوقعة المارسة المهنية للصحافة في عدد من المحظورات نذكر منها:
- الإخلال بحق القارئ في الخبر الصادق ، وواجب التحرير في تدعيم هذا الصدق والمصداقية ، ومن أمثلة ذلك : الخبر الذي نشرته جريدة أخبار اليوم (٥١) حول مستحقات لإحدى هذه الشركات لدى أحد المواطنين لم تبلغ بها إدارة الأموال العامة ، ثم سرعان ما ينشر ما يكذبه أو

يناقضه في اليوم التالي مباشرة في جريدة الأخبار التي تصدر عن ذات المؤسسة الصحفية على شكل إعلان ينفي فيه هذا المواطن أية علاقة بهذه الشركة .

كذلك آثار التحقيق المعنى الذى نشر فى جريدة " أخبار اليوم (٢٥) تحت عنوان " امنعوا هذه الكارثة " حول أحد مشروعات إحدى هذه الشركات تتهمها فيها الصحيفة بمخالفتها للقانون وتنسب إليها عددا من أوج القصور والفساد ، ثم تنشر جريدة " الأخبار " فى اليوم التالى مباشرة إعلانا فى صفحة كاملة بمبلغ عشرين ألف جنيه مدعما بالصور حول نجاح الشركة المذكورة فى تنفيذ مشروعاتها التى تحدث عنها التحقيق السابق ، هذه القضية بشكل كبير مما دفع رئيس تحرير الصحيفة آنذاك أن يبرر هذا " الموقف " أمام القارئ بعد قصيرة من النشر فى مقال بعنوان " الإعلان فى الصحف ليس حقا مطلقا بلا قيود "(٢٠) بقوله: " ما القول بالنسبة لشركة استثمار هاجمها رئيس تحرير الصحيفة واتهمها بمخالفة القانون ، هل من حقها أن تنشر إعلانا تحريريا تتحدث فيه عن أمجادها والتزامها بالقانون فى الصحيفة نفسها ؟ ثم يرد " هنا يختلف الأمر فى رأيى ، لأنه ليس أمام هذه الشركة إلا أن تعلن عن أعمالها وما دام التحرير حر فى نقدها المحيفة تنشر إعلانات هذه الشركة اشترت رأى الصحيفة وهذا هو المعيار الأساسي أما إذا كانت الصحيفة تنشر إعلانات هذه الشركة مقابل أن تصمت عن النقد فهذا هو المرفوض " .. وهو رأى يضمع المناقشة ولاشك .

وما نشرته أخبار اليوم (³⁰⁾ أيضا في شكل خبر الإشكال الذى قدمته هيئة قضايا الحكومة لمقف أعمال الشركة السابقة في منطقة المعادى ، ثم تنشر الأخبار فى اليوم التالى مباشرة لنشر الخبر إعلانا للشركة بعنوان " تنويه " تنقد فيه ما جاء فى الخبر المنشور وغيرها وغيرها .

- أيهما أقوى في مواجهة الآخر . . الإعلان أم التحرير .

ومن الأمثلة الصارخة على تلك المواجهة ، هذه الرسالة " شديدة اللهجة " التى أرسلها رئيس مجلس إدراة شركة " الريان " إلى رئيس مجلس إدراة مؤسسة أخبار اليوم (٥٥) ، بعد نشر جريدة " الأخبار " إحدى إصدارات المؤسسة لعدد من الأخبار حول الشركة وأوجست الخيفة في قلوب المودعين فيها يقول فيها : إنه لا يحق لمحامى الشركة (الذي هو نفسه مستشار هذه الموسسة الصحفية آنذاك) نشر أي بيان أو أخبار عن الشركة ... " وبناء عليه فإني أحذركم كل التحذير من ذلك لاسيما وانه مستشار جريدتكم " .

كذلك تقبل جريدة الوفد أن تنشر إعلانا (٢٥) بعنوان " المستندات والوثائق تكشف زيف ادعاءات أصحاب الأقلام المغرضة " يتحدث عن زملاء في المهنة بأسلوب غير مهذب حيث يقول:" .. وزاد من ذلك أن انبري السيد سنبل رئيس تحرير جريدة الأخبار والسيد سمير رجب رئيس تحرير المساء يحرض الحكومة ضدنا ، ويكتب الثاني مقالا يهددنا ويحذرنا محاولاً إخافتنا ... إن بعض أصحاب الأقلام يزعمون ... " وهكذا أثارت هذه الأمثلة وغيرها قضايا عديدة المناقشة شارك فيها الصحفيون ورجال الإدارة والإعلان جنبا إلى جنب مع رجال الفكرة وقادة الرأى في المجتمع نذكر

- مدى التوافق أو الانسجام الواجب بين مضمون ما ينشر في المواد التحريرية والإعلانية في الوسلية الإعلامية ، ومن يملك سلطة أتخاذ القرار إذا ما حدث التعرض أو التناقض بينهما .
 - مسئولية الوسيلة الإعلامية عما تقدمه من إعلانات.
 - أهمية تنويع مصادر الدخل الإعلاني في الوسيلة الإعلامية ضمانا لحريتها(٥٠).

القضية التي عزفت باسم " قضية الشيخ الفاسي " .

فجر القرار الذي اتخذته القيادة الإعلامية لمؤسسة الأهرام بمنع نشر العمود اليومي الكتاتب أحمد بهاء الدين الكاتب بجريدة الأهرام (٥٠) والذي تسامل فيه عن الأسلحة والحقائب الملأي بالمجوهرات التي ضبطتها شرطة مطار القاهرة بحوزة "الشيخ الفاسي" وهو عائد إلى مقره الدائم يلندن والذي قام وزير الأوقاف آنذاك بتوديعه ، كما يسأل كل من قدمه لمصر على رنيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية عن معلوماتهم عنه وسرا احتفاء الرسميين والإعلاميين به وبهذه الصفة . فجر هذا القرار واقع العلاقة بين القرار الإعلامي والقرار الإعلاني في المؤسسة، حيث اتضح أن السبب في عدم نشر هذا العامود أن "الفاسي" يقوم بجهد ضخم في دعم الطبعة الدولية للأهرام عن طريق الإعلانات الإعلامية ، وأن حصيلة الإعلانات منه سنة واحدة تبلغ ٤ مليون جنيه " (١٠) . وبالرغم من أن الأهرام قد بادرت بتكذيب هذا السبب مؤكدة حرية الصحافة والصحفيين في مصر (٢٠) إلا أن القضية لن تغلق بل امتدت إلى مناقشة حق رئيس التحرير وحدود سلطته التقديرية في اتخاذ مثل هذه القرارات ، مع التأكيد على أن القانون لا يعرف شيئا اسمه سلطة مطلقة من ناحية ، وشرط عدم التعسف في استخدام هذا الحق من ناحية أخرى (١١).

كذلك ثارت أزمة فى جريدة الجمهورية حول اتخاذ قرار بقبول نشر إعلان عن هذا الرجل أو رفضه ، وكادت أن تمنع الصحفية من الصدور يوم ١٩٨٧/١/٣ حيث كانت الجريدة جاهزة للطبع فى الساعة السابعة كالمعتاد ، ورفض رئيس مجلس إدارتها طبعها ما لم تنشر الإعلان المذكور فى الوقت الذى أصر فيه رئيس التحرير على رفض نشر هذا الإعلان حتى وصل الأمر إلى المجلس الأعلى للصحافة ومباحث أمن الدولة، وطبعت الصحيفة دون نشر الإعلان (١٢).

إعلانات التليفزيون المصرى خلال شهر رمضان عام١٤١٣هـ /١٩٩٣م

سادت على شاشة التليفزيون المصرى خلال شهر رمضان ١٩٩٣ نوعية من البرامج الإعلانية التي ينتجها القطاع الخاص ممولة من الإعلانات ومتضمنة الإعلان إلى جانب الترفيه وبذلك تشغل وقتا أطول قد يمتد إلى نصف ساعة وربما أكثر بالنسبة للبرنامج الواحد(٦٣).

كما ظهرت شركات تعلن عن نفسها وتتحكم في تقديم هذه البرامج فتقوم باختيار القائمين عليها (برنامج الكاميرا الشقية) أو باختيار موضوعاتها السطحية (برنامج من غير كلام) ، وقد بلغ من تدخل هذه الشركات في بعض البرامج أنها كانت تعلن عن نفسها في شكل إعلان في كل فقرة من أذا تذكرنا أن هذا البرنامج يحتوى على خمس عشرة فقرة لتعرفنا كم إعلانا يقدم في البرنامج الواحد (من غير كلام أيضا) حتى يمكننا أن نسمى هذه البرامج "برامج إعلانات" (37). وخطورة تلك البرامج أنها تفرض نفسها على التليفزيون إما أن يقبلها أو يرفضها بالكامل. ويبدو أن الذي حدث هو القبول التام لتلك البرامج مادامت ستشغل ساعات من وقت الإرسال بغض النظر عن مضمونها، وفي ظل تباطئ التليفزيون عن إنتاج برامج جديدة بالكم الذي يغطى ساعات الإرسال الطويلة على قنواته الخمس هنا يكون القرار هو التغاضى عن كثير مما كان يجب منعه « مادام التليفزيون »

كذلك الحال بالنسبة لقرار قبول فكرة قطع البرنامج أو الفيلم أو المسلسل من أجل إذاعة إعلان أو عرض لوحة إعلانية يتم مزجها مع أحداث المسلسل أو الفيلم خلال عرضه متعدية بذلك على الانسياب الطبيعى للعمل ومتجاهلة مشاعر المشاهد وأخلاقيات الممارسة في المجتمع ومؤكدة أضعف قيم " الخصخصة " وهي المال قبل الجمال والمدفوع قبل المنوع (٢٦).

ثالثا : الإعلان كمؤثر إيجابي في صناعة القرارات في المؤسسة الإعلامية

استعرضنا في الصفحات السابقة صورا لقرارات إعلامية تأثرت تأثرا سلبياً بالإعلان ، أو كان للإعلان ، كمصدر لتمويل الخدمة الإعلامية وتدعيم القوة الاقتصادية لهذه الخدمة . تأثيراته السلبية على القرارات الخاصة بالأداء الإعلامي نفسه .

وفى هذه الصفحات سوف نتعامل مع الإعلان كمؤثر إيجابى فى صناعة القرارات الخاصة بتدعيم الأداء الإعلامى نفسه وإلى أي حد يصبح الإعلان معاونا فى تكوين هذه القرارات من وجهة نظر إدارة المؤسسات الإعلامية .

ومن المفيد هذا أن نلفت النظر إلى أنه يجب على إدارة المؤسسة الإعلامية الخلط بين بعدى ماذا وكيف في حياة المؤسسة التي تديرها . فإذا كانت الأولى تعنى استراتيچية الإدارة أى الرؤية الموجهة إلى ما ينبغى أن تكون عليه المؤسسة وأهدافها الأساسية . فإن " كيف " تعنى في الواقع كيفية وصول المؤسسة إلى هذه الأهداف ، أو هي النقط الهامة أمام الإدارة الإعلامية لإتخاذ القرارات العملية التي تفترض فهما واضحا لماترغب المؤسسة في تحقيقه (١٧) ، وهي التي سنركز عليها من خلال مجموعة المجالات التي يمكننا تحديدها ونرى أنها تبرز العلاقة الإيجابية للإعلان بالقرارات المتعلقة بها وهي :

- القرارات المتعلقة بتوفير مدخلات الإنتاج الإعلامي وتحسين مخرجاته وبصفة خاصة من ناحية الشكل (١٨)،
 - القرارات المتعلقة بسياسات تسعير المدمة الإعلامية .
 - القرارات المتعلقة بسياسات التدريب وتنمية القوى البشرية في المؤسسة .
 - القرارات المتعقلة بسياسات التطوير وتبنى مستحدثات التكنولوچيا الإعلامية .
 - القرارات المتعلقة بسياسات الأجور في المؤسسة الإعلامية .

وبقدر ما يتوافر لصانع القرار من إدراك واع للاتجاه الذي ينبغي أن توجه إلية مؤسسته يكون أكثر مقاومة للهجوم أو المساومة على الاختيارات التي توصله إلى هناك (٦٠).

القرارات المتعلقة بتوفير مدخلات الإنتاج الإعلامي وتحسين مخرجاته .

لم يعد في الإمكان تحليل الاتصال الجماهيري بدون أن نأخذ في الحسبان تدفق المال بين سناعة الإعلان ووسائل الإعلام . وعلاقة الإعلان بهذه الوسائل اليوم ليست علاقة صدفة ،

فالإعلان قوة أساسية تلعب دورا هاما فى تشكيل شكل ومضمون وسائل الإعلام (٧٠). . فعلى سبيل المثال " يحدد حجم صحيفة ما (عدد صفحاتها) تكاليف المواد الأولية الملموسة (وبخاصة الورق والحبر) بجانب عناصر التكلفة الأخرى المطلوبة لعملية الإنتاج ، كما أن هذا الحجم نفسه يتحدد بالعلاقة بين حجم الإعلانات وحجم المادة التحريرية على اختلاف أنواعها (٧١).

وفي التقرير الذي نشره اتحاد وكلات الاستشارات الإعلانية (AACP) (۲۲) بفرنسا في يناير الباشرة الإعلان « الإعلان والسعر » (۲۲). Le publicité et le prix (۲۲) فيه الميزات غير المباشرة للإعلان على وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية ، ذكر أن الإعلان قد ساعد على تحسين مظهر العديد من الدوريات حينما زاد من القدرة الاقتصادية لهذه الدوريات فساعدها على تحسين نوعية الورق المستخدم ، وإدخال الطباعة الملونة ، كما كان وراء زيادة عدد الصفحات التحريرية التي تقدمها هذه الدوريات وقدم مثالا على ذلك من مجلة "هي" (ELLE) الفرنسية ، فحينما كانت تصدر في ثمانين صفحة كان الإعلان يشغل نسبة ٢٠٪ منها أي يتبقى القارئ ٢٠ صفحة كمادة تحريرية ، وعندما صدرت المجلة نفسها في مائتي صفحة وشغل الإعلان ٣٥٪ ٪ من هذه المسلحة تحريرية ، وعندما صدرت وعشرون صفحة تحريرية ، وحققت المجلة إيرادات إعلانية جديدة في الوقت نفسه .

وفى مصر ومنذ منتصف السبعينات برزت مشكلة اختلال الهياكل التمويلية لبعض المؤسسات الصحفية نتيجة نقص إيرادتها عن مصروفاتها إلى جانب تراكم الديون الحكومية عليها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها ، وفى وقت تتفاقم فيه الأعباء وترتفع أسعار الورق (١٤) الذي يعتبر من أهم عناصر تكلفة العملية الإنتاجية للجريدة جيث قدرت بعض الدراسات نسبة ما يستنفذه الورق من إجمالي مصروفات الجريدة ٥٠٠ : ٥٥ ٪ ، ٢٠ : ٣٥ ٪ من إجمالي إيراداتها حسب توزيع المحمفة (٥٠).

وبالرغم مما يوجهه القراء من انتقادات مستمرة إلى نوعية ورق الصحف ، يكفى أن تتخيل حجم الأعباء الإضافية التي ستقلى على الصحيفة إذا فكرت في تحسين هذه النوعية . يقول د. سيد أبو الذجا خبير الإدارة الصحفية " إن الجريدة بإعلاناتها الكثيرة أقدر على تجويد مادتها التحريرية من الجريدة ذات الإعلانات المحدودة ، فالإعلانات على سبيل المثال – تساعد " الأهرام " على أن يرسل المحررين لمتابعة الأحداث في العالم وعلى تحديث المطابع وعلى الطبع على ورق فناندى وهذا هو أجود الأنواع وهي الجريدة الوحيدة التي تطبع على هذا الورق في مصدر وهذا

بفضل "الأعلان" ثم يتسائل: لماذا يطبع "الأهرام" في ثمان وعشرين صفحة والصحف الأخرى في أربع عشرة صفحة ؟ الإجابة بدون الإعلان من الصعب تمويل هذا (٧٦). والأمر لا يختلف كثيرا في الإنتاج الاذاعي أو التليفزيوني، فقد ارتفعت تكاليف " منذ الستينيات مما يستلزم توجه الاهتمام إلى ما يسمى تطور "الوعى بالتكاليف " من خلال عملية تكوين القرار من أجل إنجاز هذا الإنتاج.

ويجب أن تعترف أن البحث عن نظام الحصول على الموارد المالية مازال يعتبر نقطة ضعف أو قوة الهيئات الإذاعة والتليفزيونية في العام ، فالاعتماد كلية على إيراد رسوم الرخصة – كما هو سائر في بعض البلاد – ليس عامل ضمان دائما نظرا الطبيعة العامة لهذا المورد وخضوعه لقواعد سياسية أكثر من كونها اقتصادية بل يتحول إلى عقبة عندما تواجه إدارة هذه الهيئات مشكلة توفير المستزمات أو التوسع في الاستثمارات ، كذلك كان المعتقد أن التصريح لهذه الهيئات بقبول إعلانات يحررها من البحث عن توازن بين الاحتياجات والوسائل .

وأيا ما كان لأمر ، فمما لا شك فيه أن " الهيئة التي تتمتع بموارد مالية قوية تستطيع أن تقدم مشروعات أكثر تكلفة وجودة ، على حين تحاول الهيئة التي تتمتع بموارد مالية أفل مواجهة المتزاماتها البرامجية بإنتاج أقل تكلفة أو تعيد بث برامجها أو تذيع البرامج نقلا عن هيئات أخرى » (٧٨).

وتستطيع الإيرادات الإعلانية أن تعاون في هذا المجال بشكل إيجابي .

القرارات المتعلقة بسياسات تسعير الخدمة الإعلامية

هل يواصل الإعلان حتى اليوم قيامه بنفس الدور الذى اضطلع به منذ عام ١٨٣٦ حينما أدخله اميل دى جيراردان فى صحيفته Le presse هو تخفيض سعر بيع الصحيفة وتعويض هذا التخفيض من دخل الإعلان ليسمح لعدد أكبر من القراء بشراء الصحيفة ؟

وهل يتعاظم هذا الدور كلما شهدنا ارتفاعا في سعر بيع الصحيفة ، حيث تشير التجربة إلى أن أى ارتفاع في هذا السعر وإن كان طفيفا يثير بسرعة انخفاضا في عدد القراء ، وهي حقيقه كما اكدها المهنيون منذ فترة طويلة ؟

حقيقة الأمر أنه مواجهة الهياكل التمويلية المتردية للمؤسسات الصحفية ، والتي تقف حائلا أمام إمكانية تحسين الإنتاجية ، يتبنى مديرو هذه المؤسسات أحيانا اتجاها " قاتلاً ".

نحو زيادة سعر بيع الصحف . ففي خمسة عشر عاما من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٨٤ تضاعف سعر اليومية الفرنسية – على سبيل المثال – ست مرات ، وسعر المجلات أربع مرات في حين أن الزيادة العامة في الأسعار هناك لم تتضاعف إلا بمقدار ٢,٧٥ مرة . ويبدو أن الاتجاه لدى الإدارة ، بعد أن أعقبه هبوط في توزيع هذه الصحف – قد انتكس خصوصاً في سنوات الثمانينات حيث يسود الاعتقاد لدى هؤلاء المديرين الآن بأن هذا التأثير الضعيف – على المدى القصير – يضفي في الواقع الدور المتنامي لزيادة في هبوط التوزيع على المدى المتوسط والطويل(٢٩١). وفي مصر يشير طلعت زهيري إلى أن " سعر بيع الصحيفة المصرية يضغط على مجالس إدارات المؤسسات طلعت زهيري إلى أن " سعر بيع الصحيفة المصرية يضغط على مجالس إدارات المؤسسات الصحفية وإدارات الإعلان فيها والسبب أن الصحيفة من ١٢ تتكلف ورقا فقط بأربعة عشر قرشا غير الأجور ، وبغير الإعلانات لا يمكن أن تدفع الأجور والمرتبات (٨٠).

وأصبح الحل أمام القائمين على هذه المؤسسات ، كما يقول عبد الحميد حمروش نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال المصرية ، وهو رفع سعر بيع الصحف لتغطية مصاريف غير قابلة أن تحقق عائدا خاصا بها من التشغيل العادى ، فزاد العبء لأن أسعار الصحف اليومية في مصر نجد أنها كانت بين ١٩٦٢ ، ١٩٦٧ تباع بقرش صاغ واحد ، وظلت من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٣ ترتفع من قرش إلى خمسة قروش ومن ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ ترتفع إلى خمسة وعشرون قرشا ، فإذا تركنا جانبا حق القارئ في الحصول على الصحيفة بسعر ملائم ، فإن الفائدة التي تحققها زيادة السعر ، أضاعها النقص في التوزيع ، فبعد رفع سعر الصحيفة اليومية من ١٥ قرشا إلى ٠٠ قرشا إلى ٠٠ قرشا ألى ١٩٨٠ قرشا المنابقة (١٨) .

أين دور الإيرادات الإعلانية في إعادة جزء من التوازن المفقود في اقتصاديات سعر بيع الصحفة ؟.

يمكننا فهم تطور هذه الإيرادات الإعلانية في الصحافة من خلال مؤشرين أساسين هما:

- نسبة هذه الإيرادات لإجمالي الإيرادات الإعلانية في وسائل الإعلام المختلفة .
 - نصيب الصحافة من هذه الإيرادات لإجمالي إيراداتها الكلية.

ويرتبط المؤشر الأول بحجم الإنفاق الإعلاني على المستوى القومى وتوزيع على وسائل النشر الإعلاني المختفة . ولا شك نصيب الصحافة من هذا الإنفاق قد تراجع بشكل ملحوظ منذ دخول الإعلاني التليفزيون كما سبق أن أوضحنا . وكانت هذه الظاهرة أشد تأثيرا على

الصحافة اليومية من الصحافة الدورية ويتضح المؤشر الثانى إذا ما قارنا بين حجم الإيرادات الإعلانية مقارنة بإيرادات التوزيع . ولا شك أن الفروق بينهما تنعكس مباشرة على بيع الصحيفة لقازئ ، فإذا أصبح العلاقة بين إيرادات الإعلان وإيرادات التوزيع علاقة مناصفة ٥٠٪ ، ٥٠٪ ، فمن المكن أن يصبح سعر بيع الجريدة أقل (٨٢).

وفى مصر، فليس هناك من شك فى أن الإعلان التليفزيون قد أثر على اقتصاديات الإعلان الصحفى كما حدث فى العالم كله، لأن ميزانيات الإعلان التى رصدت للتليفزيون تمت على حساب الصحافة، وتمثل هذا التأثير الاقتصادى فيما حدث من رفع الصحف لسعر الإعلان واسعر بيع الجريدة للقارئ وفى الوقت نفسه نحن لا نحسب التكلفة حسب الوحدة فى الجريدة لأن هناك أنشطة أخرى تعمل بشكل تجارى وتدر أرباحا فى النهاية على المؤسسة بالإضافة إلى الإعلان. إلا أن الزيادة فى عدد صفحات الجريدة التى أعقبت رفع سعر بيعها قد زاد من تكلفة إنتاجها(٨٣). بالإضافة إلى ضعف القوة الشرائية للقارئ المصرى والظروف الاقتصادية التى تحد من مساحة بالإعلانات التى تدفع لدور الصحف.

أما بالنسبة الخدمة الإذعية تقول د. چيهان رشتى إن هناك اتجاهاً واضحاً لإضفاء الطابع التجارى على الإذاعة ويظهر ذلك في التحول العام من تمويل الخاص المستمد من الإعلان وبشكل خاص في الدول بسبب ضغوط أنظمة التليفزيون الكابلية وابث بالأقمار الصناعية إلى الحد الذي أصبحت تطغى إلى حد كبير على الأنظمة غير التجارية القائمة (At). ومن هنا يتسع المجال أمام الإعلان لأن يكون له دور إيجابي في القرارات المتعلقة بتسعر هذه الخدمات الجديدة.

وفى مصر، وفى إطار الوضع القانونى لهذه الخدمات من ناحية وبخول الإعلان كمصدر من مصادر تمويلها من ناحية أخرى، يتضح أن الزيادات المستمرة فى الإيرادات الإعلانية يساهم فى تحقيق بعض الأهداف الضاصة بتخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة وعلى موازنة النقد الأجنبى وإمكانية مواجهة الزيادات الطارئة فى استخدامات القطاعات المعنية بالزيادة فى الإيرادات الجارية (٨٠)، بما يتيح الفرصة لمتخذى القرار فى توصيل الخدمة الإعلامية بتكلفة أقل لمستهلكها فى النهاية.

القرارات المتعلقة بسياسات تطوير المؤسسة الإعلامية وتا هيل الكادر البشرى فيها

كان تطور الصحافة الجماهيرية خلال القرن التاسع عشر ظاهرة اقتصادية اجتماعية في الأساس ، فقد ساهمت الصحف في إثراء المعلومات وفتح مجال الحوار والمناقشات كما لعبت – في الوقت نفسه – دورا رئيسيا في استقرار المؤسسات الاجتماعية الجديدة . وقد صاحب ذلك إيداع تكنولوجي واسع في وسائل لطباعة ، ومنذ ذلك الحين لم يحدث تطور في تكنولوچيا الصحافة يضارع المتطور الذي قدمه الكمبيوتر حيث فتح آفاقا ممتدة ليس فقط في صالات التحرير وقاعات الإعلان والتوزيع وغيرها .

وتاريخ التقنيات الحديثة للصحافة هو إلى حد بعيد تاريخ الصراعات حول دخول هذه التقنيات (٨٦).

فمما لا شك فيه أن هذه التكنولوچيا المتطورة قد أعادت تشكيل قدرات الصحافة في الدول المتقدمة من حيث المرونة والسرعة والقدرات الفنية العالمية ، بالإضافة إلى أنها فتحت الباب أمام تحليل تطور اقتصاديات الصحف بشكل مختلف.

فلفاكسميلى - على سبيل المثال - بما يتيحه من إمكانية إنتاج الصحيفة بالقرب من نقاط البيع والتغلب على مشكلات النقل والتكاليف الباهظة التي تتكبدها الصحف في ذلك ، إلى جانب توفير فرص جديدة لتوزيع الصحيفة من المكن أن يعتبر أداة لتحقيق التوازن ومن ثم النمو في أرقام لتوزيع.

كذلك تتيح هذه التكنواوييا إمكانية استخدام الألوان ، وتحسين نوعية الطباعة والصور الصحفية بما يوفر فرصة أوسع للصحافة " بالقبول " في السوق الإعلانية التي مازالت محجوزة لصحافة المجلات ، أي مصادر مالية جديدة ، وكذلك لزيادة المبيعات وبصفة خاصة في ظل منافسة التليفزيون (٨٧)

من هنا نتبين أن العلاقة بين التكنولوچيا - الإعلان والعكس هى علاقة مزدوجة كلاهما يؤثر في الآخر ويساعد على تحقيقه ، بعد أن تتحول هذه العلاقة إلى سياسات تترجم إلى خطط وبرامج ذات هدف متحرك لكل مؤسسة صحفية ووفقا أظروفها كذلك يمكن فصل هذه الخطط والبرامج الضاصة بعمليات تحديث العملية الإنتاجية للصحيفة عن برامج تأهيل العنصر البشرى الذى

سيتعامل مع هذه المستحدثات ، حيث أصبحت هذه البرامج ضرورة تفرض نفسها اسد الحاجة إلى الفنيين المؤهلين في مختلف مجالات الإنتاج ، انطلاقا من أن التكنولوچيا الجديدة لم تلغ العامل القديم بل تتطلب تطوير هذا الدور وصولاً إلى نوعية جديدة من المهارات والاستعدادت المهنية لهذه التكنولوچيا.

وتظل مشكلة تمويل هذه البرامج معوقا أساسيا أمام إنجازها إذا لم يتوافر للمؤسسة الإعلامية الموارد المائية اللازمة . وحيث ان الإيرادات الإعلانية تمثل نسبة لا بأس بها من هذه الموارد في المؤسسة الإعلامية المعاصرة ، فلا شك إنها ستكون أحد مرتكزات القرارات المتعلقة بهذه البرامج،

القرارات المتعلقة بسياسات الاجور في المؤسسة الإعلامية

أصبحت المؤسسات الإعلامية المعاصرة مؤسسات ضخمة يعمل فيها قطاعات مختلفة من العمالة البشرية ، إعلاميون وإداريون وعمال فنيون وعمال غير فنيين ومن ثم أصبح بند المرتبات والأجور أحد البنود الثقيلة في ميزانيات هذه المؤسسات مما يترتب عليه أعباء إضافية على إدارتها

وتزيد وطأة هذه الأعباء الإضافية إذ لم يقابلها إنتاج فعلى من هذا العمالة من ناحية ، وإذا لم تراع اللوبع الخاصة بهذه لأجور الفروق بين الفئات العاملة من حيث مدى ومستوى القيمة المضافة التي تقدمها للمؤسسة من ناحية أخرى .

ويلجاً بعض صانعى القرار فى هذه المؤسسات إلى رفع سعر الإعلانات لتغطية قرارات زيادة الأجور لأمر الذى قد يؤثر بالسلب على حصيلة الإعلان إذا ما كان فوق طاقة كل المعلنين الحاليين والمحتملين (٨٨)، فى حين يكون الوفاء بهذه الالتزامات أحد العوامل التى تتدخل بشكل مباشر فى تحديد سعر بيع الجريدة (٨٨).

فالعلاقة هنا محفوفة بالمخاطر إلى الحد الذي قد يرحب فيه المحرر بنشر المادة الإعلانية على حساب مادته التحريرية أملاً في زيادة الإيرادات الإعلانية لصحيفته ، والتي سوف يتحول جزء منها إلى مكافآت أو حوافز في النهاية .

والقرار الإدارى هنا مطالب بالتوازن بين تلبية احتياجات المؤسسة من الأموال اللازمة لبند الأجور والمرتبات وبين المستهدف من حصيلة الإعلانات للمساعدة في سد جزء من هذه الاحتياجات.

خلاصة البحث والتوصيات

من العرض السابق يتضح أن عملية صنع القرار في المؤسسة الإعلامية تخضع للعديد من المؤثرات التي يكون الإعلان واحدا مهما منها ، بل ويضيف بعدا جديدا فاعلا في تحديد مخرجاتها.

فمن فحصنا للعديد من المجالات التي يمارس فيها الإعلان دورا في اتخاذ القررات ، يتضح أن فلسقة الإدارة الإعلامية تجاهه وقدرتها على ترجمة هذه الفلسفة في شكل قرارات تعد عاملا أساسيا وحاسما في توجيه هذا الدور وتشكيله وتعظيم عائده الإيجابي .

كذلك فمعظم المسئوليات المالية ، وعدم قدرة الهياكل التمويلية للمؤسسات الإعلامية المعاصرة على تلبية هذه المسئوليات المتزايدة ، يعد عاملا مؤثرا أيضا على القرارات الخاصة بالتعامل مع الإعلان في هذه المؤسسات .

وبالرغم من الإشكالية التي تثيرها علاقة الإعلان – القرار في المجال التحريري (الإعلامي) في هذه المؤسسات ، فإن الإدارة الإعلامية ليست قادرة على استبعاد الإعلان من المؤسسة التي تديرها بقدر قدرتها على تقنين تواجده من خلال مجموعة من القرارات تراعى فيها أن عمل المؤسسة التي تديرها ثقافي بالدرجة الأولى اقتصادى في المرتبة لثانية.

ويمكننا هنا أن نشير إلى بعض المقترحات التي يمكن أن تستعين بها الإدارة الإعلامية في مواجهة بعض الجوانب السلبية لهذه العلاقة:

- أن تعهد الإدارة إلى لجنة خبراء فى الأعلان يعملون لحسابها تكون مهمتها تقييم الإعلانات التى تتعاقد عليها وسيلة النشر قبل نشرها من حيث ثبات صفة الخداع من عدمه ، وتعطى صلاحية رفض الإعلان إذا ثبت لها ذلك.
- أن تشترط الإدراة على المعلن أن يقدم الوثائق المؤكدة لبيانات إعلانه ويمكن الاستفادة من التشريعات المطبقة في السويد وانجلترا وكندا وأمريكا في هذا المجال.
- أن توثق الإدارة علاقاتها بالمنظمات غير الحكمومية NGO كالغرف التجارية واتحاد الصناعات وجمعيات حماية المستهلك وغيرها لمساعدتها في مراجعة المستندت الدالة على صدق أو عدم صدق ما تتضمنه بعض الإعلانات مقابل دفع رسم خدمة يحصل من المعلن ، وتحتفظ المؤسسة الإعلانية بنتائج هذه المراجعة.

البصواميش

- (1) Jery C. Wofford et. Organizational Communication: The key stone to managerial effectiveness (London: Macgraw Hill. 1977) P.8.
 - (٢) زكى محمود هاشم ، الإدارة العلمية ، ط٢ (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٩) ص ١٠٩ ١١٠.
- (٢) سامى عبد العزيز ، بناء الاتصال في منظمات الإنتاج وانعكاساته على الصورة الذهنية للمنظمة ، رسالة
 دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الإعلام . ١٩٨٨) عبر ، ٢٣٥ .
 - (٤) سعيد عامر ، الاتصالات الردارية والمدخل السلوكي لها (الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٦) ص ٣٣١.
 - (٥) المرجع السابق ، ص ٣٣٠ ، ٣٣١.
- (٣) أرثر سميث ، البرامج والأهداف وصنع القرارات ، في مقومات اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية في ظل نظام التخطيط والبرمجة والموازنة ، ترجمة محمد سعيد أحمد محمد حامد ربراهيم ، المنظمة العربية العلوم الإدارية ، مركز البحوث الردارية ، سلسلة الفكر الإداري المعاصر رقم (٣) ، ص ٧٥.
- (٧) يزخز التراث العلمى فى مجال الإدارة سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية بالعديد من المولفات التى تناولت هذه الجوانب يمزيد من التفصيل والشرح.
- (٨) اتحاد إذاعات الدول العربية ، إدارة هيئات الراديو والتليفزيون دراسات وبحوث إذاعية ، العدد ١٣ ، ص ٣ -- ٤
 - (٩) المرجع السابق ، ص ٤٧ ٥٠.
 - (١٠) المرجع السابق ، ص ٦٢ ٦٣ ، ٧٧ ٧٥.
- (11) W.Phillips Davision. Fredric. T.C. Yu (eds). Mass communication Research: Major issues and future directions.
- (N.Y. Prager publishers Inc. 1974) P. 150-154.
- (١٢) سامى عبد الرؤف طابع ، أثر سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر علي السياسات الإعلانية ، دراسة تحليلية تتبعية للنشاط الإعلائي في مصرفي الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٠ ، رسالة ماچستير غير منشور (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، ١٩٨٣) ص ٤.
- (١٣) القرار الجمهوري رقم ٢٧ه لسنة ١٩٦٠ ، الإذاعة المصرية ، الإذاعة في عشر سنوات ١٩٥٢ ١٩٦٢ (القاهرة: ١٩٦٢) ، ص ٣٥١ ٣٥٢.

- (١٥) تم استقاء بيانات هذا الجدول من المصادر التالية:
- اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الكتاب السنوى ٥٥ / ١٩٨٦ (القاهرة ١٩٨٦) ص ٢١٥ ٢١٦.
 - اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الكتاب السنوى ٨٦ / ١٩٨٧ (القاهرة ١٩٨٧) ص ١٩٥٠ .
 - اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الكتاب السنوى ٩٨ / ١٩٩٠ (القاهرة ١٩٩٠) ص ٢٠٩٠ .
- اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الكتاب السنوى ٩٠ / ١٩٩١ (القاهرة ١٩٩١) ص ١٩٥ ١٩٩٠.
 - اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الكتاب السنوى ٩١ / ١٩٩٢ (القاهرة ١٩٩٢) ص ١٢٢.
 - (١٦) سامي عبد الرؤوف طابع ، مرجع سابق ، ص ٧٧ ، ٨١.
- (۱۷) بيانات هذا الجدول مستقاة من الدراسة السابق الإشارة إليها صفحة س٨٦ ٩١ ٩١ ١٠٨ علما بأن جميع النسب التفصيلية الخاصة بكل جريدة أو مجلة على حدة منسوبة إلى إجمالي عدد صفحات هذه الجريدة أو المجلة ، أما النسب الإجمالية فمنسوبة إلى إجمالي مساحات الصفحات لكل مجموعة منهما.
- (١٨) الحسينى الديب ، الإعلان الإعلامي في الصحافة المصرية ، دراسة نظرية متطبقة (القاهرة : الأنجل المصرية، ١٩٨٩) ص ٦ ٨.
- (۱۹) بسيونى حمادة ، دور وسائل الاتصال المصرية في صناعة القرارات : دراسة تطبيقية على صانعي القرار في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة : كلية الإعلام ، ۱۹۹۱) ص ۲۹۲ ۲۰۳.
 - (٢٠) اتحاد إذاعات الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٨١.
- (٢١) هويدا مصطفى ، القيم التى نعكسها إعلانات الشبكة التجارية فى الإذاعة المصرية وإرتباطها بخطة الصالية دراسة تطيلية على عينة من إعلانات إذاعة الشرق الأرسط ، رسالة ماچستير غير منشورة (القاهرة : كلية الإعلام ، ١٩٨٨) ص ٥٤ .
 - (٢٢) مثل بلجيكا الدائمارك السويد الترويج .
 - (٢٣) المرجع السابق ، ص٥٦ ٥٤ .
- (٢٤) : نحو الصحافة المتقدمة : نظرة عربية على الصحافة اليابانية " ، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ٥٩ ، البريل ١٩٩٠ .
 - (٢٥) هويدا مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٥٤.
- (٢٦) خليل صابات ، الإعلان : تاريخه أسسه وقواعده فنونه وأخلاقياته (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧) ص ٦٢ ٦٥.

- (٢٧) إعلانات صينية ، جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/٦/٧.
- (28) Jean Marie Charon, Le presse en France de 1945 a nos jours, Edition due seuil, Feyner, 1991. P. 105-1087.
- (٢٩) هود. سيد أبو النجا في: إعلانات الصحف دخلت قفص الإتهام 'جريدة أخبار اليوم ، ١٩٨٨/٣/١٩ وقد تقلد العديد من المنصب الخاصة بإدارة الصحف من مؤسسة لأخرى طوال خمسين عاما بدل من إدارة جريدة المصرى عام ١٩٤٣ ومرورا بمؤسسة أخبار اليوم ثم دار المعارف ثم ومؤسة الأهرام.
 - (٣٠) هو أ. طلعت زهيري ، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليهم سابقا.
- (٣١) صليب بطرس و الإنفاق الإعلاني ، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ٤٥ ، أكتوبر ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٥١ - ٥٠ - ٥٠ - ٥٠ .
- (32) Jean Marie Charon, op. cit. P. 108.
 - (٣٣) عبد الله الباري ، خواطر في بلاط مناحية الجلالة (القاهرة : المكتب المميري الحديث ، ١٩٨٤) من ٧٧.
 - (٣٤) لمزيد من الأمثلة على هذه الصحف ، انظر صليب بطرس ، الإنفاق الإعلاني المرجم رقم (٢٤).
- (٣٥) " تحديات المستقبل في الإعلان والتسويق في العالم لعربي " مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ٥٧ ، اكتوبر -- سبتمبر ١٩٨٩.
- (٣٦) سامية أحمد جابر ، الاتصال الجماهيرى والمجتمع الحديث : النظرية والتطبيق (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤) ص ٥٣.
 - (٣٧) هويدا مصطفى مرجع سابق ، ص ٧٧.
 - (۲۸) جريدة الأهرام ، ۱۹۹۳/۸/۱۹۹۳.
 - (٢٩) هو الناقد محمد صالح ، في عموده اليومي : ميكرفون " جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/٣/١٢.
 - (٤٠) ابراهيم نافع ، الصحافة المصرية ، آفاق ، وهموم ومستقبل (١) ، جريدة الأهرام ، ١٩٩٨/٤/٢٩ .
 - (٤١) " بورصة الأخطاء في الصحافة المصرية " ، مجلة الصحفيون ، العدد الثالث ، أبريل ١٩٩٠ .
 - (٢٤) جريمة اسمها الإعلان الكائب " جريدة الأهرام . ١٩٨٦/١٢/١٢٨ .
 - (٤٣) " تراجع غير مفهوم "، جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/٢/١٥.
 - (٤٤) " تحديد الضوابط بين الإعلام والأعلان " جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/١/٣١.
 - (٥٤) الباحث الدكتور بسيوني حمادة ، مرجع سابق.
 - (٤٦) المرجع السابق ص ٢-٤.
- (*) ويسوق الباحث حادثة " إحالة جميع رؤساء تحرير المبحف القومية والحزبية للتحقيق في هذا الشأن ومع ذلك لم

يصدر القرار الصحفى بقطع علاقة هذه الصحف بهذه الشركات إعلانياً ، وهي العلاقة التي كانت الأهم في دعم الأخيرة عن طريق نشر أكبر كم ممكن من الإعلانات عنها (هوامش الفصل ، ص ٤٦٦).

- (٤٧) المرجع السابق ، ص ٤١٧ ٤٢٠.
- (٤٨) جريدة الأخبار ، ١٣/ /١٩٨٨ وكذلك جريدة الأهرام ، نفس التاريخ.
- (٤٩) انظر جريدة الأهالي ، العدد بتاريخ ٢٣/١٢/٧٣ ، وكذلك العدد ٣٣٧ بتاريخ ٢٢/٢/٨٨١.
 - (۵۰)بتاریخ ۲/۲/۲۸۹۱.
 - (۱۵) بتاریخ ۲/۲/۲۸۹۱.
 - (۲م)بتاریخ۲۹/۱۱/۲۸۸۱.
 - (٥٢) انظر جريدة الأخبار بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٩.
 - (٤٥) بتاريخ ١٩٨٧/١/١٠.
 - (٥٥) بتاريخ ٧/٥/٨٨٨١.
 - (۵۱) بتاریخ ۲۲/۱/۸۸۹۱.
 - (٥٧) لزيد من التفصيل على سبيل المثال انظر:
 - جريدة اسمها الإعلان الكاذب، أخبار اليهم، ١٩٨٦/١٢/١٣.
 - " يوميات الأهرام " ٧/٤/٢٨٨.
 - الإعلان في الصحف ليس حقا مطلقا بلا قيود " الأخبار ، ١٩٨٦/١٢/١٩.
 - إعلانات الصحف دخلت قفص الاتهام " الأهرام ، ١٩٨٨/٣/١٩.
 - " الاختراق " الصحفيون " العدد ٨ ١٢ ، يناير ١٩٩١.
 - (٨٥) انفردت بنشر هذا العمود الجريدة الأحرار في ١٩٨٦/٣/١٣.
 - (٩٩) الحسيني الديب ، مرجع سابق ص ١٧٥.
 - (٦٠) " لماذا لا يصدقون " ، جريدة الأهرام ، ٢١/٣/٢٨١.
 - (٦١) " يوميات " ، جريدة الأهرام ، ١٩٨٦/٣/١٠.
 - (٦٢) " في الجمهورية أزمة بسبب فلوس الشيخ الفاسي " ، جريدة الشعب . ٦/١٩٨٧ .
 - (٦٣) البوتيكات التليفزيون الخاصة ، جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/٣/١٢.
 - (٦٤) " التليفزيون بين الإعلام والإعلان ، جريدة الأهرام ، ١٩/٥/١٩.
 - (٦٥) " تراجع غير مفهوم " جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/٣/١٥.
 - (٦٦) " ترشيد الإعلان التليفزيوني " جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/٣/٩.

- ' استغلال أطفالنا في الإملانات التليفزيونية .. حذار " ، جريدة الأهرام ، ١٩٩٢/٥/١٢.
- (٦٧) بنيامين تريجو ، جون زيمرمان ، ترجمة إبراهيم على البراسي ، استراتيچية الإدارة العليا : ما هيتها وكيفية تشغيلها ، (القاهرة : الانجو المصرية ، ١٩٨٥) ص ١١ ١٢.
 - (٦٨) حيث تناولنا " المضمون " تفصيلا في الجزء الخاص " بالإعلان كمصدر مالي : من هذه الدراسة.
 - (۲۹) للرجم السابق ، ص ۱۵.
 - (٧٠) " تحديات المستقبل في الإعلان ... " مرجع سابق.
- (٧١) صليب بطرس ، جدلية الربح في صناعة الصحافة ، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ٥٩ ، أبريل يونيو
- (72) L'Association des Agences conseils en Publicite.

E.PP, 16, 12, 1974.

- (٧٤) ابراهيم نافع ، الصحافة المصرية ، أفاق وهموم ومستقبل (٤) جريدة الأهرام ، ٧٠/٥/١٠٨.
- (٧٥) صليب بطرس ، الصحافة في عقدين ١٩٨٠ ١٩٨٠ (القاهرة : المركز العربي للصحافة أهلا ، ١٩٨١)
 - (٧٦) الملكية الفردية للصحف هي الحل .. ولكن ليس الآن ، مجلة الصحفييون ، العدد ٢ ، مارس ١٩٩٠.
 - (٧٧) اتحاد إذاعات الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٢١٦.
 - (٧٨) المرجع السابق ، المنفحة نفسها .

(79) Jean Marie CHARON, op. cit. 109.113.

- (٨٠) الإعلان والصحافة المسرية "مجلة الصحفيون ، العدد ٤ مايو ١٩٩٠.
- (٨١) " مناقشات ساخنة في جلسات الاستماع" مجلة الصحفيون ، العدد ٨ ١٢ ، يناير ١٩٩١.
- (82) Jean Marie CHARON, op. cit .P. 104 108.
 - (٨٣) " الإعلان والصحافة المصرية ، مجلة الصحفيون " مرجع سابق .
 - (٨٤) " تحديات المستقبل في الإعلان " ، مرجع سابق.
 - (٨٥) اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الكتاب السنوى ٩٠ / ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ١٩٥٠.
 - (٨٦) كانت جريدة التايمز اللندنية أحد النماذج المعاصرة لمثل هذه الصراعات عام ٧٨ ١٩٧٩.
- (87) Jean Marie CHARON, op. cit .P. 164. 187. 195 196.
 - (٨٨) " مناقشات ساخنة ... " مجلة الصحفيون ، مرجع سابق.
- (79) Jean Marie CHARON, op. cit .P. 113.

الاتجاهات الحديثة

فسي

تحليل المضمون

د. حسنی محمد نصر

قسم الصحافة - كلية الإعلام

الاتجاهات الحديثة في تحليل المضمون

يوصف تحليل المضمون بأنه أداة أو أسلوب من أدوات وأساليب منهج المسح. ويستخدم مثل الادوات البحثية الأخرى لهذا المنهج ، كالاستبيان والملاحظة والتجربة الميدانية وجماعات النقاش المركزة في جمع وتحليل البيانات والمعلومات. فاذا كان الاستبيان والمقابلات غير المقننة وجماعات النقاش المركزة والملاحظة والتجريب الميداني هي ادوات مسح الرأي العام وجمهور وسائل الإعلام والقائم بالاتصال ، وإذا كان التحليل الوثائقي الكيفي هو أداة جمع البيانات والمعلومات في مسح وسائل الإعلام ومسح أساليب الممارسة ، فإن تحليل المضمون هو الاداة الرئيسية التي تستخدم في تحليل مضمون الرسالة الإعلامية سواءكانت مطبوعة أو مسموعة أومسموعة مرئية . ويوضح الجدول التالي مكانة تحليل المضمون ضمن أدوات البحث الإعلامي الاخرى.

الادوات المساعدة	الأدوات الرئيسية	محور البحث
- تحليل الوثائق (التساريخ	- الاستبيان.	المرسل (القائم بالاتصال)
للأشفاص)	- المقابلات المفتوحة.	
- تحليل المضمون.	- جماعات النقاش المركزة	
	- الملاحظة المقمىودة.	
- الاستبيان مع منتجى الرسالة.	- تحليل المضمون.	الرسالة
- المقابلات المفتوحة (تفسير	– التحليل الكيفي.	
النتائج)،		
– الملاحظة بالمشاركة.		
	- تحليل الوثائق.	الوسيلة (وسائل الإعلام)
	- المقابلات المقننة والمفتوحة.	1
	– الملاحظة.	
	تحليل المضمون.	

الادوات المساعدة	الأدوات الرئيسية	محور البحث
تحليل المضمون (بحوث وضع	- المقابلات المقتنة والمفتوحة.	الجسم هسور (الرأى العسام
الاجندة>.	– جماعات النقاش،	وجمهور وسائل الإعلام)
	– الملاحظة	
	- التجريب الميداني	
	- تحليل المضمون.	التاثير(تأثيرات وسائل
	المقابلات المفتوحة والمقننة	الإعلام)
	– الملاحظة.	
	- التجريب الميداني.	

ويوضع الجدول السابق ان تحليل السابق ان تحليل المضمون يتقدم ليكون أداة البحث الرئيسية في بحوث تأثير الرئيسية في بحوث تأثير وسائل الإعلام.. ويتراجع ليكون أداة البحث الرئيسية في بحوث تأثير وسائل الإعلام.. وأداة بحثية مساعدة في بحوث القائم بالاتصال وبحوث الجمهور والرأى العام.

ماهية تحليل المضمون:

إذا أردنا تحليل محتوى وسائل الإعلام بطريقة مفهومة وسائل الإعلام بطريقة مفهومة واقل انحيازاً وذاتية وانتقائية فإننا بلا شك نحتاج إلى أسلوب نظامى، وتحليل المضمون هو هذا الأسلوب المطلوب كونه يقدم تحليلا موضوعيا لمضمون وسائل الاتصال. ويعد الأسلوب الأساسى الأقرب إلى الموضوعية لدراسة المضمون الإعلامي.

وبوصفه أداة من أدوات منهج المسح الإعلامي يتميز تحليل المضمون بتاريخه الطويل نسبيا وارتباطه الوثيق ببحوث الإعلام، وقد أشار « كريندروف » إلى دراسة سويدية أجريت في القرن الثامن عشر واستخدمت تحليل المضمون في تحليل ٩٠ نصا دينيا مطبوعا "ترانيم" للكشف عن مؤلفيها، وفي القرن الحالي فإن الاستخدامات الأولى لتحليل المضمون إنصبت على تحليل الدعاية . فمن خلال تحليل مضمون الإذاعة الألمانية إستطاعت أجهزة مخابرات الحلفاء مراقبة وفي بعض الحالات التنبؤ بتحركات القوات الألمانية وخططها الهجومية القادمة ومواقعها. ومن الواضح أن هذا

الاستخدام كان يستهدف الكشف عن نوايا مرسل الرسالة الإعلامية وقد تطور الأمر ليشمل الستخدام تحليل المضمون للكشف عن القيم الاجتماعية والثقافية التي تقف وراء مضمون إعلامي معين.

العوامل التي ساعدت في تطور وازدهار تحليل المضمون كا داة بحثية :

\ - اتجاه عدد من علماء الاجتماع البارزين إلى استخدامه والاعتماد عليه لبحث ومتابعة التغيرات الاجتماعية وتوظيفه في محاولاتهم التوصل إلى ووضع مؤشرات ثقافية كمية طويلة المدى مشابهة للمؤشرات الاقتصادية والسياسية التى وضعها علماء الاقتصاد والسياسية . ففي عام ١٩١٠ قدم "ملكس فيير" اقتراحاً بإجراء دراسة منتظمة وطويلة المدى تمزج بين مضمون التغطية الصحفية للقضايا السياسية والاجتماعية وبين المسح الميداني لاتجاهات الرأى العام نحو نفس القضايا وذلك لقياس الارتباط بين مضمون الصحف وبين اتجاهات الرأى العام (١٠) . وفي عام ١٩٣٠ دعا "هارولد لاسويل" إلى إجراء تحليل مضمون مستمر لتغطية وسائل الإعلام لمختلف القضايا الاجتماعية بغية التوصيل إلى وتحديد العوامل التي تساهم في تشكيل الرأى العام (٢٠). وفي عام ١٩٤٩ نشر " لاسويل" مؤلفه الشهير " لغة السياسة " وأكد فيه على أهمية الأساليب الكمية في تحليل المضمون مع الاهتمام في نفس الوقت بالتحليل الكيفي ، ولذلك يعتبر " لاسويل" من الرواد الذين اسهموا في تطوير أسلوب تحليل المضمون وإجراءاته المنهجية واستخداماته(٢).

٢ — تزايد بقوة وسائل الإعلامى فى فترة ما بين الحربين العالميتين وتزايد الاهتمام بقياس تأثيرها فى النظم الاجتماعية والسياسية والصرعات الدولية (مناصة بعد التوسع فى استخدام الراديو.. الأمر الذى كان يحتم استخدام أدوات بحثية مناسبة توفر قدرا من الموضوعية لدراسة مضمون هذه الوسائل.

٣ - نجاح البحوث التى جمعت بين تحليل المضمون الكمى وبين أدوات بحثية أخرى مثل المسح الميدانى والتجربة والملاحظة بالمشاركة والتحليل الكيفي، وقد نما هذا الاتجاه وازدهر فى النصف الثانى من القرن العشرين ومن ابرز الدراسات التى استخدمته دراسة " جربنر " التى حلل فيها مضمون برامج التليفزيون الأمريكى لاستخلاص الموشرات الثقافية السائدة فى المجتمع الأمريكى.

التليفزيون وبين مسح اتجاهات ومعتقدات الجماهير لاختبار دور التليفزيون في فرض رؤية معينة للعالم على مشاهديه (٥).

³ - ظهور وتطور أنواع جديدة من البحوث الإعلامية تعتمد على تحليل المضمون كأداة بحثية رئيسية إلى جانب أدوات أخرى. فعلى سبيل المثال ساهمت بحوث وضع الأجندة Agenda التى تختبر العلاقة بين قائمة أولويات القضايا المثارة في وسائل الإعلام وبين قائمة اهتمامات الجمهور في تزايد اعتماد الباحثين على تحليل المضمون لتحديد أجندة وسائل الإعلام. ومن أمثلة هذه الدراسات التي جمعت بين تحليل المضمون وبين المسح الميداني للجمهور دراسة « دوجرز وديرنج » حول بحوث وضع الأجندة (1).

ه - ظهور وازدهار بحوث ودراسات التدفق الإعلامي الدولي التي ارتبطت بالجدل العالمي الذي دار حول عدم التوازن في ترفق المعلومات والأخبار بين العالم المتقدم والعالم النامي وإقامة نظام إعلامي عالمي جديد ، وظهور مصطلحات جديدة مثل الإمبريالية الثقافية والإعلام التنموي والعولمة (۷) تستلزم استخدام تحليل المضمون ليس فقط كأداة لتحليل مضمون ليس فقط كأداة لتحليل مضمون وسائل الإعلام ولكن أيضا كأداة مساعدة في دراسة الموسسات الإعلامية والقائمين بالاتصال ومصادر الأخبار والمعلومات إلى جانب الأدوات البحثية الأخرى مثل الملاحظة والمقابلة.

تحليل المضمون : المفهوم (ولا: المفهوم

يركز قطاع كبير من الباحثين وأساتذة مناهج البحث ممن كتبوا في تحليل المضمون على الدوام على استعراض تطور تعريفات تحليل المضمون ، على أساس أن هذا التطور نفسه يشرح تاريخ هذا الأسلوب البحثي والنقاط الفاصلة فيه، وفي رأينا أنه يجب الفصل بين مفهوم تحليل المضمون وبين تاريخه لسبب بسيط وهو أن متابعة تطور المفهوم لا يقدم جديدا على مستوى المفهوم لمنفسه . فمراجعة التعريفات التطورية لتحليل المضمون لا تشير بالإجمال إلى اختلاف جوهرى بين أول وأخر مفهوم إلا في أضيق الحدود ، فهو في غالبية التعريفات من هذا النوع أسلوب أو أداة أو بالأكثر منهج للتحليل الكمى المنتظم والموضوعي لمضمون الاتصال.

ويركز قطاع أخر من الباحثين وأساتذة المناهج على مقارنة تعريفات تحليل المضمون في

ثلاث مدارس علمية هي المدرسة الأمريكية " موطن تحليل المضمون " والمدرسة الفرنسية ومدرسة العالم الثالث ، انطلاقا من فرضية أن لكل مدرسة نظرتها المختلفة وبالتالي تعريفها المختلف لتحليل المضمون. والواقع أن هؤلاء الباحثين لم يستطيعوا إثبات صحة هذه الفرضية ، إذ أن التعريفات التي قدموها من المدارس الثلاثة لا تختلف في الجوهر ، فهو في المدرسة الأمريكية "أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية ..." ، وفي المدرسة الفرنسية "أسلوب الوصف الموضوعي المنتظم الكمي لمضمون الأتصال " ، وفي مدرسة العالم الثالث "وسيلة من وسائل جمع البيانات وأسلوب من أساليب تحليل الصحافة " (^).

وفى رأينا أن المدخلين السابقين فى تعريف تحليل المضمون يحدان – فى حال الارتكان إليهما – من قدرة الباحثين – خاصة فى المدارس الإعلامية العربية – من تطوير مفهوم لتحليل المضمون يستند فى الأساس على نتائج الممارسة وليس على المفارقات فى المعنى أو تجميع اكبر قدر من التعريفات التاريخية، فالثابت أن تحليل المضمون الذى يستخدمه باحث أفريقى هو نفسه الذى يستخدمه باحث أمريكى أو فرنسى أو مصرى .. الخ ولكن طبيعة الممارسة والإضافات التى يمكن أن تكشف عنها هذه الممارسة هى التى قد تميز باحث عن أخر أو مدرسة عن أخرى .

ولعل من أكثر المفاهيم الكلاسيكسة الخاصة بتحليل المضمون هو المفهوم الذي قدمه برنارد بيرلسون في كتابه " تحليل المضمون في بحوث الإعلام المنشور في عام ١٩٥٢ ، " تحليل المضمون هو أسلوب بحث يستهدف الوصف الكمي والمنتظم والموضوعي للمضمون الظاهر للاتصال " (١).

ومع تعدد التعريفات التى قدمها علماء وباحثى الاتصال وغيرهم من الباحثين فى العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين استخدموه فى بحوثهم فإننا نلاعظ التداخل الواضح بين تعريف تحليل المضمون كمصطلح كما قدمه بيراسون فى التعريف السابق وبين وظائف تحليل المضمون وشروطه العلمية. فقد ركز البعض فى تعريفهم لتحليل المضمون على الوظائف التى يمكن أن يقوم بها، وعلى سبيل المثال فان ليتس وبول يركزان على أنه الأسلوب البحثى الذى يغطى متطلبات تحليل الخصائص اللغوية أو الدلالية الرموز الاتصالية المستخدمة وتحديد تكرارات ظهور هذه الخصائص بدرجة عالية من الضبط الدقيق المحكم. بينما يشير كابلان وجولدن سن إلى طريقة إجراء التحليل على أساس أن تحليل المضمون يعنى عمل تصنيف كمى لمضمون معين على أساس نظام معين للفئات (۱۰).

ومن التعريفات الأقرب إلى الدقة ما قدمه كلوز كربندورف: " تحليل المضمون هو أحد

الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية بهدف التوصل إلى دلالات صحيحة ومطابقة في حالة إعادة المحث " (١١).

وقد قدمت المدرسة العربية في بحوث الإعلام تعريفات متعددة ومتشابهة لتحليل المضمون. ومن هذه التعريفات المجمل الذي قدمه د. سعير حسين في أول مؤلف عربي يخصص لهذا الأسلوب البحثي ، وهو كتاب " تحليل المضمون ". ونظرا للطول النسبي لهذا التعريف فإننا نوجزه في عدد من النقاط هي :

تحليل المضمون هو:

- تصنيفه العلمى: أسلوب أدواة للبحث العلمى ..
- مجالات استخدامه ؛ بمكن أن يستخدمه الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام.
- المحافه الموطية : وصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المواد تحليلها ..
- أهدافه النهائية: وصف المادة الإعلانية التى تعكس السلوك الاتصالى العلنى القائمين بالاتصال ... أو اكتشاف الخلفية الفكرية أو الثقافية أو السياسية أو العقائدية للمرسل .. أو التعرف على مقاصد القائمين بالاتصال.
- شروطه: الاعتماد على الأسلوب الكمى في جمع وتبويب وتحليل البيانات أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة ووفق أسس منهجية ومعايير موضوعية (١٢).

وبتبنى (عواطف عبد الرحمن) تعريف المدرسة الفرنسية لتحليل المضمون بكونه أسلوب الموصف المنطعي المنتظم الكمي لمضمون الاتصال (١٣).

أما (نادية سالم) فننظر في تعرفها إلى تحليل المضمون على انه " أداة منهجية للدراسة الكمية والكيفية لمضمون وسيلة اتصال .. وهو أداة لملاحظة ووصف مادة الاتصال وأداة لاختبار فروض معينة عن مادة الاتصال وأداة للتنبؤ " (١٤).

ويتبنى محمد الوفائى تعريفا لتحليل المضمون مستمد من تعريف ببرلسون ، إذ يقول أن تحليل المضمون " طريقة مقننة وليست منهجا كما سيميه البعض فهو ليس منهج تفكير وإنما هو وسطلة لجمع البيانات وأسلوب للملاحظة أو المشاهدة أو تتبع الظاهرة بغرض تحليلها والخوج بتعميمات أو الإجابة عن تساؤلات أو جمع معلومات لرصد ظاهرة " (١٥)،

ويذهب (عبد الباسط حسن) إلى أن تحليل المضمون هو وسيلة من وسائل جمع البيانات للحصول على المعلومات التي تساعد الباحث على تحليل محتوى المادة التي تقدمها وسائل الاتصال الجمعى والمجلات والكتب وأفلام السينما وبرامج التليفزيون (١٦).

ويشير (محمد ناجى الجوهر) فى الترجمة التى قدمها لكتاب " تحليل مضمون الإعلام " إلى تحليل المضمون على انه أسلوب يمكن استخدامه فى دراسة مضمون أى كتاب أو مجلة أو صحيفة أو قصة أو مقالة أو فيلم سينمائى أو نشرة إخبارية أو صورة أو كاريكاتير أو جميعها معا " (١٧).

مما سبق نستطيع أن نقوم إن تحليل المضمون بصفة عامة هو أداة من أدوات جمع وتحليل البيانات من النصوص سواء كانت إعلامية أو غبر إعلامية بطريقة كمية ومنظمة، وفي مجال بحوث الإعلام فأن تحليل المضمون هو أداة لجمع وتحليل البيانات الخاصة بمحتوى وشكل الرسالة الإعلامية سواء كانت شفهية أو منسوجة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية. ويعنى هذا أن تحليل المضمون ليس منهجا قائما بذاته ولا يستطيع وحده اختيار العلاقات المتبادلة أو بناء نظرية في الاتصال.

الإشكاليات المرتبطة بتحليل المضمون:

أثار تحليل المضمون كأسلوب بحثى في العلوم الاجتماعية وعلوم الإعلام عددا من الإشكاليات النظرية تتمثل في :

- عدم إمكانية عزل المضامين الإعلامية المطلة عن سياقاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والعوامل المؤثرة في المنتج الإعلامي، واختلاف طرق فهم المضمون وتفسيره بين الناس. وتتمحور هذه الإشكالية كما يقول هانسن في التساؤل الدائم حول المعنى والدلالة وإلى أي مدى يمكن عزل المعنى من النص وهل يركز التحليل على المعنى كما قصده المرسل أم المعنى كما فهمه القارئ أو المشاهد المستمع من النص (١٨).
- هل يقتصر تحليل المضمون على وصف المضمون الصريح والمحتوى الظاهر المادة الإعلامية أم يسعى إلى كشف النوايا انخفية التي يعبر عنها المضمون أو التي يستهدفها المرسل؟ ويرى سمير حسين أن الجدل حول هذه النقطة ليس له مبرر على أساس أن تحليل المضمون ليس مسئول عن كشف النوايا الخفية باعتباره خطوة جزئية من خطوات البحث العلمي الإعلامي (١٩). إذ

يجب ربط نتائج تحليل المضمون بنتائج أنوات أخرى مثل التحليل الوثائقى والملاحظة والتجرية والاستبيان. وإذا كنا نتفق مع (د. سمير حسين) في ذلك إلا إننا نختلف معه فيما أورده بعد ذلك من أن تحليل المضمون يحقق الهدفين معا ، أي وصف المضمون الظاهر وكشف النوايا الخفية المضمون. فهذا الحكم يخالف ماسبق ذكره. كما نختلف مع محمد عبد الحميد الذي اتجه التي تعريف تحليل المضمون على أنه " مجموعة خطوات منهجية تسعى إلى اكتشاف المعانى الكامنة في المحتوى ... " (٢٠).

وفى رأينا أن إسهام تحليل المضمون ينحصر فى وصف المضمون الظاهر أما هدف كشف النوايا الخفية فيتطلب استخدام أدوات بحثية أخرى إلى جانب تحليل المضمون لتحقيقه. فإذا استنتجنا عبر استخدام تحليل المضمون أن الصحيفة (أ) تولى اهتماما للقضية (س) يفوق اهتمام الصحيفة (ب) بنفس القضية فان تفسير ذلك يتطلب جمع بيانات ومعلومات تاريخية عن الصحيفتين وبيانات ميدانية من المسئولين بالصحيفتين، فدور تحليل المضمون يتوقف عند حد الوصف الظاهرى وتحديد حجم ونوعية الاهتمام ولا يتجاوز ذلك إلى الإجابة عن سؤال لماذا، فتحليل المضمون ليس هدف في حد ذاته ولا يجب أن يكون وإنما هو إحدى وسائل وأساليب جمع وتحليل البيانات عن المضمون الإعلامي الظاهر، وهو حسب تعبير (سمير حسين) لا يعطى نتائج نهائية وإنما يعطى نتائج جزئية يمكن استخدامها في التوصيل إلى النتائج العامة"(٢١)،

- تحليل المضمون يجب أن يكون كميا فقط ولا يجب الخلط بينه وبين التحليل الكيفى. فطبيعة تحليل المضمون أن يكون كميا أما التحليل الكيفى للنصوص فإن لها أدوات وأساليب آخرى. والواقع أن البعض يعتبر اقتصار تحليل المضمون عيبا رئيسيا فى هذا الأسلوب البحثى ولذلك يدعو إلى توسيع نطاق ليقوم بمهمة التحليل الكيفى أيضا، وعلى سبيل المثال فإن (عواطف عبد الرحمن) تطرح السؤال التالى: "كيف يمكن الجمع بين مزايا الأسلوبين الكمى والكيفى فى دراسات تحليل المضمون .. ؟ وهل يمكن تحقيق ذلك فى المجال التطبيقى؟ وتجيب قائلة : "تكمن إمكانية الجمع بين التحليل الكمى والتحليل الكيفى فى استخدام الأسلوب الكيفى فى تكوين الانطباعات العامة عن المادة وتشكيل الفروض التي يتم اختبارها بعد ذلك بواسطة الأسلوب الكمى وتضيف " ولا شك أن الجمع بين الأسلوبين يعطى الباحث الفرصة للانتفاع بمزاياهما ولا يعانى من عيوب كل منها على حدة " (٢٢). وفي رأينا أنه يمكن الجمع بين الأسلوبين فى الدراسة الواحدة من عيوب كل منها على مضمون المادة الصحفية وبين الملاحظة بالمشاركة فى غرفة التحرير والمقابلان

المفتوحة مع المحررين . أما الجمع بينهما في تحليل المضمون فانه يهدم الهدف من تحليل المضمون كما يقلل من شأن أدوات جمع البيانات الأخرى. فتحليل المضمون أداة كمية في الأساس ولا يمكن تطويعها للتحليل الكيفي الذي له أدوات أخرى لا تقل أهمية عن تحليل المضمون ، ثم أن تكوين الانطباعات العامة وتشكيل الفروض هي مراحل وخطوات بحثية تسبق تحليل المضمون ولا يمكن إدماجها فيه ولا يحتاج كل منها إلى استخدام أدوات تحليلية مثل تحليل المضمون فيها.

- وعلى هذا فان الإشكالية التى يثيرها بعض الباحثين حول التحليل الكمى والكيفى فى تحليل المضمون ليس لها ما يبررها إذا نظرنا إلى تحليل المضمون كأداة للتحليل الكمى فحسب وإذا أدركنا أن التحليل الكيفى له أدواته الخاصة فى جمع وتحليل البيانات مثل تحليل الوثائق والمقابلة المفتوحة وجماعات النقاش المركزة والملاحظة بالمشاركة ودراسة الحالة ، بل وأصبح له برامج كمبيوتر خاصة لإنجازه. (راجع الفصل الخاص باستخدام الكمبيوتر فى بحوث الإعلام). أما المقارنة الحقيقية بين الأسلوبين الكمى والكيفى فإنها تتعدى حدود تحليل المضمون ولكل منهما طبيعته واستخداماته وأساليب تحليله.

- تحليل المضمون منهج أم أداة ؟

على خلاف الباحثين الغربيين .. شغل الباحثون العرب كثيرا بمحاولات إصدار حكم يصف الواقع الحقيقي لتحليل المضمون وهل يرقى إلى درجة المنهج أم أنه أداة تابعة لمنهج أخر. ويمكن القول إن (سمير حسين) قد حسم - من وجهة نظرنا - هذا الجدل عندما قال: " إن تحليل المضمون ليس منهجا قائما بذاته وإنما هو مجرد أسلوب أو اداة يستخدمها ضمن أساليب وأدوات أخرى في منهج متكامل هو منهج المسح في الدراسات الإعلامية "(٢٢)،

فى المقابل فان « نادية سالم » قد نظرت إلى تحليل المضمون باعتباره منهجا وأداة فى نفس الوقت ، ويرى « محمد عبد الحميد » أن تحليل المضمون منهج فى حد ذاته يصلح لتحقيق الفروض العلمية ويصلح لتفسير النتائج وإجراء المقارنة بينما تتخذ عواطف عبد الرحمن موقفاً وسطا وترى أن تحليل المضمون يمكن اعتباره منهجا مساعدا لكونه لا يستطيع أن ينهض بمفرده ببحث كامل ولابد من الاستعانة إلى جانبه بمناهج أخرى اكثر رسوخا من الناحية المنهجية مثل المنهج التاريخي والمقارن (٢٤).

والواقع أننا نميل إلى تبنى رؤية « سمير حسين » التى تؤكد أن تحليل المضمون ما هو إلا أداة من أنوات منهج المسح الإعلامي مثله مثل الاستبيان ، من منطلق أنه يصف المضمون

الظاهر ويحتاج إلى أدوات أخرى لتفسير نتائجه ووضعها في سياقها الإعلامي والاجتماعي والسياسي الصحيح.

ورغم الانتقادات العديدة الموجهة إليه منذ بدء استخدامه وحتى اليوم إلا انه يبقى الأداة الأكثر استخداما في الدراسات الإعلامية. فقد انتقده البعض بسبب طبيعته الكمية وتجزئته النص الإعلامي والانطباع الإيجابي السائد عن موضوعيته بالإضافة إلى افتقاده أطر نظرية تدعمه (راجع ©Kracauer,1952 التعريف الانتقادات المبكرة لتحليل المضمون ، وراجع أيضا (sumner,1979) (Burgelin,197) . ويضيف البعض إلى الانتقادات السابقة عدم توافق تحليل المضمون مع المداخل الكيفية مثل التحليل البنائي وتحليل الخطاب. وفي رأينا أن تحليل المضمون يجب أن يتم إثراؤة في الدراسة بالأطر النظرية التي يمكن أن تقدمها المداخل الكيفية خاصة وانه يتفوق على هذه المداخل باعتباره أداة شديدة الصرامة ومقننة ونظامية وهو ما لا يتوافر في معظم المداخل الكيفية (٢٥).

الشروط الثلاثة لتحليل المضمون:

ينظر البعض إلى الموضوعية والكمية والنظامية على أنها مميزات لتحليل المضمون كأداة بحثية (٢٦)، بينما ينظر إليها البعض الآخر على أنها محددات أساسية ينبغى توافرها فى تحليل المضمون (٢٠). ويعالج البعض الآخر هذه المحددات بوصفها قضايا إشكالية فى تحليل المضمون تثير شكوكا حول علميته كأسلوب بحثى (٢٨). ورغم اختلاف التسميات والمنطلقات إلا أن هناك اتفاق عام على أن الموضوعية والكمية والنظامية هى أشياء يتميز بها تحليل المضمون دون الأدوات والأساليب البحثية الأخرى ، وفى نفس الوقت فإنها تمثل محددات أو شروط يجب الالتزام بها فى تحليل المضمون ، ويقدر ما تميز هذه المحددات تحليل المضمون بقدر ما يمثل إشكاليات يجب حلها والانتباه إليها.

:Objectivity

الموضوعية التى تميز تحليل المضمون وتمثل شرطا أساسيا فيه هى أمر من المستحيل تحقيقه أو ضمانه فى البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية والإنسانية " فالموضوعية فى تحليل المضمون مثلها مثل الموضوعية فى الأنواع الأخرى من البحوث هى مثالية مستحلية. ويستند

القائلون باستحالة تحقيق الموضوعية المطلقة في تحليل المضمون إلى :

١ - لا يمكن أبدا أن يكون تحليل المضمون موضوعيا وخال من تحيزات الباحث لأنه لا يحلل كل شئ يجب تحليله في النص ، وبالطبع فأنه ليس هناك قدرة على ذلك كما أنه ليس هناك داع لذلك.

٢ - أن تحليل المضمون يشمل تحيزات كثيرة بداية من اختيار نصوص معينة التحليل
 واختيار وحدات وفئات التحليل.

والواقع أن الانتقادات الموجهة لهذا الشرط قد اكتسبت دعما كبيرا من جانب الباحثين الذين أيقنوا أن خلو تحليل المضمون من التحيز لم يكن هو المقصود إطلاقا في المقام الأول في تعريفات ومتطلبات تحليل المضمون. كما أن غالبية التعريفات الحديثة لتحليل المضمون قد أغفلت وتجاهلت الإشارة إلى الموضوعية كإحدى مميزات ومحددات وشروط تحليل المضمون وركزت فقط على شرط "النظامية Systematic "، وشرط المطابقة (أي مطابقة النتائج في حالة إعادة التحليل) أو ما يطلق عليه القابلية للتكرار Replicable (٢٠).

ولذلك فإنه بدلا من مطالبة الباحثين بتحقيق المستحيل أى تحقيق الموضوعية المطلقة فى تحليل الباحثين فان البعض يكتفى بالمطالبة بتحقيق أقل قدر من الانحاز عن طريق شرح وتوضيح الإجراءات التى تم اتباعها فى التحليل ، واتباع قواعد علمية محددة وواضحة ودقيقة ، واستبعاد التحيزات الشخصية للباحث قدر الإمكان فى جميع خطوات البحث (٢١).

:Systematic الانتظام أو النظامية

ويعنى هذا أن يكون لتحليل المضمون نظام ثابت أى مجموعة من الأجزاء المترابطة المتداخلة التى يعتمد كل جزء فيها على الجزء الأخر ، وتتضمن هذه الأختبار أو استبعاد النصوص ووحدات وفئات التحليل وفقا لقواعد تطبيقية واضحة ومنسقة ، واختيار العينة التى يتم تحليلها بالطريقة العشوائية ، وكذلك انسجام اجراءات الترميز والتحليل ، ووضع دليل للتحليل واستبعاد التحليل الجزئى أو المتحيز ، ويشير « ويمر ودومنيك » إلى النظامية في تحليل المضمون تعنى ان عملية التقييم – أى تقييم المضمون موضع التحليل – يجب ان تكون منتظمة بمعنى ان جميع عناصر المضمون يجب أن تعامل تماما بنفس الطريقة وان يكون هناك دليل واحد للتقييم وتغيير الإجراءات التحليلية في البحث الواحد يؤدي إلى فساد النتائج (٢٢).

الكميسة

وتعنى الكمية فى تحليل المضمون ضرورة وحتمية الاعتماد على العد والقياس واستخدام الأرقام، فتحليل المضمون "وصف كمى ليس كيفيا بحتا "(٢٢)، وهو" بحكم تعريفه اسلوب للوصف الكمى، والهدف من استخدامه هو تحديد وعد تكرارات وورود سمات محددة فى النص"(٢٤)، وتعنى الكمية أيضا أن ينتهى التحليل إلى بيانات ومعلومات يمكن التحكم فيها بالأساليب الرياضية والإحصائية مع عدم اعتبار التكميم هدفا فى حد ذاته، والابتعاد عن الانطباعات، وتوافر درجة عالية من الضبط والدقة فى النتائج، والتمثل العالمي الكافي للمواد

ويثير البعض شكوكا متزايدة حول قدرية تحليل المضمون الكمى على التعبير الدقيق والشامل عن ما يصويه النص بالتالى قدرته على كشف كل معانى النص وكشف التأثيرات الاجتماعية للنصوص المطلة واختبار العلاقة بين نصوص وسائل الإعلام وبين الواقع الاجتماعي الحقيقي. " فخمسون عاماً من البحث الإعلامي تؤكد انه ليس هناك تلك العلاقة البسيطة بين محتوى وسائل الإعلام وبين المضامين الاجتماعية " (٥٠)، ولذلك يقال إن الكمية في تحليل المضمون معتوى وسائل الإعلام وبين المضامين الاجتماعية " (٥٠)، ولذلك يقال إن الكمية في النصوص يقتصر إسهامها على تقديم مؤشرات رقمية لحضور وغياب المتغيرات الأساسية في النصوص الإعلامية أما الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها من خلال هذه المؤشرات فإنها تخضع لإمكانات الباحث الفرد والسياق والأطر العامة التي تم فيها تحليل هذه النصوص.

كما يثير البعض الأخر شكوكا حول فاعلية عد وحدات النص وقياس معدلات تكرار كلمات أو عبارات معينة. إذ يقول " بورجلين " ليس هناك سبب لكي نفترض أن العنصر الذي يتكرر في النص هو العنصر الأكثر أهمية أو الأكثر دلالة ، فأحيانا يكون المكان الذي ورد فيه العنصر في بنية النص اكثر أهمية من عدد مرات تكراره ، كما أننا نحكم بان عنصرا في النص أكثر أهمية من عنصر أخر لأنه ورد مرات أكثر أن يكون لدينا معيار محدد من خارج النص لعدد المرات التي يجب أن يتكرر فيها العنصر لكي نحكم بأنه اكثر أهمية " (٣٦).

ومع تسليمنا بصحة هذه الشكوك إلى حد كبير على أساس أن بعض البحوث التى تستخدم تحليل المضمون تتوقف عند حد العد وحصر التكرارات الكمية دون أن توضع دلالة العناصر والرموز في النص الضاضع للتحليل، إلا أن الاتجاهات الحديثة في تحليل المضمون تشير إلى اهتمام غالبية البحوث بالربط بين التكرارات الكمية وبين دلالاتها ومعانيها. فإذا كان تحليل المضمون الكمي يجزئ النص فان الباحث غالبا ما يعبد تكوين الصورة الكاملة للنصوص المحللة بجمع الأجزاء مع بعضها واختبار العلاقات بين الأجزاء المختلفة، والربط بين تكرار عناصر مختلفة والسياقات التي ودت فيها دلالة على ذلك.

والواقع أن الانتقادات والشكوك التى تحيط بتحليل المضمون وطبيعته الكمية ترجع فى الأساس إلى تجاهل حقيقة أن تحليل المضمون ما هو إلا أداة اجمع البيانات وتحليلها ، وإن يتوقف عندها ليفسح المجال لأدوات بحثية أخرى ولقدرات الباحث الفرد على الربط والتفسير، والمشكلة أننا دائما نطلب من تحليل المضمون ونتوقع منه الكثير الذي لا يستطيع تقديمه.

ويضيف البعض إلى هذه الشروط شرط الحياد (وهو معادل للموضوعية) ، وشرط العمومية ويعنى ارتباط نتائج تحليل المضمون بالأطار النظرى للدراسة وأدوات البحث الأخرى (٢٧).

إجراءات تحليل المضمون:

يتم فى الغالب تقسيم عملية تحليل المضمون إلى عدد من الخطوات المترابطة. وقد اختلف الباحثون وأساتذة المناهج الذين كتبوا فى تحليل المضمون حول عدد هذه الخطوات ، فبينما حددها البعض فى أربع أو خمس خطوات فقد زادها البعض الأخر إلى عشرة خطوات. وعلى سبيل المثال أشار « يسنجلتارى » إلى ١٠ خطوات لتحليل المضمون هي :

- ١ اختيار المضبوع.
 - ٢ تحديد العننة.
- ٣ تحديد الوحدات التي ستيم عدها.
 - ٤ تشكيل الفئات ،

- ه الترميز.
- ٦ تدريب المرمزين.
 - ٧ جمع البيانات .
 - ٨ قياس الثبات .
- ٩ تحليل البيانات .
- ١٠ كتابة النتائج (٢٨).

كما حدد "دوجرد ودومينيك" عشر خطوات (٢٩) أيضا لتحليل المضمون جعل فيها اختيار العينة في مرحلتين هما تحديد مجتمع العينة واختيار عينة ملائمة منها وباستثناء ذلك لا تختلف الخطوات التي حدداها عن خطوات "سنجلتاري". في المقابل فان هانسن وزملائه(٤٠) قد اختصروا خطوات تحليل المضمون في ست خطوات فقط هي: تحديد مشكلة البحث ، واختيار عينة وسائل الإعلام ، وتحديد فئات التحليل وتحديد نظام الترميز ، واختبار جدول الرموز وقياس الثبات في التحليل ، وأخيرا إعداد البيانات والتحليل .

وفى المدرسة العربية ربط "سمير حسين" بين الخطوات المنهجية لتحليل المضمون وبين الخطوات المنهجية للبحث العلمى (٤١). ورغم أن خطوات تحليل المضمون العشرة التي حددها تتشابه مع الخطوات التي سبق ذكرها إلا أن ما يميزها هي الخطوة الثامنة الخاصة بربط نتائج تحليل المضمون – كنتائج جزئية – ببقية النتائج الأخرى التي تم التوصل إليها باستخدام أساليب وأدوات أخرى لوضع نتائج البحث في صورتها النهائية.

ابحثية جديدة بناء على النتائج			المعالجة القنية – استخدام الألوان	
اطرح أفكار وموضو عات وميثكارت			سنده الهنجة = اللغة = المساحة أو الرمن = الموقع = التيبوغرافية =	الرمن - الموقع - التيبوغرافية -
نوضيح مدى صحه القروض				
البحثية والاجابة عن تساؤلات ألبحث أو		t	*	
التحليل والتفسير الشامل للمشكلة		<u>,</u> -	– نمط المادة	
			فتات الشكل :	
النتائج الاخرى التي تم جمعها			الجمهور المستهدف	
ربط نتائج تحليل المضمون ببقية		•	منشناً المعلومة	
تبويب البيانات وجدولتها			– المسر	
		أوالزمن	– السمات	
April 1 Arthur Life II a Light		اساحة	- الاستأليب	
اتحديد اساليب جمع البيانات والمعلومات	وفتاته		- القيم	
او النساقةت البحنية .	وحدات التطليل	151	- المستويات	
ا - وصدع العلمية	●عينة الزمنية		-الانجاه	
	•عينة الممادر		– الموضوع	
٢ - تطيل المشكلة وتحديد صياغتها.	• عينة الجمهور		الفسون :	
والاستدلال عليها.		التطيل		لاستمارة التحليل
١ – الاحساس بالمشكلة البحثية	اختيار العينات	تحديد وحدات	الما التمايا التمايا الما الما الما الما الما الما الما	اختبارات الثبات والصدق
بالشكاة البحثية		الخطوات	الخطوات التعلقة بتحليل المضمون	Ċ
75 -11 7 -11 -1 -11				

النظام المنهجي الفرعي لتحليل في إطار النظام المنهجي المتكامل كما يقدمه سمير.

المصدر: سمير حسين، تحليل المضمون، القاهرة: عام الكتب، ١٩٨٣، ص١١٠. وفي رأينا أن خطوات تحليل المضمون في ضوء نظرتنا اليه باعتباره اداة من ادوات البحث الاعلامي يتم استخدامه ضمن منظمومة بحثية كاملة وليس كهدف في حد ذاته، تشمل:

١ - تحديد مبررات استخدام تحليل المضمون في البحث ومكانته بين أدوات البحث الأخرى .

إذ يجب أن يتم أيضاح الاسباب التي دفعت الباحث إلى استخدامه والاهداف الجزئية التي يسعى إلى تحقيقها وكيف تصب في الاهداف العامة للبحث ، بالاضافة إلى التساؤلات أو الفروض التي سيجيب عنها أو يختبرها أو يساعد في الاجابة عنها أو في اختبارها. ويتجة بعض الباحثين أحيانا إلى فصل الاجراءات المنهجية لتحليل المضمون عن الاجراءات المنهجية للبحث كما يتجه البعض الأخر إلى دمجهما معا ، وفي كلتا الحالتين فأن العبرة تكون في أيضاح مبررات استخدامه وما يمكن أن يضيفه إلى البحث.

٢ - تحديد العينات ... وتشمل هذه المطوة :

- اختيار وسائل الإعلام واختيار أسماء معينة منها:

وتتم هذه الخطوة في اطار عنوان البحث واهدافه والمجتمع الكلى له. وتتضمن تحديد نوعية الوسائل الإعلامية التي سيتم تحليلها من بين الوسائل المتاحة (الصحف – المجلات – الإذاعات – محطات التليفزيون) التي سيتم إخضاع مضامينها للتحليل. ويجب ان يضع الباحث في اعتباره عند اختيار عينة الوسائل الإعلامية أن يتوافق الاختيار مع الهدف من البحث. ويلى ذلك اختيار وسائل محددة أي اسماء صحف أو مجلات او محطات اذاعية وتليفزيونية محددة. وهنا يجب أن يضع الباحث في الاعتبار عددا من المتغيرات التي تتصل بمدى الانتشار الجغرافي للوسيلة الإعلامية (قومية – محلية – دولية) ، وطبيعة جمهورها المستهدف (عام – متخصص) ، ونوع الجمهور (من حيث السن – الطبقة الاجتماعية – المهنة – الجنس .. الخ) واتجاهاتها وسياستها التحريرية والسياسية (شعبية – محلفظة – معتدلة) ، والأهم من ذلك توافرها وسهولة وصول الباحث اليها.

وإذا كانت معظم الدراسات التي تستخدم تحليل المضمون تقصر التحليل على وسيلة

إعلامية واحدة ، إلا أن الاتجاهات الحديثة في بحوث الإعلام تحبذ الجمع في البحث الواحد بين الكثر من وسيلة. وعلى سبيل المثال يمكن الجمع بين الصحف والمجلات ، مثل دراسات "شابعان" عن مضمون الإعلانات الصحفية الخاصة بصناعة التبغ (٢٤)، كما يجمع البعض بين تحليل مضمون وسائل الصحف وتحليل مضمون محطات الراديو كما فعل ترونا في دراساته حول تحليل مضمون وسائل الإعلام الخاص بالتفرقة العنصرية (٢٤). وعلى مستوى اكثر تعقيدا جمع بعض الباحثين بين تحليل مضمون صحف ومحطات اذاعة ومحطات تليفزيون ، مثلما فعل اريكسون وزملاؤه في تحليلهم لمواد الجريمة في الوسائل الثلاثة (٤٤).

- أختيار العينة الزمنية (الفترة المختارة التواريخ أو الأعداد وأوقات البث الإذاعى أو التايفزيونى). وتعنى تحديد تواريخ محددة من الصحيفة او حلقات معينة تذاع فى أوقات معينة من البرامج الاذاعية والتليفزيونية . وتستخدم هنا نماذج زمنية لاختيار ايام أو اسابيع أو شهور سنوات من الصحيفة بالطريقة العشوائية. ولعل من ابرز هذه النماذج واكثرها استخداما هو نموذج الاسبوع الصناعى والذي يتم فيه اختيار يوم من كل اسبوع بطريقة دورية (السبت من الاسبوع الاول الاحد من الاسبوع الثانى الاثنين من الاسبوع الثالث .. وهكذا) وبنفس الطريقة يمكن بناء شهر صناعى او سنة صناعية.
- اختيار عينة المضامين التي سيتم تحليلها والمنشورة أو المذاعة في عينة المصادر خلال الفترات الزمنية المختارة، ويمكن ان تكون في شكل موضوعات معينة (كل ما نشر بالصحيفة حول حرب البلقان او كل ما اذيع عنها من اخبار وتقارير وبرامج في الراديو والتليفزيون ..) او صفحات معينة مثل الصفحة الاولى أو صفحات الشؤون الدولية ، أو النشرة الاخبارية الرئيسية في المحطة التليفزيونية أوالاذاعية .. الخ. ومن البديهي ان يكون الاختيار هنا مرتبطاً بموضوع وهدف البحث ، وتشير الاستخدامات الحديثة لتحليل المضمون اتجاه الباحثين إلى استخدام استراتيجيتين فيما يتعلق باختيار عينة المضامين الإعلامية التي يتم إخضاعها للتحليل، وهما :
- ١ اختيار كل المضامين المتعلقة بموضوع البحث في الوسيلة أو الوسائل المختارة كلها (كل الصفحات كل البرامج) ، وعلى سبيل المثال فقد اختار هانسن جميع المواد التليفزيونية التي أذيعت في محطات تليفزيونية مختارة في دراسته حول صورة الكحول في التليفزيون (٥٠). كما اختار " كمبرباتش " و "نجرين " جميع البرامج التليفزيونية التي تتناول قضايا المعاقين في التليفزيون (٢٦).

٢ - التركير على نوع من البرامج مثل نشرات الأخبار أو المسلسلات الدرامية أوالبرامج الرياضية أو الإعلانات. وفي معظم البحوث التي ركزت على تحليل نشرات الأخبار تم التركير - فرعيا - على نشرة الأخبار الرئيسية التي تذاع في المساء باعتبار أنها تستحوذ على الكبر معدلات المشاهدة مقارنة ببقية النشرات التي تذاع على مدار اليوم. وبالمثل يتم اختيار عينة المضمون الذي يخضع التحليل في الصحف إلى نوع محدد من المضمون واستبعاد اختيار عينة الأنواع ، مثل التركيز على الأخبار السياسية الخارجية واستبعاد الأخبار المحلية وأخبار الرياضة والفن .. الخ ، وهذا ما فعله « سربنري محمد » في تحليله لمضمون الأخبار الخارجية في وسائل الإعلام في ٢٩ دولة (٧٤).

انسواع العينات في تحليل المضمون:

- العينات غير العشوائية ، ونعنى بها تحديدا العينات التى يختارها الباحث بشكل عمدى سواء على مستوى المصادر أو الفترة الزمنية او المضمون الذى سيخضعه التحليل، ويلجأ الباحثون كثيرا إلى العينة العمدية رغم عدم علميتها بسبب الطبيعة الخاصة لتحليل المضمون الذى يستخدم لتحقيق اهداف معينة في البحث. حيث من الطبيعي ان يتعمد الباحث اختيار صحيفة معينة أو محطة تليفزيونية معينة لتحليل مضمونها لاعتبارات تتعلق بتخصيصها في موضوع البحث أو لتاريخها الطويل أو لإعتبارات موضوعية أخرى يراها الباحث. كما قد يلجأ لاختيار فترة زمنية التحليل بشكل عمدى باعتبارها الفترة التي اثيرت فيها القضية أو الحدث موضع البحث ، واختيار اعداد معنية من الصحيفة يرى انها الاكثر تعبيرا عن اهتمام الصحيفة بالموضوع مثل الاعداد الخاصة أو العدد الاسبوعي أو اعداد المناسبات، وفي جميع الحالات فان على الباحث ان يوضح في اجراءات تحليل المضمون مبررات اختيار العينة العمدية على المستويات المختلفة بشكل مقنع.

- العينات العشوائية .. وهى التى يختار فيها الباحث عينة الوسائل والتورايخ والاعداد والحلقات بشكل عشوائى يتيح لجميع مفردات المجتمع فرص مساوية للظهور فيها. ويتم اختيارها اما بالطريقة العشوائية البسيطة إذا كان مجتمع البحث صغيرا .. وبالطريقة العشوائية المنتظمة إذا كان مجتمع البحث عبيرا . ويتم اختيار النوع الاخير بقسمة حجم مجتمع البحث على حجم العينة واستخراج المدى ثم اختيار الرقم الاول من بين المدى بالطريقة

العشوائية ثم اضافة المدى اليه لتكوين العينة. وعلى سبيل المثال إذا كنا نريد اختيار شهر من سنة كاملة فان المدى سيكون ناتج قسمة ٣٦٥ على ٣٠ = ١٢ تقريبا. وإذا افترضنا أن الرقم الاول هو ه فان العينة ستتكون من أيام: ٥، ١٧، ٢٩، ٢١، ٥» ... وهكذا. ورغم علمية هذه العينة إلا أنها لا تتيح تمثيل الاعداد ذات الطبيعة الخاصة من الصحيفة مثل الاعداد الأسبوعية والاعداد الخاصة كما أن انتظامها قد يحمل بعض التحيز نتيجة اختيار أعداد معنية كل اسبوع. ولتلافى ذلك يلجأ الباحثون كما ذكرنا إلى عينة الاسبوع الصناعى التي تتيح تمثيل جميع أيام الاسبوع في العينة.

تحديد وحبدة أو وحدات التحليل:

لما كان تحليل المضنمون يعنى بقياس تكرارات ورود اشياء معينة في النص وعلاقاتها معا فان من المهم تحديد ماسيتم عدة في النص.

ووحدة التحليل هي ما يتم عدة في المضمون الإعلامي موضع التحليل. هذه الوحدة قد تكون كلمة أو جملة أو فقرة أو مقال كامل أو برنامج اخباري أو خبر واحد أو شخص أو مصدر أو برنامج أو مشهد أو حادث وهكذا.

وحتى وقت قريب كان الباحثون وأساتذة المناهج يفرقون بين اكثر من مستوي من مستويات وحدات التحليل ، مثل التفرقة بين وحدة التسجيل أو العد Recording Unit وجدة التسجيل أو العد Context وجدة يظهر من خلالها تكرار الظاهرة السياق على أساس أن وحدة التسجيل هي أصغر وحدة يظهر من خلالها تكرار الظاهرة في المضمون بينما وحدة السياق هي الفقرة أو الموضوع الذي يتم فحصه للتعرف على وحدات التسجيل (¹⁴⁾ ، أي انها جسم المواد التي تحيط بوحدة الترميز. وعلى سبيل المثال إذا كانت وحدة العد هي الكلمة فان وحدة السياق قد تكون الجملة التي تظهر فيها هذه الكلمة أو قد تكون الفقرة أو المقال كله أما الكتابات الحديثة فانها لا تعني بمثل هذه الفوارق وتنظر إلى وحدة التحليل على أنه الشئ الذي نقوم باحتسابه وهو أصغر عنصر في تحليل المضمون . وقد تكون هذه الوحدة كلمة مفردة أو المقال كله أو الشخصيات في الافلام والمسلسلات أو المشاهد أو البرنامج كله. وتركز هذه الكتابات على اهمية تعريف الوحدات المستخدمة تعريفا دقيقا يسمح باتفاق أكبر عدد من الباحثين حولها ، كما يقدمون نماذج من التعريفات الاجرائية النموذجية ، كما فعل "ويمر ودومينيك" في النموذج التالى :

كل الأف مال الاجتماعية الايجابية، كل محاولة بواسطة شخص لمساعدة شخص اخر.	١ – المساحة المقصصة للعناوين، وسائل الابراز، البيانات الادارية – الاعلانات. ٢ – المضمون المثير.	الاشخاص فوق ٥٦ عاما. ويتم تحديدهم من خلال الحكم على ، حصولهم على مساعدة في التنقل - ظهور الاحفاد.	۱ - كل المغنيين الرئيسين في كل شريط. ۲ - الموضوع المسيطر في	وحدة التحليل
كل العريض المشيرة (٨٨ ساعة) في كل الأف عال الاجتماعية الأرث شبكات لمدة اسبوعين اختيرا الايجابية. كل محاولة بواسطة بطريقة عشوائية .	۱۲ عددا من الصحيف تين تم المناوين ، وسائل الابراز ، المناوين ، وسائل الابراز ، الاسبوع المناعي من كل منهما البيانات الادارية – الاعلانات. تمثل اعساء وام ۱۹۷۲ ، ۱۹۷۷ ، البيانات الادارية – الاعلانات.	معدورة العجائز الامريكيين كل الاعلانات التي أذيعت في الأعانا مجموعها ٢٦ ساعة الاشخاص فوق ٦٠ عاما. ويتم تحديدهم من خلال الحكم في الاعلانات التلي فريونية شركات التلي فريون في الذيعت في الفترات من ١٠ – ١٠ على ، حصولهم على مساعدة من خلال الحكم على مساعدة في الاعلان – المي الاحقاد	الموسيقى المصورة التى الم شريط قيديو موسيقى عرضت عرضت عرضت في محطة MTV الماعلى في ليليستين ، و٢٧ ومحطة BET في عسام الشريط عرضت على BET المربط عرضت على 3.446.	عينة التواريخ والعداد
		كل الاعلانات التى أنيعت فى شــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		المضمون
تكراروسياق التصرفات البرامج الثيرة في شبكات الاجتماعية الايجابية في التليفزيون التي أنيعت في التليفزيون.	أسلوبرويرت مــــــــــردوخ مضمون صحيفتى نيويورك وصحيفة نيويورك بيلى نيوز وصحيفة المحادث وصحيفة المحادث وصحيفة المحادث وصحيفة المحادث والمحادث والم	صورة العجائز الامريكيين في الاعلانات التليفزيونية	الجنس والعرق في الموسيقي المصورة	عنوان البحث
Potter & Ware (1989)	Pasadeos & Ren- fro(1988)	Swayne & Greco (1987)	bell (1986)	الباحثين

.

ويتضع مما سبق ان الوحدات الرئيسية في تحليل المضمون تشمل :

- وحدة الكلمة التي تعبر عن المفهوم أو رمز أو فكرة معينة مع ضرورة تحديد المقصود بها تحديدا دقيقا.
- وحدة الفكرة وهى الفكرة الرئيسية التي يمكن استقاؤها من المضمون أو مجموعة الأفكار الرئيسية التي يستهدف الأفكار الرئيسية التي يستهدف البحث قياس درجة الاهتمام بها ونوعية هذا الاهتمام في النص الاعلامي.
- وحدة الشخصية المتضمنة في النص مع ضرورة تحديد سماتها كما فعل سوان وجويكو في تحديد سمات الأشخاص العجائز.
- وحد المساحة التي يشغلها النص في الوسيلة الإعلامية والزمن الذي يستغرقة عرضه في الاذاعة أو التليفزيون.
 - وحدة المادة الإعلامية مثل المقالات أو المسلسلات والبرامج .. الخ.

ويوسع البعض نطاق الوحدات التي يمكن استخدامها لتحليل المضمون الإعلامي مع التمييز بين وحدات العد وبين وحدات السياق ، لكي تشمل الوحدات باعتبارها الوحدات الأكثر شيوعا (٠٠):

- الكلمة وهي ابسط وحدات وتقوم على عد كلمات مفتاحية في النص مثل " الديمقراطية الشيوعية.
 - الفكرة أو الموضوع وهي قد تكون جملة أو جزء من الجملة أو حتى كلمة واحدة .
- الفقرة وهي وحدة تثير مشكلات عديدة إذا ما تضمنت الفقرة الواحدة اكثر من مفهوم أو أكثر من فكرة .
- الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية كالخبر والمقال والحديث والتحقيق والمسلسل والفيلم ،
 وتحتاج هذه الوحدات إلى تحديد وحدات فرعية يمكن عدها داخلها .
 - الشخصية التي تركز على الشخصيات الفاعلة في المضمون أو المصادر،
 - الجماعة كالعلماء والمدرسين والأطباء إلى أخره.
 - المؤسسة المساحة الزمن،

تحديداوبناء فئات التحليل:

" فئات تحليل المضمون هي مجموعة من التصنيفات أو الفصائل التي يقوم الباحث بإعدادها طبقا لنوعية المضمون ومحتواه وهدف التحليل ، لكي يستخدمها في وصف هذا المضمون بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول ، ويما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب سهل وميسور (٥٠).

وقبل استعراض طرق بناء فئات التحليل وأنواعها ينبغي الإشارة إلى ما يلي :

- أن عملية بناء الفئات تعد أهم خطوة في إجراءات تحليل الضمون إذ أن على أساسها يترتب نوعية ودقة وشمول النتائج.
- ليس هناك فئات نمطية جاهزة للاستخدام في جميع البحوث التي تستخدم تحليل المضمون ، ولكن هناك إطار عام يمكن إعداد الفئات على ضوئه.
- يخضع إعداد وبناء فئات التحليل مثل كل خطوات تحليل المضمون اطبيعة البحث وأهدافه والمضمون الخاضع للتحليل ونوعية الدراسة، وهذا ما تعبر عنه « عواطف عبد الرحمن » بوجوب انتماء الفئات إنتماءاً عضويا إلى الموضوع أى ان تكون وثيقة الصلة بالموضوع الرئيسي الذي يدور حوله البحث (٢٥).
- يجب أن تكون الفئة " متنافية " أو متفردة أي لا تقبل المادة المصنفة تحتها التصنيف تحت غيرها من الفئات (٥٣).
- يجب ان تتسم فئات التحليل بالثبات بدرجة تؤدى إلى اتفاق المحللين على هذه الفئات، ويستلزم تحقيق ذلك تعريف الفئات تعريفا إجرائيا دقيقا يوضع ما يتم إدخاله في الفئة وما يتم استبعاده منها عند تحليل النصوص.

وقد درج الباحثون وأساتذة المناهج على تقسم فئات التحليل إلى مجموعتين رئيسيتين هما : فئات الموضوع (ماذا قيل) ، وفئات الشكل (كيف قيل) باعتبارهما الفئات التى تحقق أهداف تحليل النصوص الإعلامية تحليلا كميا منتظما . ويعنى هذا أن تتركز أهداف تحليل المضمون في عد تكرارات ما يشتمل عليه النص من أفكار ومعان وقيم واتجاهات نحو الموضوع الخاضع للبحث ، بالإضافة إلى تحليل الجوانب الشكلية أي تحليل الشكل الذي قدم به هذا النص ودلالات ذلك.

وفى رأينا أن هذا التقسيم يفيد كثيرا في تحديد :

١ - حجم اهتمام الوسيلة الإعلامية بمضامين معنية ، وذلك بقياس حجم المادة الإعلامية المقدمة والمساحات التى شغلتها في الوسيلة ومواقع وأوقات عرضها ووسائل الإبراز الإعلامية المستخدمة في تقديمها.

٢ - نوعية اهتمام الوسيله بالموضوع الرئيسى للبحث والموضوعات الفرعية المتضمنه فيه ، ذلك بقياس درجة التركيز النسبى للوسيلة على نقاط الموضوع واتجاهاتها نحو كل منها والقيم المتضمنة فيها والأساليب المتبعة في العرض ومصادر المعلومات فيها والجمهور المستهدف.

وأمام تعدد الفئات الفرعية التي يمكن استخدامها لتحليل المضمون وارتباطها بهدف البحث ، بالاضافة إلى التشويش الذي قد ينتج لدى الباحث من عرض مجموعات كبيرة من الفئات من بحوث متباينه ، فقد اتجه من كتبوا حديثا في تحليل المضمون إلى التركيز على الإشكاليات المتعلقة ببناء فئات التحليل بدلا من عرض نماذج من الفئات. وعلى سبيل المثال فان "ويعر ودومينيك" يهتمان كثيراً بتحقيق شروط تكوين الفئات واقتراح بدائل لعلاج التداخل الذي يحدث بين بعض الفئات يتمثل في التحديد الدقيق لكل فئة ، وكذلك إضافة فئة (اخرى) في نهاية كل فئة لتجنب قصور التصنيفات الداخلية للفئة الواحدة مع تثبيت من تصل إلى نسبة في نهاية كل فئة لتجنب قصور التصنيفات الداخلية للفئة الواحدة مع تثبيت من تصل إلى نسبة

ومن الاتجاهات الحديثة التى تمثل انقلاب على القواعد السابقة انتقاد البعض مثل "دوتشمان" لمبدأ تفرد كل فئة من فئات التحليل بحيث لا تسمح بتكرار تصنيف الموضوع فى اكثر من فئة. إذ دعا "دوتشمان" إلى التخلى عن هذا الشرط والسماح للمحللين بتصنيف المادة نفسها داخل اكثر من فئة على أساس ان " العدد الكبير من موادالصحف معقدة ويجب على الباحث ألا يقيد نفسه وهو يصف ماذا تقول المادة بفئة واحدة ". وقد طبق "دوتشمان" رؤيته هذه على الدراسة التى أجراها عن تحليل الصفحات الإخبارية في ١٢ صحيفة محلية . إذ وجه المحللين إلى تصنيف المضمون في اكثر من فئة إذا رأوا ذلك ، وانتهى إلى ان ١٠٪ من المحللين وافقوا على استخدام التصنيف المزدوج الفئات (٥٠) .

وقد شملت الاتجاهات الحديثة التراجع عن فكرة وضع اكبر عدد ممكن من القائد لتحليل النصوص الاعلامية ، إذا كان الباحثون يقيسون كفاءة الفئات بكثرة عددها وشمولها لكل تفصيلات النص، وقد ظهرت حديثا اصوات تقول بان تحليل المضمون لا ينبغى ان يكون مثل حملة صيد Fishing expedition لا تفرق بين الأسماك الكبيرة والاسماك الصغيرة. ويعنى ذلك ان لا يضع الباحث فئات كثيرة لا تفيد البحث في النهاية.

هـــوامــش

- 1- Neuman, W.R. "Parallel content analysis: old Paradigms and new proposals, in G. Comstock (ed.), Public Communication and Behavior, vol. 2, San Diego, Calif.: Academic Press, 1989. PP. 205 289.
- 2 Beniger, J.R. Media content as Social Indicators: The Green Field Index of Agenda Setting", in Communication Research, Vol.5 (4), 1978, P.438.

 . ۱۹۸۳، ممیر محمد حسین، تحلیل المضمون، القاهرة عالم الکتب، ۱۹۸۳، مص
- 4 Gerbner, G. " Toward " Cultural indicators ": The analysis of mass mediated public message systems ", in O. Boyd-Barrett and C. Newbold (eds.),

 Approaches to Madia: a Reader, London: Arnold,1995. PP. 144 152.

 ه لزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات راجع:
- Gerbner, G., and L. Gross "Iiving With television: The Violence profile, **Journal of Communication**, vol. 26 (2), 1976, PP. 173 199.
- Gerbner, G., L. Gross, M. Morgan and N. Signorielli "Growing up With television: the cultivation perspectiv", in J. Bryant and D. Zimmerman (eds.) Media Effects: advances in Theory and Resarch, Hillsdale, NJ: Lawrence Erldaum, 1994. PP. 17 45.
- 6 Rogers, E. M. and J. W.Dearing "Agenda Setting research: Where has it been, Where is it going?" in J. A. Anderson (ed.), Communication Yearbook, Vol. 11, London: Sage, 1988. PP. 555 594.
- 7 Serberny Mohammadi, A. Foreign News in the Media: Internalional Reporting in Twenty - nine Countries, vol. 93, Paris: UN-ESCO, 1984.
- ٨ للمزيد من التفاصيل حول تعريفات المدارس الثلاثة ، راجع ، عواطف عبد الرحمن وأخرون ، تحليل
 المضمون في الدراسات الإعلامية ، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ ، ص ٢٣٠ ٢٣٢.

- 9 Berelson, B. Content Analysis in Communication Research, Glencoe, Ill.: Free Press, 1952. P. 18.
 - ١٠ نقلا عن : سمير حسين ، تحليل المضمون ، مرجع سابق ، ص١٧ ١٨.
- 11 Krippendoeff, K. Content Analysis: an Introduction to its Methodology. London: Sage, 1980.
 - ١٢ لمزيد من التفاصيل ، راجع ، سمير حسين ، تحليل المضمون ، مرجع سابق ، ص٢٢.
- ۱۳ عواطف عبد الرحمن ، إشكاليات تحليل المضمون ، في : عواطف عبد الرحمن ونادية سالم وايلي عبد المجيد ، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية ، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ۱۹۸۳ ، ص ۲۳۱.
- ١٤ نادية سالم ، المدرسة الأمريكية في تحليل المضمون ، في : عواطف عبد الرحمن ونادية سالم وليلي عبد
 المجيد ، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية ، القاهرة :العربي للنشر والتوزيع ،١٩٨٣ ، ص١٩٥.
- ١٥ محمد الرفائى ، مناهج البحث فى الدراسات الاجتماعية والإعلامية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٩ ، ص ١٤٩.
 - ١٦ عبد الباسط حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٠٣.
- ۱۷ محمد ناجى الجوهر (ترجمة وإعداد) ، تعليل مضمون الإعلام ، المنهج والتطبيقات العربية ، تأليف: ريتشادر بن ولويس دوهيو وروبرت ثورب و، بدون ناشر، ۱۹۹۲ ، ص ۱۰.
- 18 Hnasen, A, S. Cottle, ZR. Negrine and C. Newbold, Mass Communication Research Methods, Hampshire and London: Macmillan Press Ltd., 1998. P. 94.
 - ١٩ سمير حسين تحليل المضمون ، مرجع سابق ، ص ٢٨ ٢٩.
- · ٢ محمد عبد الحميد ، التحليل الكمى للمحتوى في بحوث الإعلام في ضوء المنظور المنهجي ، الحلقة الثانية لبحوث الإعلام في مصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية القاهرة ، أبريل ١٩٨١ ، ص١٧٠.
 - ٢١ سمير حسين ، المرجع السابق ، ص ٢٥.
- ٢٢ عواطف عبد الرحمن إشكائيات تحليل المضمون ، في : عواطف عبد الرحمن ونادية سالم وليلي عبد المجيد ،
 تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ ٢٤٧.
 - ٢٢ سمير حسين ، تحليل المضمون ، مرجع سابق ، ص٢٠.
 - ٢٤ لمزيد من التفاصيل حول هذا الجدول ، راجع عواطف عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ٢٣٧.
- ٢٥ للتعرف على مزايا الجمع بين تحليل المضمون الكيفية في الدراسة الواحدة ، راجع كأمثلة من هذه الدراسات: للتعرف على مزايا الجمع بين تحليل المضمون الكيفية في الدراسة الواحدة ، راجع كأمثلة من هذه الدراسات: التعرف على التعرف التع
- Van Dijk, T. A. " Racism and the Press ". London: Routeledge, 1991.
- Hnasen, A. and Murdock, G. Constructing the crowed: populist discourse pressentation v. Mosco and J.Wasko (eds.) popular Cultar and Media

- Events' (Vol. 3, PP. 227 57), Norwood, NJ: Ablex, 1985.
- Garnson, W. A., and a. Modig liani, "Media discourse and publicopinion on nuclearpower: a constructionist approach' American Journal of Sociology, Vol. 95 (1), 1989, PP 1- 37.
- 28 Hnasen, A, S. Cottle, Zr. Negrine and C. Newbold, Mass Communication Reearch Methods, Ibid., p. 94.
- 29 Holsti, O.R. Content Analysis for Social Sciences and Humanities, Reading, Mass. : Abbison - Wesley, 1969.
- 30 Krippendorff, K. Content Analysis: an Introduction to its Methodology. London: Sage, 1980.
 - ٣١ سمير حسين ، تحليل المضمون ، مرجع سابق ، ص ٢٢ ٢٤.
- ٣٢ روجر وجوزيف دومينيك مقدمة في اسس البحث العلمي : مناهج البحث الإعلامي ، ترجمة : صالح خليل أبو إصبع ، ط٢ ، عمان : دار ارام للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ . ص ه ٢٠٠
 - ٣ محمد الوفائي ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .
- 34 Hnasen, A, S. Cottle, ZR. Negrine and C. Newbold, Mass Communication Research Methods, Ibid., P. 95.
- 35 -Hnasen, A, S. Cottle, ZR. Negrine and C. Newbold, Mass Communication Research Methods, Ibid., P. 95.
- 36 Burgelin, O. "Structural analysis communication " in D. MaQuail (ed.), Sociology of Mass Communication, Harmondworth: Penguin, 1972. PP. 313 328 (P.319.)
 - ٣٧ سمير حسين ، مرجع سابق ، ص ٢٣ -- ٢٤.
- 38. Singletary, M. W." Mass Communication Research: Contemporary Methods and Applicatications, New York: Longman, 1993.

 ، مجر ويمر وجوزيف دومينيك " مقدمة في أسس البحث العلمي: مناهج البحث الإعلامي مرجم سابق، ص ٢١٠ ٢١١.
- 40 35 -Hnasen, A, S. Cottle, ZR. Negrine and C. Newbold, Mass Communication Research Methods, Ibid., P. 98 99.
 - ٤١ سمير حسين ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ ١٠٩.
- 42 Chapman, S. " Great Expectorations: Advertising and the Tobacco Industry", London: Comedia, 1986.

- 43 Troyna, B. " Public Awareness and the Media: A Study of Race", London: Commission for Racial Equality, 1981.
- 44 Ericson, R. V., P. M. Baranek and J. B. L. Chan, "Representing Order: Crider, Law and Justice in the News Media", Milton Keynes: Open University Press, 1991.
- 45 Hansen, A. "The Portrayal of alcohol on Television" Health Education Journal, Vol. 45 (3), 1986, Pp. 126 131.
- 46 Cumberbatch, G. and R. Negrine. "Images of Disability on Television", London: Routledge, 1992.
- 47 Serberny Mohammadi, A. "Foreign News in the Media: International Reporting in Twenty nine Countries", Vol. 93, Paris: UNECO, 1984.
 - ٤٨ سمير حسين ، تحليل المضمون ، مرجع سابق ، ص ٧٧.
- 49 Wimmer, R. D. and J. R. Dominick, "Mass Media Reaearch: An Introduction, Third Edition, Belmont, California: Wadsworth, 1991. P. 166.
- ٥٠ محمد ناجى الجوهر (ترجمة وإعداد) ، تحليل مضمون الإعلام .. المنهج والتطبيقات العربية ، تأليف: ريتشارد بن واويس دوهيو ورويرت ثورب ، مرجع سابق ، ص٨٦.
 - ١٥ سمير حسين ، تحليل المضمون ، مرجع سابق ، ص٨٨.
- ٢٥ عواطف عبد الرحمن ، المدرسة الفرنسية في تحليل المضمون في : عواطف عبد الرحمن ونادية سالم وليلى عبد المجيد ، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية ، مرجع سابق ، ص ٩٣.
- ٥٣ محمد ناجى الجوهر (ترجمة وإعداد) ، تحليل مضمون الإعلام .. المنهج والتطبيقات العربية ، مرجع سابق ، حسابق ،
- 54 Wimmer, R. D. and J. R. Dominick, "Mass Media Research: An Introduction, Third Edition, IBID, PP. 165 167.
- ه ه -," Deutschmann, P. " News page Content of Tweleve Metropolitan Dailies ",- ه ه -," المنهج والتطبيقات العربية ، مرجع نقلا عن ناجى الجوهر (ترجمة وإعداد) ، تحليل مضمون الإعلام .. المنهج والتطبيقات العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ ١٠٤.

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

إشكالية المنهج فى بحوث الإعلام

«دراسة تطبيقية على عينة من الباحثين الإعلاميين المقيدين بدرجة الدكتوراه،

د. محمدسعد إبراهيم

مسقسد مساة:

ثمة تساؤلات هامة تطرح نفسها بالحاح ، بعد انقضاء ٥٦ عاماً على بدء الدرسات الإعلامية ، وما شهده العقدان الاخيران من توسع في انشاء أقسام الإعلام والصحافة ، وطفرة في إنتاج الرسائل العلمية :--

- هل احتلت الدراسات الإعلامية المكانة اللائقة بها بين بقية العلوم الإجتماعية والانسانية ؟
 - وهل جاء إسهامها المعرفي ، واجتهاداتها المنهجية على نفس المستوى ؟
- ولماذا لم يعاد النظر في تقنين مناهج البحث الإعلامي ، ولماذا لم تصاغ مناهج مستقلة خاصة بالدرسات الإعلامية ؟

وتبدو هذه التساؤلات أكثر إلصاحاً في ظل ما يثار من انتقادات واتهامات ، توجه في الاساس لشباب الباحثين الإعلاميين ، في مقدمتها عدم الالمام بأولويات البحث العلمي ، من حيث بنية البحث ومنهجه ، ومن حيث أسلوبه وإستدلالاته ، والافتقار إلى العمق والمنهجية ، وضعف الاستقراء المنهجي ، والاعتماد على التكهن بدلاً من الاستنتاج العلمي المنطقي ، والركون إلى التعميم والارتجال في اصدار الاحكام (۱) علاوة على استيراد نماذج البحوث الغربية، التي تتسم بعدم تلاؤمها مع السياق الثقافي والحضاري لدول الجنوب ، مما يجعلنا إزاء بحوث شكلية نمطية في الاساس ، ولا تصلح لتفسير الظواهر الإعلامية إلا في المجتمعات الغربية التي انبثقت منها أصلاً (۲).

وعلى الرغم من ان هذه القصور المنهجى ، يرجع فى الغالب إلى الظروف المحيطة بالعملية البحثية ، من نظام تعليمى تلقينى ، ونظرة متدنية لمكانة البحث العلمى ، وتاكل فى استقلالية المؤسسات التعليمية والبحثية ، وتباين المناهج ونظم التدريس ، وغياب التفاعل العلمى، وضعف الدعم المادى والمعنوى للباحثين والبحوث العلمية ، إلا ان الاشكالية تعنى شباب الباحثين بوجه خاص ، لانه من الصعب الحديث عن مستقبل الدراسات الإعلامية دون النظر إلى واقع الباحثين الإعلامية المناس ، ودراسة سلو كياتهم وممارساتهم ومشاكلهم وأفكارهم وطموحاتهم. ومن ثم تبدو اهمية دراسة إشكالية مناهج البحث الإعلامي ، وفق رؤية الباحثين الشبان لواقع الدراسات الإعلامية ، ومشكلات الممارسة البحثية ، وسبل صقل خبراتهم وتطوير قدراتهم البحثية .

البدر اسبات السبابيقية:

اهتمت الدراسات الإعلامية بتقويم الانتاج العلمى لشباب الباحثين الأعلاميين ، والمتمثل فى رسائل الماجستير والدكتوراه ، كمدخل لتقويم بحوث الإعلام ، ودراسة إشكالية المنهج ، وسنعرض هنا لجانب من هذه الدراسات ، سعياً وراء صياغة محددة ودقيقة لمشكلة البحث :-

١ - بحوث الصحافة في محصر من ٧١ -١٩٨٥ : (٣)

تناولت الدراسة بالتحليل والتقويم مائة رسالة ماجستير ودكتوراه ، قدمت لقسم الصحافة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة ، خلال الفترة من (0.00) . وكشفت الدراسة ان البحوث المكتبية والوثائقية تمثل ((0.00)) من هذه الرسائل ، في حين بلغت نسبة بحوث تحليل المضمون ((0.00)) والبحوث الميدانية ((0.00)) . وتبين ان ((0.00)) من هذه الدراسات لم يحدد أصحابها مناهج البحث التي استخدموها ، في حين بلغت نسبة استخدام المنهج التاريخي ((0.00)) والوصفي ((0.00)) والتحليلي ((0.00)) والمسح ((0.00)) والمقارن ((0.00)) وتحليل المضمون ((0.00)) واكثر من منهج ((0.00)) ولم يوضح ((0.00)) من هذه الدراسات الادوات البحثية المستخدمة ، بينما بلغت نسبة استخدام تحليل المضمون ((0.00)) والاستبيان ((0.00)) والمقابلة ((0.00)) الملاحظة ((0.00)) وتحليل الوثائق ((0.00)) وأكثر من اداة ((0.00)).

وأكدت الدراسة الحاجة إلى أستخدام مقاييس عملية تجريبية لدراسة فن التحرير الصحفى والاخراج الصحفى ، وترشيد البحوث الإعلامية بما يتفق مع الاحتياجات العلمية والعملية ، ووضع خطة مستقبلية لهذه البحوث ، والتنسيق بين الجهود البحثية بما يحقق التكامل والتميز ، ويحول دون إهدار الطاقات أو تكرارها.

٢ - الجوانب الاجرائية والمنهجية لبحوث الصحافة في مصر : ﴿ ' َ

ركزت الدراسة على تحليل الجوانب الإجرائية والمنهجية في ٤٦ خطة بحثية مسجلة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراة من قسم الصحافة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة خلال الفترة من ٧٩ - ١٩٨٥.

أظهرت نتائج الدراسة أن (٧٧٪) من هذه الخطط لم تحدد المشكلة البحثية و (٧٧٪) لم تحدد أهدافها و (٧٤٪) لم تعرض للتساؤلات أو الفروض و (٧٤٪) لم تحدد نوع الدراسة و (٣ر١٣٪) أغفلت ذكر المناهج ، في حين بلغت نسبة الخطط التي أغفلت تحديد المفاهيم والمصطلحات (٣ر٩٣٪) والتي أغفلت عرض الدراسات السابقة (٨٠٪).

BIRLIOTHECA ALEXANDRINA

وارتفعت نسبة الدراسات الوصفية إلى (٩٢٪) واوحظ الاسراف في وصف الدراسات بأنها إستطلاعية رغم وجود تراث علمي سابق. واستخدمت (١٨٪) منها منهجاً واحداً و (١٠٪) منهجين و (٥٠٪) أكثر من منهجين.

وأشارت الدراسة إلى عدم اتساق بعض الانوات البحثية مع طبيعة الموضوع ، وغلبه استخدام أداتي تحليل المضمون والمقابلة ، حيث بلغت النسبة (٧١٪) لكل منهما ، في حين ذكرت (٢٩٪) من هذه الخطط انها ستستخدم اداة واحدة.

وهكذا ، يلاحظ عدم إلمام نسبة كبيرة من الباحثين الشبان باواويات البحث العلمي ، وغياب المراجعة والتدقيق من جانب المشرفين ، فضلاً عن اتسام نسبة كبيرة منها بالارتجال والتعجل.

٣ - البحوث الإعلامية في مصر : دراسة في الكم والكيف : ﴿)

تناولت الدراسة بالتحليل والتقديم ٦٣ رسالة علمية (١٣ دكتوراة - ٢٣ ماجستير) مقدمة لكلية الإعلام - جامعة القاهرة. وأوضحت أن (٦٥٪) من رسائل الماجستير وصفية مقابل (٣٥٪) تجريبية ، في حين بلغت نسبة البحوث الوصفية في رسائل الدكتوراة (٦٢٪) مقابل (٣٨٪) للبحوث التجريبية.

وكشفت الدراسة قصور البحوث التجربية ، نتيجة لعدم التعدد في استخدام أدوات البحث ، أو نتيجة لبعض الاخطاء المنهجية ، حيث اعتمدت الرسائل على آداتين فقط هما الاستبيان وتحليل المضمون ، علاوة على إغفال استخدام اختبارات الصدق والثبات ، مما يقلل من علمية نتائجها ، ويجعل تلك النتائج أقرب إلى الفروض غير المحققة.

وأشارت الدراسات إلى أن البحوث التجريبية تدرس الظاهرة الإعلامية باعتبارها ظاهرة معلقة في فراغ بعيد عن المجتمع.

٤ - بحوث في الاتصال: (١)

استهدفت هذه الدراسة مسح وتقويم الرسائل العلمية المقدمة لقسم الصحافة بكلية الاداب بسوهاج - جامعة جنوب الوادى ، خلال الفترة من ٧٧ - ١٩٩٤ ، من خلال تحليل الجوانب المنهجية لـ ٣١ رسالة علمية (١٨ ماجستير - ١٣ دكتوراة).

أوضحت نتائج الدراسة ان (٢٢٦٪) من هذه الرسائل استخدمت منهج المسح الميداني (٩٢٦٪) منهج المسح الميداني (٩ر١٢٪) منهج المسح التحليلي و (٩ر١٢٪) المنهج التاريخي ، في حين استخدمت (٢ر١٥٪) أكثر من

منهج. وبلغت نسبة المشرفين من خارج القسم (٧٢٪) بالنسبة للرسائل التي نوقشت، و (٥٨٦٪) بالنسبة للرسائل التي نوقشت، و (٥٨٦٪) بالنسبة للرسائل المقيدة وكشفت الدراسة ان (٨ر٧٧٪) من هذه الرسائل تندرج تحت الدراسات الوصفية، وفي حين بلغت الدراسات التاريخية (٦ر٢٧٪) غابت الدراسات التجريبية منذ إنشاء القسم وحتى عام ١٩٩٤.

وتبين أن الاستقصاء كان أكثر الادوات البحثية استخداماً (٥٧٢٪) يليه تحليل المضمون (١٦٦٪) والاستقصاء (٩ر١٢٪) ، ولم تحدد (١٦٪) من الرسائل أدوات جمع البيانات.

واوصت الدراسة بتخصيص قناة أو اكثر للاشراف الخارجى ، وتطوير المناهج البحثية باستخدام المنهج التجريبي في قياس تأثيرات الإعلام ، ومنهج الدراسات التطورية لقياس التأثيرات الإعلامية على مدى فترات زمنية متباعدة.

٥-إشكالية المنهج في الدراسات الصحفية: (٧)

ربطت هذه الورقة البحثية بين القصور المنهجي في بحوث الصحافة ، وعدم وجود مناهج بحث مستقلة لها ، ومن ثم اعتمادها على مناهج البحث المستخدمة في العلوم الاجتماعية الاخرى التي نشأت في كنفها.

وأكدت القصور المنهجى لكل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفى ، في تحقيق علمية الدراسات الصحفية لعجزها عن تحقيق الضبط الكمي من ناحية ، وعدم إمكانية التحقق العلمي من صحة النتائج من ناحية أخرى.

وأشارت إلى الفوضى الشاملة فى تعريف المصطلحات المنهجية ، والخلط بين مفاهيم المنهج والاداة والاسلوب ، حيث يرى البعض ان المسح منهج ، بينما يتحفظ عليه البعض الاخر ، ويرفضون الاعتراف به منهجاً له ذاتيته واستقلاله ، باعتباره لا يملك أدوات بحث خاصة ، كما هو الشأن فى المناهج العلمية الأخرى.

وأكدت الورقة على اهمية دعم الاستخدامات المنهجية الحديثة في مجال الدراسات الإعلامية، والمتمثلة في استخدام المنهج التجريبي، والاستفادة من التطور المنهجي الحاصل في العلوم الاجتماعية الأخرى، خاصة تلك المناهج التي تسعى إلى ربط العلوم الاجتماعية بمناهج العلوم التجريبية.

٦-الاتجاهات التنقدية في بحوث الإعلام: (^)

استعرضت الدراسة الاتجاهات النقدية الجديدة في بحوث الإعلام ، ومظاهر التغير الذي طرأ على موقف اليونسكو من بحوث الإعلام بعد مؤتمر مونتريال عام ١٩٦٩ التي برزت في جانبين : أولهما كسر الاحتكار الذي كانت تحظى به المدرسة الغربية التقليدية ذات المنظور السلوكي الامبيريقي ، وثانيهما تشجيع البحوث النقدية ذات الرؤي المتعددة.

وحددت الدراسة ملامح التيار النقدى في البحوث الإعلامية ، في الاهتمام بالإعلام كعملية اجتماعية ، ودارسة الظواهر الإعلامية في السياق الاجتماعي الوطني والدولي ، وصياغة العملية البجثية في مصطلحات تتناول البنية والتنظيم ، والتنشئة الاجتماعية ، والاعداد المهني ، والمشاركة الجماهيرية ... إلخ ، وإخضاع جميع جوانب العملية الإعلامية للدراسة والتحليل ، في اطار تفاعلها مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية.

وحددت الشروط المنهجية البحوث النقدية ، في تقديم الاهتمامات الاجتماعية الناس على المناهج ، وتقييم أنشطة وسائل الإعلام على اساس الاداء الفعلى وليس على اساس اهدافها المعلنة ، ومراعاة السياق العام للعملية الاتصالية . والاخذ بالمدخل التكاملي في بحوث الإعلام ، والمشاركة في اعداد بحوث جماعية مع التخصصات الاخرى مثل التاريخ والقانون والاجتماع والمقتصاد ، والتركيز على الارتباط والاندماج الاجتماعي ، والتوقعات الدلالية وتنوع الاختبارات في دراسات الجمهور، كما حددت الدراسة ثلاثة محاور أساسية البحث والدراسة تتمثل في التبعيه الإعلامية ، والااتية الثقافية ، والإعلام والمشاركة الجماهيرية .

٧ - قضايا الباحثين الشبان ومشكلاتهم في الوطن العربي: (١)

جاءت هذه الورقة البحثية في إطار حلقة نقاش نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول المشاكل والطموحات التي تواجه الباحثين الشبان في الوطن العربي .

صنفت الورقة مشكلات الباحثين على النحو التالى :

- مشكلات عامة تتعلق بالضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضعف اهتمام النظم الحاكمة بالبحث العلمي وجدواه .
- مشكلات تتعلق بالاعداد الاكاديمي وتتمثل في طبيعة النظم التعليمية ، ومعايير تعيين المعيدين ، ومشكلة اللغة ، والعلاقة بين المشرف والباحث .

- مشكلات تتعلق بالأوضاع المادية ، واتساع الفجوة بين دخول الباحثين الشبان ومتطلبات الحياة والبحث العلمي .

- مشكلات تتعلق بمستازمات البحث التجريبي ومصادر المعلومات ، تتمثل في عدم توافر مراكز مجهزة للببيليوغرافيا والمعلومات ، وصعوبة الاطلاع على الوثائق والمستندات.

واوضحت الورقة ان هذه المشاكل تركت مجموعة من الاثار السلبية على الانتاج العلمى للباحثين الشبان ، تتمثل في عدم الاستخدام الكفء المناهج والاساليب والادوات البحثية ، واللجوء لاختيار موضوعات سهلة ومباشرة وضعف الممارسة النقدية نتيجة عدم التمكن من مناهج البحث ، وطغيان الاسلوب الوصفى والسردى في معالجة الظواهر والمشكلات موضوع البحث.

وأوصت الورقة بتطوير نظم التعليم ، وتوفير الحرية الاكاديمية ، وتطوير المقررات وتعميق المواد المتعلقة بمناهج البحث وتطوير قواعد تعيين المعيدين والمدرسين المساعدين في الجامعات، وتنظيم دورات تدريبية للباحثين الشبان .

مما سبق نلاحظ أن معظم الدراسات ركزت على تحليل وتقويم الرسائل العلمية وخططها، وهو مايمثل بعداً واحداً من أبعاد إشكالية المنهج لدى شباب الباحثين الإعلاميين، التى تشمل الباحثين الشبان والمشرفين، والجامعات والمراكز البحثية، ومقررات الدراسات العليا، بجانب المنتج العلمى الذى يعكس القصور الحاصل في مختلف الابعاد.

ومن هذا تتضبح أهمية القاء الضبوء على هموم ومشكلات وطموحات شباب الباحثين الإعلام .

مشكلة البحث:

يتضح من خلال المقارنة ، بين نتائج الدراسات التي اهتمت بتحليل وتقويم الرسائل العلمية والخطط البحثية المسجلة ، تقارب نتائجها إلى حد كبير ، رغم تباعد الفترات الزمنية التي أجريت خلالها (٨٠ – ٨٦ – ١٩٩٤) حيث تكاد تتفق على ان هناك قصوراً منهجياً في نسبة كبيرة من تلك البحوث ، نتيجة عدم إلمام شباب الباحثين الإعلاميين بأولويات البحث العلمي وأساسياته ، وعدم درايتهم بالجوانب الاجرائية ، والميل إلى دراسة موضوعات نمطية ، وعدم تعدد المناهج والادوات والاساليب البحثية ، علاوة على ضعف التعامل النقدى مع المنهج بوجه عام .

وإذا كانت دراسة المنتج (الرسالة) تساعد على تحليل وتقويم الجوانب المنهجية والاجرائية . فإن دراسة المنتج (الباحث) تساعد على تحليل وتقويم عملية الاعداد الاكاديمي للباحثين الشبان وطرق تعاملهم مع المناهج والادوات والاساليب البحثية . ومن هنا ، فإن مشكلة البحث تتلخص في السؤال التالي :

ما هي رؤية شباب الباحثين الإعلاميين لإشكالية المنهج في البحوث الإعلامية ، وإلى أي مدى تساعد عملية الاعداد الاكاديمي في تطوير هذه الرؤية وصقل خبراتهم وتنمية قدراتهم البحثية ؟

أهداف البحث وتساؤلاته:

تسعى الدراسة إلى التعرف على رؤية شباب الباحثين الإعلاميين لإشكالية المنهج ، ورصد وتحليل وتقويم عملية الاعداد الاكاديمي للباحثين الشبان ، ومدى إسهام هذه العلمية في فهم واستيعاب المنهج والتعامل معه بوعي وعمق.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تطرح الدراسة التساؤلات الآتية :

- ١ ما هى رؤية شباب الباحثين الإعلاميين وتقويمهم لعملية الاعداد الاكاديمي للباحثين الشبان في كلية الإعلام وأقسام الصحافة والإعلام بالجامعات المصرية ؟
 - ٢ كيف يتعامل شباب الباحثين الإعلاميين مع المناهج والأدوات والاساليب البحثية ؟
- ٣ ما هي طبيعة العلاقة بين الباحث الشباب والمشرف ؟ وما مدى فعالية هذه العلاقة في
 صقل وتنمية قدراته البحثية ؟
 - ٤ ما هو توصيف شباب الباحثين الإعلاميين للمشكلات المنهجية في بحوث الإعلام ؟
- ه ما هي مقترحات شباب الباحثين التغلب على المشكلات المتعلقة بالقصور المنهجي
 والاعداد الاكاديمي للباحثين الشبان ؟.
- ٦ هل توجد فروق ذات دلالة بين الباحثين المقيدين بكلية الإعلام -- جامعة القاهرة ، والباحثين المقيدين بالقسام الإعلام والصحافة بجامعات الازهر وجنوب الوادى والزقازيق والمنيا فيما يتعلق برؤيتهم لاشكالية المنهج ، وتعاملهم مع المنهج وتفاعلهم مع المشرف ؟.

الجوانب المنهجية:

تندرج الدراسة في إطار الدراسات الوصفية ، حيث أنها تستهدف توصيف وتحليل وتقويم رؤية شباب الباحثين الإعلاميين لإشكالية المنهج وعملية الاعداد الاكاديمي للباحثين الشبان.

وتعتمد الدراسة على منهج المسح بهدف مسح تصورات شباب الباحثين الإعلاميين وطرق تعاملهم مع المنهج ، والمشكلات التي تعوق بحوث الإعلام!

وتستعين الدراسة بالادوات التالية في جمع البيانات وتحليلها :

استمارة استبيان طبقت على عينة تضم ٥٠ مبحوثاً من المدرسين المساعدين والباحثين المقيدين بدرجة الدكتوراة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة واقسام الصحافة والإعلام بجامعات الازهر وجنوب الوادى والزقازيق والمنيا.

٢ - إجراء مقابلات مع عدد من المبحوثين لاستيفاء وتدقيق بيانات الاستبيان.

٣ - الملاحظة بالمشاركة بحكم الخبرة البحثية السابقة ، وعمل الباحث كمدرس بقسم الإعلام
 كلية الآداب - جامعة المنيا .

٤ - تحليل الوثائق المكتبية التي تضمنت الرسائل العلمية للمبحوثين ، والدراسات السابقة التي تناولت الانتاج العلمي للباحثين الشبان ، وإشكالية المنهج في بحوث الإعلام.

واستخدمت الدراسة اختبار كا (مربع كاي) Chi Square Test لقياس دلالة الفروق بين رؤية الباحثين المقيدين بكلية الإعلام والباحثين المقيدين بأقسام الصحافة والإعلام.

ويتحدد المجال البشرى للدراسة فى الباحثين الإعلاميين الشبان بكلية الإعلام وأقسام المسحافة والإعلام بالجامعات المصرية. وهذه الفئة تضم المعيدين والمدرسين المساعدين والباحثين المقيدين بدرجتى اللجستير والدكتوراة. ونظراً لعدم توافر خبرة بحثية كافية ومكتملة، لدى المقيدين بدرجة الماجستير، اقتصرت عينة الدراسة على المقيدين بدرجة الدكتوراة، حيث تتيح خبراتهم البحثية في إعداد رسائل الماجستير، خلفية علمية وعملية يمكن الاستناد اليها في وصف وتحليل وتقويم عملية الاعداد الاكاديمي للباحثين الإعلاميين الشبان ورؤيتهم، وطرق تعاملهم مع المناهج والادوات والاساليب البحثية.

والتحديد حجم العينة وتصميم الاستبيان اتبعنا الخطوات التالية :

\ - إجراء حصر شامل لرسائل الماجستير والدكتوراة التى نوقشت منذ عام ١٩٤٠ وهو العام الذى شهد مناقشة أول رسالة ماجستير في الإعلام ، قدمها ابراهيم عبده لقسم التاريخ بكلية الآداب - جامعة القاهرة بعنوان « تاريخ الصحافة المصرية خلال الفترة ١٧٩٨ - ١٨٨٨ »(١٠) وحتى نهاية عام ١٩٩٥ . وقد تبين من خلال الحصر الشامل للرسائل العلمية في جامعات القاهرة والازهر وجنوب الوادى والزقازيق ، ان إجمالي عدد الرسائل بلغ ٣٢٥ رسالة منها ٣٢٣ رسالة ماجستير و ٢١٤ رسالة دكتوراة موزعة على النحو التالى :

أ – كلية الآداب – جامعة القاهرة (قسما التاريخ والصحافة) ٤٨ رسالة منها ٢٥ رسالة ماجستير و٢٣ رسالة دكتوراة خلال الفترة من (١٩٤٠ – ١٩٧٨).

- ب كلية الإعلام جامعة القاهرة: ٣٨٨ رسالة منها ٢٣٧ رسالة ماجستير و ١٥١ رسالة دكتوراة موزعة على النحو التالى: (*)
- قسم الصحافة (١٢٧ ماجستير ٦٩ دكتوراة) وقسم الاذاعة (٦٥ ماجستير -- ٤٩ دكتوراة) وقسم العلاقات العامة والإعلان (٦٠ ماجستير -- ٢٣ دكتوراة).
- ج- قسم الصحافة والإعلام جامعة الازهر: ٤٧ رسالة منها ٢٧ رسالة ماجستير، ٢٠ رسالة دكتوراة.
- د قسم الصحافة بكلية آداب سوهاج جامعة جنوب الوادى ٣١ رسالة منها ١٨ رسالة ماجستير و ١٣ رسالة دكتوراة (**).
- هـ قسم الإعلام بكلية الآداب جامعة الزقازيق: ٢٣ رسالة منها ١٦ رسالة ماجستير و٧ رسائل دكتوراة.
- ٢ إجراء حصر شامل الرسائل العلمية المقيدة بجامعات القاهرة والازهر وجنوب الوادى
 والزقازيق والمنيا ، حيث بلغ عددها ١٧٤ رسالة منها ١٠٤ رسالة ماجستيرو ٧٠ رسالة دكتوراة موزعة على النحو التالى:
- أ كلية الإعلام جامعة القاهرة : ٩٥ رسالة منها ٥٩ ماجستير و ٣٦ دكتوراة موزغة كالتالى : قسم الصحافة (٢٧ ماجستير ١٤ دكتوراة) قسم الاذاعة (٢٧ ماجستير ١٤ دكتوراة) قسم العلاقات العامة والاعلان (١٦ ماجستير ١٠ دكتوراة).
 - ب قسم الصحافة والإعلام بجامعة الازهر: ٢٠ رسالة منها ١٠ ماجستير و ١٠ دكتوراة.
 - ج قسم الإعلام بجامعة الزقازيق: ٢٧ رسالة منها ١٧ ماجستير و ١٠ دكتوراة.
 - د قسم الصحافة بجامعة جنوب الوادى: ٢٢ رسالة منها ١٤ ماجستير و ٨ دكتوراة.
 - هـ قسم الإعلام بجامعة المنيا: ١٠ رسائل منها٤ ماجستير و ٦ دكتوراة.
- ٣ إجراء اختبار قبلي لاستمارة الاستبيان على ١٥ مبحوثاً ، وتعديل عدد من أسئلتها واضافة اسئلة جديدة للاستمارة النهائية.
- ٤ تم توزيع (٦٠) استمارة على المبحوثين بالجامعات الخمس، فعادت منها (٥٠) استمارة بنسبة استجابة تبلغ (٣٠٨٪). وهكذا مثلت العينة (٣٠٨٪) من اجمالي الباحثين الذين حصلوا على الماجستير والدكتوراة في الجامعات الخمس و (٥٠٥١٪) من اجمالي الحالصين على الماجستير و (٧٠٥١٪) من اجمالي المقيدين بدرجة (٧٠٨٪) من اجمالي المقيدين بدرجة الدكتوراة و (٤١٠٠٪) من اجمالي المقيدين بدرجة الدكتورة ، إذا المتبعدنا الباحثين المبعوثين للخارج والمبعوثين العرب .

نتائبجالبدراسة

أولاً:الخصائص العامة للعينة:

- ١ تضمنت العينة ٥٠ مبحوثاً ، بينهم ٣٧ باحثاً ، و١٣ باحثة.
- ٢ بلغ عدد المدرسين المساعدين ٣٠ مدرساً مساعداً بنسبة (٢٠٪) في حين بلغ عدد الباحثين من خارج الجامعة ٢٠ باحثاً بنسبة (٤٠٪) بينهم ٥ صحفيين ، و٤ مذيعين ، و١ / من العاملين في مجال الإعلام.
- ٣ بلغت نسبة الباحثين المقيدين بدرجة الدكتوراة في كلية الإعلام جامعة القاهرة (٥٠٪) يليهم الباحثون المقيدون بقسم الصحافة كلية اللغة العربية جامعة الازهر (١٦٪) ثم المقيدين بقسم الصحافة آداب سوهاج جامعة جنوب الوادى والاعلام آداب الزقازيق (١٢٪) لكل منهما و اخيراً قسم الإعلام كلية الآداب جامعة المنيا (١٠٪).
- ٤ جاء تخصص الصحافة في المرتبة الاولى بنسبة (٤٤٪) يليه الاذاعة والتليفزيون (٣٢٪)
 ثم العلاقات العامة (٤٤٪).
- ٥ فيما يتعلق بنوعية بحوث الماجستير التي أجراها المبحوثون ، ارتفعت نسبة البحوث التحليلية إلى (٣٠٪) تايها البحوث التحليلة والميدانية (٢٦٪) ثم البحوث المكتبية (٢٢٪) والبحوث الميدانية (٢٠٪) في حين بلغت نسبة البحوث التجريبية (٢٪) فقط ، الأمر الذي يشير إلى غلبة البحوث التي تعتمد على الضبط الكمي ، وتراجع البحوث المكتبية إلى حد ما.

وبأستخدام أختبار كا تبين ان الفروق غير دالة بين الباحثين المقيدين بكلية الإعلام والباحثين المقدين باقسام الإعلام فيما يتعلق بنوعية بحوث الماجستير.

٢ - تعددت موضوعات بحوث الماجستير التي أعدها المبحوثون وجاءت الموضوعات المتعلقة بالفنون الإعلامية في المرتبة الاولى (٢٦٪) تليها بحوث تاريخ وسائل الإعلام (٢١٪) ثم بحوث تاريخ وسائل الاعلام (٢١٪) ثم بحوث الجمهور (١٤٪) وبحوث الإعلام والتنمية وبحوث الإعلام الإسلامي (١٠٪) لكل منها ، وبحوث الإعلام والصورة الذهبية (٢٪) لكل منها ، وبحوث الإعلام العربي وبحوث الرأي العام والدعاية (٤٪) لكل منها ، وأخيراً بحوث الإعلام الدولي وبحوث التشريعات الإعلامية (٢٪) لكل منها .

٧ – أنجز (٢٦٪) من المبحوثين رسائل الماجستير خلال أقل من اربع سنوات ، وهي المدة القانونية للقيد وفي حين انجزها (٣٤٪) خلال اقل من ثلاث سنوات ، وحصل (١٠٪) على تمديد لعام خامس و (٨٪) على تمديد لعام سادس. وحصل باحث فقط على الماجستير قبل انقضاء سنتين على تاريخ التسجيل ، الامر الذي يعكس طول الفترة الزمنية التي يستغرقها الباحثون في معالجة موضوعات تتسم في الغالب بالعمومية وضخامة حجم العينات المدروسة.

٨ - حصل (٨٤٪) من المبحوثين على الماجستير بتقدير ممتاز ، مقابل (١٦٪) فقط حصلوا على تقدير جيد جداً ، مما يشير إلى ان الامتياز هو القاعدة ، وإن التقديرات الدنيا هي الاستثناء ، وهو ما يمثل غبناً للباحثين المتميزين ، الذين يوضعون في كفة واحدة مع زملاء أقل منهم كفاءة وجهداً.

ثانيآ: الإعداد الاكاديمي لشباب الباحثين الإعلاميين:

ا - أظهرت الدراسة ان (٢٩٪) من المبحوثين درسوا مادة مناهج البحث في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس ، في حين درسها (٤٪) في مرحلة الدبلوم وهذه النسبة المحدودة تمثل البكالوريوس أو الليسانس ، في حين درسها (٤٪) في مرحلة الدبلوم وهذه النسبة المحدودة تمثل البكالوريوس أو الليسانس ، في حين درسها (٤٪) في مرحلة الدبلوم وهذه النسبة المحدودة تمثل البكالوريوس أو الليسانس ، في حين درسها (٤٪)

٢ - تبين أن (٨٥٪) من المبحوثين تدربوا خلال السنة التمهيدية للماجستير على إجراء البحوث ، مقابل (٢٤٪) لم تجر لهم أية تدريبات ، وهي نسبة عالية تعكس غياب الجوانب العملية في المحوث ، مقابل (٢٤٪) لم تجر لهم أية تدريب الطلاب على كيفية صياغة المشاكل العلمية الفروض ، المقررات الدراسية ، وعدم الاهتمام بتدريب الطلاب على كيفية صياغة المشاكل العلمية الفروض ، واستخدام المناهج والادوات والاساليب وعرض النتائج وتفسيرها ، وكتابة القوائم الببليوغرافية والهوامش.

٣ - شارك ٩ مبحوثين فقط فى دورات تدريبية فى مجال مناهج البحث ، جميعهم من المدرسين المساعدين بكلية الإعلام - جامعة القاهرة، وتمثلت هذه الدورات فى ورش العمل فى إطار مؤتمرات الإعلام البيئى التى نظمتها الكلية والتدريب على استخدامات الحاسب الالى فى البحوث الإعلامية ، بجانب دورات تدريبية أتيحت لثلاثة باحثين خارج الكلية من خلال المكاتب الخاصة للبحوث والإعلان.

٤ - أظهرت نتائج الدراسة قصور برامج ومقررات السنة التمهيدية الماجستير في تنمية القدرات البحثية لدى الطلاب ، حيث ذكر (٣٦٪) أن الدراسة لم تضف اليهم شيئاً يذكر ، مقابل

(٣٠٪) قالوا أن الدراسة أسهمت في تنمية مهارتهم البحثية ، و (٣٤٪) قالوا ألى حد ما ، مما يوكد المحاجة إلى أعادة النظر في مقررات السنة التمهيدية للماجستير ، لتصبح اكثر فعالية في صقل الخبرات البحثية لطلاب الدراسات العليا.

وأرجع المبحوثون عدم استفادتهم من مقررات السنة التمهيدية للماجستير إلى عدة أسباب منها ، التركيز على الجانب النظرى ، وحشو المناهج وتغيب الاساتذة عن قاعات البحث ، وعدم التدقيق في اختيار أساتذة مناهج البحث ، وغياب التفاعل العلمي ، ولجوء معظم الاساتذة إلى منح تكليفات للطلاب باعداد ملخصات لكتب مناهج البحث ، ومشروعات بحوث ، دونما متابعة أو مناقشة ، لتصبح هذه التكليفات بديلاً للمحاضرات ، ويكتقى بتقديمها في نهاية العام الدراسي .

وبالمقارنة بين الباحثين المقيدين بكلية الإعلام والباحثين المقيدين بأقسام الإعلام الاقليمية تبين ارتفاع نسبة الذين يعتقدون في فعالية برامج السنة التمهيدية للماجستير بين المقيدين بكلية الإعلام (٤٤٪) مقابل (٢٠٪) في اقسام الإعلام. وبلغت نسبة الذين اكدوا عدم فعالية تلك البرامج بين المقيدين باقسام الإعلام (٢٠٪) مقابل (٢٠٪) بين المقيدين بكلية الإعلام. وبتطبيق أختبار كا تبين ان الفروق بينهما ذات دلالة حيث بلغت قيمة كا الحسابية (٤٨ر٦) عند مستوى معنوية كا تبين ان الفروق بينهما ذات دلالة حيث بلغت قيمة كا الحسابية (٤٨ر٦) عند مستوى معنوية (٥٠٠٠) في حين بلغت قيمة كا الجدولية (٩٩ره) مما يعنى ان هناك علاقة بين فعالية برامج السنة التمهيدية الماجستير والجهة التي يدرس بها الطالب ، حيث تنخفض درجة الفعالية في أقسام الإعلام ، التي بدأت في تدريس برامج الدراسات العليا قبل أن تكتمل إمكانياتها الاكاديمية.

٥ – ويسؤال المبحوثين عن كيفية اختيارهم لموضوعات بحوث الماجستير ، أجاب (٤٠٪) ان الاختيار تم بمبادرة شخصية ، وفي حين ارتضى (٤٢٪) باقترحات مشرفيهم الذين أملوا عليهم أفكار موضوعاتهم وجاحت اختيارات (٢٦٪) محصلة للنقاش بين المشرف والطالب. وبينما اعتمد (٨٪) على اقتراحات أساتذتهم ، التزم (٢٪) بالخطة البحثة الكلية أو القسم ، مما يعكس ضعف الاهتمام بالتخطيط في مجال البحوث الإعلامية ، وتعاظم دور المشرف الذي يميل غالباً إلى موضوعات وثيقة الصلة بتخصصه . وفي هذا الاطار ، يتكرر تسجيل موضوعات مشابهة سبق بحثها في كليات وأقسام اخرى.

٦ - أكد (٧٠٪) من المبحوثين أن موضوعات بحوثهم ترتبط بالواقع الإعلامي الراهن مقابل
 ١٨٠٪) قالوا أنها مرتبطة إلى حد ما و (١٢٪) قالوا لا.

٧ - تبين ان (٨٧٪) من المبحوثين لم تناقش خططهم البحثية في « سيمنار علمي » مقابل (٢٢٪) أتيحت لهم هذه الفرصة مما يشير إلى غياب هذا التقليد العلمي ، الذي يعالج الثغرات المترتبة على الارتجال والتعجل ، وغياب التنسيق بين أقسام الإعلام ، كما يرشد الباحثين إلى قواعد التعامل المنهجي. واتضح ان معظم المبحوثين الذين نوقشت خططهم قبل التسجيل ، من المدرسين المساعدين بكلية الإعلام - جامعة القاهرة ، حيث بلغت نسبتهم (٥٧٨٪) مقابل (٥٢ر٢٪) لكل من الباحثين المقيدين بجامعتي الزقازيق وجنوب الوادي ، الامر الذي يعكس اهتمام كلية الإعلام بمناقشة مشروعات البحوث وتنقيها قبل عرضها على مجالس الاقسام ، وإن كان المتابع لعقد هذه الندوات العلمية ، يلاحظ توقفها لمدة طويلة ، وإنعقادها على فترات متباعدة وفق حماس المشرفين والباحثين ، فضلاً عما تثيره من مخاوف التحول إلى تصفية الحسابات وتعويق عملية التسجيل ، إلا إن هذا التقليد يظل الفرصة الاخيرة اتنقيح الخطة قبل أن يشرع الباحث في اعداد دراسته.

ثالثاً: استخدام شباب الباحثين الإعلاميين للمناهج والادوات:

۱ – أظهرت النتائج ان غالبية المبحوثين استخدموا منهجاً ولحداً فقط ، حيث بلغت نسبتهم (۲۸٪) في حين بلغت نسبة الذين استخدموا ثلاثة مناهج (۲۰٪) والذين استخدموا منهجين (۱۲٪) وهو ما يشير إلى عدم ميل شباب الباحثين الإعلاميين إلى استخدام ما يسمى بالتكامل المنهجي في معالجة الظواهر الإعلامية.

وتبين ان منهج المسح الإعلامي هو المنهج الغالب في استخدمات شباب الباحثين الإعلاميين ، حيث بلغت نسبة الذين استخدموه (٥٣٥٩٪) مما يعكس النمطية في استخدام المناهج . وجاء المنهج المقارن في المرتبة الثانية (٨ر٥١٪) يليه المنهج التاريخي (٥ر٤١٪) ثم دراسة الحالة (٦ر٦٪) والمنهج الاحصائي (٦ر٥٪) في حين بلغت النسبة (٦ر١٪) لكل من المنهج التجريبي والبناء الوظيفي ودراسة الخطاب ، وهو ما يشير إلى غلبة المنهج الوصفي ، والاضطراب الحاصل في المصطلحات المنهجية ، الخلط بين المنهج والاداة والاسلوب ، الامر الذي يفرض بالحاح ضرورة صياغة مناهج مستقلة خاصة بالدراسات الإعلامية.

٢ - تعددت الادوات البحثية المستخدمة ، على نحو مخالف لاستخدامات المناهج حيث بلغت نسبة الذين استخدموا ثلاثة ادوات (٣٠٪) والذين استخدموا ، أداتين (٣٠٪) والذين استخدموا أداة واحدة (٣٠٪) في حين بلغت نسبة الذين استخدموا اكثر من ثلاث ادوات (٨٪) مما يعكس العناية

الفائقة التى يوليها شباب الباحثين الإعلاميين لعملية جمع المعلومات ، التى تستغرق الكثير من الوقت والجهد فى تبويبها وتحليلها ، على الرغم من تضاؤل اهمية اغلب النتائج التى تسفر عنها هذه الدراسات .

٣ – ويتضح لنا غلبة الاساليب الكمية في جمع البيانات ، حيث تصدرت أداة تحليل المضمون القائمة (٣١٪) مما يعكس المكانة المتقدمة التي يحظى بها تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية بوجه عام ، والرسائل العلمية بوجه خاص. وجاءت استمارة الاستبيان في المرتبة الثانية (٤٧٧٪) تليها الملاحظة (١٣١٪) ثم المقابلة (١٧٠٠٪) والمقابلات المتعمقة (١٤٪) وتحليل الدلالة وتحليل الشكل (٤٧٪) لكل من تحليل الخطاب ، ومسار البرهنه ، الشكل (٤٧٪) لكل من تحليل الخطاب ، ومسار البرهنه ، وتحليل القوى الفاعلة ، وتحليل الاطر المرجعية ، ومقاييس الذكاء ، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي ، وهو ما يشير إلى محاولات محدودة لتطبيق الادوات البحثية الجديدة التي تعكس والاجتماعي ، وهو ما يشير إلى محاولات محدودة لتطبيق الادوات البحثية والانسانية .

٤ - أجاب (٦٨٪) من المبحوثين ان المناهج والادوات التي استخدموها جاحت ملبيه الأهداف دراساتهم ، في حين ذكر (٣٢٪) انها كانت ملبية إلى حد ما .

٥ - وبسؤال المبحوثين عن مدى طغيان استخدام الاداة على المنهج ، أجاب (٥٢) بنعم مقابل (٤٨٪) قالوا لا ، مما يعكس عدم وضوح الفروق بين الاداة والمنهج ، وتراجع المنهج في ظل الاحتفاء بجمع المعلومات ، تدلنا على ذلك شهادة بعض المبحوثين ، الذين اكدوا انهم اعتمدوا بشكل اساسى على الأداة بصورة جعلت ذكر المنهج مجرد حاصل ، لاستكمال الشكل التجريبي لدراساتهم .

آ – أظهرت النتائج ارتفاع درجة ثقة شباب الباحثين الاعلامين في كفاءتهم العلمية ، حيث أعرب (٤٧٪) عن اعتقادهم انهم استخدموا المناهج والادوات البحثية بكفاءة علمية ، وقال (٢٦٪) انهم استخدموها بكفاءة إلى حد ما وهو ما يشير إلى غياب النقد الذاتى ، في الوقت الذي يشكو فيه غالبية شباب الباحثين الاعلاميين من قصور برامج السنة التمهيدية للماجستير، وغياب البرامج التدريبية ، التي تنمى خبرة الباحثين ، وتصقل مهاراتهم.

وكشفت المقارنة بين الباحثين المقيدين بكلية الإعلام ، والباحثين المقيدين باقسام الإعلام

عدم وجود فروق ذات دلالة فيما يتعلق بتصورهم لمدى كفاءتهم العملية فى استخدام المناهج والادوات ، حيث بلغت قيمة كا٢ الجدولية (١٨٤).

٧ - وبالرجوع إلى الرسائل العلمية للمبحوثين، ومراجعة الخطوات الإجرائية، تبين ان (٢٥٪) هم الذين قاموا بمسح التراث العلمي السابقس في مجال دراساتهم وبلغت نسبة الذين اهتموا بتحديد المفاهيم والمصطلحات (٢٤٪) والذين راعوا خطوات تصميم العينة وتحديد الحجم الامثل لها (١٨٪) والذين اجروا اختباراً سابقاً Pretest لاستماراتهم (٣٢٪) في حين بلغت نسبة الذين استعانوا برأى المحكمين (١٤٪) والذين اجروا اختبارات الصدق والثبات (٣٨٪).

وتعكس هذه النتائج عدم تقيد نسبة مرتفعة من شباب الباحثين الإعلاميين بالخطوات الاجرائية العلمية ، التى تكفل الصياغة الدقيقة لمشكلة البحث وتساؤلاته وفروضه ، والتدقيق فى اختيار اللعينة ، وتصميم استمارات الاستبيان والتحليل ، الامر الذى يكشف مدى القصور والتحين ، وتضاؤل دور الاشراف فى تحقيق الضبط العلمى ، وترسيخ الالتزام بالخطوات الاجرائية التى تمثل منظومه متكاملة ، تبدأ بالوعى بالمشكلة البحثية ، وتنتهى باستجلاء كافة أبعادها وعناصرها من خلال التوصيف والتحليل والاستنتاج .

ر ابعاً: رؤية شباب الباحثين الاعلاميين للعلاقة بين الباحث والمشرف

الماجستير (٤٠٪) وهو ما يشير إلى الاستقرار النسبى في عملية الاشراف العلمى ، وتفضيل بعض الماجستير (٤٠٪) وهو ما يشير إلى الاستقرار النسبى في عملية الاشراف العلمى ، وتفضيل بعض الاساتذة الانفراد بمسئولية الاشراف دون حاجة إلى مشرف مشارك أو مساعد . أما الذين اشرف عليهم مشرفان فبلغت نسبتهم (٤٣٪) وهو ما نجد تبريره في اتجاه معظم الاقسام إلى اشراك الاساتذة المساعدين والمدرسين في عملية الاشراف ، في حين بلغت نسبة الذين تعاقب عليه ثلاثه مشرفين أو اكثر (٢٠٪) الامر الذي له انعكاساته السلبية على الباحثين ودراساتهم نتيجة تعدد وتناقض التعديلات المترتبة على تغيير المشرفين.

٢ - اظهرت لنتائج محدودية التفاعل العلمي بين الباحث والمشرف ، حيث ارتفعت نسبة
 الذين قالوا ان درجة التفاعل منخفضة إلى (٣٦٪) وبلغت الذين قالوا انها منعدمة (١٨٪) في حين

بلغت نسبة الذين وصفوها بانها متوسطة (٣٢٪) وعاليه (١٤٪) وهو ما يعكس محدودية دور معظم المشرفين على الرسائل العلمية ، واقتصار هذا الدور على مساعدة الباحث على التسجيل، وقراءة الرسالة قبل الطبع، ثم تشكيل لجنة المناقشة.

وكشفت المقارنة بين الباحثين المقيدين بكلية الإعلام والباحثين المقيدين باقسام الإعلام ، ارتفاع درجة التفاعل العلمي بين الباحث والمشرف في كلية الإعلام حيث بلغت (٢٨٪) وانخفاضها في اقسام الإعلام حيث بلغت نسبة الذين قالوا منخفضة (٤٠٪) ومنعدمة (٣٦٪). ويتطبيق اختيار كا٢ تبين ان الفروق بينها ذات دلالة ، حيث بلغت قيمة كالا الحسابية (٢٧٨) الثلاث درجات حرية وعند مستوى معنوية (٥٠٠٠) في حين بلغت قيمة كالا الجدولية (٨٨٧) وهو ما يعني ان هناك علاقة بين درجة التفاعل العلمي بين الباحث والمشرف والامكانيات العلمية المتوفرة لدى جهة التسجيل ، حيث ترتفع في كلية الإعلام التي تضم عدداً كبيراً من الاساتذة نوى التخصصات المختلفة ، والخبرات الواسعة ، وتنخفض في اقسام الإعلام لقلة عدد أساتذتها ، ويروز ظاهرة « الاستاذ او المشرف المصرف المستاذ الوحيد الموجود بالقسم .

٣ - وبسؤال المبحوثين عن مدى التزامهم بملاحظات المشرفين ، تبين أن (٤٨٪) التزموا دائما و (٣٠٪) احياناً و(١٨٪) نادراً في حين أوضح (٤٪) فقط انهم لم يلتزموا اطلاقاً ، وهو ما يعكس التزام غالبية المبحوثين بما يقدمه المشرفون من ملاحظات علمية ، حيث يعد هذا الالتزام في أغلب الأحيان شرطاً ضرورياً لمنح إذن طبع الرسالة ، أو التدليل على ولاء التلميذ لاستاذه ، يدلنا على ذلك ان (٢ر٤٥٪) من الذين قالوا انهم التزموا دائماً ، كانوا مضطرين لذلك رغم عدم اقتناعهم ببعض الملاحظات و استناداً لوجهات نظر أساتذه رجعوا اليهم للتدقيق في هذه الملاحظات ، في حين أكد (٨ر٥٤٪) ان التزامهم جاء محصلة نقاش وتفاعل واقتناع .

وكشفت المقارنة وجود فروق ذات دلالة بين الباحثين المقيدين بكلية الإعلام والباحثين المقيدين بأقسام الإعلام ، فيما يتعلق بمدى الالتزام بملاحظات المشرف.

٤ - تبين ارتفاع درجة الحرية التي يتمتع بها شباب الباحثين الإعلاميين حيث بلغت نسبة الذين قالوا إن المشرفين يحترمون حرية الباحثين (٣٨٪) وذكر (٤٤٪) ان درجة احترام المشرف لحرية الباحث نسبيه ، في حين بلغت نسبة الذين افتقدوا هذه الحرية نتيجة تدخل المشرفين (٨٨٪)

وهذه نسبة محدودة نسبياً تعكس الضغوط التي يتعرض لها بعض الباحثين ، نتيجة خلافاتهم الفكرية والسياسية مع بعض المشرفين.

٥ – اتضح محدودية فعالية دور المشرف في تعميق مسالة المنهج لدى الباحث ، حيث بلغت نسبة الذين قالوا نعم (٣٢٪) وإلى حد ما (٤٠٪) في حين بلغت نسبة الذين ذكروا ان المشرف لم يكن له دور في تعميق مسالة المنهج (٢٨٪).

ووتعددت اسباب محدودية فعالية دور المشرف، وفق رؤية شباب الباحثين الاعلاميين حيث جاء في المقدمة الاشراف على العديد من الرسائل العلمية (٨ر٥٣٪) يليه عدم تخصص المشرف في موضوع الدراسة (٤ر٢١٪) ثم تعدد مسئولياته الادارية ، وتعدد سفرياته (٣ر٤١٪) لكل منهما وعدم تعاون الطالب مع المشرف ، وغياب التفاعل العلمي (١ر٧٪) لكل منهما.

وكشفت المقارنة بين الباحثين المقيدين بكلية الإعلام والباحثين المقيدين بأقسام الإعلام ، ارتفاع درجة فعالية دور المشرف في كلية الإعلام (33٪) وانخفاض هذه الدرجة في أقسام الإعلام حيث بلغت (33٪). وبتطبيق اختبار كا تبين ان الفروق بينهما ذات دلالة ، حيث بلغت قيمة كا ٢ الحدولية (٦٠٤). الدرجة ين حرية وعند مستوى معنوية (١٠٠) في حين بلغت قيمة كا ٢ الجدولية (٦٠٤).

٣ - وبسؤال المبحوثين عن نظرتهم لمدى موضوعية اسباب منح التقدير في لجنة المناقشة ، أجاب (٣٦٪) ان التقدير يمنح وفق اعتبارات شخصية مقابل (٣٨٪) ذكروا ان التقدير يمنح وفق معايير موضوعية ، في حين بلغت نسبة الذين قالوا ان الحظ يتدخل احياناً (٢١٪) وهو ما يشير إلى غلبة الاعتبارات الشخصية ، سواء في طريقة تشكيل لجان المناقشة ، أو أسلوب منح التقدير ، الامر الذي يقتضى تدقيق مجالس الاقسام والكيات في تشكيل لجان المناقشة ، والاتفاق على معايير موضوعية للتقييم ومنح التقدير ، أسوه بما تم بشأن نظام العمل وقواعد التقييم باللجان العلمية الدائمة لترقيات أعضاء هيئة التدريس ، مع مراعاة الفروق بين المتقدمين للترقية من اعضاء هيئة التدريس والباحثين المتقدمين للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة.

وكشفت المقارنة بين الباحثين المقيدين بكلية الإعلام ، والباحثين المقيدين باقسام الإعلام، وارتفاع درجة المعايير الموضوعية المتبعة في منح التقدير في كلية الإعلام حيث بلغت نسبة الذين قالوا ان التقدير يمنح وفق معايير موضوعية (٥٦٪) مقابل (٢٠٪) في أقسام الإعلام ، وبلغت نسبة

الذين اشاروا للاعتبارات الشخصية في اقسام الإعلام (٥٦٪) مقابل (٤٠٪) في كلية الإعلام ، في حين بلغت نسبة الذين اعترفوا بتدخل الحظ في اقسام الإعلام (٢٨٪) مقابل (٤٪) في كلية الإعلام ، وهو ما يشير إلى تعاظم دور الاعتبارات الشخصية بوجه عام.

وبتطبيق اختبار كا ٢ تبين أن الفروق بينهما ذات دلالة ، حيث بلغت قيمة كا ٢ الحسابية (١٠٠٧) لدرجتين حرية ، وعند مستوى معنوية (١٠٠٠) في حين بلغت قيمة كا ٢ الجدولية (١٨٢٧) وهو ما يعنى ان هناك علاقة بين الجهة العلمية التي تمنح التقدير والمعايير المتبعة في تقييم شباب الباحثين الإعلاميين ، حيث تتراجع المعايير الموضوعية في إطار ما تعانيه بعض أقسام الإعلام في الباحثين الإعلاميين ، حيث تتراجع المعايير الموضوعية في إطار ما تعانيه بعض أقسام الإعلام في الباحثين الإعلاميية من غياب مجالس الاقسام وانعدام فعاليتها في المراقبة والتدقيق، برون الصراعات الشخصية ، والافتقار إلى التقاليد العلمية المستمدة من تعدد الاساتذة ، واختلاف مدارسهم وتخصصاتهم .

اظهرت النتائج ان الامانة تأتى في مقدمة القيم العلمية الايجابية التي يجب أن تسبود المجتمع العلمي، وفق رؤية شباب الباحثين الإعلاميين حيث بلغت الذين اختاروها كقيمة أولى (١٧٪) وجاءت الموضوعية في المرتبة الثانية (٥٨٪) يليها الصدق (٥١٪) ثم الحرية (٤٣٪) والابداع (٣٩٪) والاحسالة (٣٣٪) والجدية (٧٢٪) والكفاءة (٩١٪) والتنافس العلمي (٣١٪) وأخيراً النقد الذاتي (١١٪) وهو ما يشير إلى تراجع قيم الاصالة والتنافس والنقد الذاتي ، وإدراك شباب الباحثين الاعلاميين ان الابداع المنهجي يأتي في مرحلة تالية لترسيخ قيم الامانة والصدق والموضوعية.

٨ – ويسؤال المبحوثين عن القيم السلبية السائدة في المجتمع العلمي وترتيبهم لها ، تبين صعود قيم الصراع (٢٦٪) والنفاق (٥٦٪) والشلليه (٤٩٪) والتفيق (٤٧٪) والتحير (٣٩٪) في حين تراجعت قيم القهر (٢٨٪) والتسيب (٢١٪) والخداع (١٧٪) والتقليد (٢١٪) والتبعية (٩٪) وهو ما يعكس ادراك شباب الباحثين الإعلاميين للانعكاسات الخطيرة لقيم الصراع ، النفاق والشللية والتلفيق ، على ممارساتهم البحثية وانتاجهم الفكرى ، وهو ما يفسر أيضاً غياب المعايير الموضوعية في تقييم الرسائل العلمية ومنح التقدير العلمي.

وإذا كان الابداع قد احتل مكانة متوسطة كقيمة ايجابية ، فان التبعية جاءت في ذيل القيم السلبية ، مما يعكس ضعف إحساس شباب الباحثين الإعلاميين بمشكلة التبعية المنهجية والفكرية ،

وتضعهم إلى بلوغ مرحلة الضبط العلمى ثم الانتقال إلى مرحلة التطوير المنهجى والابداع ، وهى رؤية يحكمها واقع الدراسات الاعلامية التى بدأت ، ولا تزال ، تدرو فى فلك مناهج العلوم الاجتماعية والانسانية الاخرى. ومن ثم فانها تواجه تحديين هامين : الاول يتمثل فى التحرر من فلك التبعية المنهجية للعلوم الاجتماعية ، والثانى ويتمثل فى التحرر من التبعية المنهجية والفكرية بوجه عام ، شننها فى ذلك شأن العلوم الاجتماعية.

خامساً : رؤية شباب الباحثين الإعلاميين للمشكلات المنهجية في الدراسات الاعلامية:

اظهر نتائج الدراسة ان (٣٨٪) من المبحوثين يفصلون تماماً بين الاطار المرجعى والمنهج ، مقابل (٨٪) أكدوا تأثرهم بالاطار المرجعى ، في حين ذكر (٤٦٪) انهم يتاثرون بالاطار المرجعي إلى حد ما.

ويستند الذين يرون صعوبة الفصل بين الاطار المرجعى والمنهج إلى ان اختيار المنهج فى حد ذاته نوع من التحيز ، وان الاطار المرجعى يتدخل بشكل سيكولوچى ولا شعورى فى كافة خطوات البحث ، ومن ثم يؤثر فى اختيار الباحث لموضوع الدراسة وصياغة التساؤلات والفروض العلمية ، وفى الغالب يستخلص نتائج لا تتعارض مع توجهاته. علاوة على ان الاطار المرجعى للباحث يشمل طريقة فهمه للمنهج والاداة و والخبرات لكل منهما ، ومما يدعم ذلك محاولة بعض أساتذه مناهج البحث أدلجة المناهج والادوات وصبغها بتوجهاتهم.

أما الذين يعارضون الخلط بين المنهج والاطار المرجعى ، فيؤكدون ان المنهج شئ والاطار المرجعى شئ أخر ، ويمكن للباحثين على اختلاف اطرهم المرجعية استخدام نفس المنهج والتوصل إلى نفس النتائج ، إذا سار البحث العلمى في طريقة الصحيح وتم تدقيق خطواته من خلال الرجوع إلى المحكمين واجراء اختبارات الصدق والثبات.

وأياً كان الخلاف حول شروط الموضوعية ، فإن كل منهج يحمل في أحشائه حتماً خلفية فكرية ، تختصر نفسها ورؤيتها ، وتحليلها ، وإن الادوات الاجرائية تمثل الجانب المرئى في المنهج ، في حين يتمثل جانبه الخفي في الرؤية المعرفية ، والخلفية النظرية المؤطرة له ، والمحددة لاهدافها ومرامية. ولا يتحقق الفهم الشامل والعميق للمنهج ، إلا في إطار هذا التصور الكلي المتكامل (١١).

وتتزايد أهمية الرؤية الشاملة والمتكاملة للمنهج ، في إطار التبعية المنهجية والفكرية ، الامر الذي يؤكد الحاجة إلى عمليات فحص ومراجعة وتطوير للمناهج السائدة بحيث يمكن الاستفادة بالجوانب الاجرائية الايجابية في تحقيق الضبط العلمي ، مع مراعاة الاطر المرجعية لتلك المناهج ، ومن ثم ينبغي أن تتجاوز شباب الباحثين الإعلاميين الرؤية الجزئية والسطحية في فهم عملية التعامل المنهجي ، وعدم النظر إلى اختيار المنهج على أنه عملية روتينية بسيطة ، تفضل خلالها أدوات أخرى.

٢ - تبين أن (٥٦٪) من المبحوثين يعتقدون أن الدراسات الإعلامية تعانى من مشكلة قصور منهجى ، فى حين نفى (٤٤٪) وجود هذه المشكلة ، وهو ما يعكس أدراك غالبية شباب الباحثين الإعلاميين لعدم كفاية المناهج المستخدمة فى معالجة الظواهر الإعلامية.

وتمثلت مظاهر هذا القصور - وفق رؤيتهم - في نمطية المناهج المستخدمة ، وعدم تعدد المناهج ، وغياب محاولات المراجعة والتجديد والإبداع ، مع تراكم الانتاج العلمي القائم على فرض مداخل منهجية معينة من جانب بعض الاقسام وبعض المشرفين ، علاوة على فهم بعض الباحثين للادوات الاجرائية ، وعدم تطبيقهم لها بشكل صحيح.

وأشار المبحوثون إلى نمطية الموضوعات البحثية ، في ظل غياب التخطيط داخل الاقسام والتنسيق بين كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، واقسام الإعلام والصحافة ببقية الجامعات وغياب المدارس العلمية ، والتفاعل العلمي ، ومن ثم تضاؤل فرص ظهور باحثين يمتلكون القدرة على التجديد والابداع.

وأوضع المبحوثون ضحالة نتائج أغلب الدراسات ، وعدم مواكبتها للواقع الإعلامي وعدم قابليتها لتطبيق ، وتضمنها لتعميمات مخلة ومتناقضة ، تجعل نسبة كبيرة من البحوث محل الشك.

٣ - أكد (٨٥٪) من المبحوثين ان الدراسات الإعلامية تعانى من مشكلة تبعية منهجية وفكرية ، في حين رفض (٢٤٪) الاعتراف بمصطلح التبعية المنهجية ، موضحين ان العلم ليس له وطن ، وليس حكراً على احد و ان استخدام المناهج العربية لا يعنى وجود تبعية ، فالمناهج واحدة ، والادوات واحدة ، ولا مفر من تطبيقها في ظل عدم وجود بدائل منهجية من صنعنا وإبداعنا .

ويؤكد الموافقون على مصطلح التبعية المنهجية والفكرية ، ان القصور المنهجى الحاصل في

شر سنت الإعلامية يرتبط بهذه التبعية ، وانه لا سبيل التجديد والابداع المنهجي بدون تطور فكر لاستناه والمشرفين ، وتنشيط الجهود البحثية التي تستهدف مراجعة المناهج السائدة وفحصها وتصويرها.

وتعكس هذه النتائج الجدل الذي يحتدم بين الحين والآخر التبعية المنهجية والفكرية وارتباط العلم بالايديولوچية ، والانفتاح والتفاعل وشروطهما. فبينما يشير « سيد عويس » إلى أن الباحثين السوفيت كانوا يستخدمون نفس المناهج والادوات الغربية بنفس اسمائها ، واكنهم يختارون موضوعات بحوث مختلفة ، ولم يشعر احد انهم تابعون الغرب. وان الولايات المتحدة الأمريكية قاندة الغرب ، ومحط آماله علمياً ومالياً ، استعانت ولا تزال بالعلماء الاوروبيين وبعض علماء الدول النامية ، ولا يمكن القول انها تابعة من وجهة النظر العلمية. اذ كانت تابعة فلمن ؟ (١٢) يؤكد « عادل حسين » ان العلوم الاجتماعية لا تستند إلا على معرفة أهل الغرب عن مجتمعاتهم في العصر الجديد ، وان تخلفنا عن الغرب لا يتمثل في تخلف كمي أو زمني ، لكن في تخلف عقلي أن صح التعبير. فما أنجزه الغرب في نهضته الشاملة ، لا يرجع إلى أنه اتبع نظريات اجتماعية معينة . ولكن إلى أنه ابدع نظريات تلائمة وسط ثورة الابداع العام الذاتي. وتمثلت عبقرية الغرب في فن ن اكتشاف الأسئلة الجوهرية التي تواجهه ، وفي قدراته على ابداع إجابة ملائمة. وهذا ما ينبغي أن نستلهمه ، بدلاً من استيراد المنتج النهائي المصمم لاستمرارنا في التبعية (١٢).

وإذا كانت الظروف التاريخية والحضارية تحتم علينا ، الاقتباس في كل المجالات ، بما فيها المناهج ، فلا عيب في الاقتباس ، وإنما العيب في نوعية وطبيعة هذا الاقتباس ، ومن ثم تبرز أهمية الخاذ موقف وسط يقوم على تأصيل المعرفة والمنهج ، مع التفتح بوعى وعمق وحرية على تراث الغرب ، ليس لمجرد اتباعه ، ولكن لاكتساب المقومات التي أهلته للتقدم (١٤).

وهنا ينبغي أن نفرق بين محاولات التوفيق ومحاولات التلفيق ، حى لا تتحول عملية التجديد والتطوير المنهجي ، إلى عملية ابداع مصطلحات ومسميات بديلة لما هو قائم ومستمر من مفاهيم ونظريات ومناهج وأدوات وأساليب غربية. فمثل هذا التلفيق يمثل تكريساً للتبعية وطمساً لمحاولات التجديد والابداع .

ومن الأهمية بمكان تزايد الجهود البحثية النقدية ، سواء لتراثنا أو تراث الغرب المنهجي ،

لكشف جوانب القصور والتحيز والتحامل ، واستكشاف ما هو صالح فى تراثنا وتطويرها ، ومحاولة بناء نظرى مستقل ، مع استمرار التفاعل مع الجهود البحثية الغربية بوعى ورؤية شاملة للتعامل المنهجى .

وفى هذا الاطار ، ترتفع الاصوات الجادة الداعية إلى تشجيع الاتجاهات النقدية فى بحوث الإعلام ، والمحذرة من الربط الميكانيكى بين متغيرات المضمون - التأثير - الوعى ، إذ ان مثل هذه الظواهر المتداخلة تحتاج إلى المزيد من الدقة العلمية ، والدراسات المقارنة ، والعمق المنهجى ، علاوة على الرؤية المجتمعية الشاملة والابتعاد عن النماذج الجاهزة الصنع ، التى تميل إلى التبسيط من خلال التنميط (١٥)

ساساً: مقترحات شباب الباحثين الاعلاميين لعالجة المشكلات المتعلقة بالإعداد الاكاديمي والقصور المنهجي:

تضمنت مقترحات شباب الباحثين الإعلاميين لمعالجة المشكلات المتعلقة بالاعداد الاكاديمى والقصور المنهجى ، عدداً من التصورات والافكار التي غطت مختلف أبعاد العلمية البحثية والظروف المحيطة بها ، نوجزها على النحو التالى :

- ١ تدريس مادة مناهج البحث على امتداد سنوات مرحلة الليسانس أو البكالوريوس.
- ٢ إعادة النظر في المقررات الدراسية لمرحلة الدراسات العليا بحيث يتم التركيز على الجوانب التطبيقية ، وادخال استخدامات الاحصاء والحاسب الالي في بحوث الإعلام ، ضمن هذه المقررات.
- ٣ انشاء لجنة مركزية للتنسيق بين كلية الإعلام ومختلف أقسام الصحافة والإعلام في مجال الدراسات العليا ، بحيث توحد قواعد القبول ، والبرامج الدراسية وتوضع خطط تراعى معالجة مشكلات تمس الواقع الإعلامي الراهن ، على ان يكون ضمن مهام هذه اللجنة مناقشة الخطط الباحثية الخاصة برسائل الماجستير والدكتوراة قبل تسجيلها ، واختيار المشرفين ، وتشكيل لجان مناقسشة الرسائل العلمية.

- تنظيم دورات تدريبية في مناهج البحث وتطبيقاتها للمعيدين والمدرسين المساعدين
 والمقيدين بدرجتي الماچستير والدكتوراة.
 - ٦ عقد مؤتمرات علمية لمناقشة قضايا الباحثين الإعلاميين الشبان.
 - ٧ إصدار مجلة علمية لنشر الانتاج العلمي للباحثين الإعلاميين الشبان.
- ٨ -- تيسير الحصول على المعلومات من خلال إنشاء شبكة معلومات خاصة بالدراسات
 الإعلامية ، ووسائل الاتصال ، والقائمين بالإتصال ، وجهور وسائل الاتصال.
 - ٩ تنشيط حركة البعثات للجامعات الاحنسة.
- ا بإجراء مسح شامل للمناهج الجديدة المستخدمة في العلوم الإجتماعية والانسانية والاستفادة بالجهور البحثية المبذولة في مجال التجديد المنهجي.
- ۱۱ تشجيع شباب الباحثين الإعلاميين على التسجيل في موضوعات جديدة تتعلق بمناهج
 البحث ، ونقد نظريات الاعلام الغربية.
- ١٢ دعم الدراسات الإعلامية التي تعالج مشكلة التضارب في المفاهيم الإعلامية والمصطلحات المنهجية.
- ۱۳ تشبعيع الدراسات التي تستخدم المنهج التجريبي، مع الاستفادة بالمناهج التي تسعى إلى ربط العلوم الاجتماعية الانسانية بمناهج العلوم التجريبية.
 - ١٤ صياغة مناهج بحث مستقلة خاصة بالدراسات الإعلامية.

الخساتسمسة

إذا كانت نتائج الدراسات التي استهدفت تحليل وتقويم الرسائل العلمية ، والخطط البحثية ، قد كشفت قصور الجوانب والمنهجية ، فإن نتائج هذه الدراسة أظهرت أن هذا القصور المنهجي مرتبط بالقصور الذي يشوب عملية الاعداد الاكاديمي لشباب الباحثين الإعلاميين ، وقصور مناهج البحث الإعلامي ذاتها ، وعدم تجاوزها لمرحلة التبعية لمناهج البحث المستخدمة في العلوم الإجتماعية والانسانية . ويتضح ذلك من خلال تفسير نتائج الدراسة :

ا - أظهرت النتائج وجود قدر كبير من التجانس بين المبحوثين وبوجه خاص فيما يتعلق بنوعية البحوث التي تقدموا بها للحصول على درجة الماجستير، وموضوعاتها، ومدة انجاز الدراسة والتقدير الممنوح حيث شكلت البحوث التحليلية والميدانية (٢٧٪) من حجم الانتاج لشباب الباحثين الإعلاميين ، وناقش غالبية المبحوثات وسائلهم خلال فترة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات، كما حصل (٤٨٪) على تقدير ممتاز مما يعكس غياب المعايير الموضوعية لتقييم الرسائل العلمية ، ويشيع الاحباط بين صفوف الباحثين المتميزين ، ويشبط همهم في الاجادة والابداع.

٢ - اتفقت اراء غالبية المبحوثين على قصور البرامج الدراسة للسنة التمهيدية للماجستير، وتراجع دورها في صقل خبراتهم وتنمية قدراتهم البحثية، نتيجة غياب التفاعل العلمي، وإهمال الجوانب التطبيقية، وغلبة الاسلوب التعليمي التلقيني على حساب تنمية شخصية الباحث بجميع وجوهها.

وقد كشفت المقارنة وجود فروق ذات دلالة بين الباحثين المقيدين بكلية الإعلام والباحثين المقيدية المعيدية المعيدية المعيدين باقسام الإعلام والصحافة ، فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو البرامج الدراسية للسنة التمهيدية المماجستير ، حيث ارتفعت درجة فعالية هذه البرامج وفق وجهات نظر الباحثين بكلية الإعلام ، مما يعكس إتجاها إيجابيا نحو المقررات والاساتذة وطرق التدريس ، الامر الذي لا يتوافر في اقسام الإعلام والصحافة ، التي تعجلت في ادخال برامج الدراسات العليا قبل ان تكتمل بنيتها الاكاديمية. وتزداد الاشكالية تعقيداً مع تحول كلية الإعلام إلى مركز طرد للباحثين الذين لم تتوافر

لديهم شروط القبول بالسنة التمهيدية ، أو لم تتوافر في خططهم البحثية القواعد التي تؤهلهم للقيد بدرجتي الماجستير والدكتوراة ، ومن ثم تتحول اقسام الإعلام والصحافة لمراكز جذب بديلة.

٣ - فى ظل غياب خطط بحثية مستقبلية للدراسات الإعلامية ، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية بتدريس الإعلام ، يتعاظم الدور الشخصى للمشرف فى اختيار موضوع البحث، حيث تبين أن (٩٠٪) من الموضوعات البحثية ، تقترح فى اطار ثنائى يجمع بين المشرف والباحث ، مما يجعل رضا المشرف عن الموضوع شرطاً ضرورياً للستجيل ، ويضعف الحس النقدى لدى شباب الباحثين الإعلاميين اذا ما أرادوا معالجة موضوعات لا تتفق مع توجهات المشرفين.

وفى إطار تعاظم دور المشرف فى اقتراح موضوع البحث ، تتراجع المحاولات الجادة لترسيخ تقليد " السيمنار العلمى "حيث أكد (٧٨٪) من المبحوثين ان خططهم البحثية لم تناقش فى "سيمنار " قبل عرضها على مجالس الاقسام ، وهو ما يشير إلى حساسية التعامل مع هذا التقليد العلمى ، الذى يكشف جوانب الضعف والقصور المنهجى ، الامر الذى يتصوره بعض المشرفين أنه بمثابة تقييم لافكارهم وترصد لمواقفهم ، ويتجنبه معظم الباحثين الشبان خوفاً من إعاقة عملية التسجيل ورغبة فى كسب الوقت.

٤ - تبين اعتماد غالبية المبحوثين (٩ر٥٣) على منهج المسح الاعلامى ، مما يعكس الاتجاه الغالب للدراسات الإعلامية فى تطويع منهج المسح الاجتماعى لدراسة الظواهر الإعلامية. كما حظيت أداة تحليل المضمون واستمارة الاستبيان بمكانة مقدمة حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين استخدموا الاداتين (٤ر٨٥٪) فى حين تراجعت ادوات التحليل الدلالى والتحليل الاسلوبى ، والمقاييس الاجتماعية والنفسية ، الامر الذى يؤكد الحاجة إلى تعدد المناهج والادوات ، والاهتمام باستخدام المنهج التجريبي والدراسات المستقبلية ، والتوسع فى الاستفادة بالتطور المنهجى فى مجالات الدراسات السياسية والاجتماعية والنفسية والقانونية واللغوية.

o - عكست استجابات غالبية المبحوثين (٥٢٪) ما يعانيه الباحثين الإعلاميين من تضارب في المصطلحات المنهجية ، وعدم وجود فروق واضحة بين المنهج والاداة ، الامر الذي ينعكس على فهمهم واستيعابهم ، وطرق تعاملهم مع المناهج والادوات والاساليب البحثية. وهنا تتضح أهمية دعم وتشجيع الاجتهادات المنهجية ، التي تتعامل مع المنهج بعمق ووعي وحس نقدى ، لان البديل التعامل

الناضج مع المنهج هو إما الوقوع في فخ الغموض وعدم الفهم ، ليصبح المنهج مجرد ديكود ، أو الانحراف في استخدام المنهج وتقديسه ، ليصبح المنهج هدفاً وموضوع البحث وسيلة التدليل على كفاءة هذا المنهج .

7 - على الرغم من اعتراف غالبية شباب الباحثين الإعلاميين بقصبور برامج الاعداد الاكاديمى ، وعدم قدرتهم على التعامل المتوازن مع المنهج والاداه ، إلا ان درجة ثقتهم في كفاءتهم العلمية مرتفعه إلى حد كبير ، حيث أكد (٤٧٪) انهم استخدموا المنهج والاداة بكفاءة علمية ، مما يعكس التناقض ، وغياب قيمة النقد الذاتى . ولم تظهر فروق ذات دلالة بين الباحثين المقيدين بكلية الإعلام ، والباحثين المقيدين باقسام الإعلام والصحافة ، فيما يتعلق برؤيتهم لقدراتهم البحثية ، مما يشير إلى تضخم الاحساس بالتميز ، الامر الذي يرتبط بخبرة التفوق الدراسي ، والاعتقاد الشائع ان الطالب المتفوق في دراسته الجامعية باحث متميز بالضرورة ، في حين أن الفرق كبير بين معايير التفوق الدراسي ، ومعايير التميز في البحث العلمي التي تتطلب قدرات خاصة على الاستقصاء والتحليل والنقد والابداع.

٧ - تراجعت إجراءات الضبط المنهجي لدى غالبية المبحوثين ، حيث كشفت المراجعة للجوانب المنهجية والاجرائية للبحوث التي نالوا عنها درجة الماجستير ، ان (٨٢٪) لم يراعوا خطوات تصميم العينة وتحديد الحجم الامثل لها وأغفل (٨٦٪) اجراء الاختبارات القبلية لاستمارات تحليل المضمون والاستبيان ، كما أغفل (٢٦٪) اجراء اختبارات الصدق والثبات ، ولم يهتم (٨٥٪) بتحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة في دراساتهم ، الامر الذي يعكس عدم إلمام غالبية شباب الباحثين الإعلاميين باجراءات الضبط المنهجي.

٨ – أظهرت النتائج محدودية التفاعل بين المشرف والباحث ، حيث بلغت نسبة الذين وصفوا درجة التفاعل بانها منخفضة (٣٦٪) وأكد (٨٨٪) انها منعدمة تماما ، إلا ان المقارنة بينت ان هناك فروقا ذات دلالة بين البادتين المقيدين باقسام الإعلام والصحافة ، فيما يتعلق برؤيتهم لدرجة التفاعل ، حيث بلغت نسبه الذين قالوا عاليه في كلية الإعلام (٨٢٪) في حين اختفت هذه الفئة في التفاعل ، حيث بلغت نسبه الذين قالوا عاليه في كلية الإعلام (٨٤٪) في حين اختفت هذه الفئة في اقسام الإعلام ، التي ارتفعت فيها نسبة الذين قالوا منخفضة إلى (٤٠٪) ومنعدمة (٣٦٪) الامر الذي يتطلب مزيداً من التدقيق في تسجيل الرسائل العلمية ، وتعدد المشرفين لوضع حد لظاهرة الذي يتطلب مزيداً من التدقيق في تسجيل الرسائل العلمية ، وتعدد المشرفين لوضع حد لظاهرة

المشرف المحتكر الذى لا يرحب بالاستعانة بمشرفين من الخارج ، ويحرص على زيادة عدد طلابه ، رغم أن ظروفه لا تسمح بالمتابعة والتفاعل ، بحكم تراكم عدد الرسائل التي يشرف عليها ، وغياب المشرف عن القسم معظم أيام الاسبوع ، حيث جرى العرف في الجامعات الاقليمية على التزام أعضاء هيئة التدريس بالحضور يومين أو ثلاثة على اقصى تقدير.

٩ - تبين محدودية فعالية دور المشرف في تعميق المنهج لدى الباحث ، حيث بلغت نسبه الذين قالوا ان المشرف ليس له دور في هذا الشان (٨٧٪) وكشفت المقارنة وجود فروق ذات دلالة بين الباحثين المقيدين بكلية الإعلام ، والباحثين المقيدين باقسام الإعلام ، حيث تأكد التوجه الإيجابي ازاء المشرفين بكلية الإعلام ، في حين كان التوجه سلبيا إزاء المشرفين بأقسام الإعلام ، حيث بلغت نسبه الذين اكدوا فعالية دور الشرف (٤٤٪) في كلية الإعلام مقابل (٢٠٪) في أقسام الإعلام . وفي حين ارتفعت نسبة الذين أكدوا عدم فعالية دور المشرف في أقسام الإعلام (٠٤٪) انخفضت النسبة في كلية الإعلام إلى (١٠٪) وهو ما يشير إلى ان درجة فعالية المشرف في تعميق مسالة المنهج مرتبطة بتعدد المشرفين وتنوع تخصصاتهم ومدارسهم العلمية.

• ١ - عكست استجابات المبحوثين عدم ثقة شباب الباحثين الإعلاميين في معايير تقييم الرسائل العلمية ، حيث بلغت نسبة الذين يعتقدون أن التقرير يمنح لاعتبارات شخصية (٢٤٪) وبينما ارتفعت نسبة عدم الثقة في أقسام الإعلام إلى (٢٥٪) بلغت (٤٠٪) في كلية الإعلام غير أن الفروق بين الفئتين كانت ذات دلاله ، حيث اكد (٢٥٪) من الباحثين المقيدين بكلية الإعلام أن التقدير يمنح وفق معايير موضوعية ، مقابل (٠٠٪) في اقسام الإعلام مما يعكس غلبة دور الاعتبارات الشخصية ، في ظل غياب الرقابة العلمية داخل مجالس الاقسام ، حيث يتم تشكيل لجان المناقشة باسلوب يقلل كثيرا من احتمالات تحكيم المعايير الموضوعية في تقييم الرسائل العلمية ومنح التقديرات الباحثين .

۱۱ - تراجعت قيم الابداع والاصاله والنقد الذاتى والتنافس العلمى ، فى حين تقدمت قيم الصراع والنفاق والشللية والتلفيق ، مما يعكس إهتزاز القيم العلمية الايجابية لدى شباب الباحثين المحدين ، واحباط الباحثين المتميزين ، وغياب المناخ العلمى الذى يتيح الممارسة البحثية الجادة

والسعى إلى تطوير المناهج المستخدمة ، وصولاً إلى صياغة مناهج بحث مستقلة وخاصة بالدراسات الإعلامية.

١٢ – اتفقت آراء غالبية المبحوثين على قصور المناهج المستخدمة في الدراسات الإعلامية ، حيث أكد (٥٦٪) ان هناك مشكلة قصور منهجى ، تتمثل في نمطية المناهج والادوات والاساليب البحثية ، ونمطية الموضوعات البحثية وغلبة الرؤية الجزئية ، وغياب التفاعل العلمي ، وضالة نتائج أغلب البحوث ، وعدم مواكبتها للواقع الإعلامي الراهن وتحدياته. وفي اطار هذا القصور المنهجي ، تأتى اشكالية المنهج لدى شباب الباحثين الإعلاميين وعدم درايتهم بالجوانب المنهجية والاجرائية ، ونمطية تعاملهم مع المناهج والادوات الشائعة الاستخدام في الدراسات الإعلامية.

١٦ – اتفقت اراء المبحوثين على ان العلم ليس له وطن ، ولا لغة ، ولا تخصيص معين وانه اكل تخصيص طبيعته التي تفرض اصطناع منهج معين ، يبد ان الضلاف ينصب على مفهوم التبعية المنهجية حيث وافق (٨٥٪) من المبحوثين على هذا المفهوم ، بينما عارضة (٢٤٪) مؤكدين ان المناهج واحدة ولا مفر من تطبيقها في ظل عدم وجود بدائل منهجية ، مما يعكس ازدواجية الموقف من التبعية المنهجية والفكرية ، والتأكيد على أهمية التواصل والتفاعل مع المناهج والنظريات الغربية بوعى وفهم وتفتح ، ودونما تكريس للتبعية.

وأياً كان الخلاف حول مفهوم التبعية ، فإن نتائج الدراسة اظهرت ادراك شباب الإعلاميين ان العبرة باستخدام المنهج على أسس علمية صحيحة ، ومع القدرة على التعامل مع ما يعكسه المنهج من مفاهيم ورؤيه لا تتناسب مع خصوصيتنا الحضارية ، وأكدت نتائج الدراسة أن الأولوية في الوقت الراهن للضبط المنهجي ، وتنقية الدراسات الإعلامية من محاولات التلفيق العلمي ، ثم تأتى مرحلة التطور المنهجي ، رصياغة مناهج مستقلة ، الامر الذي يستدعي إعادة نظر شاملة في برامج الإعداد الاكاديمي الباحثين الشبان ، وتنشيط الجهود البحثية التي تستهدف مراجعة المناهج السائدة وفحصها وتطويرها .

خلاصة القول إن إشكالية المنهج في بحوث الإعلام تتفرع منها ست إشكاليات هي :

1 - إشكائية النمطية : وتتمثل في نمطية الموضوعات والمناهج والادوات والاساليب

البحثية، ويمتد ذلك فيشمل أسلوب تقويم الرسائل العلمية ومنح التقديرات ، الذي يعتبره العديد من الاساتذة بمثابة تقييم لهم.

- ب إشكالية التخطيط: وتتمثل في غياب السياسات والخطط التي تواكب الواقع الإعلامي بعلله، وتستشرف المستقبل بتحدياته، فضلا عن غياب التخطيط بشأن إعداد الكوادر العلمية الجديدة.
- ج- إشكالية التكامل: وتتمثل في غياب التكامل والتفاعل سواء بين أقسام الصحافة والإعلام وكلية الإعلام، أو بين الدراسات الإعلامية الإجتماعية والسياسية والنفسية والقانونية، مما يفسح المجال لمعالجات جزئية وسطحية لا تتناول المشكلات البحثية في سياقها الكامل.
- د إشكالية الهوية: وتتمثل في عدم وضوح الموقع الذي تمثله الدراسات الإعلامية بين بقية العلوم الاجتماعية والانسانية، وغياب المدارس البحثية التي تحدد هوية الدراسات الإعلامية ومناهجها وأدواتها وأساليبها.
- هـ إشكالية التبعية: وتتمثل في الشغف بالنظريات والمناهج الجاهزة، وإقتباسها بأطرها المرجعية ومصطلحاتها، والامر الذي يحول دون الاجتهاد والإبداع، أو على الاقل تقديم رؤية نقدية تعكس واقعنا بمشكلاته وتحدياته.
- و إشكالية الشخصائية: وتتمثل في غلبة المعايير الشخصية، ابتداء بظاهرة التوسع في إفتتاح أقسام الصحافة والإعلام، ومرورا بإجراءات تسجيل الرسائل العلمية، وانتهاءاً بتقويم تلك الرسائل.

والمؤسف أن الحوار العلمى لم ينج من غلبة المعايير الشخصية ، الامر الذي يعمق أزمة الثقة بين مختلف الإجيال. ويحول دون تشكيل رؤية بحثية واضحة تمثل الجماعة الإكاديمية الإعلامية.

وترتبط هذه الاشكالية بالمسئولية الأخلاقية للاستاذ قبل طلابه و مجتمعه ، فإذا كان على الاستاذ أن يكون على درجة عالية من الكفاءة والمسئولية الاجتماعية ، فإن من المسئولية الأخلاقية

أن يكون قادرا على تفكيك العلاقة بين المعرفة والسطلة في التنشئة العلمية والسلوك الأكاديمي (١).

ويمكننا القول أن غياب التربية العلمية للباحثين الشبان هو الجذر الحقيقى للفساد العلمى. ففى إطار صراع القيم فى المجتمع ، وضروب الاختلال الاجتماعى ، والممارسات المنحرفة التى تحقق مصالح شخصية للضالعين فيها ، من خلال شبكة معقدة من المجاملات المتبادلة ، يندفع الانسان الاكاديمى إلى الإنحراف المسلكى بصورة تتعارض مع مواثيق الأخلاقيات العلمية (١٧).

وفي أطار تراجع القيم العلمية ، وغلبة المعايير الشخصية ، برزت أنماط مشوهه وغير سوية من الباحثين الإعلاميين الشبان نوجزها على النحو التالى :

أ - نموذج الباحث المدلل: أو ما يمكن تسميته " بباحث الانابيب "الذي يفتقد مقومات الباحث ، ويعتمد في الاساس على قدرات شخصية ، تتجع في تطويع كل الامور لمصلحته وظروفه ، ليحصل على الدرجة العلمية ، والتقدير الذي يرغبه ، في فترة قياسية وبلا معاناه.

ويدخل في هذا الاطار ما أسماه السيد الحسيني " بالطالب النفطي " الذي تقدم له المساعدات العلمية بسخاء ويخظى باهتمام أكبر من قرينه المصرى ، سواء في التسجيل أو في تقييم رسالته. كما يبرز " الطالب الناقد " الذي يتمتع بصلات وارتباطات قوية نفاذة خارج الجامعة ، ويؤدي خدمات شخصية وإجتماعية لاستاذة ، مقابل إعفائه من بعض الالتزامات الاكاديمية(١٨).

ب - نموذج الباحث الانتهازى: وهو يتمتع بذكاء إجتماعى يمكنه من الاستفادة من تدابير القدر والصراعات الشخصية داخل قسمه ، فيوظفها لصالحه ، دون اعتبار للاخلاقيات أو المبادئ.

وهذا النمط قريب من نمط " الطالب الفهلوى " الذى يميل إلى إنجاز دراسته فى فترة قياسية وبأقل جهد ممكن اعتماداً على العلاقة الشخصية الحميمة والولاء المطلق لمشرفه (١٩).

ج - نموذج الباحث التابع أو المنقاد : الذي يقلد مشرفه بطريقة ميكانيكية في أفكاره وتوجهاته وتعبيراته ، وهذا النمط يميل إلى الاستسلام والتنازل إزاء ما يواجهه من ضغوط،

مما يصادر حقه في الاجتهاد ، ويفرز شخصية معقدة تجمع بين سمات القهر والبراجماتية .

د - نموذج الباحث المشوش: الذي يعانى من الاضطراب والتشويش في مختلف جوانبه العلمية البحثية ، إما لتواضع قدراته ، أو لعدم تخصص مشرفه في موضوع الدراسة ، أو لإنشفال المشرف وعدم متابعته للباحث .

وإزاء هذه النماذج المشوهه يبقى النموذج السوى الذى يستحق الاحتضان والتشجيع وهو نموذج الباحث الجاد والملتزم الذى يمتلك القدرة والكفاءة العلمية ، والرؤية النقدية فى المعالجة ، والنزوع نحو المثالية ، والرغبة فى تأكيد الذات ، ولكنه يفاجئ فى آخر الأمر بأنه وضع فى سلة واحدة مع النماذج المشوهه !!.

ويقترب هذا النموذج من النمط الذي وصفه السيد الحسيني " بالطالب العصامي " الذي يميل إلى الاعتماد على قدراته ومهاراته ، ويحيد دور الاستاذ قدر الامكان ، ولا يكشف عن إلتزام الديدلوچي واضح (٢٠) خشية الاصطدام مع مشرفه ، وحرصا علي إنجاز دراسته بعيداً عن أجواء التوتر والتشدد والمواجهة.

وتأتى هذه النماذج والانماط ، كنتيجة طبيعية لما أصباب المجتمع خلال العقود الاربعة الاخيرة من تدهور وتآكل في استقلالية الموسسات العلمية ، وما حدث من تشويه قيمي ، وإختلال في الموازين ، وصعود صارخ للنفعية والانتهازية والنفاق ، وتراجع سريع للحرية والإبداع .

وإذا كانت هذه الدراسة قد ركزت على رؤية شباب الباحثين الإعلاميين لعملية الاعداد الاكاديمي ، وإشكالية المنهج والعلاقة مع المشرف ، فإن الحاجة ماسة الى المزيد من الدراسات التى تتناول رؤية المشرفين لإشكالية المنهج ، وتقويم برامج الدراسات العليا ، وتقويم الانتاج العلمى لاعضاء هيئة التدريس ، وسبل تطوير مناهج البحث الإعلامي والارتقاء بمكانة الدراسات الإعلامية.

الهوامش والمراجع

- (۱) أحمد حسين الصاوى ، أدوات تفتقر اليها بحوثنا الإعلامية ، ندوة مشكلات المنهج في الدراسات الصحفية التي نظمها قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة خلال الفترة من ۱۹ إلى ۲۱ أبريل ۱۹۸۲ ، في مجلة الدراسات الإعلامية العدد ٤٤، يوليو ستمبر ۱۹۸۸ ، ص ۲۱ ۲۰.
- (٢) عواطف عبد الرحمن ، الإعلام وتحديات العصر ، مجلة عالم الفكر ، والمجلد الثالث والعشرين ، العدوان الاول
 والثانى ، يوليو / ستمير اكتوبر / ديسمبر ١٩٩٤ ص ١٢.
- (٣) ليلى عبد المجيد ، بحوث الصحافة في مصر من ٧١ ١٩٨٥ .. دراسة تحليلية تقويمية ، ندوة مشكلات المنهج
 في الدراسات الصحفية ، مرجع سابق.
- (٤) أميرة العباسى ، الجوانب الاجرائية والمنهجية لبحوث الصحافة في مصر: دراسة تحليلية لخطط رسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة ، في نفس المرجم السابق.
- (٥) نادية سالم ، البحوث الإعلامية في مصر : دراسة في الكم والكيف ، الحلقة الاولى لبحوث الإعلام في مصر
 التي نظمها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية خلال الفترة من ٢٥ ٢٧ لبريل ١٩٧٨.
- (٦) سبحر وهبى ، بحوث فى الاتصال ، الجزء الاول ، سلسة دراسات ويحوث اعلامية ، العدد الخامس ، كلية الاداب بسوهاج ، جامعة جنوب الوادى ، ١٩٩٥ .
- (٧) فاروق ابوزيد ، إشكالية المنهج في الدراسات الصحفية ، ندوة مشكلات المنهج في الدراسات الصحفية ،
 مرجم سابق.
- (٨) عواطف عبد الرحمن ، الاتجاهات النقدية في بحوث الإعلام ، ندوة مشكلات المنهج في الدراسات الصحفية ، مرجع سابق.
- (٩) حسنين ترفيق ، قضايا الباحثين الشبان ومشكلاتهم في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١١١٦ ، اكتوبر ١٩٨٨.
- (۱۰) سامى عزيز ، الانتاج الفكرى المصرى في الدراسات الإعلامية منذ النشأة وحتى عام ١٩٧٠ ، في ندوة مستقبل الدراسات الإعلامية في مصر التي نظمتها كلية الإعلام جامعة القاهرة خلال الفترة من ٢٧ ٢٩ ديسمبر ١٩٨١.
- (*) دليل رسائل الدكتوراه والماجستير أعده مركز التوثيق الإعلامي بكلية الإعلام جامعة القاهرة تضمن حصرا ارسائل جامعة القاهرة خلال الفترة (٣٥ - ١٩٩٣).
 - (**) سحر وهيي ، ص ١٣.

- عبد العاطى بوطيب ، اشكالية المنهج في الخطاب النقدى العربي الحديث ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثالث والعشرون ، العددان لاول والثاني ، يوليو / سبتمبر أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٤ ، صُ ٧٥٧ ٤٥٨.
- Baily, Keneth, D, Method of Social Research (New York: Free Press, 1978) PP 72 75.
- Nafzigar, Ralph, Introduction to Mass Communiction Research, Lewisiena State University Press, 1972, P 105.
- Ton, Alexis, Mass Communication Theories and Research (Columbus: Grid Publishing Company, 1981) P 98.
- (۱۲) سيد عويس ، علم الاجتماع في المجتمعات النامية بين التبعية والاستقلال ، في اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، أبحاث المندوة السنوية للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية التي عقدت خلال الفترة من ٢٣٦ ١٩٨٣/٢/٣٨ ، القاهرة ، دار التنوير ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢٦.
- (١٣) عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية ، في اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، ص ٢٦٥.
 - (١٤) عبد العاطى بوطيب ، ص 373 ٤٦٦.
 - (١٥) عواطف عبد الرحمن ، الإعلام وتحديات العصر ، ص ١٢.
 - (١٦) لزيد من التفاصيل إرجع إلى:
- أحمد زايد ، المعرفة والسلطة ... نحو نموذج أخلاقي للتنشئة العلمية ، ورقة مقدمه لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي والاجتماعي ١٦ ١٨ أكتوبر ١٩٩٥ ، ناهد صالح (محرر) ، الجزء الاول (القاهرة: المركز القومي البحوث الإجتماعية والجنائية ، ١٩٩٥) ، ٢٢٩ ٢٤٧.
- مصطفى سبويف ، الدلاله الاخلاقية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث ، ندوة أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ، والجنائية ، ١٩٩٤) ص ١٣١ ١٤٧.
- (۱۷) السيد يس ، الانسان الاكاديمي بين الانحراف الشخصى والاختلال الاجتماعي ، ورقة مقدمة لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ، ص ۲۸۷.
- (۱۸) السيد الحسينى ، هموم أكاديمية مصرية : محاولة أولية للتشخيص والتنميط ، ورقة مقدمه لمؤتمر أخلاقيات البحث العلى الاجتماعي ، ص ۲۷۲ ۲۷۸.
 - (١٩) نفس المرجع السابق ، ص ٢٧٧.
 - (٢٠) نفس المرجع السابق ، ص ٢٧٤ ٢٧٥.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

النموذج النقدى "التغير الانسانى" وقضاياالتا ثير الإعلامي

د. محمدشومان مدرس الاعلام بكلية البنات جامعة عين شمس ينطلق هذا النموذج Paradigm في رؤيته ودراسته لعمليات التأثير الإعلامي من فرضية ان للإعلام تأثير كبير على حياة الفرد والمجتمع، فوسائل الإعلام تخضع لملكية او سيطرة أصحاب المصالح الاقتصادية والمالية، والحكومات القائمة والشركات الاحتكارية متعددة الجنسية، وهذه القوى التي تسيطر على المجتمع تستخدم وسائل الاعلام دائما لتحقيق مصالحها. أي أن قوة تأثير الإعلام مستمدة من أوضاع مجتمعة، علاوة على ما لدى وسائل الإعلام من أدوات وأساليب وخاصة الإعلام التأثير.

فى هذا السياق ركز ممثل النموذج النقدي (التغيير الإنساني) على نتائج التأثير الإعلامي على الفرد والمجتمع، أكثر من اهتمامهم بإنتاج مفاهيم ونظريات تفسر: كيف يحدث التأثير الإعلامي ، محدداته الفردية والاجتماعية ، واتجهوا في المقابل إلى نقد نظريات ونماذج التأثير التي قدمتها النماذج الإرشادية الأخرى المعرفية والوظيفية والتفاعلية الرمزية ، من هنا جاءت تسمية نموذج التغيير الإنساني بالنموذج النقدى ، ولعل الاكتفاء بالنقد وعدم تقديم نماذج أو نظريات بديلة في مجال التأثير الإعلامي يعد أحد أهم نقاط ضعف الدراسات الإعلامية التي اعتمدت على نموذج التغيير الانساني.

أولاً: النموذج النقدى " التغيير الإنسانى " ومراحل تطور بحوث التا ثير:

فى مقابل تقسيمات بحوث التأثير الأقرب إلى النموذج المعرفى والنموذج الوظيفى ظهرت تقسيمات أخرى اعتمدت أو تأثرت بنموذج التغيير الإنساني، وتقوم على نقد تطور بحوث التأثير الوظيفية والماركسية على حد سواء .

فيرى فرد انجلس Fred Inglis أن بحوث وسائل الإعلام منذ منتصف العشرينات حتى نهاية الخمسينات قد تأثرت بالإنقسام الذى أصاب العلوم الإنسانية بين الامبيرقيين (أنصار التجريب والنزعة الكمية) والمنظرين (انصار التحليل الكيفى) فالامبيرقيون لم يميزوا بين الحقائق والقيم ولم يختبروا المخرجات أو يبحثوا وراء النتائج الرقمية ، في هذا السياق سيطر الامبيرقيون على بحوث التأثير ورفضوا جهود الذين يفكرون في خبرة الإنسان وركزوا على الأرقام والاحصاءات الخاصة باعداد المشاهدين والقراء ، وتقدم دراسة لازار سفيلد عام ١٩٤٨ عن كيف يختار الناس نموذجا للمدرسة الامبيرقية التي تنتمي إلى الوظيفية الاجتماعية.

ويتابع إنجلس ان الماركسيين فكروا وعملوا بنفس طريقة الامبيرة يين من حيث القياس، والتركيز على عوامل دون أخرى . وقدموا وظيفية من نوع أخر ، ويخلص إنجلس إلى ان معسكرى الماركسية والليبرالية في الثلاثينات نظروا بشكل متساو لدور الإعلام في المجتمع الجماهيري، وأدانوا حرغم إختلاف مواقعهما – الجمهور المستهلك المغرر به والمخدر بواسطة حياة المدن والعمل الكثيف ، وقد سيطرت هذه النظرة وانتقلت إلى تقييم عمل التلفزيون في مرحلة تالية، غير أن تطور المجتمع وزيادة التعليم وظهور اشكال جديدة من التفكير أكد مسئولية المتلقى وقدرته على الاختيار وإختلاف استجاباته (۱) ،

وبدأ الاهتمام بدراسة أثر العوامل المختلفة في التأثير على المشاهدين، وتراجع الاهتمام بالتأثير المباشر، وإزداد الاهتمام بالتأثير غير المباشر، وأن الفرد يتأثر من خلال الجماعة التي ينتمي إليها، وكذلك تنامى الاهتمام بدور قادة الرأى في نقل المعلومات على مرحلتين، وركزت الدراسات حول الجماعات الأولية وما حدث فيها من تفاعلات، وعلاقة ذلك بعمليات التأثير الإعلامي.

ويرى انجلس ان المجتمع الامريكى المكون من جماعات مهاجرة من أصول قومية مختلفة هو نموذج عمل هذه الجماعات، أى أن الجماعات الأولية فى بحوث التأثير تكاد تكون سمة أمريكية . غير ان تطور المجتمع الأمريكى وانتشار الميكنة الصناعية والتكنولوجيا الحديثة والحراك الاجتماعى وفر مزيداً من الوقت للأفراد ، وأعطى دوراً أكبر لوسائل الإعلام ، حيث ازدادت قدرتها على التأثير المباشر على الشخص الذي يعيش بمفرده ، وكبار السن والمرضى والمتعطلين عن العمل وصغار السن ، وبصفة عامة تزايدت الأشكال الاجتماعية الفردية مثل الأسرة النووية وازداد بالتالى اهتمام الناس باستخدام وسائل الإعلام للحفاظ على اتصالاتهم بالعالم الخارجي (٢) .

هكذا يعود إنجلس من جديد لفكرة التأثير الإعلامي في مرحلة المجتمع الصناعي أو ما بعد الصناعي ، وهي فكرة بدأت تظهر من جديد منذ منتصف السبعينات في بصوث التأثير وأن لم تختف عن البحوث المتأثرة بنموذج التغيير الإنساني.

وتبدو فكرة التأثير القوى لا المهيمن للإعلام في أعمال شيللر الذي قدم تصنيفا لبحوث التأثير يعتمد على نموذج التغيير الإنساني ، وينطلق من ان قوة تأثير الإعلام سيطرت على الناس والاحداث في النصف الأول من هذا القرن ثم يقسم شيللر النصف الثاني من القرن إلى ثلاث

⁽¹⁾ Fred Inglis, Media Theory, An introduction, London: Basil black welL1990. P44, PP134-136.

⁽²⁾ Fred Inglis, Ibid, PP143-146.

فترات تتميز كل منهما بوجهة نظر تجاه قوة وسائل الإعلام:

الفترة الأولى: تقع بين عامى ١٩٤٥ - ١٩٦٥ وسيطرت عليها بحوث كاتز وتلاميذه حول التأثير المحدود للإعلام والتى ركزت على عمليات الاختيار التى يقوم بها الفرد فى الادراك والتذكر، كما اهتمت بالمتلقى من زاوية كيف يستقبل الرسالة ويستخدمها ، وطرق انتشار الافكار المستحدثه وشبكات الاعلام وتحليل الرسائل والاشارات ، إلا أن بحوث كاتز وزملائه لم تهتم بالتنافس الدولى ، ودور وسائل الإعلام الامريكية فى تأمين روابط سياسية مع شعوب أخرى رغم ان الإعلام الامريكي قد وعى بهذه المهمة ومارسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فى هذا الاطار جاءت بحوث مؤسسات M. I. T التي اختلفت عن كاتز اذ افترضت قوة تأثير الإعلام ودوره الكبير كأداة التغيير الإجتماعي ، واوضحت أهمية استخدام الإعلام لدفع التنمية في البلاد حديثة التحرد في أفريقيا وأسيا في طريق مقبول ومفيد من وجهة نظر المشروع الغربي .

وبينما ساد نموذج التاثير المحدود داخل الولايات المتحدة - رغم بعض المشكلات التى اثيرت حوله - ظهرت مجالات بحثية جديدة مثل الإعلام الدولى والإعلام التنموى، وقد بدا ذلك كافيا لظهور افتراضات حول قوة الإعلام، كما اتضحت العلاقة الوثيقة بين المنظرين وصناع السياسة فى تشكيل النظام الاقتصادى العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. إذ قامت السياسة الأمريكية فى ذلك الوقت على محورين:

الأول: وقف انتشار الاشتراكية أو تطبيق الحكومات لسياسة التدخل في السوق. الثاني: دمج ما تبقى من العالم في سوق اقتصادي دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

ويضيف شيللر ان باحثى الإعلام استجابوا لهذه السياسة وقدموا نماذج نظرية تدعم وتعطى الثقة في السياسة الأمريكية ، فقدم ليرنر بمفرده ثم بالاشتراك مع شرام، وايثيل دى سولا بول Ithiel de sola pool ، وباى وآخرون في الأكاديمية الأمريكية للاتصال نموذجا بديلا لما قدمه لاز راسفيلد حول النتائج المحدودة للتأثير الإعلامي . وسيطرت أفكار ليرنز حول كون التنمية تبدأ بالإعلام على السياسة الحكومية لعقدين من الزمان بعد الحرب العالمية الثانية.

الغترة الثانية: من منتصف الستينات حتى منتصف السبعينات، وقد شهدت ظهور تحديات داخلية وخارجية لصناعات الثقافة الأمريكية والغربية حيث انتشرت في أواخر الستينيات حركات حقوق الإنسان والمرأة والحفاظ على البيئة، والحركات المناهضة لحرب فيتنام، وطرحت للنقاش العام قضايا خاصة بالإعلام وقوته، ومن يسيطر عليه، وأصبح من الصعب الادعاء بان

للإعلام تأثيراً محدوداً، كما ظهرت انتقادات واسعة لمن يضع أولويات أهتمام القضايا (الأچندة) التي يقدمها الإعلام .

وعلى المستوى الدولى استمر ليرنر وشرام وبول وباحثون آخرون فى التأكيد على تعاظم قوة وسائل الإعلام الحديثة نتيجة تقدم تكنولوجيا الاتصال، وازدادت قدرة صناعة الثقافة الأمريكية على قيادة النظام الإعلامي الدولي، لكن ظهرت انتقادات واسعة في المنظمات الدولية لطبيعة النظام الإعلامي التدفق في اتجاه واحد والمطالبة بنظام إعلامي جديد.

الفترة الثالثة: من نهاية السبعينات حتى الآن، وتتميز بعودة نموذج التأثير المحدود وانحسار حركات الإصلاح الاجتماعي التي ظهرت في الولايات المتحدة والغرب أواخر الستينات، إضافة الى ضعف الأصوات التي تنادي بنظام إعلامي جديد، في المقابل تطور نظام الهيمنة الثقافية والإعلامية الأمريكية نتيجة استخدم التكنولوجيا الحديثة كالاقمار الصناعية والحاسب الآلي (الكمبيوتر) وبنوك ونظم المعلومات، وقد تزامن ذلك حدوث تحولات دولية في الاقتصاد والسياسة لصالح الولايات المتحدة وأوربا الغربية.

ويخلص شيلار الى أنه فى نهاية الثمانينات أصبحت وسائل الإعلام الأمريكية تلعب دوراً مركزياً فى السيطرة على النظام الإقتصادى العالمي وعمليات السياسة الداخلية والاقتصاد والحياة الثقافية ، من خلال تدفق المعلومات ووسائل الإعلام عبر الحدود القومية ، فى الوقت نفس المتلقى النشط التفكير فى نظرية التأثير المحدود ينبعث من جديد، حيث تركز الحوار على آثار التليفزيون ، واتسع النقاش ليشمل كل وسائل الإعلام استنادا الى عاملين هما المتلقى النشط ، وتجانس المتلقى أو انتماؤه لعدد كبير من الجماعات، ويعرض شيلار لما توصلت اليه البحوث بشأن المتلقى النشط ، وما يمكن ان تتيحه له تكنولوجيا الاتصال الحديثة من فرض واسعة للاختبار. الا أنه يضع حدوداً ويثير تساؤلات حول امكانيات الأفراد فى إستخدام تكنولوجيا الاتصال، ومدى القبول بفكرة تناغم وبناسق مواقف الفرد مع الجمهور الواسم أو الجماعة التي ينتمي إليها (۱).

ولعل أهم ما يميز تقسيم شيللر هو اهتمامه بالبعد الدولى لتوضيح مراحل تطور بحوث الإعلام وعلاقتها بأهداف السياسة الأمريكية من جهة، ويتطور تكنولوجيا الإتصال من جهة ثانية. غير ان تقسيم شيللر يظل في التحليل الأخير بعيداً عن أوضاع المتلقى في دول الجنوب والتحديات

⁽¹⁾ Herbert.I. Schiller, Culture inc (New York: Oxford University Press, 1989) PP 135- 148.

التى تواجهه ، ومدى قدرته على استخدام تكنولوجيا الاتصال والاستفادة منها فى تعظيم فرص اختياره لوسائل ومضامين الإعلام الدولى والمحلى .

والواقع أن عدم الإهتمام بالمتلقى في دول الجنوب والظروف المحيطة به يعتبر سمة عامة تشترك فيها بدرجات مختلفة كل بحوث التأثير الغربية على إختلاف نماذجها الإرشادية.

ثانياً: النموذج النقدى "التغيير الإنساني "

والتنا شيرالإعسلامسي:

١-الطابح الإيديولوجي للتا ثير الإعلامي:

يرجع الفضل في الاهتمام بهذا الموضوع إلى غرامشى حيث ربط التأثير الإعلامي بعملية الهيمنة التي تقرضها الطبقات المسيطرة في المجتمع إلا أن ممثلي نموذج التغيير البنيوي أهملوا دور الإنسان في التحليل وأكسبوا عملية الهيمنة طابعاً ميكانيكيا، من هنا سعى ممثلوا نموذج التغيير الإنساني إلى الإهتمام بهذا الدور وربطة بنتائج بحوث التأثير. فضلا عن التأكيد على الدور الإجتماعي لوسائل الإعلام.

ان التأكيد على الدور الإجتماعي لوسائل الإعلام يعنى ان الإعلام ليس محايداً، بل هو على علاقة وثيقة بمجمل البنية الإجتماعية - الإقتصادية ونمط الملكية السائد ونفوذ المعلنين.

وكانت مدرسة فرانكورت قد أكدت على هذا الدور الإجتماعي وشددت على ان الايديولوجية تحدد مواقف الصحافة ، وقد انتهى كبلنجر وزملاؤه من مدرسة فرانكفورت إلى أن الصحافة ووسائل الإعلام مسئولة عن خلق وتوظيف الرأى العام، وإدراك التغيير الإجتماعي(١).

ومع ظهور وأنتشار التليفريون تدعمت فكرة التأثير الإجتماعي والطابع الايديولوجي للإعلام، فبرامج التليفزيون تقدم رابطاً لتجانس معين على سطح يغطى الفروق والإختلافات الإجتماعية، وبالتالى فإنها عملية ايديولوجية في جوهرها (٢).

هكذا ارتبط موضوع التأثير الإعلامي بالإيديولوجية السائدة. ويكون الإعلام يسعى إلى

⁽¹⁾ Alex S. edeistein. Youichi Ito and Hans Mathias Kepplinger Cammanication and culture Acomparative approach new york Longman 1989,P.245.

⁽²⁾ Peter Colding and Graham Murdock, Capitalism, communications and class relation, op, cit, P.39.

تحقيق أهداف ايديواوجية تخدم مصالح سياسية وإجتماعية للقوى الإقتصادية والشركات الإحتكارية المسيطرة وقد أفضى هذا المدخل إلى التشكيك في مقوله حياد الإعلام وموضوعيته، والتأكيد على دور الإعلام في تزييف الوعي، وصعوبة الفصل بين الإعلام والدعاية حيث يتداخل المفهومان.

ويصفة عامة استخدمت وسائل الإعلام في تقليص الإهتمامات السياسية الداخلية النقدية عند المواطن وتضخيم اهتماماته بالسياسة الخارجية لإبعاد شبح النقد الذاتي.. فالحرية كواقع أصبحت في يد وسائل الإعلام التي توجهنا حيث تشاء (١).

لقد اصبح التضليل الإعلامي هو الاداة الاساسية للهيمنة الإجتماعية، ولكي يؤدى التضليل الإعلامي دوره بفاعليه أكبر، لابد من اخفاء شواهد وجوده، أي ان التضليل يكون ناجحا عندما يشعر المضللون بان الأشياء هي على ما هي عليه من الوجهة الطبيعية والحتمية، باختصار كما يقول شيلل "ان التضليل الإعلامي يقتضي واقعا زائفا هو الانكار المستمر لوجودة أصلا" (٢).

واعتمد ممثل النموذج النقدى (التغيير الإنساني) على هذا المنظور في نقد كثير من المفاهيم والنظريات السائدة في حقل الدراسات الإعلامية مثل نظرية ترتيب الاولويات The agenda setting ميث أشاروا إلى ان القوى الإجتماعية والشركات الإحتكارية المسيطرة على المجتمع وعلى وسائل إعلامه هي التي تضع أولويات القضايا التي تخدم مصالحها بعض النظر عن حقيقة هذه القضايا ومدى أهميتها بالنسبة للجمهور، وعادة ما تخلق وسائل الإعلام حدود للمعرفة من خلال تحديد ما الذي نفكر فيه كحد أدنى لاثار وضع الأجندة . ولكنها تشجع التفكير ، وأحيانا السلوك للأفراد والمجتمع ، وربما تساعد وسائل الإعلام بهذه الطريقة في توضيح مقدار التغيير الإجتماعي (٢) ، كذلك فإن وسائل الإعلام تستطيع اختيار موضوعات معينة

⁽۱) فردريك معتوق. خطاب وسائل الإعلام ومفهوم العربية، الفكر العربى المعاصر، العدد ٢٢، تشرين الأول (أكتوبر ١٩٨٤ ص ص ٩٦ - ١٠.

⁽۲) هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٠. 245 x S. Edelstein, Youichi and Hans Mation Kanalinaar, op. cit. 245

للنقاش أو مناقشة موضوعات أخرى، و معالجة موضوعات وكأنها غير موجودة، فضلاعن مقدرتها على التخفيف من موضوعات تتعلق بصراعات معينة ، يعرف ذلك باختبار الأخبار الأخبار (١).

ويرى ميرودك ان وسائل الإعلام لا تضع فقط أولويات القضايا أو الجدول العقلاني ، لكنها تضع تعريفا للعالم ، أى تقدم لنا العالم ، لذلك هناك أهمية دائما لمعرفة خلفية القوى المسيطرة ، وما يحدث من تلوين في التليفزيون والصحف ودراسة قوة خيال الاعلان الذي ثبت أنه محبب وجماهيري (٢).

٧-انتباج المتبلقي - المستهملك:

نظراً للطبيعة الرأسمالية الاحتكارية والتوظيف الايديولوجي السياسي للإعلام فان أهداف التأثير الإعلامي لا تراعي الجوانب الإنسانية ولا تحترم خصوصية البشر، وتجتهد في خلق المتلقى المطوع - مستهلك البضائع والخدمات التي تقدمها الرأسمالية على الصعيدين المحلي والدولي (٢) ، مما يدعم السوق الرأسمالي والنظم القائمة .

وتبدأ عملية المتلقى -المطوع منذ مرحلة الطفولة ومن خلال آليات السوق الرأسمالى . أذ يحرص المعلنون باستمرار على انتاج المستهلك وتطوير احتياجاته . وبالتالى تحقيق مصلحة السوق (3) . وتؤدى هذه العملية إلى اغتراب المتلقى عن نفسه وواقعه وتزييف وعيه ، وهى عمليات نفسية إهتم بها ممثلو مدرسة فرانكفورت أو المتأثرون بها مثل إريك فروم Erich Fromm الذى تحدث عن ظهور الشخصية التسويقية في ظل الرأسمالية الاحتكارية، والتي تقوم بممارسة الشخص لذاته كسلعه ، ولقيمته كقيمة تبادليه لا كقيمة انتفاعيه، حيث أصبح الكائن البشرى سلعة

⁽¹⁾ Tom Burns, the organization of public opinion, James Curan, Micheal Gurevitch & Janet Wollacott, eds, cit, p.60.

⁽²⁾ Graham Murdock, large corporations and the control of the communication. indsustry, Michael Gurevitch, james Curran, Tony Bennett and Janet wollacott, eds, op, cit.

⁽³⁾ Dallas.W. Smythe, op, cit, p, 263.

⁽⁴⁾ Ibid, P. 264.

فى سوق الشخصيات ، ولا تختلف معايير التقييم فى سوق الشخصيات عن نظيرتها فى سوق السلم (١).

بينما اهتم هابر ماس بدراسة الآثار الاجتماعية والنفسية للإعلام ونظم الاتصال فى المجتمع المعاصر، وركز على غياب التفاعل الإجتماعي الحر الذي يؤدي إلى ظهور رأى عام واع، كما اهتم بدور اللغة والرموز في التأثير الإعلامي، ونبه إلى ان الإعلام يسخر الفن للتأثير في الجمهور مما يشوه الفن ويحوله إلى مجرد سلعه (٢).

أما ادورنو فقد اهتم بدراسة دور الإعلام في تكوين سمات الشخصية، واشار إلى التكرار الذي يخلق ردود فعل ميكانيكية من طرف الجمهور، والامتثال للقيم السائدة والمراقبة النفسية ومخاطبة اللاوعي لتجنب مراقبة الوعي لدي الفرد (٣).

هكذا تضفى القوى المسيطرة والشركات الاحتكارية طابع غير انسانى على عمليات المتأثير. ويلعب الإعلان دورا كبيراً في هذه العملية، من هنا اهتم ممثلو نموذج التغيير الإنساني بدراسة وتحليل الاعلان كصناعة وفن ورموز وآلية حياة فالإعلان يلعب دورا مهماً في صناعة الوعي أو صناعة العقل ، وبيع نظام الوجود (٤).

من جهة أخرى فإن نموذج الملكية الخاصة المهيمن والشكل التجارى السائد لوسائل الإعلام المعتمد على الدخل من الإعلان يضمنان بقاء الاحتكار بينما يحدان من امكانيات تعزيز وسائل إعلامية بديلة (٥).

⁽١) إريك فروم. الانسان بين الجوهر والمظهر، مرجع سابق ، ص ١٥٦.

⁽²⁾ Jurgen Habermas, Communication and the evoluation of society, op, pp. 123-146.

⁽٣) عونى عبد الرحمان ، التدفق الأخبارى: الأطر المرجعية الثقافية والتجدد التاريخي. دراسات عربية، العدد الاركا، السنة، المول – تشرين (سبتمبر – اكتوبر) ١٩٨٧، ص ٢٢ – ٣١.

⁽⁴⁾ Hans Maguns Enzenberger, the conciousness industry: on literature, politicis and the media (continuum Books, 1974) P.10.

⁽٥) خوان سومافيا : ديمقراطية وسائل الإعلام ، ترجمة مفيد فؤاد عبدون ، الثقافة العالمية العدد ٦ ، السنة الأولى، المحلد الأول ، سىتمبر ١٩٨٧ ، ص ص ٧ - ٢٨ .

واهتم أرمان ماتلار Mattelart باثثار الإعلان على كافة المستويات ، وربط بين تطوره وانتشاره وهيمنة الثقافة الاستهلاكية على المستوى الدولى وارتباطها بقوة وسيادة الولايات المتحدة على النظام العالمي (١) ، وخلص إلى "أن الإعلان لم يتغير مظهره فحسب ، وإنما تغير مضمونه أيضاً ، وبالتالى تغيرت علاقته بالمجتمع ، وبحكم الثقل الذي اكتسبه والمكانه التي يشغلها في تحديد انماط الاتصال ، أصبح يقوم بدور مخاطب السلطات العامة على المستويين الوطني والدولى، فهو يؤثر على القرارات التي من شأنها أن تحد من المساحات الإعلانية ، وله القدرة من واقع خبرته ان يقترح النموذج الذي ينظم العلاقات الإجتماعية (٢) ،

والتقدير حجم ودور الإعلان تكفى الاشارة إلى ان ما انفق فى ميدان الإعلان عام ١٩٨٨ بلغ ما يقرب من ٢٠٠ مليار دولار ، وتدور تقديرات عام ١٩٩٠ حوالى ٢٦٥ مليار دولار ، وقد انفق ما يقرب من نصف هذا المبلغ فى الولايات المتحدة وكندا (٣) .

حصاد ما سبق أكد ممثلو نموذج التغيير الإنساني ان طبيعة ملكية وعمل وسائل الإعلام نزعت عن عمليات التأثير الإعلامي جانبها الإنساني والعقلاني حيث ركزت على تحويل المتلقى إلى مجرد مستهلك ، ولعبت وسائل الإعلام ولا تزال دوراً فاعلاً في تحوير محتويات العديد من المفاهيم ومنها مفهوم الحرية ، فالترويض النفسي – الاجتماعي المستمر ينعكس على استعدادات الافراد النفسية – الاجتماعية فيجعل من وعيهم وعياً استهلاكياً إلى حد بعيد" (٤).

٣-نقدفرضية المتلقى النشط:

يمكن القول أن رفض فرضية المتلقى النشط هي التي تقف وراء مقولة انتاج المتلقى - المستهلك وتحركها ، إذ لا يمكن تصور قدرة وسائل الإعلام - ضمن وسائل واليات أخرى - على

⁽١) مايك فيذرستون ، الثقافة الاستهلاكية والاتجاهات العديثة ، ترجمة محمد عبد الله المطوع (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٩١) ص٥٥١ .

⁽٢) ارمان ماتلار ، امبراطورية الإعلان . ترجمة عزه ابو النصر (القاهرة : المستقبل العربي ، ١٩٩١) ص٧ .

⁽٣) المرجع السابق ، ص٥٠ .

⁽٤) فردريك معتوق ، مرجع سابق .

انتاج المواطن الاستهلاكي المزيف الوعي في حالة التسليم بقدرة أفراد المجتمع ، أو أغلبيتهم على الاختيار العقلاني والواعي بين وسائل الإعلام ، أو بين ما تقدمه من مواد مختلفة .

ويحذر أغلب ممثلى نموذج التغيير الإنسانى من مخاطر التسليم بفرضية المتلقى النشط، ومع ذلك لا يقولون فى المقابل صراحة بسلبية المتلق رغم أن التضليل الإعلامى يقود إلى السلبية الفردية التى تعزز وتؤكد الوضع القائم (١)، ان المتلقى قادر فى التحليل الأخير على الاختيار والرفض أو القبول، لكن فى حدود وضعه الإجتماعي والثقافي والظروف الاقتصادية والسياسية السائدة فى مجتمعه، بعبارة أوضح يعارض ممثلو نموذج التغيير الإنساني المبالغة فى التسليم بوجود المتلقى النشط، والتى تعتمد عليها نماذج ونظريات التعرض الانتقائى، والاستخدامات والاشباعات، وغيرها من النماذج والنظريات التى قدمتها بحوث التأثير المعرفية أو الوظيفية أو بناء المعنى.

ويرى شيللر أن فرضية المتلقى النشط تتفق وأوضاع المجتمع الأمريكى الذى يقوم على التعدد الاجتماعى والثقافى والسياسى والانقسام الطبقى وحرية الفرد ، وقدرته غير المحدوده على الاختيار ، إلا أن هذا غير صحيح كلية ، فنظرية قيام المتلقى النشط بالاختيار وبناء المعنى لا تتناسب مع الأطفال والصغار ، أو مع الأوضاع الاحتكارية في مؤسسات الإعلام الامريكى ، كما أن الإعلام نفسه يخضع للتشويه فكيف سيختار المتلقى الحقائق والمعلومات الصحيحة ، وما الذي سيختاره ؟ وأشار شيلر إلى أن مفهوم المتلقى النشط يهدف إلى الحد من الجهود الرامية لبناء نظام إعلامي جديد ، ومساعدة العاملين في التليفزيون ومالكى الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات على العمل وتسويق منتجاتهم وخدماتهم (٢) .

ويخلص شيللر إلى أن المبالغة في دور المتلقى في التعرض الوسيلة وانتاج المعنى ، تسمعي

⁽١) هربرت . أ . شيللر ، المتلاعبون بالعقول . مهرجع سابق ، ص٣٩ .

⁽²⁾ Herbert Schiller, Culture Inc, op, cit, P. 156.

إلى التقليل من تأثير الإعلام ، وبالتالى فى وجود الامبريالية وهيمنتها الثقافية ، ويقول "لاشك فى إختلاف تفسيرات المتلقين للرسائل الإعلامية ، كما انهم ربما ينقلونها للآخرين بطريقة تتفق وخبراتهم الشخصية وانواقهم ، لكن عندما يواجهون برسائل مكرره باستمرار - إذ تصدر هذه الرسائل فى كل الظروف الثقافية من المسيطرين على النظام الإجتماعى - فإن قدراتهم تتعرض للارتباك ، ودورهم يتقلص " (١) .

من هنا تتضح ضرورة دعم القدرات النقدية لدى المتلقى سواء فى نظرته أو تعامله مع النظام الإعلامى ، وأليات احتكار الإعلام والهيمنة الثقافية المحلية والدولية ، وذلك من خلال تطوير أشكال فردية واجتماعية للاتصال الحر أصبحت تتيحها التكنولوچيا الحديثة رخيصة التكاليف كأجهزة التسجيل والقيديو والكمبيوتر الشخصى والفاكس والتليفزيون نو الخطين (٢) . فى هذا الإطار يمكن لبحوث التأثير الاهتمام بموضوعات جديدة غير تقليدية تتصل بالمعانى التى يشكلها الناس فى حياتهم العادية ورؤيتهم للعالم والنظام الإجتماعى علاوة على فرص الاتصال الموازى البعيد عن النظام السائد والمتحرره من قيوده ، ويستدعى ذلك تطوير منهجى يتجاوز الاشكال والمصادر التقليدية فى دراسة التأثير (٣) .

٤-الهيمنة الإقتصادية والثقافية على المستوى الدولى:

تتميز إسهامات نموذج التغيير الإنساني بترابط وتكامل فرضياته ومفاهيمه الاساسية ، فالطابع الايدلوچي للإعلام وتأثيراته تقود إلى نظرية انتاج المستهلك والناخب ، وهي بدورها تعتمد على نقد فرضية المتلقى النشط ، ومثل هذا الترابط والتكامل يساعد في دراسة التأثير الإعلامي سواء في البيئة المحلية أو البيئة الدولية .

⁽¹⁾ Ibid, P.156.

⁽٢) هريرت . أ . شيللر ، المتلاعبون بالعقول ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٣ - ٢٤٥ .

⁽³⁾ Michael Tracy, the poisoned chalice; Inernational teleuision and idea of domince, Deadalus, Vol, 114, No, 4, fall 1985, PP 41-52.

وقد اهتم ممثل نموذج التغيير الإنساني بالترابط والتأثير المتبادل بين البعدين المحلى والدولي انطلاقاً من اهتمامهم بعمل ونشاط الشركات متعددة المنسية على النطاق الدولي ، وعلاقتها بالسياسة الخارجية للدول الكبرى وخاصة الولايات المتمدة ، اضافة إلى ان التطور التكنولوچي الذي مكن وسائل الإعلام من العمل على نطاق دولي حتى إذا كانت تستهدف الجمهور المحلي أساساً.

وافضى هذا الاهتمام إلى بلورة عدد من المفاهيم والمقولات حول التبعية الإعلامية والثقافية ، التي واكبت ودعمت ما قدمته مدرسة التبعية في تفسير العلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة ودول الجنوب .

ولا يتسع المجال هنا لتوضيح إسهامات مدرسة التبعية ، إلا ان استعراض ما تقدمه هذه المدرسة في مجال التأثير الإعلامي على الصعيد الدولي يستدعى الوقوف على بعض المفاهيم والمقولات الاساسية التي قدمتها .

وتفترض مدرسة التبعية الثقافية والإعلامية وجود تزاوج أو تحالف في المصالح بين حكومات الدول الصناعية الكبرى من ناحية والشركات الاحتكارية متعددة الجنسية من ناحية ثانية ، وحكومات دول الجنوب والقوى الإجتماعية التي تدعمها من ناحية ثالثة ، وتسعى حكومات الدول الصناعية الكبرى - بدرجات مختلفة - والشركات متعددة الجنسية إلى فرض نظام إعلامي دولي يقوم على الملكية الخاصة والربح وبالتالي انتاج المتلقي - المطوع وتسييد النموذج الثقافي الغربي بكل الياته القيميه والسياسية ، وذلك عبر انتاج وتوزيع الإعلان والمواد الإعلامية والترفيهية المختلفة ، وتقديم النماذج الثقافية التي تقوم الحكومات في دول الجنوب بتقليدها ، وتكيفها طبقاً للواقع المحلي (١) .

ولا تقتصر علاقات التبعية على ذلك بل تشمل التبعية التكنولوچية والتبعية في دراسات الإعلام بما في ذلك الاعتماد على مفاهيم ونظريات المتثير الإعلامي السائدة في الولايات المتحدة ، والتي لا يتوام كثير منها مع ظروف واحتياجات مجتمعات دول الجنوب .

حصاد ما سبق : أدت علاقات التبعية وأدواتها المختلفة إلى فرض الدول الصناعية الكبرى ،

⁽١) عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص٥٦٥ .

والشركات متعددة الجنسية هيمنتها الإعلامية والثقافية على دول الجنوب، وتسييد ثقافة استهلاكية ويطبيعة الحال فإن دعم واستمرار هذه الاوضاع استند إلى قوة إقتصادية ومائية وسياسية يدعمها نظام لاحتكار انتاج وتداول المعلومات والمواد الإعلامية ، فالدول الصناعية والشركات الاحتكارية متعددة الجنسية في مجال الإعلام تمتلك وكالات الانباء الدولية الكبرى والصحافة الدولية وأكبر شبكات المتليفزيون العالمية التي تستخدم البث المباشر عبر الاقمار الصناعية ، فضلاً عن الانتاج التليفزيوني والسينمائي والإعلاني (١) .

وهذه الأوضاع تساعد الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسية على فرض وتأكيد قوتها وهيمنتها الدولية .

وكانت مصادر القوة التقليدية المقتصاد الأمريكي تقوم على الشركات العملاقة في الانتاج الاقتصادي ، والتفوق التكنولوچي والقوة العسكرية ، ان التدفق الإعلامي والمعرفي الهائل الذي تنتجه وتدعمه الشركات الامريكية في الخارج يسهم بقوة في الصياغة الداخلية - يقصد داخل الولايات المتحدة - والتوسع الكوني للنظام التجاري الصناعي ولقيمه السائدة (٢) . وقد لعب صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية التي تخضع للنفوذ الامريكي والمغربي دوراً مهماً في تكريس الهيمنة الإعلامية المغربية من خلال وسائل عديدة أهمها ، دعم وتمويل تكنولوچيا للاتصال تعتمد على التدفق غير المتوازن للإعلام وتدعم علاقات التبعيه ولا تستجيب لأولويات واحتياجات دول الجنوب (٣) .

⁽١) لمزيد من التفاصيل انظر:

⁻ شون ماكبرايد ، ايلى ابل ، مصطفى المعمردي وأخرون ، اصوات متعددة وعالم واحد

⁽الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - اليونسكو، ١٩٨١).

⁽Y) هريرت شيللر ، المتلاعبون بالعقول ، مرجع سابق ، ص١٨٩ .

⁽³⁾ Sussman gerald tele communications for transnational integration: the wold bank in philippines, sussman gerald and lent john (eds) transnational communication wiring the third world: communication and human values (London: sage publication, 1991) P. 50, P. 113.

ويقول ميشيل تراس ان مؤسسات الهيمنة الثقافية ما تزال قادرة على خلق ظروف السيطرة المحلية والدولية في مجال الاتصال، ولذلك استمرت هذه الهيمنة، وجرى تركيز كبير على قدرة المتلقى على الاختيار، أو انه لا يهتم بالرسائل الإعلامية، ويلاحظ تراس – كما سبق وأكد شيللر – التزامن بين عودة الاهتمام بفرضية التأثير المحدود وزيادة البحوث حول المتلقى النشط من جهة، وارتفاع صوت وتأثير الدعوة إلى نظام إعلامي دولي جديد من جهة ثانية، ورفض الولايات المتحدة لهذه الدعوة ومحاربتها بقوة من جهة ثالثة (۱).

ويلاحظ الباحث ان مقولات تراس وشيللر وماتلار وغيرهم من ممثلى النموذج النقدى (التغيير الإنساني) حول الهيمنة الثقافية والإعلامية على الصعيد الدولى تحتاج إلى مراجعة وتطوير ، إذ يصعب النظر إلى عودة الاهتمام بفرضية المتلقى النشط وبحوث التأثير المحدود للإعلام ، وكأنها مؤامرة أو اتجاه فرضته بشكل كامل مصالح الدول الكبرى ، والشركات الاحتكارية متعددة الجنسية حتى تبرر وجودها ونشاطها على المستوى الدولى ، وتحد من الجهود الرامية لبناء نظام إعلامى جديد ،

ويرى الباحث ان هناك حاجة موضوعية لخلق نوع من التوازن بين المبالغة في دور المتلقى وقدراته ، وبين سلب المتلقى أي قدرة أو حرية على الاختيار وتصويره كمتلق سلبي .

ويرى أيضاً ان الإختلافات الثقافية بين الشعوب تدعم - إلى حد كبير - من فكرة قدرة المتلقى على الاختيار والتأويل والتفسير الخاص للمضامين والصور والرموز الإعلامية التى تصل إليه ، وبالتالى من الصعب التسليم باكتمال الهيمنة الثقافية للغرب والثقافة الاستهلاكية على العالم فما تزال - رغم آليات العولة - هناك خصوصيات ثقافية ومجتمعية تدعم جهود المقاومة ، والبحث عن بدائل لإعلام يحترم التعددية الثقافية وتعددية النماذج الحضارية ، والخيارات الاقتصادية والسياسية .

⁽¹⁾ Michael , the poisoned chalice : international televison and idea of dominance , deadalus , Vol , 114 , 4 , fall , 1985 , PP. 41 - 52 .

خلاصة القول ان التحولات الدولية وتسارع عمليات العولمة أفرزت واقعاً سياسياً وإقتصادياً وإعلامياً جديداً يضتلف عن الواقع الذي تعامل معه ممثلو نموذج التغيير الإنساني ، وبنوا تحليلاتهم عليه في شئن الهيمنة الإعلامية والثقافية كأحد تجليات التأثير الإعلامي على الصعيد الدولي . وهذا الإختلاف يستدعي مراجعة تحليلية لفرضية التأثير الكبير للإعلام ، والتهميش المبالغ فيه لدور المتلقى وقدرته على الاختيار والتأويل والتفسير في ضوء :

أولاً: الخصوصية الثقافية للشعوب وقدرتها على التكييف والمقاومة .

قانياً: الاختلافات الإجتماعية والثقافية داخل كل مجتمع ، فمن المحتمل تأثر وخضوع بعض القطاعات والطبقات في دول الجنوب لهيمنة الثقافة الغربية مقابل رفض ومقاومة قطاعات وطبقات أخرى واحزاب وقادة رأى لهذه الهيمنة .

وكانت كثير من الدراسات عبر المجتمعية المقارنة قد أكدت أهمية الفروق القومية في قراءة وتفسير برامج التليفزيون ، وإن الرسائل التي تنطوى عليها هذه البرامج تصل لهؤلاء الذين يريدونها ، ومن هنا فإن الجنسيات والطبقات الإجتماعية المختلفة سوف تشاهد برامج ذات شعبية دولية ، وكن من خلال رموز غير ملائمة ، ومن ناحية ثانية فإن فيضان العلاقات والرموز والصور والخبرات سوف يحول دون ظهور عقيدة عالمية متكاملة ، لكنه يساعد تعرّف الفرد على الآخر والآخرين (١) .

ويرى الباحث ان وفرة ادوات الاتصال الشخصى ، وتعدد الخيارات اضافة لأجهزة وشبكات الحاسب الآلى (الكمبيوتر) التى توفرها تكنولوچيا رخيصه نسبياً تخلق ما يمكن تسميته بالإعلام الموازى للإعلام المهيمن والمسيطر سواء على النطاق المحلى أو الدولى ، ولا شك ان شعوب دول الجنوب ، خاصة مؤسسات المجتمع المدنى وقادة الرأى فيه ، قادرة على امتلاك هذه الادوات وتعظيم تأثير الإعلام الموازى والحد من عمليات الهيمنة الثقافية والحضارية والسياسية التى تمارسها أجهزة الإعلام سواء المحلية الرسمية أوالدولية التابعة الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسية والدولية .

⁽۱) مایك فیدرستون ، مرجع سابق ، ص ص ۲۵۱ – ۱۵۷ .

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التحليلالىللنص

د. محمود خلیل

مقدمسة

يعرض هذا الفصل لإشكالية إكتشاف المضمون الكامن Latent Content داخل الأفكار التى تحملها النصوص الصحفية ، والذى يشكل أحد الأبعاد الغائبة فى تحليل هذه النوعية من النصوص ، خصوصا فى ظل سيادة مناخ عام سياسى واجتماعى وثقافى وحضارى وقانونى يلجىء الكتاب الصحفيين فى بعض الأحيان إلى تحميل النص لمعانى ودلالات، لانتكشف من مجرد الملاحظة العلمية للمضمون الظاهر بداخله .

وإذا كانت ملاحظة المضمون الظاهر للنص تتم بالإتكاء على أداة منهجية تتمثل في تحليل المضمون، فإن حدود هذه الأداة تتوقف عند حد الكشف عن المعنى الظاهر داخل النص، ولا تتجاوره إلى المعنى الكامن، الأمر الذي فرض ضرورة البحث عن أداة منهجية تكشف عن المعانى الكامنة التي يتضمنها النص الصحفي في ظل بيئة صحفية واجتماعية وسياسية وثقافية، تحول بين الصحفي وبين التعبير المباشر (خصوصا وأنه فيما يتعلق براوية الأحداث أحياناً مايلجاً بعض الصحفيين إلى إجراء بعض التحريفات داخل النص بهدف الإثارة واجتذاب القاريء إليه) ، الأمر الذي يضطره إلى استخدام أساليب أقل مباشرة، وأقرب إلى التلميح منها إلى التصريح، وذلك في الكتابة الصحفية .

ونحن نعنى هنا بمناقشة طبيعة الفكرة داخل النص الصحفى، والعوامل التى تحكم انتاجها واختيارها، والتعبير عنها، ثم نعرج بعد ذلك إلى مناقشة أداة التحليل الدلالي كأخذ الآدوات المنهجية المستخدمة في الكشف عن المضمون الكامن داخل النص الصحفي.

أولا : إنتاج الانفكار داخل النصوص لصحفية

يعد الاختيار الجيد للفكرة الصحفية أساس العمل الصحفى الناجح، ولعل أبرز مقياس يمكن أن نقيس به نجاح الكاتب المحرر الصحفى هو مدى قدرته على إنتاج المزيد والجديد والمتميز من الأفكار التى تجذب إليها قراء الصحيفة.. فالصحافة الناجحة فكرة ناجحة قبل أن تكون أى شىء أخر، وألمع الأسماء في عالم الصحافة أمس واليوم وغدا هي تلك الأسماء القادرة على انتاج أفكار جديدة تثرى بها المادة المنشورة على صفحات الجرائد والمجلات التى يعلمون بها.

وإذا كانت المدحافة قد مرت بعدة أطوار في تطورها فبدأت صحافة خبر يشغل الجانب

الإعلامى حيزا أساسيا بداخلها، ثم بدأت تتحول إلى منحافة رأى يحتفظ فيها الخبر بمكانته ويشغل الجانب التوجيهى حيزا أساسيا فيها ، فقد أصبحت الصحافة اليوم صحافة موضوع (تحقيقات - حوارت - تقارير) يشغل الجانب التفسيرى والتحليلي حيزا أساسيا فيها، وقد مثل هذا الوضع جانبا من التطور الذي أصاب الصحافة بعد ظهور الراديو والتليفزيون وماتميزا به من قدرة على النشر الفورى للأحداث فور وأحيانا أثناء وقوعها.

وقد غيرت هذه الوضعية من مفهوم السبق الصحفى حيث لم يعد ممثلا فى السبق بالخبر بل أصبح السبق متمركزا فى الموضوعات الصحفية وماتحتوية من أفكار بشكل أساسى، وبذلك فإن الصحيفة التى تهمل فى تقديم ومعالجة الجديد من الأفكار التى تهم القارىء هى صحيفة مهددة بفقد قارئها وتحوله إلى غيرها من الجرائد إن عاجلا أو أجلا.

ولعل أكبر مشكلة تواجه الصحفى الناشىء هى القدرة على الوصول إلى الأفكار التى يمكن أن تكون أساسا لموضوع صحفى ناجح، وربما كان السبب فى ذلك أن هذا الأمر يتطلب نوعا من الموهبة التى لابد وأن تتوافر فى الصحفى مما يمكنه من إثبات وجوده داخل الصحيفة التى يعمل بها.. وقد اثبتت الممارسة أن هناك العديد من الأسماء الصحفية، وبعضها ناجح ولامع، ولاتتمكن فى معظم الأحيان من إختيار أفكار الموضوعات التى يقومون بتنفيذها بشكل جيد لأنهم منفذون جيدون فقط.

وهناك من الصحفيين من يكون لديه القدرة على إختيار الأفكار، ولكن لايوجد لديهم الوقت الذي يسمح لهم بتنفيذ هذه الأفكار فيسندون مهمة تنفيذها إلى غيرهم من الصحفيين.. وأيا كان الواقع فإنه يوجد داخل كل صحيفة عدد من الصحفيين، قد يزيد وقد ينقص، ممن لديهم القدرة على اختيار الجديد من الأفكار التي تنفذ لتنشر على صفحاتها، وعادة مايحتل أمثال هؤلاء الصحفيين مواقع متميزة داخل الصحف.

١- مصادر الافكار داخل الفنون الصحفية :

ويختلف مصدر الفكرة داخل النص الصحفى من فن صحفى إلى آخر ، فداخل الخبر الصحفى نجد أن إنتاج الأفكار الأساسية لا يأتى عن طريق المندوب الصحفى المكلف بجمع الأخبار من مصادرها المختلفة بل تكون المصادر الخبرية في هذه الحالة بأنواعها وأشكالها المختلفة هي المصدر والموجه للأفكار داخل النص ، ولا يستطيع أي من المندوب أو المحرر الخبري أن يتدخل فيما يوجد بالنص الخبري من أفكار سواء بالحذف أو الإضافة أو التلوين إذ أن ذلك سيعد

تدخلا بالرأى من جانب الصحيفة يتم عن طريق المندوب أو المحرر، الأمر الذي يتنافى مع مايفترض في الخبر من موضوعية ,

فالفكرة داخل هذا النوع من النصوص حرة لصالح المصدر الخبرى في الأساس ، كما أن هذه الفكرة سواء كانت سردا لمعلومة أو تصريح أو واقعة معينة لاتكتسب أى درجة من المصداقية لدى القارىء المتلقى لها إلا بإسنادها إلى مصدر معين Attribution. (١)

وإذا انتقلنا إلى فن صحفى آخر ينتمى إلى منظومة المواد الصحفية التى تحقق وظائف تفسيرية للقارىء كفن التحقيق الصحفى والمصدر هنا يتولى انتاج الأفكارداخل النص وإن علا فى معظم الأحيان دور الكاتب فى توجيه الفكرة فمحرر التحقيقات مطالب بإستمرار بأن ينتج الجديد من الأفكار التى تؤدى إلى موضوعات صحفية جديدة ومتميزة ، وهو يقوم بجمع هذه الأفكار من مصادر مختلفة.

وأيا كان مصدر الفكرة داخل التحقيق الصحفى فإنها تكتسب لدى الكاتب الصحفى فضوصية معينة تأتى من المعالجة الصحفية المتميزة التى يقوم بها عند تنفيذ هذه الفكرة والتى يمكن أن تفرق بين التحقيق الصحفى الذى قام به والتحقيقات الأخرى التى يمكن أن يقوم بها زملاؤه حول الفكرة نفسها.

وداخل نص التحقيق ذاته نجد أن المصادر الصحفية ، أيا كان نوعها: مسئولون - متخصصون - مفكرون - رأى عام - وثائق.. تلعب دورا أساسيا في توجيه الفكرة داخل النص، حيث يكون التحقيق الصحفي، في الأغلب، مجالا لعرض الأفكار المختلفة لهذه المصادر حول المشكلة أو الموضوع المطروح بداخله.. وتتمثل أهمية المحرر في هذه الحالة في إدارة هذه الأفكار داخل التحقيق بشكل معين في إطار خطة معالجته للمشكلة أو الموضوع.

ومن الفنون الصحفية الأخرى التى يكون مصدر الفكرة فيها مغلقا على الكاتب الصحفى ذاته يبرز فن المقال الصحفى وخصوصا الأعمدة الصحفية والمقالات الموقعة فمصدر الفكرة داخل هذه الأجناس الصحفية عادة مايكون نابعا من الكاتب الصحفى ذاته الذى تتعدد بالتالى المصادر التى يعتمد عليها في إسقاء أفكار كتاباته، وهو يتمتع بحرية كاملة في الإختيار من بين هذه الأفكار، كما أنه حرية كاملة أيضا في إختيار الأسلوب الذى سيسلكه في معالجة هذه الأفكار.

" إن كاتب المقال الصحفى لا يعتمد في أفكاره على قيادة صحيفة أعلى منه تزوده بالجديد

مما ينبغى ان يكتب فيه ، بل دائماً مايبحث عن الأفكار التى يكتب فيها، ويقرر بحرية كاملة ماسيتناوله من هذه الأفكار داخل مقاله، ومعظم كتاب المقالات الصحفية عادة مايضعون خطة ثابتة للبحث عن أفكار كتاباتهم" (٢)

فكاتب المقال الصحفى لاتوجد مرجعية معينة خاصة به يعود إليها لكى تقرر له معالجة الفكرة التى إختارها فى مقال صحفى من عدمه (هذا هو المفترض)، وذلك على عكس المحرر الخبرى الذى يعد مصدر الخبر مرجعية أساسية وحاسمة فيه ، وكذلك على عكس محرر التحقيق الصحفى الذى توجد وراءه مرجعية معينة تتمثل فى رئيس قسم التحقيقات أو من يأتى فوقه من قيادات صحفية يمكن أن تشارك المحرر فى القرار المتعلق بإختيار الفكرة، بل وبأسلوب معالجة الفكرة أحياناً، وذلك بالإضافة إلى مرجعية المصادر التى سيلجاً إليها الصحفى فيما سيتضمنه التحقيق من أفكار وأراء ومعلومات .

أما كتب المقال الصحفى وخصوصا كتاب الأعمدة الصحفية والمقالات كما سبق وأشرنا فإنه يتمتع بمقدار أكبر من الحرية في اختيار الفكرة وكذا في أسلوب معالجتها، "وإن كان ملتزما بشكل أدبى ألا يخرج عن الخط العام الذي تلتزم به الصحيفة" (٣)

وخصوصا في ظل الطابع الرسمي الذي يسم الصحف المصرية في الوقت الحاضر سواء الصحف الحكومية واقعا والقومية إسما أو الصحف الحزبية ، وإن كان هذا لايمنع العديد من الكتاب الصحفيين في بعض الأحيان من الخروج على هذا الخط لمسافة قد تبعد وقد تقترب طبقا لعوامل عدة لامجال هنا لتفصيلها.

٢- حرية الكاتب الصحفى في اختيار أفكاره

وحرية الكاتب الصحفى فى إختيار أفكاره داخل الفنون الصحفية المختلفة، بما فيها المقال الصحفى، ليست مطلقة (وذلك بفرض ثبات العوامل المهنية التى تتحكم فى ذلك) فهناك قوائم من الممنوعات الفكرية داخل النصوص الصحفية والعديد من الخطوط الحمراء التى لايستطيع المحرر الصحفى أن يتجاوزها فى اختياره للفكرة الصحفية وتأتى مصادر هذه الممنوعات من سلطة القارىء الصحفى أو الجماعة القارئة فى بعض الأحيان ، وتأتى فى أحيان من داخل الصحيفة ، وتأتى فى ثالثة من السلطة السياسية التى تحكم المجتمع .

فيمكن القول بوجود ثلاث أنواع من السلطات التي تحد من حرية الكاتب الصحفي في

إختيار الفكرة داخل النص الصحفى ، وتتلخص هذه السلطات فى السلطة الاجتماعية والسلطة السياسية والسلطة الصحفية التى تضع أنماطا عديدة مما يمكن تسميته بقوائم النبذ والحصر داخل النص الصحفى .

وفى إطار الوعى بالحدود التى تضعها السلطات الثلاث المذكورة على النشر ، فقد قامت مجلة "روز اليوسف"، على سبيل المثال ، بإصدار عدد خاص ، نشرت فيه عددا من النصوص المنوعة ، على حد تعبير المجلة ، تتضمن عددا من الموضوعات التى يعكس عدم نشرها ضغط السلطات الثلاث السابقة : السلطة السياسية – السلطة الإجتماعية – السلطة الصحفية (1).

وإذا أردنا أن تبلور بعض الأشكال التي تتخذها هذه السلطات الثلاث في التحكم في الفكرة والمضمون داخل النص، فسنجد مايلي:

- النبذ الدينى: فالكاتب الصحفى لا يستطيع أن يطلق قلمه فى أي قضية من القضايا المتعلقة بالأديان كتابت أساسى من الثوابت الاجتماعية بحيث يتصادم مع الحقائق الثابتة لهذه الأديان والفهم الاجتماعى الشائع لها ، ويصل الأمر فى بعض الأحيان إلى التصفية الجسدية لبعض الصحفيين اللذين يطرحون فهوما مختلفة، أو أراء تجديدية فى الدين قد تتناقض مع ماتعتنقه بعض فئات القراء داخل المجتمع، وما حادث اغتيال الكاتب الدكتور فرج فودة، نتيجة لما كان ينشره من أراء فى الصحافة لمصرية، منا ببعيد (٥).
- النبذ الاجتماعي: فالصحفى لايستطيع ، على سبيل المثال أن يتناول موضوعات تتعلق بالجنس أو ما شاكله من موضوعات تشكل نوعا من "التابو" الاجتماعي بشكل مباشر وواضح وصريح، بل ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد التحفظ على العديد من مفردات اللغة المتعلقة بأمور تمس قيم الجماعة القارئة، فحتى داخل بعض المفردات المستخدمة في التعبير داخل النصوص الصحفية، يوجد مايمكن أن نطلق عليه "التابو اللغوي" Taboo" فهناك حذر واضح من جانب الكتاب الصحفيين في استخدام بعض الألفاظ التي تمس بعض المفاهيم الحساسة لدى القارىء: كالمفردات المستخدمة في التعبير عن الجنس والموت وبعض أعضاء الجسم البشري ، وعلى الرغم من أن هذه المفردات تتعلق بمفاهيم تشكل جزءا من حقائق الحياة، إلا أنه عادة ماينظر وليها بحساسية شديدة من جانب الكتاب" (٦) ، ولعل أبرز النماذج الصحفية على ذلك مايتعلق باللغة المستخدمة في صياغة أخبار الحوادث.

ومن أبرز الشواهد على دور القيم الاجتماعية السائدة في وضع حدود على الفكرة داخل النص الصحفى، ما قام به أحد أعضاء مجلس الشعب (السابق) من استجواب لوزير الثقافة بسبب قيام إحدى المجلات التي تصدرها الوزارة من نشر صورة تخدش الحياء العام (من وجهة نظره)(٧).

- النبذ التشريعي: فقوانين الصحافة والنشر وغيرها مليئة بالمحظورات التي تحدد مناطق معينة تمنع الصحفي من الاقتراب منها وإلا وقع في إحدى جرائم النشر، ولعل الأزمة الأخيرة التي أثارها صدور القانون الأخير رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وماتبعه من تشكيل لجنة الأربعة وثلاثين لصياغة قانون جديد للصحافة المصرية أكبر دليل على ذلك.
- النبذ الأيديواوجيته والتزامه بأفكاره فإنه ملزم أيضا بألا يتجاوز الخطوط العريضة لأيديواوجية الصحيفة التي يعمل بها كما يعبر عنها مالكها، تستوى في ذلك الصحف الملوكة للدولة والصديف الملوكة للأحزاب ، وكذلك الصحف الملوكة لأفراد في حالة وجودها.

وبتتحدد هذه الخطوط الايديولوجية، فيما يطلق عليه السياسة التحريرية للصحيفة والتى تعرف على أنها "مجموعة المبادىء والقواعد والخطوط العريضة التى تتحكم فى الأسلوب أو الطريقة التى يقدم بها المضمون الصحفى، وتكون فى الغالب غير مكتوبة، بل مفهومة ضمنا من جانب أفراد الجهاز التحريرى وتظهر فى سلوكهم وممارستهم للعمل الصحفى اليومى ، وهى تخضع لقدر من المرونة تختلف درجته من صحيفة لأخرى ز، ومن موقف لآخر، ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة نفسها (٨).

- النبذ المتعلق بالقيادة الصحفية: وخصوصا في ظل القيادات الصحفية التي نتميز بقدرتها على التأثير في الغير، بحيث تعد رمزا لمدرسة صحيفة معينة، أو في ظل القيادات الصحفية ذات الطابع الديكتاتوري والتي تحدد خطا معينا للصحيفة تحاول إلزام كتابها ومحرريها به. وقد أثبتت إحدى الدراسات أن هناك بعض الكتاب الذين يمثلون رمزا لمدرسة صحيفة معينة، يؤثرون في مجموعة الصحفيين الآخرين العاملين معهم، حتى فيما يتعلق بأسلوب لكتابة الصحفية ومن هذه النماذج: مصطفى وعلى أمين في أخبار اليوم، ومحمد حسنين هيكل في الأهرام. (٩)

ورغم وجود مجموعة القيود السابقة، إلا أن تاريخ الصحافة المصرية وحاضرها أيضا يزخران بالعديد من النماذج على محاولات الخروج عن وتجاوز هذه القيود .. وعندما يقوم المحرر

أو الكاتب الصحفى بذلك ، فإنه يقوم به بشكل غير مباشر بحيث يصعب اكتشاف هذا الخروج أو المجاوزة لأى قيد من القيود السابقة من على سطح النص ومن مجرد تحليل المضمون الظاهر والمحتوى الصريح داخل النص .

وقد شغلت قضية المضمون الذي يحتوية النص إهتمام الباحثين في المجال الإعلامي منذ فترة مبكرة من هذا القرن ، وأثمر الاشتغال بهذه القضية عن ظهور أداة منهجيه تساعد في الكشف عن المضمون داخل النص الصحفي والمتمثلة في تحليل المضمون.

ولعل من أشهر التعريفات التى قدمت لتحليل المضمون ذلك التعريف يذهب إلى إن " تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التى تستخدم فى وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح المادة الإعلامية وصفا موضوعياً ، منتظما، كمنا " (١٠).

فتحليل الضمون يركز أساسا على المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية، ويعد هذا الجانب أساسا في معظم التعريفات التي طرحت لتحليل المضمون ، ولكن المضمون الحقيقي داخل النص الصحفي قد لايبدو واضحا وظاهرا على سطح النص بحيث يمكن اكتشافه وتوصيفه بمجرد تحليل المحتوى الظاهر الصريح للمادة الأعلامية.

إن واقع الحال داخل النصوص الصحفية ، يشير إلى أن المعنى داخل هذه النوعية من النصوص لايكون ظاهرا على السطور في العديد من الأحيان بل يكون متواريا وراء السطور وبينها، وأن المسكوت عنه في النص الصحفي يفوق أحيانا ماقيل فيه وبخاصة في عالمنا الثالث الذي تتم الممارسة الصحفية فيه في ظل مجموعة من القيود التي تفرضها ظروف وأوضاع مختلفة ، سبقت الإشارة إلى بعض منها.

وقضية حرية التعبير هنا ليست مطروحة بالمعنى السياسى خصوصا، بل مطروحة بمعناها العام بما تعنيه من حرية الكاتب/ الصحفية فى التعبير عما يعن له من أفكار ورؤى ومعتقدات فأيا كان حجم الحرية المتاحة داخل مجتمع ما، فإن هناك محددات لها تغل قلم الكاتب. وإذا أراد الكاتب/ الصحيفة تجاوز هذه المحددات فإنه لا يستطيع أن يفعل ذلك بأسلوب التصريح بل غالبا ما يستخدم أساليب التلميح التي يجيدها، وبالتالي يكون المعنى هنا غير ظاهر على السطور بل يكون متواريا خلفها ومن هنا تأتى أهمية تحليل الشفرات النصية بعيدا عن المضمون الظاهر أو المحتوى الصريح للمادة الاعلامية .

وفي هذا الاطار نقول بأن تحليل المضمون يمكن أن يكون له عائد عند قراءة النص في

سياق إجتماعى وسياسى يحمى حرية التعبير بحيث لايحتاج المحفى إلى التوارى وراء اللغة وبحيث يكون مضمون أو محتوى النص تعبير حقيقى عن فكر منتجه (كتاب - أو صحيفة) وفي حالة غياب هذا العنصر الحاسم - حرية التعبير بالمعنى العام لها - يصبح تحليل الحاضر في النص الصحفى غير ذي قيمة ، بل أحياناً مايكون له قيمة سلبية حيث يعرض لنا تحليلات لهذه النوعية من النصوص لا تعكس الواقع أو فكر الجهة التي انتجتها .

وبذا فأن البحث الصحفى بدلا من أن يصبح أداة للوعى والكشف عن جوهر المارسة الصحفية في سياق معين يصبح أداة للتضليل و للتزييف ، حيث يقع الباحث في نوع من التزييف العلمي يتوازى مع ماتقوم به الصحافة، أحيانا، من تزييف للوعى الجماهيري.

ويضاف إلى ماسبق أن الأداء اللغوى داخل النصوص العربية، يعتمد في بعض الأحيان على الإضمار، بقدر مايعتمد على الإظهار، ويكون طريقنا إلى أكتشاف المضمر اللغوى في النص هو تحليل بنيته الظاهرة، وتنطبق هذه الحالة على النصوص الصحفية أكثر مما تنطبق على غيرها من أشكال التعبيرات الكتابية الأخرى، إذ أن لغة الصحافة كثيراً ما تخرج عن القواعد المتعارف عليها لغويا، ويكون الهدف في هذه الحالة دائما هو الإختصار الذي يعد سمة أساسية من سمات الأسلوب الصحفى، ويظهر هذا الأمر بصورة واضحة عند تحليل لغة العناوين الصحفية، والتي تعتمد في جانب كبير من أسلوب صياغتها على الاختصار.

وفى ضوء ذلك تظهر أهمية تحليل الفائب فى النص الصحفى بالاضافة إلى تحليل الحاضر فيه، أو بعبارة أخرى تظهر أهمية تطبيق جدلية الحضور والغياب كمدخل أساسى لتحليل النص الصحفى؛ بحيث يتم إستنطاق النص وإكتشاف المعنى والضمون فيه بشكل أكثر عمقا مما يتيحه تحليل المضمون الظاهر أو المحتوى الصريح للمادة الصحفية وبحيث يأخذ التحليل هنا شكلا ديالكتيكا يتم فيه استخدام الحاضر داخل النص كأداة وكمحدد للكشف عن الفائب فيه، وذلك دون شطط فى التأويلات تخرج الباحث عن حدود الموضوعية وتدخله فى دائرة الذاتية فى التحليل. ويتم أيضا فى هذا الإطار إستخدام الغائب فى النص كأداة مفسرة لعناصر الحضور فيه وذلك عندما يضع المحلل فى اعتباره مجموعة السياقات التى يحددها كأساس لقراءة النص الصحفى الذى يقوم بتحليله.

إن تحليل اللغة هو أكثر الطرق موضوعية ومنهجية لفهم وتوصيف وإكتشاف المضمون داخل النص الصحفى "فاللغة تحدد للمؤلف طرائق لتعبير التي يسلكها ليعبر عن فكره، للغة وجودها

الموضوعى المتميز عن فكر المؤلف الذاتى، وهذا الوجود الموضوعى هو الذى يجعل عملية الفهم ممكنة، ولكن المؤلف – من جانب أخر – يعدل من معطيات اللغة تعديلا ما، ولكنه لايغير من اللغة بكاملها، وإلا صار الفهم مستحيلا. إنه – فحسب – يعدل بعض معطياتها التعبيرية، ويحتفظ ببعض معطياتها التى يكررها وينقلها ، وهذا ما يجعل عملية الفهم ممكنة " (١١)

١- التحليل الدلالى للنصوص الصحفية

ومن أبرز الأدوات المنهجية التي بدأت تطرح نفسها كبديل لتحليل المضمون في الحالات التي لاتستطيع فيها هذه الأداة الوفاء بمتطلبات قراءة النص الصحفي أو الإعلامي عموما: لتحليل السيميولوچي أو الدلالي للنصوص Semiological Analysis .

وتندرج هذه الأداة منهجيا ضمن الأدوات المستخدمة في تحليل الخطاب Discourse وتندرج هذه الأداة منهجيا ضمن الأدوات المستخدمة في مجال البنية المصطلح في مجال اللغويات وعلم الإجتماع وغيرها، ويعنى بمعالجة البنية الكامنة للكلمات والأفكار أو Deep Structure ، وكذلك بالعمليات الوظيفية التي تتخلل المقولة الكتوبة أو المنطوقة أو مايسمي بـDiscourse Processes " (١٢) ،

ويقصد بالسيمويولوچية : علم العلامات فهى تبحث فى كافة الأنظمة الرمزية ذات الدلالة حتى ماكان خارجا منها عن نطاق اللغة، وإن كانت تركز بدرجة أكبر على النظام الرمزى للغة، باعتبارها ذات أهمية خاصة بالنسبة للإنسان (١٣)

فاتحليل الدلالي يعتمد على تحليل السلوك الرمزي بكافة أنواعه وأشكاله وأدواته كي يستشف الدلالة من ورائها ، حيث لايتوقف عند مجرد تحليل هذه الأنواع والأشكال والأدوات في ذاتها ، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة اكتشاف المعانى الكامنة وراحها والتي تعبر عنها .

وتعد هذه الأداة تطويرا انظرية "سوسيور" في اللغويات Linguistics وإن اختلفت عن هذه النظرية في جانبين: (١٤)

انها لاتهتم فقط بالنمط التقليدى للغة (النمط اللفظى) بل تهتم أيضا بأى نظام رمزىSign - System تتوافرله بعض الخصائص اللتي تحكمه والتي تشبه خصائص اللغة.

٢- أنها كما توجه إهتمامها إلى النظام الرمزى ، تهتم أيضا بمعنى هذه النصوص فى ضوء الثقافة التى أنتجتها ، فهى تهتم بشرح الثقافة وتفسيرها بالإضافة إلى المعانى اللغوية، أى أنها تهتم بشرح ذلك النشاط الذى تعتبر اللغة بالنسبة له أداة، ولكنها ليست بالأداة الكافية .

فالقاعدة النصية التي يتجه التطيل الدلالي إلى تناولها تعد قاعدة شديدة الإتساع ، حيث يهتم بتحليل ثلاث قطاعات رئيسية داخل النص (١٥) :

١- القطاع الأول: هو الدلالة Semantics ويدرس العلاقة بين الكلمات وماتدل عليه من معان.

٢- القطاع الثانى: هو التركيب Syntax ويدرس العلاقة بين الكلمة ومايجاورها من كلمات داخل النص، وكذا الرموز الأخرى وما يجاورها من رموز شبيهة ،فهو بإختصار يتناول كافة أنظمة وقواعد تنظيم الرموز.

٣- القطاع الثالث: وهو مايعرف بالبراجماتية Pragmatics ، ويدرس العلاقة بين الكلمات والسلوك الإنساني .

وإتساع القاعدة وتعدد القطاعات التي يتجه التحليل الدلالي إلى دراستها داخل النص يجعل له فائدة جوهرية ، وقيمة حقيقية في الدراسات الإعلامية، حيث أنه يتناول بالتحليل العديد من الأنظمة الرمزية التي تشكل جانبا مهما من النصوص الصحفية والإعلامية أبرزها على سبيل المثال الصورة الصحفية التي أصبحت اليوم تشكل جزءا أساسياً من بنية النص الصحفي ، أيا كان الشكل الفنى الذي يتجسد فيه النص (خبر – حوار – تحقيق ، إلخ).

بل أن الصورة الصحفية أصبحت تشكل في بعض الأحيان نصا صحفيا قائما بذاته (الصورة الخبرية على سبيل المثال)، وهناك من الوسائل الإعلامية ما يرتكز على الصورة المتحركة (التليفزيون)، فقد أصبح ينظر إلى الصورة الصحفية اليوم على أنها جزءا أساسيا من الرسالة الصحفية ، تعطيها نوعا من القيمة ، وقدرا من المصداقية بالإضافة إلى دورها في نقل مضمون قد تعجز الكلمات عن نقله بنفس الدرجة من الكفاءة (١٦).

ورغم أن فئات تحليل المضمون تتعامل مع فئات الشكل ، بالإضافة إلى تعاملها مع فئات الموضوع، فتتناول ضمنها العناصر التيبواغرافية المستخدمة داخل النص ، فإنها تتناولها كمجرد شكل يخدم في التحليل الكمي للنص ، وليس في ضوء ماتحمله من مضمون دال سواء تم النظر إلى هذه العناصر كجزء من بنية المص المدهفي أو نظر إليه كبنية نصية مستقلة (في إطار دراسات الإخراج الصحفي على سبيل المثال). فللتحليل الدلالي ميزة أساسية في تحليل النصوص التي تتعدد أنظمتها الرمزية بحيث لاتكون مقصورة على الرموز اللفظية فقط، وكذلك النصوص التي لا تلتزم بقاموس اللغوى المتاح .. وتنتمي معظم النصوص الإعلامية إلى هذا النصوص النصوص النموص النصوص النموط من النصوص النصوص النموص النصوص النموص النموص النصوص النموص النموص النموص النموص النموص النموص النصوص النموص النمور ا

وتتمثل القيمة الحقيقية للتحليل الدلالي في حل معضلة المضمون الخفي التحليل الدلالي الدلالي المعضلة المضمون الخفي

Content داخل النص الصحفى.. فهو لايتوقف عند تحليل المضمون الظاهر من اللغة كوسيلة tent داخل النص ، وتحديد الأفكار التي يتضمنها، بل يرتكز على تحليل الظاهر من اللغة كوسيلة للكشف عن الكامن من الأفكار داخل النص.

فالتحليل الدلالي لايهتم بمجرد إكتشاف النظام الرمزي الذي يكمن خلف قواعد اللغة وتراكيبها، بل يجاوز ذلك إلى إكتشاف المعاني الكامنة داخل النصوص الصحفية، فالتحليل الدلالي يهتم بالمعنى المتضمن Connotative بالإضافة إلى المعنى الأشاري Denotative وكذا بالعلاقات الإرتباطية التي تتأتى من الإستخدامات والدمج بين الرموز. ويتميز المعنى الإشاري بالعمومية، حيث تعنى اللفظة في هذه الحالة نفس الشيء بالنسبة لجميع المتلقين، وكذا الموضوعية حيث ينظر إلى المعنى الضام دون تقييم في الوقت الذي يتميز فيه المعنى المتضمن بكونه معنى متغيرا بناء على ثقافة المستقبل، بالإضافة إلى دخول العنصر التقييمي فيه (١٨٠).

وترتكز هذه الرؤية في التحليل الدلالي إلى حد كبير على نظرية التحليل النفسى التي تفرق في أدبياتها بين الوعي واللاوعي .. حيث ينظر إلى منطقة اللاوعي على أنها موقعا للأفكار المكبوتة والتي يمكن أن يكشف عنها تحليل المضمون الظاهر والذي يرتبط إرتباطا عضويا بالمضمون الخفي داخل النص (١٩).

وفى مقارنة بين تحليل المضمون والتحليل الدلالي يصل دينيس ماكويل Denis Mcquail إلى العديد من الفروق المنهجية بين الأداتين ، والتي نلخصها فيما يلي: (٢٠)

- ا- يقدم أنا التحليل الدلالي طريقة أوصف المضمون ، ويمكن أن يكشف أنا عن خصائص منتجى النص، والذين يقومون بنقل الرسائل الإعلامية إلى المتلقين، وهو مفيد بدرجة أكبر من تحليل المضمون في التنبؤ وشرح تأثير المضمون على المتلقى.. وهو يفيد بصفة خاصة، وفي جانب كبير منه البحوث التقييمية التى تهدف إلى كشف الإيديولوچية الكامنة Idealgy والإنحيازات الموجودة داخل مضمون الرسالة الإعلامية .
- ٢- لا يعتمد التحليل الدلالي على التكميم ، بل وينظر بعين العداء إلى الإحصاء كوسيلة للوصول إلى
 الدلالة داخل النص، وعلى هذا فإن المعنى في ظل هذه الأداة يستشف من العلاقات -Relation
 و التعرضات Oppositions و السياق ships

- ٣- يوجة التحليل الدلالي إهتمامه إلى المعنى الكامن في النص أكثر من اهتمامه بالمعنى الظاهر،
 حيث ينظر إلى المعنى الكامن على أنه أكثر جوهرية.
- ٤- يعد التحليل الدلالي، في جانب معين منه ، أكثر تنظيما من تحليل المضمون، حيث لا يعطى وزنا لقاييس العينات، ويرفض فكرة أن كل وحدات المضمون يجب أن تعامل على نفس الدرجة من المساواة، كما أنه يمكن أن يطبق بنفس الطريقة على أنواع مختلفة من النصوص.

٢- الإطار المنهجي للتحليل الدلالي للنصوص الصحفية

يعتمد التحليل الدلالى النصوص الصحفية على رصد العناصر الدالة داخل النص، سواء كانت هذه العناصر دالة بالنسبة للمحلل ذاته في إطار المشكلة البحثية التي يتناولها وأهدافه البحثية التي يهدف إليها، أوفي إطار القيمة التعبيرية لهذا العنصر داخل النص بغض النظر عن حجم هذه القيمة التعبيرية لهذا العنصر من وجهة نظر المحلل، وبالتالي يمكن التقرقة بين الثوابت الدلالية داخل النص الصحفى، وهي تلك العناصر ذات القيمة التعبيرية الثابتة، وذلك في مقابل المتغيرات الدلالية التي تختلف قيمتها من باحث لأخر طبقا لنوع القراءة النصية التي يقوم بها.

واذا نظرنا إلى النص الصحفى (أو غيره من النصوص الإعلامية حال إعتبارها نصوصا لغوية) من الوجهة البنيوية اللغوية فإننا سنجد أنه يتكون من مجموعة من العناصر الثابتة التى تتكون منها بنية أى نص لغوى والتى يمكن النظر إليها كعناصر أو كوحدات التحليل الدلالي لهذا النص وتتكون هذه الوحدات من (٢١).

- ١ الكلمة المفردة .
- ٢- أكبر من كلمة (تركيب) .
- ٣- أصغر من كلمة (مورفيم متصل) .
- ٤ أصغر من مورفيم (صوب مفرد) ،

ومن الملاحظ أن العنصرين الأول (الكلمة المفردة) والثانى (التركيب) جوهر عناصر البنى الدلالية داخل النص الصحفى حيث تتعلق عناصر المورفيم والفونيم باللغة المنطوقة أكثر مما تتعلق باللغة المكتوبة.. كما أنه عادة ماينظر إليها كجزء من بنية الكلمة المفردة، حيث تعرف الكلمة من اللغة الدلالية على أنها "أصغر شكل حريمكن إفراده من الكلام، ومن الواضح أن هذا التعريف يركز على الجانب الشكلي أو بعبارة أدق الصرفى.. وفي ضوء هذا التعريف يمكن تحديد مجموعة

من المعالم التي تميز الكلمة كوحدة لغوية ، والتي تتمثل في إمكانية افرادها بالنطق وحذفها من الكلام والتحامها فيه أو الإستعاضية عنها بغيرها " (٢٢).

ويشمل التركيب داخل النص الصحفى وحدتين :

- الجملة " وينظر إلى الجملة من الوجهة الدلالية على أنها تركيب لايعد في الحديث جزءا من تركيب لغوى آخر يقال أنه في وضع متضمن وحين لايكون جزءا من تركيب آخر يقال أنه مطلق " (٢٣) .
- الفقرة، فقد جرى العرف في الكتابة الصحفية على أن يقسم النص إلى مجموعة من الفقرت التي تتكون كل فقرة منها من جملة واحدة أو مجموعة من الجمل وتقوم الفقرة بتصنيف الموضوع إلى أقسامة وأجزائه الرئيسية " (٢٤).

ويلاحظ أن هناك قدرا كبيرا من المتداخل بين مجموعة العناصر المختلفة التي تمثل بنية النص النص الصحفي.. فالكلمة هي جوهر بنية هذا النص والتي تشكل بدورها أساس بنية الفقرة الصحفية التي عادة ماتتكون من مجموعة من الكلمات، وتشكل الجملة بدورها أساس بنية الفقرة الصحفية التي تتكون من مجموعة من الجمل.. وتشكل الفقرة بعد ذلك أساس بنية النص الصحفي ككل الذي عادة مايتكون من مجموعة من الفقرات.

وإذا نظرنا إلى الوحدات الفنية التي يتكون منها أي فن صحفي عموما والتي تشمل: العنوان، المقدمة، المتن، والخاتمة (أحيانا) إذا نظرنا إلى هذه الوحدات الفئية كوحدات دالة سنجد أن مقدار الدلالة داخل كل وحدة من هذه الواحدات تقل بشكل تنازلي كلما إنتقلنا من العنوان إلى المقدمة ثم إلى المتن.

فمن المفروض أن العنوان الصحفى هو أكثر الوحدات الفنية دلالة على المضمون داخل النص الصحفى،

وبتلى المقدمة العنوان فى ذلك، حيث تلخص هذه الوحدة الجوانب الأساسية لمحتوى الموضوع الذي يتناوله الصحفى وأهم مافيه وبتسع قاعدة المعلومات داخل المقدمة بالمقارنة بالعنوان وبتصل إلى أقصى قدر من الإتساع لها داخل المتن.

ويلاحظ أن علاقات الدلالة بين الوحدات الفنية تأخذ شكلا متداخلا مثلها في ذلك مثل وحدات

التحليل الدلالى (اللغوى) لهذه النوعية من النصوص ، فالعنوان الصحفى يعد دالا بشكل أساسى على مضمون المتن.

وبدراسة الوحدات الفنية للنص الصحفى كعناصر دالة (الكلمة - الجملة - الفقرة) فسنجد أن الكلمة تعد عنصرا دالا بشكل أساسى داخل العنوان بينما تعد الجملة عنصرا دالا داخل المقدمة في الوقت الذي تعتبر فيه الفقرة عنصرا دالا داخل النص الصحفي ككل.

فداخل العنوان الصحفى تلعب الكلمة دورا أساسيا فى بنيته، إلى الحد الذى يمكن أن يتكون فيه العنوان من كلمة واحدة فقط فى بعض الأحيان.. وفى حالة تشكل جملة العنوان من أكثر من كلمة واحدة كثيراً ماتكون هناك كلمة أساسية أو أكثر Keyword تحمل المضمون الرئيسى أو الأساسي داخل نص العنوان ، وعادة ماتكون هذه الكلمة متصدرة له، جريا وراء قاعدة الترتيب طبقا للأهمية، حتى في إطار الكلمات التي يتضمنها العنوان تيسيرا لمبدأ الاختصار في حالة الرغبة في ذلك بحيث يتم استبعاد الكلمات غير الأساسية .

"فمن الضرورى أن توزن كل كلمة داخل العنوان بعناية شديدة ، ويجب الانتباه إلى وضع الكمات الرئيسية في بداية جملة العنوان .. Key Words .. ومن الأفضل أن يتم وضع الكلمة الرئيسية في بداية جملة العنوان حيث يؤدي ترحيلها من هذا الموضوع إلى إضعاف القدرة التأثيرية لها " (٢٥) .

وبذا فإن الكلمات الأساسية داخل العناوين الصحفية تمثل العناصر الدالة داخل هذه الوحدة، والتى تشكل أساس التحليل الدلالى بها، ومن خلال رصدها يتم تكوين شبكات الحقول الدلالية التى تعكس مجموعة التصورات والمفاهيم التى تهدف الصحيفة إلى غرسها فى ذهن القارىء بشكل منظم وهادف.

ويتم تحديد الآليات الدلالية المستخدمة في بناء هذا التصور أو المفهوم من خلال التحليل اللغوى متعدد المستويات لجموعة الكلمات الأساسسية التي يتضمنها الحقل الدلالي .. وتشمل هذه المستويات:

- مستوى التحليل المسرفي (والخاص بتحليل البنية المسرفية للمفردة) .
 - مستوى التحليل النحوى (والخاص بتحليل موقعية المفردة) .
- المستوى المعجمى (والخاص بعلاقات الحضور والغياب في استخدام المفردات). إننا بمقارنة سريعة بين الكلمات الأساسية داخل المانشيتات الصحفية لإحدى الحرائد

القومية بالكلمات الأساسية داخل مانشيتات أحدى الجرائد الحزبية ، يمكن أن نكتشف من خلال تحليل هذه الكلمات والتي تعكس تحليل هذه الكلمات مجموعة الحقول الدلالية التي يمكن أن تتوزع عليه هذه الكلمات والتي تعكس مجموعة التصورات والمفاهيم التي تهدف الجريدة إلى غرسها في ذهن القارىء عن طريق المانشيتات ، كما سيكشف لنا تحليل الكلمات المتضمنة داخل كل حقل طبقا للمستويات اللغوية السابقة الأليات الدلالية المختلفة المستخدمة في بناء التصور أو المفهوم داخل هذا الحقل.

وإذا انتقلنا من وحدة العنوان إلى وحدة المقدمة فسنجد أن الجملة تشكل محور بنيتها الدلالية إلى الحد الذي يمكن أن تتكون فقرة المقدمة معه من جملة واحدة كما سبق وأشرنا وقد تتكون الفقرة من مجموعة من الجمل التي تشكل فيما بينها بناء متماسكا ومترابطا " وفي هذه الحالة عادة ماتبدأ الفقرة بجملة رئيسية تحمل الفكرة الأساسية بداخلها Topic Sentence، وتحدد هذه الجملة إتجاه وحدود الفكرة داخل الفقرة ويليها بعد ذلك عدد من الجمل التي تنمى هذه الفكرة، وليس من الضرودي أن تنبثق الجمل التالية للجملة الرئيسية من الأخيرة، ولكن يمكن أن تكون متصلة بها فقط "(٢٦)"

وتعد الجمل الرئيسية داخل الفقرات عموما سواء كانت فقرات مقدمة أو فقرات متن المجال الرئيسي للتحليل الدلالي، والتي يمكن خلالها تكوين الحقول الدلالية على مستوى التركيب، وذلك في ضوء نفس المعيار الموضوعي الذي يتم تقسيم الكلمات على أساسه إلى مجموعة من الحقول الدلالية طبقا لما تعكسه من تصورات،

ومن خلال تحليل الجملة كتركيب طبقا للمستويات اللغوية المختلفة، يمكننا التوصل إلى مجموعة الآليات الدلالية التى يتضمنها الحقل الدلالى على مستوى التركيب ومن أبرز المستويات اللغوية التى يمكن تحليل الجملة الصحفية دلالياً على أساسها:

- نوع الجملة : إسمية أو فعلية الجملة .
- درجة التركيب الفكرى الجملة: بسيطة مركبة معقدة " وتحتوى الجملة البسيطة على فكرة واحدة أو حدث واحد، في حين تحتوى الجملة المعقدة على فكرة وأحدة أو حدث واحد، في حين تحتوى الجملة المعقدة على فكرة وأبيسية Subordinate بالإضافة إلى فكرة تابعة مساندة

المركبة على الأقل بين فكرتين أو حدثين على قدر متساو من الأهمية ، يمكن أن تشكل كل منهما حملة مستقلة " (٢٧) .

- درجة خبرية أو إنشائية الجملة ويطلق على الآخيرة مصطلح الجمل الشخصية " استفهامية - تعجيبة - مقتسة " (٢٨) .

ومن خلال إنشاء وتحليل شبكات الحقول الدلالية للكلمات والجمل الخاصة بتصور معين أو شخصية أوجهة معينة التي تتناولها الصحف، يمكن لنا أن نكشف المعنى الكامن داخل النص والذي لا تظهر على سطوره، ولايمكن إكتشافه من مجرد تحليل المضمون الظاهر له. كما يمكننا أيضا تحديد مجموعة الأليات الدلالية التي تستخدم على مستوى اللغة لإنتاج هذا المعنى من خلال تحليل المفردات والتراكيب التي يتضمنها الحقل طبقا للمستويات اللغوية المشار أليها سابقا.

ويتم تحليل علاقات الحضور والغياب داخل النص من خلال تحليل مجموعة العلاقات المختلفة بين المفردات والتراكيب التي يتضمنها الحقل والتي تتمثل في :

- علاقات الترادف (والتي ترصد علاقات التناص الدلالي بين آليات انتاج الدلالة داخل الحقول الدلالية محل التحليل).
- علاقات الجزء بالكل (أو علاقة الثانوي من أليات أنتاج الدلاله داخل الحقل الدلالي بالأساسي منها) .
- علاقات التناقض (والتي ترصد علاقات التضارب بين آليات انتاج الدلالة داخل الحقول الدلالية محل التحليل) .

ويهدف هذا المستوى من التحليل إلى كشف علاقات الإتفاق والإختلاف بين آليات انتاج الدلالة داخل الحقول الدلالية، بما يكشف عن درجة الإتساق أو الاضطراب في التعبير الدلالي عن المفهوم الذي نحلل دلالته داخل النص الصحفى . ومن خلال ربط الظواهر الدلالية وما تكشف عنه من معان كامنة داخل النص بالسياقات المختلفة التي تتسق مع مشكلة البحث وأهدافه يتم طرح الرؤى التفسيرية الخاصة بذلك.

المصوامسش

- 1- Neal, M. James & Brown, S.Suzanne, News Writing And Reporting (Lowa State University Press, Ssurject Publication, 1977) P49.
- 2- George, L.Bird, Modern Article Writing (U.S.A: Brown Company Publisher, 1975) P 21.
 - ٣- فاروق أبوزيد ، فن الكتابة الصحفية (القاهرة : علم الكتب ، ١٩٨٥) ص ١٩٣ .
- ٤- آثار عدد " روز اليوسف" ٣٤٦٣ الصادر في ١٧ يناير ١٩٩٤ ردود فعل متباينة بعد إن جعلته المؤسسة عددا خاصا ، نشرت فيه ددا من النصوص المنوعة ، والتي يعكس عدم نشرها ضغط السلطات الثلاث المشار إليها.. وتصدر غلاف العدد عنوان " لأول مرة في تاريخ الصحافة : نحن ننشر النصوص المنوعة " وقد تضمن ملف العدد هذا ما يلي :
 - قصيدة للشاعر نزار قباني بعنوان : أبو جهل يشتري فليت ستريت .
 - -- نص ليوسف إدريس بعنوان مسرحية السادات في حرب أكتوير.
 - نص للدكتور فرج فودة بعنوان : حول العلمانية سيئة السمعة .
 - -- مقتطفات من رواية الأديب نجيب محفوظ " أولاد حارتنا "
 - مقتطفات من كتاب ألف ليلة وليلة بنوان الليالي الحمراء في ألف ليلة وليلة .
 - مقتطف من كتاب الدكتور طه حسين " في الشعر الجاهلي "
 - -- نص للدكتور صادق جلال العظم بعنوان: براءة إبليس، نقد الفكر الديني .
 - مقتطف من رواية الكاتب سلمان رشدى " أيات شيطانية " .
 - قصيدتان للشاعر: أحمد فؤاد نجم.
- ٥- أغتيل الدكتور فرج فودة في يونيو ١٩٩٧ على بد أحد أعضاء الجماعات الإسلامية اختلافا منه مع آراء
 الدكتور فرج فودة التي كان ينشرها بالصحف وبمؤلفاته المختلفة والتي كان يرددها في ندواته حول الدولة
 الدينية والدولة المدنية في مصر.
- 6- Condon, C. Jhon, Semantics and Communication (New York: Macmillan Publishing Publishing Company, 1975) P 88.
- ٧- قام النائب " جلال غريب " بتقديم استجواب لوزير الثقافة في جلسة جلس الشعب ٢٥/ ١٩٩٣/٢، ومن

ضمن ماورد في هذا الاستجواب كما نشرته جريدة الشعب في عددها التالى: بدأت الجلسة بطلب النائب المستجوب بخروج السيدات من القاعة حرصا على مشاعرهن ؟! وقد إنفجرت القاعة في الضحك والتصفيق، ولم يتمالك رئيس المجلس نفسه فإنخرط في الضحك هو الآخر ، والجميع ينظر إلى الوزير الذي كان يجلس في مقاعد الوزراء ، وبينما اعتقد النواب أن زميلهم سيتحدث في أمور تتعلق بالسلوك الشخصى للوزير، وأنه يطلب خروج السيدات لهذا الغرض ، وإصل النائب حديثا قائلا : أنا أطلب خروج السيدات لأتنا في مجتمع ترفض تقاليده مناقشة هذه الأمور أمام السيدات ، وعندما احتجت النائبات رفع صورة عارية تماما منشورة بإحدى مجلات وزارة الثقافة ، وقال هل تريدون رؤية هذه الصورة ؟ وهاجم النائب وزير الثقافة ، وقال أن التقرير الثقافي الشهري الذي تصدره الوزارة مليء بالتعدي على القيمة الدينية ، وحول الكتب التي تصدرها وزارة الثقافية ضمن ما يعرف بكتب المواجهة قال النائب إنها تتضمن طعنا في الأديان وتهجما على الذات الإلهية والرسل وأنهي استجوابه بضرورة إقالة وزير الثقافة .

- ٨ ليلى عبد المجيد ، محمود علم الدين ، فن التصرير الصحفى : المفاهيم والأدوات (القاهرة: د.ن، ١٩٩٥)
 ص ٣٧ .
- ٩- محمود ابراهيم خليل ، التطور الأسلوبي والدلالي للغة الصحافة المصرية اليومية ، رسالة دكتوراه غير منشورة
 (جامعة القاهرة كلية الإعلام) ١٩٩١، ص ٢٠ه.
- 10-Budd, W. Richard, and Others, Content Analysis Of Communication (New York: The Macmillan Company, 1967) P 2.
- ١١ نصر حامد أبو زيد ، إشكاليات القراءة وآليات التأويل (الهيئة العامة لقصور الثقافة : سلسلة كتابات نقدية ،
 أغسطس ١٩٩١) ص ٢١ .
- ١٢ حسن وجيه ، تحليل وديناميكيات لغة الحوار : مقدمة نظرية، ندوة تحليل النص وديناميكيات لغة الحوار ، ٥ ٢ يناير ١٩٩١ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) ص ٢.
 - ١٢ أحمد مختار عمر ، علم الدلالة (الكويت : مكتبة العروبة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢) ص ١٢.
 - 14-Mcquail, Denis, Mass Communication Theory: An Introduction (London: Sage Publication LTD, 1993) P 185.
- 15- Condon, C John, Op.cit, P3.

- 16- Culbertson, M. Hugh, Words VS.Picture: Perceived Impact and Connot-ative Meaning, Journalism Quarterly, Summer, 1974, P 226.
- 17- Macquail, Denis, Op.cit, P 187.
- 18- Idid, P 18
- 19- Weedon, Chris, Tolson, Andrew and Mort, Frank, Theory Of Language and Subjectivity: Culture, Media,

Language, Working Papers in Cultural Studies, 1972-1979, London: Hutchinson & Co. P 201.

20- Mcquail, Denis, Op.cit, PP 187 - 189.

٢١- أحمد مختار عمر ، علم الدلالة (الكويت : مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢) ص ٣٢.

٢٢ محمد حسن عبد العزيز، الخواص التركيبية الجملة في اللغة العربية كما تمثلها لغة الصحافة المعاصرة، رسالة ما چيستير منشورة (جامعة القاهرة - كلية دار العلوم) ١٩٧٥ ص ١٢٨.

٢٢ - المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

- 24 -Westley, Bruce, News Editing (Boston: Houghton, Mifflin Company, 1979) P 106.
- 25- F. W Hodgson, Modern Newspaper Editing and Production (London: Hienemann, 1987) P 138.
- 26- Rivers, L.William, News Editing In The 80 S (California :Wadworth Publishing Company, 1983) P. 106.
- 27- R. Berner, Thomas, Language Skills For Journalists) Boston, Houghton, Mifflin, 1984) PP. 50.
- 28-Flesch, R.How To Test Readability (New York: Harper Brothers, 1951)p.7.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الدراسات المستقبلية

"الاشكاليات والآفاق"

ا. دعواطف عبدالرحمن

الدراسات المستقبلية "الاشكالـيــاتوالآنـــاق"

إن حياة البشر وتاريخ كل مجتمع عبارة عن جوهر تتداخل في إطاره الأحداث ، وتمتد الظواهر وتتشابك وتتفاعل عبر علاقة الانسان بالزمن الذي يتميز بخاصية الاندفاع الدائم نحو مستقبل غير منظور وغير متناه يحكمه قانون أساسي هو قانون التغير أو الصيرورة ، ذلك القانون الذي يلف كل شئ في هذا الكون بإيقاعاته المطردة وتأثيراته المستمرة . ويقضي هذا القانون بكل حسم بأن الماضي يستحيل أن يكون حاضرا أو مستقبلا وذلك خلافا للمستقبل الذي يتحول بطبيعته الى حاضر ثم ماض . ومن المعروف أن الزمن يكتسب صفة النسبية من واقع صلته بالمكان والحركة . أما في التاريخ البشري فإن نسبية الزمن ترجع الى صلته بالحياة المتغيرة دوما وبالانسان وقدراته الادراكية المتميزة على وجه الخصوص . فالإنسان سواء في خصوصيته كفرد ، أو عموميته كجماعة ، قادر على تقليص الزمن وتكثيفه وتحويل مساره في لحظات الإبداع الكبرى أو الخلق أو العطاء الفذ مثل لحظات التوحد النادرة في حياة الشعوب التي تحدث في فترات الثورات أو الحروب الوطنية ، حيث تتحول اللحظة الزمنية وتصبح مساوية لمدى الدهر وتبدو كأنها تعادل مئات الحقب الزمنية الأخرى .

والواقع أن مسيرة الزمن متصلة لا تعرف الانقطاع غير أن اتصال مسيرة الزمن لا يعنى تكرار أحداثة ، فمن المسلم به ان التاريخ لا يكرر نفسه ولكن التغير المستمر لا يعنى انبتات الحاضر عن الماضى ، أو المستقبل عن الحاضر . فالمستقبل هو الحصيلة التراكمية للأحداث والتغيرات النابعة من المجتمع أو الوافدة عليه .

ويرجع تاريخ الاهتمام بالمستقبل إلى البدايات الأولى للتطلع البشرى إلى المعرفة الشاملة بالكون واستكناه غوامضه وأسراره وفي مقدمتها الزمن ، وذلك بهدف السيطرة على حركته والتحكم في مساره . ويمكن تبين ذلك بوضوح في التراث الأسطوري والديني للبشرية حيث توجد الجذور الأولى لعلم المستقبل في صور وأشكال متباينة ، وحقيقة الأمر أن إقبال المفكرين والمؤرخين على دراسة التاريخ كان يحمل دوما الرغبة الخفية في محاولة استشفاف المستقبل . ولم ينفرد العلماء أو الفلاسفة والمؤخون بالعمل على الاقتراب من خفايا المستقبل بهدف الكشف عن إرهاصاتها وتكوين

رؤية معينة لهذا المستقبل بل كان الشعراء والأنبياء دور خاص في هذا المضمار ، ويكفى التدايل على ذلك أن نشير إلى شعراء الملاحم كهوميروس وجلجامش ، ومؤلفي اليوتوبيات كأفلاطون وتوماس مور ، وأنبياء العهد القديم كأرميا وأشعيا وحزقيال(١) .

ويضاف إلى ذلك رؤى الأديان للمستقبل كحقيقة حتمية يتحرك إليها (المؤمن) دون أن يملك . إمكانية تعديلها أو تحويل مسارها وليس للمؤمن سبوى التسليم بها كما أنزلت . ورغم أن الفكر البشرى قد عمد منذ القدم إلى دراسة وتأمل البعدين المعروفين للزمن والمقصود بهما الماضى والحاضر ، إلا أن الاهتمام باستطلاع المستقبل لم يغب مطلقا عن ذهن قدماء الفلاسفة والمؤرخين والأنبياء . فظواهر العرافة والكهانة والتنجيم التي تميزت بها الحضارات لقديمة في مصر وبابل واليونان والهند تدل على الاهتمام المبكر الذي أولته البشرية منذ أقدم العصور لمحاولة استطلاع المستقبل وفهم مساراته .

إلا أن المستقبل لم يسبق له أن اعتبر (علما) إلا في العصور الحديثة ، وفي بدايات القرن العشرين على وجه التحديد حيث برز إلى الوجود شكل جديد من الجهد الانساني يختلف اختلافا نوعيا عما سبقه من محاولات في مجال البحث عن المستقبل . وعلى الرغم من أن لعلم المستقبل جذورا في تراث العصور السابقة الفكري والأدبى والعلمي والديني فإنه أصبح يحمل سمات عامة جديدة تجعله يختلف اختلافات أساسية عن الاستطاعات السابقة المستقبل . ومن سمات علم المستقبل اعتماده بصورة أساسية على العقل مفترنا بالخيال والعاطفة والحدس ، ومعنى ذلك أن الأرض الأساسية التفكير المستقبلي هي أرض الوقائع والمعطيات لا أرض الأوهام والتخيلات ، ومن سمات التفكير المستقبلي وعي المشتغلين به وعيا تاما بأهمية الزمن ، فهم يدركون أن لمشكلات اليوم جذورا في الماضي وأن تلك المشكلات لا تنشأ بين يوم وليلة وإنما تتكون تدريجيا ويصورة لا يلحظها غالبا الانسان العادي (٢) .

وهكذا نرى أن المستقبل ليس منبت الصلة بالحاضر أو بالماضى ، ولا يشكل فصلا جديدا فى كتاب التاريخ يبدأ من فراغ هو حصيلة تراكمية لما يتتابع من الأحداث وعمليات التغير النابعة من داخل المجتمع أو الوافدة عليه من الخارج ومادام المستقبل ليس قدرا محتوما فإنه لا يمكن أن يكون فى صورة فريدة غير متوقعة بل إن أمام كل مجتمع فى لعظة معينة من تاريخه احتمالات متعددة للمستقبل ، وعليه أن يحاول الكشف عنها وتبين مساراتها وتحديد ععالها ، وإذا كان من

المكن أن تتعدد صور المستقبل أمام أى مجتمع فإن ذلك يرتهن بحدود الحرية التى يحققها هذا المجتمع نفسه فى محاولة رسم صورة مستقبله بنفسه . وحين يقرر المجتمع أهدافا مستقبلية فإن صورة المستقبل ان تكون بالضرورة مطابقة لتلك الأهداف: فالارادة الجماعية على كل المستويات تحد من اطلاقها قيود بعضها طبيعى مثل حجم الموارد الطبيعة المتاحة للمجتمع ، وبعضها اجتماعى مثل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية السائدة فى ذلك المجتمع ، وبعض هذه القيود داخلى فى الأساس فى حين أن البعض الآخر وافد على المجتمع نتيجه علاقاته المتعددة بمجتمعات أخرى . كذلك هناك بعض القيود التى يتعذر تجاوزها فى المستقبل المنظور ، والبعض الآخر يمكن من خلال الدراسة التوصل إلى امكانية تجاوزه . كذلك يتوقف الأمر على صانع القرار الذى اتخذه باسم المجتمع ، والمصالح التى يمثلها ودرجة وعيه بها ، ونتائج قراره المتشابكة وأثرها فى المدى البعيد على الداخل والخارج (٢). كل هذه الاعتبارات توضح أن الوعى بقضية المستقبل لم يعد من أمور الغيب التى ينفرد بها الكهان مثلما كان يحدث قديما فى معبد بنفص باليونان ، بل أصبح المستقبل يدرج فى عداد المباحث العلمية القابلة للتنسيق والتعليل اللذين تصف بهما سائر العلوم لاسيما علم التاريخ الذى ينفرد بدراسة الماضى ويتميز بقواعده ومناهجه وأهدافه الوأضحة المحددة ، فلماذا لا يكون لدراسة المستقبل علم له قواعده ومناهجه وأهدافه الواضحة المحددة ، فلماذا لا يكون لدراسة المستقبل علم له قواعده ومناهجه وأهدافه الواضحة المحددة ، فلماذا لا يكون لدراسة المستقبل علم له قواعده ومناهجه وأهدافه وأهدافه الواضحة المحددة ، فلماذا لا يكون لدراسة المستقبل علم له قواعده ومناهجه وأهدافه وأهدافه الواضحة المحددة ، فلماذا لا يكون لدراسة المستقبل علم له قواعده ومناهجه وأهدافه وأهدافه وأهدافه والمداخبة والمحددة المحددة والمحددة المحددة المحددة المحددة المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحددة المحددة المحددة والمحدد المحدد المحدد

وقد يكون من الضرورى قبل أن نعرض بشئ من التفصيل لتاريخ علم المستقبل أو الدراسات المستقبلية والأطر النظرية والمنهجية التى تنظم هذه الدراسات ، والمدارس العلمية المعاصرة وموقفها من البحوث المستقبلية ثم النماذج العالمية لهذه البحوث ، يجدر بنا أن نشير إلى مجموعة العوامل الموضوعية التى ساعدت على تحقيق هذه النقلة الكيفية في مسيرة الدراسات المستقبلية أو ما يسمى بعلم المستقبل . ويتصدر هذه العوامل جميعها ذلك الرصيد المعرفي الهائل الذي أصبح متوافر لدى الباحثين وعلى الأخص المعنيين بالدراسات المستقبلية ، وذلك كنتاج طبيعي الثورة الكمية والكيفية التى حدثت في نطاق المعرفة العلمية في القرن العشرين . فلو نظرنا للأمر من الزاوية الكمية المحضة لتبين لنا أن كم المعرفة البشرية يتضاعف في الوقت الراهن خلال فترة تتراوح من الكمية المحضة لتبين لنا أن كم المعرفة البشرية يتضاعف في الوقت الراهن خلال فترة تتراوح من الكمية المحد الذي يتوقع أن يبلغ خمس سنوات فحسب عند نهاية القرن العشرين . وقد انعكس ذلك في عدد المجالات العلمية الذي أخذ يتضاعف منذ نهاية القرن التاسع عشر ، كما انعكس أيضا في عدد المجالات العلمية الذي أخذ يتضاعف منذ نهاية القرن التاسع عشر ، كما انعكس أيضا في عدد العلماء الذين يبلغ ون اليوم ثلاثة أرباع مجموع العلماء الذين عرفتهم البشرية منذ بدء

تاريخها^(٤). ثانى هذه العوامل يتعلق بالتغيرات الكيفية اللحوظة التى طأت على أساليب معالجة المعلومات التى تجسدت فى التطور الهائل الذى شهدته صناعة أو تكنولوچيا المعلومات متمثلا فى ذلك التلاقى بين تكنولوچيات الحاسبات الألكترونية من ناحية ، والاتصالات من ناحية أخرى ، مما ترتب عليه ازدياد الدور الذى يقوم به الكومبيوتر فى مجال البحوث والادارة وتخزين المعلومات مما لم يكن متوافرا من قبل ، وهو يتميز ليس بقدرته على انجاز العلمليات الحسابية المعقدة التى يعجز عنها الانسان فحسب ، وإنما يتميز فوق ذلك بقدرته على تخزين هذه المعلومات واستعادتها فى وقت قصير واستخلاص النتائج المنطقية المعقدة الناتجة عن تفاعل العوامل والمتغيرات المختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية أو تكنولوچية ، مما يفرق بكثير قدرة الانسان على أدائها وإنجازها بنفس الكفاءة والسرعة .

أما العامل الثالث: فهو يتعلق ببروز علم رياضي جديد هو علم تحليل النظم، وهو فرع من فروع الرياضيات ظهرت بداياته الأولى خلال الحرب العالمية الثانية، وإن كان قد أحرز تقدما ملم وسا خصوصا بعد استخدام الكومبيوتر الذي أسهم في تطور هذا العلم، وشجع على استخدامه في مجال العلوم الاجتماعية وخصوصا فروع الاقتصاد والسياسية والادارة. وقد أسهم ذلك في دفع الدراسات المستقبلية خطوات كبيرة الى الأمام خصوصا على المستوى النظري والمنهجي، ففي حين اعتمد الباحثون في الماضي على نظريات كنظرية التطور والدورات التاريخية في معالجاتهم لقضايا المستقبل، مما أسفر عن الخروج بتعميمات شبه فضفاضة يعوزها الرصد العلمي الدقيق الجزئيات، فإن هذا التطور النوعي الذي طرأ على البنيان النظري والمنهجي للمعرفة العلمية متمثلا في ظهور علم تحليل النظم، قد أتاح للعلماء والدارسين في مجال المستقبليات إمكانية الاستفادة الكاملة بكل ما يتيحه هذا العلم من الاستعانة بأحدث أساليب التحليل الاحصائي الجزئيات في إطار تكاملي مترابط (٥).

البيداساتوالتبطور:

تختلف الآراء حول تحديد البداية العلمية لدراسات المستقبلية . إذ يرى البعض أنها ترجع الى نهاية القرن الخامس عشر الذى شهد ظهور كتاب توماس مور المعروف باسم اليوتوبيا الذى يطرح فيه تصورا مستقبليا للمجتمع المثالى الذى يخلو من كافة أشكال الاضطهاد والظلم والأنانية . ثم تلاه في نهاية القرن السادس عشر حتى الربع الأول من القرن السابع عشر كتاب الفيلسوف

الانجليزى الشهير فرانسيس بيكون المعروف باسم (أطلنطا الجديدة) وهو يطرح رؤية مستقبلية للعالم من خلال تصوره لمجتمع جديد يعتمد على العلم كوسيلة أساسية لتغيير العالم والسيطرة على الطبيعة وتحقيق مستوبات حياتية أفضل للبشرية (٦).

هذا ، بينما يعزو البعض الآخر أول محاولة لاستطلاع مستقبل الجنس البشرى على أسس علمية الى القرن التاسع عشر الذى شهد النبوءة الذائعة الصيت الخاصة بالسكان للاقتصادى الانجليزى توماس مالتوس < ١٧٦٦ – ١٨٤٣ > ، الذى عرض فى دراسته الشهيرة عن < نمو السكان> رؤية مستقبلية تتسم بالتشاؤم لحل التناقض الاجتماعى الناتج عن الثورة الصناعية ، الذى تمثل فى تزايد أعداد الفقراء وتصاعد احتمالات الصراع الطبقى فى ظل سيطرة الطبقة الرأسمالية فى المجتمع البريطاني أنذاك . وتوقع مالتوس أن يتم التغلب على هذا التنافس من خلال الأويئة والمجاعات والحروب التى تتولى تصفية الفقراء ، وايقاف تزايدهم الذى يهدد مصالح الفئات التى تتحكم فى مصادر الانتاج والثروة والنفوذ السياسى . ولكن ان تتحقق توقعات مالتوس فتم حل هذا التناقض عن طريق آخر هو الاستعمار ، إذ بدأت بريطانيا تتوسع فى انتزاع مناطق شاسعة من شاسعة من قارتى أسيا وأفريقا . وقد ترتب على استغلال الموارد الطبيعة والبشرية لهذه المستعمرات تحسنا ملحوظا فى أحوال الطبقة العاملة خصوصا فقراءها فى بريطانيا ، مما ساعد على حل الصراع بصورة سلمية على حساب شعوب المستعمرات فى العالم الثالث . والواقع أن مالتوس قد طرح توقعاته التى لم تتحقق فى حدود ما أتيح له من معلومات فى إطار عصره :

ومن أبرز إضافات التاسع عشر لعلم المستقبل ظهور الروائي جول فيرن (١٨٢٨ – ١٩٠٣) الذي استطاع في كثير من أعماله الروائية ان ينفذ ببصيرة حادة الى مجاهل المستقبل، ويطرح العديد من التوقعات المثيرة للعقل والوجدان التي تضمنتها مؤلفاته وأشهرها (حول العالم في ثمانين يوما)، (عشرون فرسخا تحت سطح الماء) (٧)

وهناك إجماع بين مؤرخى علم المستقبل على أن الكاتب البريطانى هـ ، ج ، ويلز (١٨٦٦ - ١٩٤٦) قد قدم إضافات بارزة فى تأصيل الاهتمام العلمى بالدراسات المستقبلية ، وذلك من خلال العديد من دراساته ذات الطابع المستقبلى مثل التوقعات (١٩٠١) ، واليوتوبيا الجديدة (١٩٠٥) ، وشكل الأشياء المستقبلية (١٩٣٣) ، وجميعها تدور حول استكشاف حياة وهموم الأجيال المقبلة .

وبمجئ هـ . ج ويلز واسهاماته السابقة تكتمل سلسة المفكرين والعماء البريطانيين المستقبليين الذين أولوا اهتماما مبكرا للدراسات المستقبلية منذ نهاية القرن السادس عشر على يد الفيلسوف والعالم فرنسيس بيكون ، ثم الاقتصادى توماس مالتوس فى بداية القرن التاسع عشر ، وأخيرا هـ .ج. ويلز الذى جسد روح التشاؤم التى طغت على أوربا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وتصاعدت بفعل الأزمات الاقتصادية والسياسية خلال العشرينيات والثلاثينيات ، وانتهت بالحرب العالمية الثانية ، مما كان له أسوأ الأثر على رؤية هـ .ج ، ويلز لمستقبل البشرية ، وقد انعكس ذلك فى الثانية ، مما كان له أسوأ الأثر على رؤية هـ .ج ، ويلز لمستقبل البشرية ، وقد انعكس ذلك فى السباق بين الكارثة والتعليم ، فقد ريحت الكارثة السباق بعن الكارثة والتعليم ،

ويقدر ما أسهمت المحاولات السابقة في تشكيل الرصيد المعرفي للدراسات المستقبلية في إطار يتميز بالطابع العلمي ، فإن الدراسات المستقبلية لم تكتسب معناها الاصطلاحي علميا إلا في أوائل القرن العشرين على يد عالم الاجتماع س . كولم جيلفان الذي اقترح عام ١٩٠٧ اطلاق اسم (ميلونتولوجي) على حقل الدراسات المستقبلية ، وهي كلمة ذات أصل يوناني معناها أحداث المستقبل لكنها تحظ بالانتشار أو القبول في الأوساط العلمية ، ولذلك طواها النسيان . إلا أن المؤلف الألماني أو سيب فلنختهايم (وهو من أصل روسي وقد تعرض للاعتقال والتعذيب على يدين النازي عام ١٩٠٧ ، ثم تمكن من الهجرة إلى الولايات المتحدة) قد توصل إلى اصطلاح بديل (Futurology) وهو الاسم الشائع لهذا المجال باللغة الانجليزية . أما الاصطلاح الفرنسي لعلم المستقبل فهو (Prospective) الذي ابتكره جاستون برجبه عالم المستقبليات الفرنسي . وقد شمثل هذا الاقبال في ازدياد عدد العلماء المشتقبلية خصوصا في الدول الصناعة المتقدمة . وقد تمثل هذا الاقبال في ازدياد عدد العلماء المشتقلين بالدراسات المستقبلية من جانب ، وفي إنشاء العديد من مراكز البحوث المستقبلية ثم في صدور الكثير من المؤلفات المنتمية إلى هذا الميدان من جانب آخر . ومن أبرز هذه المؤلفات كتاب هيرمان كاهان (عام ٢٠٠٠) ، وكتاب شاراز داروين (الميون سنة التالية) ، وكتاب جورج سول (صورة الغد) (٩) .

ومن الجديد بالذكر أن الدراسات المستقبلية بدأت تحظى بالاهتمام والانتشار وتتجه بعيدا عن الجزئية في تصورها للمستقبل مع بدء الستينيات ، حيث شهدت هذه الحقبة ظهور العديد من

الدراسات المستقبلية في الدول الغربية - كما أبدت أجهزة التخطيط في الدول الاشتراكية اهتماما ملحوظا بهذه الدراسات من خلال الحرص على توفير قاعدة أعرض للمعلومات وخلفية أطول في النشاط التخطيطي .

وقد توالت بعد ذلك موجات متتابعة من الأعمال المتخصيصية في ميدان الدراسات المستقبلية ، وظهرت أجيال جديدة في مختلف التخصيصات مثل التعليم والمواصلات والطاقة الى جانب المتخصيصين في الدراسات المستقبلية المتصلة بالاستراتيجية العسكرية .

وشمهدت هذه الفترة ظهور سلسلة الفين توفلو عن المستقبليات التي بدأت بكتاب (صدمة المستقبل) ، (فالتعليم من أجل المستقبل) ، وأعقبها (الرجال المستقبليون) ثم (الوجه الثالث) (١٠).

وصع مرور الوقت أصبح استشراف المستقبل همًا يشغل بال المنظمات الدولية والمعاهد العلمية والشركات المتعددة الجنسية علاوة على الحكومات منفردة أو بصورة جماعية ، وقد تميزت الدراسات المستقبلية خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات بثلاث سمات رئيسية :

أولها: الاعتماد على الجهد الجماعي وما يسمى بفرق البحث المتكاملة التي تمويل حكومي أو دولي أو مؤسسات رأسمالية محلية أو عابرة القومية .

ثانيا: عالمية هذه الدراسات وظهور ما يسمى بالنماذج العالمية في بحوث المستقبل. وقد تولى العالمان الأمريكيان فورستر وميدوز مهمة بناء أول نموذج عالمي في هذا الصدد ثم نشرا تقريرهما النهائي عام ١٩٧٢ تحت عنوان (حدود النمو)، وقد تم ذلك في إطار النشاط الذي يقوم به نادي روما في حقل الدراسات المستقبلية.

ومما تجدر الاشارة اليه أن نشاط النماذج الدولية قد ازداد كثافة في تلك الفترة عقب ظهور العديد من الأعمال الفكرية من العالم الثالث حول التنمية البديلة ، وضرورة الاعتماد على الذات بالنسبة للدول النامية ، ويروز تكتلات دولية جديدة للدول النامية مثل مجموعة السبعة والسبعين التي بدأت تطرح مطالب شعوب العالم الثالث في ضرورة تعديل الخلل القائم في العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب ، وهنا تلحظ أن هدف المشرفين على هذه النماذج العالمية لم يعد مقصورا على مجرد التأثير في الرأى العام بل تجاوز ذلك الى العمل على صياغة سياسات المستقبل على مجرد العالمي من خلال تقديم نماذج الساق كلية للعالم وظواهره الاقتصادية والاجتماعية .

كما ظهرت بعض الدراسات المستقبلية في المجال الاستراتيجي واتخذت طابعا عالميا رغم صدورها من هيئات محلية مثال بعض الدراسات الأمريكية عن (مستقبل الطاقة في العالم العربي)، والدراسات الاسرائيلية عن (مستقبل اقتصاديات الشرق الأوسط)، ودراسات فرنسية عن (مستقبل الذاتية الثقافية في العالم المعاصر) (١١).

ثالثا: الاهتمام بتأصيل الأسس المنهجية الدراسات المستقبلية من خلال توظيف التراث المنهجي المعرفة العلمية في شتى ميادينها الطبيعية والانسانية والاجتماعية والرياضية ، والاستعانة بالمنهج التكاملي والأدوات البحثية التي تكفل أكبر قدر من الموضوعية والدقة في تحديد أطر ومستويات التحليل في البحوث المستقبلية ، وقد شهدت السبعينيات بالتحديد طفرة في هذا المجال تمثلت في عقد العديد من المؤتمرات الدولية ، كما برزت في الاهتمام بإقامة العديد من المراكز والهيئات العلمية المتحصصة في الدراسات المستقبلية ، مثال : الاتحاد الدولي الدراسات المستقبلية في روما ، ومعهد علوم المستقبل (نيويورك) ، والجمعية العالمية لدراسة المستقبل (واشنطن) ، ومركز الدراسات المستقبلية (باريس) .

وقد بلغ عدد الموسسات المهتمة بالدراسات المستقبلية في الولايات المتحدة فقط ستمائة موسسة في عام ١٩٦٧ ، كما انفردت السويد في عام ١٩٧٧ بإنشاء وزارة للمستقبل تابعة لرئاسة الوزراء . كذلك بدأت الدراسات المستقبلية تقتصم المناهج الدراسية المتخصيصة في المدارس والجامعات إذ أصبحت تدرس في العديد من المعاهد والمدارس الأمريكية (*) .

الإطار النظرى والمنهجى للسدراسساتالستقبسلية

إشكالية المفاهيم والمصطلحات:

تتباين المفاهيم والمسميات التي ترتبط بالدراسات المستقبلية ، ويرجع ذلك في الأساس الي طبيعة علم المستقبل الذي ينتمى الى دائرة العلوم الاجتماعية حيث يندر الاتفاق على المفاهيم والمصطلحات . فمن الملاحظ أن أوسيب فلتحايهم يميل الى اعتبار علم المستقبل فرعا من علم الاجتماع ، وشبيها بعلم الاجتماع التاريخي ، وذلك رغم الاختلاف الأساسي بينهما الذي يتمثل في تركيز علم الاجتماع التاريخي على أحداث الماضي ، في حين أن علم المستقبل يستشرف أحداث الماضي ، الذي الاجتماع التاريخي على أحداث الماضي ، في حين أن علم المستقبل يستشرف أحداث الماضي الذي مستهدفا تحديد مدى احتمال وقوعها (١٢) .

وبهذا يتحدد موقع علم المستقبل خارج دائرة العلوم البحتة كالرياضيات التى ينتظر منها أن توصلنا الى نتائج يقينية ، فهو فى الواقع يتناول الأحداث التى لم تقع بعد ، ويشير إلى الفترات الزمنية التى لم تحل بعد ، وعندما تحل سوف تصبح حاضرا ، ولذلك يختلف علم المستقبل اختلاف جذريا عن علم التاريخ الذى يترك لنا شواهد عليه ، أما المستقبل فهو لا يوجد إلا فى الذهن والخيال والخطط التى ترسمها له ، وأن كان هناك إرهاصات له فهى مؤكدة.

ومع تعقد مجمل النسق السياسى الاجتماعى الاقتصادى وزيادة عدم اليقين المستقبلى ، ثبرز مجموعة من الاختلافات تتعلق بالمصطلحات والمفاهيم التى يدور حولها علم المستقبل مثل التخطيط طويل المدى – النبؤات – الاسقاط – الاستشراف . فالمقصود بالتخطيط هو التدخل الواعى لاعادة صياغة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة والمتاحة لسلطة مركزية تملك امكانيات التطبيق الفعلى من متابعة وادارة وتنفيذ . ولذلك فإن التخطيط وليل المدى لا يوجد إلا في النظم أو الدول الاشتراكية التي تمارس قدرا من الاشراف المركزي على الحياة الاقتصادية ، يسمح لها برسم السياسات والبرامج ذات التخطيط الطويل أو المتوسط المدى (١٢) .

أما النبوءات فهي تستند الى الفكرة القائلة بأن المستقبل أمر محدد مسبقا والمطلوب هو

الكشف عنه فقط ، وهنا نلحظ أن النبوءات أقرب الى مجال الممارسات الفردية منها إلى مجال المتحمعات البشرية الكبرى مثل الدولة أو مجموعة الدول . ويفضل البعض استخدام مفهوم التنبؤ للاشارة الى المحاولات الأكثر واقعية والتى تهتم برسم صورة تفصيلية للمستقبل مع عدم إغفال التشابكات المختلفة وردود الأفعال داخل النسق الكلى الذي يخضع الدراسة المستقبلية (١٤) .

وبالنسبة لمفهوم الاسقاط Projection فهو يستخدم للاشارة إلى الدراسات التى تركز على المدى الزمنى القصير لاستخلاص الاتجاهات العامة والعلاقات الكمية المستقاة من متابعة ماضى الظاهرة المدروسة.

أما استشراف المستقبل فهو يعنى أنه اجتهاد علمى منظم يرمى الى صوغ مجموعة من (التنبؤات المشروطة) التى تشمل المعالم الرئيسية لمجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات وعبر فترة زمنية لا تزيد عن عشرين عاما . واستشراف أبعاد المستقبل أمر لا علاقة له بالرجم أو التكهن فهو يعتمد على أساليب الاستشراف العلمي التي تقوم على فهم للماضي والحاضر والعوامل المختلفة التي أدت إليها . ولذلك فإن الاستشراف العلمي لأبعاد المستقبل يتوقف على كم ونوع المعرفة العلمية المتوافرة عن الواقع .

وفى ضوء المعلومات المتاحة يمكن استكشاف نوعية وحجم التغيرات الأساسية المحتمل أو الواجب حدوثها فى مجتمع ما كى يتشكل مستقبله بصورة معينة (١٥) ومن المصطلحات الشائعة اصطلاح Futurology الذى انتشر فى الدول الغربية وفى معظم الكتابات المستقبلية فى العالم الثالث ، وقد ارتبط تاريخيا بالتبشير بمستقبل التكنولوچيا وتأثيرها الحاسم فى تحديد صورة المستقبل بالنسبة للعالم ككل ، وهو يعنى التبشير الجزئى ببعض جوانب المستقبل ، أما اصطلاح المستقبل بالنسبة للعالم ككل ، وهو يعنى التبشير الجزئي ببعض جوانب المستقبل ، أما اصطلاح المستقبل بالتخطيط المركزى المقصود به توفير خلقية عريضة للمعلومات المستقبلية اللازمة للتخطيط الطويل المدى (١٦) .

إشكالية المنهج في الدراسات المستقبلية

من الملاحظ ان الاهتمام الواسع الذي حظيت به الدراسات المستقبلية في السنوات الأخيرة لم يواكبه اهتمام مماثل على المستوى المنهجي والنظرى ، إذ م يحصل هذا الجانب إلا عليقدر ضئيل من اهتمام الباحثين والعلماء قياسا إلى الجهد والاهتمام الذي حظيت به الدراسات المستقبلية ذاتها . وقد يرجع ذلك إلى ان الدراسات المستقبلية لم تزل بعد مسعى علميا حديث العهد ، فلم

تستكمل بعد أطرها النظرية والمنهجية ، كذلك لم تزل منهجيتها وأدواتها البحثية موضع جدل وخلاف بين شتى المدارس والتيارات العلمية وخصوصا في إطار العلوم الاجتماعية . غير أن غياب أو ندرة هذا النوع من الدراسات لمناهج استشراف المستقبل لا يعنى استحالة رصد أبرز السمات التي تميزت بها المعالجات المنهجية للقضايا المستقبلية سواء تلك التي اتسمت بالطابع الجزئي أو التي اتخذت سمة النماذج الكلية ، والواقع أن اختلاف المعالجات المنهجية للبحوث المستقبلية قد حكمته مجموعة من المحددات والعوامل نوجزها على النحو التالي :

- ١ مجال الدراسة المستقبلية .
- ٢ التراكم المعرفي في مجال التخصيص أو الفرع الذي أخضيع للدراسة .
 - ٣ البعد الزمني للدراسة.
 - ٤ -- الاطار النظري للدراسة .
 - ه الانتماء القومي والأيديولوچي للباحث ،

أولاً: مجال الدراسة المستقبلية :

تبرر الشروط التي تتوافر في الدراسات المستقبلية على النحو التالي:

- أ مضمون محدد .
- ب منهج واضح المعالم.
- ج قوانين واحكام كلية قادرة على تفسير جزئيات الظاهرة المدروسة .

وفيما يتعلق بالمضمون أوما يمكن ان نطلق عليه مجالات الدراسة ، فمن الملاحظ أن الدراسات المستقبلية تركز على دراسة الواقع الراهن وكيفية نشوئه وتطوره التاريخي ، وتركز بصفة خاصة على دراسة البني والأنساق الفرعية والعلاقات والعمليات التي يتم خلالها التغير والتطور في إطار النسق الكلي للمجتمع . وإذا كان تاريخ الدراسات المستقبلية بدلنا على أن الظواهر الطبيعية كانت تمثل المجال الشائع والميسور لهذه الدراسات بحكم ما تتسم به هذه الظواهر من ثبات نسبى في اطراد علاقاتها الداخلية ، ووضوح القوانين العامة التي تتحكم في حركتها وصيرورتها ، غير ان الظواهر الانسانية والاجتماعية قد شغلت ولم تزل تشغل الجانب الأهم في الدراسات المستقبلية . وهنا تبرز قضايا السكان والموارد البشرية والموارد الاقتصادية وقضايا

الانتاج والتنمية وتطوير المجتمع والتقدم التكنولوچي كاهتمامات أساسية على خريطة الدراسات المستقبلية . وفي داخل هذا الاطار ينصب الاهتمام بصورة أكثر بروزا على الجوانب الاقتصادية ثم التكنولوچية بينما لا تحظى الجوانب الثقافية والاجتماعية مثل الصحة والتعليم والقانون والاعلام والفن والقيم إلا باهتمام ثانوي ، ونظرا لما تتسم به الظواهر الاجتماعية من تعقد وتشابك مما يستلزم لدراستها استخدام مناهج وأدوات بحثية تتميز بالتداخل والتركيب فضلا عن ضرورة توافر قاعدة عريضة من المعلومات المتطورة . لذلك يمكن القول بأن مجالات الدراسة في كل من علم النفس والاجتماع والسياسة والاعلام وسائر الميادين الثقافية والايديولوچية لم تنل بهد ما تستحقه من جهود الباحثين المستقبليين ، وإن كانت النظرة الكلية التي يتبناها الكثير من هؤلاء الباحثين قد ألزمتهم بضرورة التناول الشامل القضايا الجزئية التي يتباها الكثير من هؤلاء الباحثين قد وترتبط القدرة على تصور بدائل المستقبل بمدى فهم هؤلاء الباحثين للنسق الاجتماعي وترتبط القدرة على تصور بدائل المستقبل بمدى فهم هؤلاء الباحثين للنسق الاجتماعي الاقتصادي الحضاري بمكوناته الرئيسة من بني وأنساق فرعية وعلاقات ، ومعرفة الكيفية التي تتفاعل بها الأحداث في إطار النسق الكلي (۱۷) ، هذا ، وقد لوحظ أن معظم الدراسات المستقبلية تنصصر في محاولة فهم واستكشاف الظروف المحيطة بالانسان بهدف السيطرة عليها وتوجيهها لصالحه ، ولا تعني كثيرا بدراسة طبائعه وسلوكياته أو أفكاره وقدمه .

ثانيا: التراكم المعرفي في مجال التخصص:

إذا كان الحاضر قد انبثق من الماضى فإن المستقبل يتحدد بصورة أو بأخرى بالواقع الراهن وينبعث منه ، كذلك تتحدد الاختيارات المتاحة للانسان طبقا للظروف الموضوعية التى تحيط به ، والتى يتكون منها المجتمع ورصيد المعرفة العلمية المتوافرة عن القوانين التى تتحكم فى الظواهر الانسانية والاجتماعية تاريخيا وأنيا ، والكيفية التى تعمل بها وإمكان توظيفها لخدمة الانسان ، ولا شك أن كافة هذه العوامل عرضة التغير والتطور سواء تم ذلك بصورة تدريجية أو اتخذ شكلا جذريا أو ثوريا ، ومن هنا فإن الدراسات المستقبلية التى تتم على أساس مستوى المعارف المتاحة لابد أن تكون هى نفسها عرضة دائمة التغير فى ضوء ما يتراكم لدينا من معرفة بالواقع ، وعلى ذلك فإن هذه الدراسات لابد من أن تصبح عملية مستمرة تستفيد من هذا التراكم المعرفي كى تطرح رؤى مستقبلية جديدة فى ضوء ما يستجد من أحداث واتجاهات . ويقدر أهمية المعرفي كى تطرح رؤى مستقبلية جديدة فى ضوء ما يستجد من أحداث واتجاهات . ويقدر أهمية

توافر هذا الشرط بالنسبة للدراسات المستقبلية وبعنى به شرط التراكم المعرفى فى مجال الظاهرة أو الظواهر التى يتم إخضاعها للدراسة ، فإن هذا التراكم يجب أن يشمل الاتجاهين الرأسى والأفقى ، والمقصود به اتجاه التعمق فى بحث الظواهر نفسها واتجاه التوسع والامتداد إلى بحث ظواهر جديدة ، ويتفاوت التراكم المعرفى من ظواهر إلى اخرى . ذلك أن العلم قد بدأ بنطاق محدود من الظواهر هى وحدها التى يعتقد أنها خاضعة لقواعد البحث العلمى ، على حين أن ميادين كثيرة كانت تعد أعقد أو أقدس من أن يتناولها العلم مثال علم الاجتماع وعلم النفس وعلوم الاعلام $\binom{(\Lambda)}{1}$. وقد ترتب على ذلك وجود قدر ملحوظ من التباين فى التراكم المعرفى المتوافر لدى كل فرع من هذه الفروع قياسا إلى سائر فروع المعرفة العلمية مثل الاقتصاد والعلوم العسكرية والتكنولوچيا .. الخ . ولا شك أن لهذا التباين فى نوع وكم التراكم المعرفى فى المجالات السالفة الذكر آثاره الحاسمة فى ولا شك أن لهذا التباين فى نوع وكم التراكم المعرفى فى المجالات السالفة الذكر آثاره الحاسمة فى تحديد اتجاء الدراسات المستقبلية وحدودها وأفاقها علاوة على مناهجها وأساليبها البحثة .

ثالثا: البعد الزمنى للدراسة المستقبلية:

لعل أبرز ما يميز الدراسات المستقبلية وعي المشتغلين بها وعيا تاما بأهمية البعد الزمني الظواهر التي يتصدون لدراستها ، فهم يدركون أنها لم تتشكل دفعة واحدة بل مرت بمراحل عديدة من النشأة فالتطور ثم النضيج والاكتمال ، وأنه مهما كانت الصورة الآنية التي تبدو بها هذه الظواهر فلابد أنها تنتمي إلى جذور ماضية . وإذا كان تحديد العمر الزمني الظاهرة الطروسية يعد من الشروط الجوهرية لأي دراسة علمية تتناول تاريخ الظاهرة أو أوضاعها الحالية ، فإن هذا الشرط بالنسبة للدراسات المستقبلية يعد شرطا مشداد حيث ينظر إلى عنصر الزمن كبعد قائم بذاته ، فالدراسات المستقبلية سواء كانت استكشافية أو معيارية أو مختلطة تحرص على تحديد مدى زمني لتنواتها (١٩) .

ومن أبرز السمات المنهجية التي تتميز بها الدراسات المستقبلية تعدد الآماد الزمنية موضع الرصد وأختلاف المعالجات الخاصة بما يسمى المستقبل القريب عن تلك المعالجات الخاصة بما يفيد مستقبلا متوسطا أو بعيدا ، ويختلف المدى الزمنى لمراحل المستقبل طبقا لاختلاف الظواهر وتباينها سواء كانت ظواهر طبيعية أو انسانية أو اجتماعية . فما قد يعتبر مستقبلا منظورا بالنسبة لحالة المناخ أو الصحة لا يعتبر كذلك بالنسبة للتعليم أو القيم أو الفن . ويؤثر المدى الزمنى التنبؤ بمستقبل الظاهرة المدروسة على الاطار المنهجى والاجرائى للدراسة المستقبلية .

وبتفاوت تصنيقات المدى الزمنى الدراسات المستقبلية من مدرسة إلى أخرى ، وإن كان هناك شبه اتفاق بين أغلب الباحثين في هذا الميدان على عدم الاكتراث بما سوف يجرى في المستقبل غير المنظور أي الذي يمتد أبعد من خمسين عاما أو أكثر .

ويعد (تصنيف مينسوتا) الذي قام بوضعه مجموعة العلماء المنتمين اجمعية المستقبليات الدولية بولاية مينسوتا الأمريكية من أشهر التصنيفات التي تهتدي بها مختلف المدارس في الدرسات المستقبلية سواء هؤلاء الذين ينحون منحي استطلاعيا أو أولئك الذين يلتزمون بالنمط الاستهدافي أو المعياري أو الذين يمزجون بين النمطين (٢٠).

وتتحدد ملامح تصنيف مينسوتا في ضوء تقسيم المستقبل الى خمس فترات يمكن تقصيلها على النحو التالي (٢١):

- ١ المستقبل المياشر ويتمتد من عام إلى عامين اللحظة الراهنة .
 - ٢ المستقبل القريب ويتمد من عام إلى خمسة أعوام .
- ٣ المستقبل المتوسط ويتمد من خمسة أعوام إلى عشرين عاما .
- ٤ المستقبل البعيد ويتمد من عشرين عاما من الآن إلى خمسين عاما .
- ه المستقبل غير المنظور ويتمد من الآن إلى ما بعد خمسين عاما أو أكثر ،

رابعيآ:الاطبار النظرىللدراسية:

يحتم العرف البحثى ضرورة التزام الباحث بتوضيح الاطار المنهجى والاجرائى سواء من ناحية المناهج المستخدمة أو أساليب جمع البيانات وتحليلها وسائر الخطوات التى اتبعها الباحث من أجل التوصل إلى تحديد الصورة المستقبلية للظاهرة المدروسة . وهذا يستلزم في نظر الكثير من علماء المناهج أن يبدأ الباحث بتحديد الاطار النظرى للدراسة المستقبلية موضحا شتى المتغيرات التى سيقوم بالتركيز عليها ، فقد يكون التركيز على الابعاد الدينامية للظاهرة التى يفيد فيها التحليل الكيفى كما يتطلب ذلك اطار المادية التاريخية الجدليه ، وقد يكون التركيز على الأبعاد الكمية القابلة للعزل والتجزئة اذا كانت الدراسة تتم في ضوء البنائية الوظيفية التى تهتم بالثبات والتوازن (٢٢) .

كذلك على الباحث أن يضع في اعتباره المتغيرات العشوائية أو ما يسمى العوامل غير المنظورة آنيا ، هذا بجانب اهتمامه بالمتغيرات المحددة . وكلما اتضحت ملامح الاطار النظري

للدراسة المستقبلية ساعد ذلك على استيعاب قدرا أكبر من المتغيرات ذات الطبيعة الاحتمالية أو غير المنظورة آنيا ، كذلك لابد أن يتضمن الاطار النظرى للدراسة المستقبلية تمييزا واضحا بين المتغيرات العضوية التى تتشكل منها بنية الظاهرة ذاتها ، والتى تتعرض لشتى أشكال التفاعل بحكم خضوعها لقانون الصيرورة والتغير ، وبين المتغيرات الأخرى المصنوعة بفعل إرادة خارجية أى خارج الظاهرة ، أى بفعل خطط مرسومة أو سياسات منهجية (٢٣).

خامساً: الانتماء القومى والايديولوجي للباحث:

بقدر تعدد وتنوع الفروع العلمية التى تعتبر أرضا مشتركة للدراسات المستقبلية ، فإن هناك تنوعا مماثلا فى اتجاهات الباحثين المستقبليين وانتماءاتهم القومية والأيديولوچية ، مما يلقى بظلاله وانعكاساته على الدراسات المستقبلية بصورة مباشرة .

ولا شك أن الانتماء الأيديواوچى الناحث في إطار التخصص الواحد أو انتماؤه إلى دولة متقدمة صناعيا أو دولة نامية يلعب دورا لا يمكن إغفاله في تحديد مدخله في الدراسة المستقبلية التي يقوم بإجرائها - سوف نلاحظ أن الاختلافات الأيديواوچية والانتماءات القومية لكل من الباحثين الفرنسيين والأمريكيين والسوفيت قد أسهمت في تشكيل الملامح العامة والفروق الجذرية بين كل من المدرسة الفرنسية والأمريكية والسوفيتية في مجال الدراسات المستقبلية . وقد برز هذا الاختلاف في كافة الجوانب بدءا بالأولويات ومجالات الدراسة والمناهج والأساليب البحثية وأنماط البحوث المستقبلية التي تميزت بها كل مدرسة على حدة . فإذا كانت المدرسة الفرنسية قد اهتمت المدرسة بالتكنولوچية وسائر المسائل ذات الطابع النظري ، فإن المدرسة الأمريكية قد ركزت على المسائل العسكرية وقضايا التكنولوچيا والاقتصاد ، بينما اهتمت المدرسة السوفيتية بأمور التخطيط على المدى الطويل والمتوسط في مختلف القضايا المجتمعية (الاقتصاد - التعليم - الصحة - الدفاع - الثقافية ... الخ) ، ومن ثم فقد تبنت النمط المعياري أو لاستهدافي في الدراسات المستقبلية .

ويلاحظ أنه رغم ما يردده جمهرة العلماء والباحثين في شتى فروع المعرفة العلمية من أن العلم لا وطن له ، إلا أن الانتماء القومي والتوجه الأيديولوجي لهؤلاء الباحثين يفرض نفسه منذ اللحظة الأولى على كافة الدراسات والبحوث التي تجرى في شتى المجلات المعرفية وخصوصا ميادينه العلوم الاجتماعية والانسانية ، ويبرز هذا الطابع (القومي والأيديولوچي) على وجه

الخصوص في مجال الدراسات المستقبلية حيث يؤثر على مجمل الخطوات المنهجية والاجرائية للدراسة فضلا عن تأثيره في تحديد الأولويات البحثية طبقا للأهداف المنشودة أو المتوقعة من الدراسة المستقبلية ذاتها (٢٤).

إنماط الدراسات المستقبلية:

تسبهم العوامل السابقة (مجال الدراسة المستقبلية والتراكم المعرفي في مجال التخصص والاطار النظري للدراسة والفترة الزمنية التي يشملها التنبؤ والانتماء القومي الأيديولوچي للباحث) في تحديد نمط الدراسة المستقبلية التي يقوم الباحث بإجرائها . ويمكننا أن نميز بين أربعة أنماط رئيسية في الدراسات المستقبلية نوجزها على النحو التالي :

النمط الاول : هو النمط الحدسي "Intuitive

ويستند هذا النمط إلى الخبرة الذاتية في الأساس . ويرى البعض أن هذا النمط من الدراسات المستقبلية ينتمى إلى العمل الفنى أكثر منه إلى العمل العلمى ، حيث يفتقر إلى القاعدة الموضوعية من البيانات والملاحظات التي يمكن بالاعتماد عليها تقويم التنبؤات التي يتوصل إليها الباحث تقويما علميا . ولذلك توصف هذه الدراسات بالذاتية ، فهى عادة تنبثق عن رؤية حدسية تعكس ذاتية الفرد وخبراته الضاصة ، ويقوم هذا النمط على محاولة التعرف إلى التفاعلات والتشابكات التي تؤدي إلى صورة معينة يتوقعها سلفا الباحث دون أن يدعى إثباتها ، وهنا تبرز أهمية العوامل الذاتية ، فالحدس ليس إلهاما ولكنه تقدير يراه بعض الناس الذين يُشْغُلون بهموم مجتمعهم ، ويسلمون علميا ببعض الأفكار والنظريات التي يمكن أن تلخص أوتعبر عن مصالح محددة (٢٥).

النمط الثاني : هو النمط الاستطلاعي Exploratory

ويهدف هذا النمط إلى استكشاف صورة المستقبل المحتمل أو الممكن تحقيقه عن طريق نموذج صريح للعلاقات والتشابكات . ويبدو هذا النمط أكثر موضوعية من النمط السابق ، وإن كان العنصر الذاتي لا يختفي منه تماما . إذ أن النمط الاستطلاعي يستخدم لاستكشاف الآثار المستقبلية المحتملة والقائمة على افتراضات معينة ، مما يعنى أن هذا النمط لا يصلح لاختبار كافة

الافتراضات الخاصة بدراسة مستقبل ظاهرة ما ، بل تقتصر صلاحيته العلمية على استكشاف المستقبلي للظاهرة المدروسة في ضوء الافتراضات التي وضعها الباحث والتي لا تخلو من التأثر بمواقفه الذاتية واختباراته الأيديولوچية علاوة على انتمائه القومي . فنحن هنا ازاء عملية اختبار وتفضيل لا تخلو من الاعتبارات القيمية المسبقة .

وإذا كان النمط الحدسى يعتمد على حصيلة الخبرات الشخصية والذاتية للباحث ، فإن النمط الاستطلاعي من الدراسات المستقبلية يعتمد على قاعدة موضوعية من البيانات والمعلومات ذات الطابع الكيفي والكمي مما يستلزم الاستعانة بأساليب بحثية متقدمة تتمثل في أساليب التحليل الرياضية والاحصائية وأسلوب تحليل النظم وبحوث العمليات . وقد شاع أخيرا استخدام الأسلوب الموبولوجي (٢٦) رغم حداثة اكتشافه في مجال البحوث المستقبلية . ويحتل هذا الأسلوب أهمية خاصة في إطار النمط الاستطلاعي للدراسات المستقبليه . ويركز هذا الأسلوب على ضرورة التعرف على كافة التأثيرات التي تحيط بالظاهرة المدروسة من خلال كشف تسلسلها سعيا لاستطلاع آفاقها المستقبلية المحتملة . ويتم استخدام هذا الأسلوب من خلال مجموعة خطوات تبدأ بتحديد المشكلة مع التركيز على أبرز معالها أو ملامحها ثم محاولة النفاذ إلى التفاصيل الخاصة بكل معلم أو ملمح من ملامحها وتحديد الأفق المستقبلي المحتمل له ثم تقويم هذه الاحتمالات .

النمط الثالث : هو النمط الاستهدائي او المعياري NORMOTIVE

يبدو العنصر الذاتى سافرا فى هذا النمط على عكس النمط السابق < الاستطلاعى > بل يمكن اعتبار هذا النمط تطويراً للنمط الحدسى المستمد من الخبرة والتخيل والبصيرة . وينطلق النمط المعيارى من العباءة الذاتية للباحث ولكنه يتجاوزها مستفيدا بشتى الاضافات المنهجية التى استحدثتها العلوم التطبيقية والرياضية مع عدم إغفال أهمية الخبرات والاستبصارات . ويبدأ هذا النمط بتحديد أهداف معينة سلفا ثم يصوغ النموذج على نحو يسمح بتحديد الخطوات والسياسات الكفيلة بتحقيق أهداف الدراسة المستقبلية (٢٧) . ويتميز هذا النمط بالتدخل الواعى من أجل تغيير المسارات المستقبلية الظواهر المدروسة فى ضوء أهداف محدد سلفا.

وقد استلزمت الطبيعة النوعية الخاصة لهذا النمط استحداث أساليب بحثية جديدة تمثلت فيما يسمى بالاستثارة الذهنية الجماعية وأسلوب دلفى ويعتمد كل من هذين الأسلوبين على رصد تصورات مجموعات من الخبراء والمتخصصين عن المستقبل المتوقع في مجالات تخصصهم ، وهنا

يبرز الاسهام الذي قدمه العالم الرياضي الأمريكي أولاف هلمر عام ١٩٥٩ حيث نشر دراسة هامة عن (الاطار المعرفي للعلوم غير الأساسية) ، أوضح فيها إمكانية الاستعانة بشهادة الخبراء في المجالات العلمية التي لا يتوافر لديها رصيد معرفي يسمح باستخلاص القوانين العلمية ، وقد اعتمد في استقاء شهادة هؤلاء الخبراء على أسلوب دلفي الذي يقضى بالحصول على رأى كل خبير على انفراد وبدون علم زملائه ، وقد أجريت عدة تعديلات على هذا الأسلوب بهدف الاستفادة من الاسخدامات الحديثة للكوميوتر (٢٨) .

وخلافا للنمط الاستطلاعي نبدأ الخطوات المنهجية في البحوث المعيارية من رسم صورة المستقبل المستدف تحقيقه ثم ننتقل إلى الحاضر . ومن هنا جاء الاختلاف في الأساليب البحثية المتبعة في كل نمط . غير أن ذلك لا يمنع من اشتراكهما في بعض الأساليب .

ومن أبرز الأساليب المستخدمة في النمط المعياري الأسلوب المعروف باسم شجرة العائلة (٢٩) Family Tree Method ويقوم على أساس تحديد الهدف المرغوب في تحقيقه مستقبليا بالنسبة للظاهرة المدروسة ، وهذا يمثل قمة الشجرة ، ثم ننتقل من هذا الهدف إلى الحاضر الذي يتمثل في سائر فروع الشجرة ، ونبحث في البدائل المختلفة لكل فرع من هذه الفروع حتى نتوصل إلى رسم صورة كاملة للبدائل المستقبلية المرغوب في تحقيقها . والواقع أن هذا الأسلوب رغم ما يتسم به من وضوح إلا أنه يستلزم بذل جهد مكثف يتميز بالدقة والشمول ، حتى يمكن استيعاب كافة الاحتمالات التي يطرحها الواقع الراهن للظاهرة وترتيبها وفقا لأهميتها ، ثم يحديد السياسات اللازمة لتحقيق كل هدف من الأهداف الفرعية ، ثم ربط مجمل هذه السياسات في صورة متكاملة تتضمن كافة العناصر والمؤشرات .

النمط الرابع : نموذج الانساق الكلية Feedback Models

ويركز هذا النمط على مجمل المتغيرات والتشابكات في إطار موحد يجمع بين النمطين السابقين في شكل تغذية مرتدة تعتمد على التفاعل المتبادل بينهما ، حتث لا تهمل ماضى الظاهرة المدروسة ولا تتجاهل الأسباب الموضوعية التي سوف تفرض نفسها لتغيير المسارات المستقبلية لها . كما يستفيد هذا النمط من مزايا النمطين السابقين ، أي يجمع بين البحوث الاستطلاعية التي تستند إلى البيانات والحقائق الموضوعية ، وبين البحوث المعيارية التي تولى أهمية خاصة للقدرات الابداعية والتخيل والاستبصار ، ويمثل هذا النمط خطوة متقدمة في المسار المنهجي للبحوث المستقبلة المعاصرة (٣٠).

وفى مجال المقارنة بين الأنماط المختلفة الدراسات المستقبلية لا يمكن ترجيح كفة أحدها على الآخر ، بل يمكن القول إن جهود العلماء المستقبليين قد انصبت فى الأساس على محاولة الجمع بين مزايا الأنماط الثلاثة الأولى والاستفادة بها فى بناء النمط الرابع المعروف بنموذج الأنساق الكلية ، وإن كان هناك تحذير يطلقه هؤلاء العلماء هو عدم إحلال النموذج الرياضي محل التحليل النظرى الذي يركز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية ، ومراعاة إلا يكون النموذج ستارا يخفى اختيارات محددة لا يفصح عنها صراحة (٢١) .

ويمكن القول بأن بناء النماذج في مجال بحث التشابكات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم يذل مسمى علميا حديث النشأة ، ويحتاج إلى المزيد من الجهد البحثي والتأمل .

أساليب ومستويات التحليل في الدراسات المستقبلية

يدور الكثير من الجدل حول المقارنة بين كل من الأسلوب الكمى والكيفى وصلاحية كل منها لضمان الوصول إلى أكبر قدر من الدقة والموضوعية . وأصبح من الشائع ترجيح كفة الكم على حساب الكيف في كثير من البحوث والدرسات الاجتماعية المعاصرة على أساس أن التكميم بصوره المختلفة (الرياضية والاحصائية) أكثر اختصارا ودقة في التعبير .

وقد انتقل هذا الجدل المنهجى إلى ميدان الدراسات المستقبلية حيث يرى البعض أن لأساليب الرياضية توفر إمكانية التعامل مع المتغيرات الكمية بصور تسمح بإدراك ما يمكن أن تؤدى إليه السياسات المختلفة من نتائج في الأمد الطويل ، وأصحاب هذا الاتجاه هم في الأغلب من العلماء البارزين في مجال بناء النماذج الرياضية .

ولا شك أن هناك خلطا غير مقصود بين المجالات البحثية التي يصلح لها كلا الأسلوبين الكمي والكيفي ومنطق استخدم كل منهما وحدود هذا الاستخدام . علاوة على أن أهداف الدراسة تفرض على الباحث الاهتمام بأبعاد معينة أكثر من سواها . ذلك أنه لا يوجد منهج واحد أو أسلوب تحليلي بعيته بإمكانه أن ينهض بمفرده بدراسة ظاهرة ما أو عدة ظواهر ، ويحيط بها وصفا وتفسيرا مبرزا كافة جوانبها الكمية والكيفية.

فمن الواضح أن التحليل الكمى قد لا يتناسب مع بعض الموضوعات كعمليات التفاعل الاجتماعي أو التحليل التاريخي ، ذلك لأن الرقم الذي تمنحه أهمية قصوى هو شئ ثابت بمعنى أن الذين يعتمدون على التكميم يعزلون الحقيقة الاجتماعية عن مسارها الجدلي ، ويحاولون تثبيتها في

لحظة ما ثم يتنبؤن بمسارات معينة لهذه الحقيقة بناء على عملية التثبيت المتعسفة ، مفترضين أن العلاقات بين العوامل والمتغيرات التى يخضعونها للقياس هى علاقات دائمة وثابتة عبر الزمن وهذا افتراض خاطئ بسبب تناقضه مع قانونى الصيرورة والجدل الذى لا تستثنى منهما أية ظاهرة حية في هذا الكون علاوة على أن ثمة ظواهر أو أبعادا في الواقع الاجتماعي أكثر دينامية وتغيرا من سواها ، وبالتالى فالاصرار على إخضاعها للتحليل الكمى يؤدى إلى تزييف فهمها وقياسها والتنبؤ بمسارها المستقبلي ، ويمكن القول إن الرياضة ليست إلا أداة من أدوات البحث العلمي ، وأن استخدام النماذج الرياضية لا يعنى بأى حال حيادية هذه النماذج ، فهي لا تقوم على افتراضات مجردة وإنما تتعامل هذه النماذج مع وقائع اجتماعية للباحث منها مواقف واعية خفية أو معلنة (٢٣). وهذا لا يعنى أن نتفافل عن وجود موضوعات تقتضى دراستها التركيز على التحليل الكمى خصوصا الموضوعات التي تقيس الدرجة والشدة مثل الدخل القومي والسكان والناتج الزراعي والصناعي واستهلاك الطاقة .. الخ .

الاساليب الكيفية:

ويركز أنصار هذا الاتجاه على رصد وتحليل الجوانب الكيفية مثل قضايا الصراع الاجتماعي والأيديولوچي والقيم والفنون وسائر الموضوعات التي يغلب عليها الطابع الكيفي ، وإن كانت لا تخلو من أبعاد كمية ، ولا يبالي أصحاب هذا الاتجاه كثيرا بالاهتمام ببعض المتغيرات الكمية التي قد ثؤثر بالفعل على العوامل الكيفية التي يركزون عليها دون سوها . وهنا لا نستطيع أن نتجاهل مجموعة الاعتراضات التي توجه إلى الأساليب الكيفية في التحليل وأهمها الافتقار إلى الدقة والموضوعية بسبب اعتمادها على الأحكام الانطباعيه والذاتية واتسامها بالجزئية وإسقاط بعض المتغيرات أو إهمالها أثناء التحليل . فضلا عن صعوبة أو استحالة تكرار الأبحاث الكيفية في أغلب الحالات مما يؤثر على ثبات وصدق أغلب الأبحاث التي تعتمد على الأساليب الكيفية في التحليل .

التوازن بين الكهي والكيفى:

كيف يمكن الجمع بين مزايا الأسلوبين الكمى والكيفي في الدراسات المستقبلية .. ؟

هناك بعض الاعتبارات العامة التي يجب أن يضعها الباحث في اعتباره عند اختيار نوع التحليل الملائم مع مراعاة عدم الفصل التعسفي بين أنواع التحليل أو بترجيح كفة أحدهما على

الآخر . بل لابد من وضع الأسلوبين موضع الاعتبار عند دراسة الواقع المجتمعي حتى لا يقودنا أي فصل بينهما إلى تشويه الحقيقة الاجتماعية . وتتلخص هذه الاعتبارات فيما يلي :

١ - موضوع البحث وطبيعة الظا هرة المدروسة:

وبتضح أهمية هذا العامل بسبب تباين بعض أبعاد الواقع الاجتماعي وتفاوت الأبعاد الكمية والكيفية بين ظاهرة وأخرى فهناك موضوعات مثل الصراع الاجتماعي والوعي والتأثير الثقافي والحضاري والموضوعات التاريخية . كل هذه الموضوعات يغلب عليها الطابع الكيفي . في حين أن هناك موضوعات أخرى مثل الدراسات الديموجرافية يغلب عليها الطابع الكمي . مثل هذه الموضوعات أو تلك تقتضى من الباحث التركيز على الأسلوب الكمي أو الكيفي مع مراعاة الاحتفاظ بالأسلوبين ، ولكن بتفاوت أحدهما عن الآخر طبقا لطبيعة الظاهرة المدوسة .

٢ - نمط الدراسة المستقبلية :

قد يعتمد النمط الاستطلاعي في الدراسات المستقبلية على البيانات الكمية أكثر من البيانات الكيفية وإن كان النمط الاستهدافي لا يستغنى عن النوعين معا .

٣ - الإطار النظرى للدراسة المستقبلية :

إذا تمت الدراسة المستقبلية في ضوء البنائية الوظيفية التي تهتم بالثبات والتوازن فإن هذا يستلزم التركيز على الأبعاد الكمية القابلة للفصل والتجزئه والعد . أما إذا ركز الباحث على الابعاد الدينامية في إطار المادية التاريخية فإن التحليل الكيفي هو الأسلوب الأكثر ملاحمة في هذا الصدد.

٤ - مـصـادر البيانات:

تؤثر مصادر البيانات في اختيار الباحث للأساليب الخاصة بجمعها ومن ثم تحليلها . فالبيانات الجاهزة في سجلات أو وثائق البيانات الميدانية التي يجمعها الباحث من خلال المقابلة بأنواعها والملاحظة ، هذا عدا البيانات المستقاة من وسائل الاعلام التي غالبا ما يقتضي تحليلها استخدام أسلوب تحليل المضمون أو تحليل حقول الدلالة ، كما أنه يمكن استخدام ما يسمى بالتحليل الثانوي . وتتباين أدوات جمع البيانات بتباين معايير تصنيفها . فهناك أدوات يقتضي تطيل بياناتها استخدام نوع من التحليل الكيفي كتحليل المضمون ، كذلك في المقابلة الحرة غير تطيل بياناتها استخدام نوع من التحليل الكيفي كتحليل المضمون ، كذلك في المقابلة الحرة غير المقننة عكس الاستبيان المقنن الذي يستلزم تحليلا كميا (٢٤) .

النماذج العالمية للمستقبليات مالها وما عليها

إذا كانت العشرينيات قد شهدت بروز البدايات العلمية الدراسات المستقبلية ، فإن السبعينيات تمثل نقطة الانطاق نحو العالمية بالنسبة لهذه الدراسات بعد أن حظيت بالاهتمام والانتشار مع بدء حقبة الستينيات حيث بدأ العديد من الدراسات المستقبلية في الظهور في الدول الغربية . كذلك تزايد اهتمام الدول الاشتراكية بهذا النوع من الدراسات من أجل توفير خلفية أعرض وأعمق المعلومات المستقبلية التي تساعدها في نشاطها التخطيطي على الدي الطويل ، ولا شك أن تراكم المعرفة العلمية في مختلف المجالات وعلى الأخص المجال الاقتصادي فضلا عن تطور أدوات ومناهج البحوث الكمية خصوصوا بعدظهور الحاسب الالكتروني وانتشار استخداماته . هذه العوامل مضافا إليها الأزمات المتعددة الأوجه التي تعترض النظام الدولي الراهن مهدت الطريق وساعدت على هذه النقلة التي شهدتها الدراسات المستقبلية بخروجها من إطار المحلية إلى العالمية إذ أصبحت تتصدر قائمة الاهتمامات الاستراتيجية لدى المنظمات الدولية ولدى الكثير من التكتلات الحكومية وغير الحكومية على المستوى العالمي .

ويبرز في هذا المجال نشاط نادى روما الذي كان له السبق في طرح هذا النوع من النشاط الذي عرف بحركة النماذج العالمية في الدراسات المستقبلية . فقد تولى العالمان الأمريكيان فورستر وميدوز بتشجيع ورعاية نادى روما - مهمة بناء أول نموذج عالمي على الكومبيوتر يستطلعون من خلاله مستقبل العالم خلال المائة عام القادمة في عدد محدد من القضايا مثل الانتاج الصناعي والغذاء وتلوث البيئة وتزايد السكان ونضوب الموارد ، وقد نشرت هذه الدراسة تحت عنوان < حدود النمو > في عام ١٩٧٧ .

وقبل أن أتناول هذه الدراسة بالقدر الذى تستحقه من التحليل أرى أنه من الضرورى أن أشير إلى العوامل التى جعلت هذه الدراسة – رغم ظهورها فى ثوب عالى – تخرج من قلب العالم الرأسمالى وفى هذه المرحلة بالتحديد . هناك عاملان رئيسيان يكمل أحدهما الآخر ، ويتعلق أولهما بالأزمة التى تعانى منها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، استحكمت حلقاتها فى منتصف الستينات بعد استكمال حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث لمهامها الوطنية مما أتاح امكانية ظهور اجتهادات ورؤى فكرية وسياسية تسعى الى إنجاز مهام المرحلة الثانية لحركة التحرر الوطنى خصوصا فى المجال الاقتصادى والثقافى . أما العامل الثانى الذى يكمن وراء ازدياد نشاط النماذج الدولية فى حقبة السبعينيات فهو يتعلق بظهور تكتلات جديدة على المسرح الدولى تبلور

وتحاول تجسيد مصالح شعوب العالم الثالث على شكل نماذج بديلة للتنمية ودعوات تطالب يمزيد من العدالة والتكافئ في علاقاتها مع الدول الرأسىمالية الصناعية المتقدمة ، وأبرز مثال على ذلك مجموعة السبعة والسبعين وكتلة عدم الانحياز . مما بات يهدد وبصورة ملحوظة مصالح مجمل النظام الرأسىمالي العالمي الذي يتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات بالاضافة إلى الحكومات الغربية منفردة أو مجتمعة . ومن هنا يمكن تفسير سر تسارع العديد من الهيئات الغربية إلى تقديم هذه النماذج التي زعمت لنفسها صفة العالمية . فقد تتابعت حركة النماذج العالمية في مجال الدراسات المستقبلية بعد ظهور < حدود النمو > في بداية السبعينيات ، ورغم سمة العالمية التي تدثرت بها . إلا أن معظمها اتسم بالطابع الجزئي سواء ما يتعلق بالنطاق الجغرافي أو المدي الزمني أو المتغيرات التي شملتها هذه النماذج .

وسعيا إلى التمييز بين هذه النماذج فإننا سوف نحتكم إلى مجموعة من المعايير نوجزها على النحو التالى:

- ١ النطاق الجغرافي للدراسة .
 - ٢ الأفق الزمني للدراسة .
- ٣ هدف الدراسة < استكشافي أم استهدافي > .
- ٤ المتغيرات التي يركز عليها النموذج المستقبلي .
 - ه الأساليب المنهجية المستخرمة .
- ٦ الهوية الأيديواوچية للنموذج سواء كانت معلنة أو متضمنة .

وفى ضوء هذه المعايير يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من النماذج العالمية للدراسات المستقبلية وتتلخص فيما يلى:

النمط الأول: ويتضمن النماذج التي تم تقديمها في إطار الهيئات والمنظمات والحكومات الفربية. ويشمل ثلاثة أنواع من النماذج قدمت على أنها نماذج أنساق كلية للعالم وظواهره الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى الاسهام في حل مشكلات العالم من خلال استكشاف أفاقه المستقبلية وتشابكاته المختلفة. وينتمي إلى هذا النوع تقرير < حدود النمو > الذي قدمه نادي روما ، ويمثل هذا الجهد محاولة رائدة في ذلك الوقت ، وقد تناول العالم على أنه كتلة واحدة متجانسة ذات حدود طبيعية ثايتة . وقد أكد أصحاب هذا النموذج على أن النمط الحالي للنشاط الانتاجي والتعامل مع البيئة يقودان إلى الانهيار ، ومن أجل تفادي هذا المصير يقترح فورستر وميدوز وضع

حدود اختيارية النمو تتمثل في ضبط النمو السكاني في العالم الثالث وتحجيم التوسع الرأسمالي بهدف تحقيق التوازن المستقبلي المنشود (٢٥) .

وعند محاولة تطبيق المعايير السابقة على هذا النموذج الذي عرف < بحدود النمو > نلاحظ أنه قد تناول العالم ككل من ناحية النطاق الجغرافي . أما الأفق الزمني فقد امتد إلى مائة عام بينما اقتصر هدف الدراسة على الاستطلاع فحسب مع طرح سيناريوهات مختلفة للنمو . وقد اقتصر النموذج على مجموعة من المتغيرات هي السكان والطاقة والموارد الطبيعية والانتاج الزراعي وغير الزراعي وتلوث البيئة . أما الأساليب المنهجية فقد اعتمدت هذا النموذج على ما يسمى بديناميكية الانسان ، ومما يحسب لهذا النموذج إسهامه المنهجي في بناء نماذج الأنساق الكلية التي يعتبرها المتخصصون إضافة علمية جوهرية في هذا المحال (٢٦) .

ولعل أبرز المآخذ على هذا النموذج ادعاؤه الحياد ومحاولة إخفاء هويته الأيديولوچية(*) ومحاولة ادعاء البعد عن المعالجات الجزئية مما أدى إلى وقوعه فى أخطاء جوهرية أثارت حوله موجة من الانتقادات الحادة . وخصوصا أنه تعامل مع العالم كوحدة متجانسة متجاهلا الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياق التاريخي للأقاليم والمناطق المختلفة . فضلا عن تركيزه على عدد محدود من المتغيرات مما جعله عاجزا عن تقديم صورة وأضحة عن مستقبل المناطق الجغرافية المختلفة في العالم . كما أن البيانات والمعلومات التي عذى بها الكومبيوتر كانت تفتقر إلي الدقة والشمول .

النوع الثانى: من النماذج < نموذج ميزاروفيتش وبستل >(**). انبثق هذا النموذج من قلب الانتقادات التى وجهت إلى النموذج الأول < حدود النمو > . وقد حاول هذا النموذج تلافى السلبيات المنهجية والثغرات الخاصة بمحدودية النطاق الجغرافي وضالة المتغيرات التى شابت النموذج الأول . ولذلك اهتم ميزاروفيتش وبستل بتقديم صيغة تفاعلية جديدة بين الانسان والحاسب الألكتروني من خلال بناء نسق يعتمد على التقسيم الأفقى للعالم < قسم العالم إلي عشر مناطق > بالاضافة إلى التقسيم الرأسي الذي يتفاعل بين مستويات متعددة فردية وجماعية واقتصادية وجغرافية .. الخ ، وقد تضمن هذا النموذج تفاصيل أكثر عمقا وتنوعاً غير أن نتائجه لم تختلف اختلافا جوهريا عن نتائج فورستر وميدوز في النموذج الأول . فقد التزم هذا النموذج بنفس الأفق الزمني الذي يتعدى القرن العشرين كما اقتصر على الهدف الاستطلاعي الذي يطرح سيناريوهات

مختلفة للنمو، ولكنه استعان بأسائيب منهجية أفضل من النموذج السابق تمثلت في استخدام أساليب الاقتصاد القياسي وتحليل المدخلات والمخرجات علاوة على تحليل الأنساق من خلال تفاعل التقسيم الأفقى والرأسي للعالم ومكوناته الجغرفية والبشرية والاقصادية ، وتميز نموذج ميزارفيتش ويستل في أنه يقدم صورة أقل قتامة لمستقبل العالم ، وإن كانت نتائجه تشير إلى حتمية حدوث الانهيار ولكن ليس بصورة كلية ، ومن أجل تفادي هذا الانهيار يقترح نفس الافتراحات التي طرحها النموذج الأول والتي تتمثل في ضبط نمو السكان في العالم الثالث ويضيف إليها اللجوء إلى الأساليب التعاونية على المستوى الدولي مثل اقتراح قيام نظام اقتصادي عالمي جديد ، ويعطى النموذج أمثلة محدة لأنواع التعاون المطلوب وممارستها بين الدول الرأسمائية الصناعية المتقدمة والدول التابعة (٢٧) .

والواقع أن هذا النموذج الذي تميز عن سابقة بالتعقيد المنهجي وتعدد المتغيرات التي تناولها لم يختلف بصورة جوهرية عن سابقة ، ويرجع ذلك إلى سبيين أولهما أيديولوچي وهو أن كلا النموذجين يتطلعان إلى تحقيق هدف واحد هو إنقاذ مستقبل الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة على حساب شعوب العالم الثالث ، والسبب الثاني منهجي يتعلق بطبيعة المناهج الرياضية القاصرة عن التعبير عن التعقيدات الاجتماعية التي تعد جوهرية بالنسبة للداسات المستقبلية .

المتوع الثالث: نموذج ساروم Sarum ، لقد تم تصميم هذا النموذج تحت إشراف هيئة البيئة البريطانية وذلك من أجل تدارك الثغرات التي شابت النماذج السابقة وخصوصا ما يتعلق بعدم وضوح مناهجها من ناحية وعدم شمول ودقة بياناتها من ناحية أخرى ، ويقسم هذا النموذج العالم إلى ثلاث مناطق عالمية تختلف من حيث معدلات دخول الأفراد وهي على التوالى: الولايات المتحدة ثم الدول الصناعية المتقدمة وأخيرا الدول النامية والصين ، ولا يختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين سواء من حيث الأفق الزمني أو الأساليب المنهجية . ويتميز عنهما في أنه لا يشترط ضبط النسل بنفس الصورة التعسفية التي ركز عليها كل من ميذوز وميزاروفيتش . كما أهمل بعض القضايا العالمية التي ركزت عليها الأخران مثل تلوث البيئة . وقد ركز على دراسة أهمل بعض القضايا العالمية التي ركزت عليها الأخران مثل تلوث البيئة . وقد ركز على دراسة امكانيات التوسع الأفقى والرأسي الزراعة ، ولذلك طرح نتائج تتميز بالتفاؤل بالنسبة لمستقبل الغذاء في العالم الثالث (٣٨) .

وبهذا النموذج ينتهى النمط الأول من النماذج العالمية وقد تضمن ثلاثة نماذج طرحت في أطار الهيئات والحكومات الغربية وقد تباينت قليلا في أساليبها المنهجية وقاعدة البيانات التي

اعتمدت عليها ، ولكنها تميزت بسمه رئيسية هي أنها استهدفت المحافظة على النظام الدولي الراهن في إطار العلاقات والمصالح الرأسمالية الدولية القائمة .

النعط الثانى: ويتضمن نموذجا واحدا يمثل العالم الثالث طرحته مجموعة أمريكا اللاتينيه وعرف باسم نموذج باريلوتشى (*). وخلافا النماذج الغربية التي حاوات إخفاء وجهها الأيديولوچي بادعاء الحياد والموضوعية فإن القائمين على هذا النموذج قد طرحوا منذ البداية انتماءهم لعالم الثالث وتبنيهم لروية مخالفة بصورة جذرية لمنظور أصحاب تقرير (حدود النمو)، وقد أعلنوا ذلك خلال الندوة التي عقدها نادى روما في البرازيل لمناقشة هذا التقرير الذي وضعه فورستر وميدوز وقد تركزت انتقاداتهم على الجوانب التالية:

ا – توصيف الأوضاع الراهنة في العالم والخاصة بحالة البؤس والجوع وسائر الأزمات الحياتية التي يعانى منها ثلثا البشرية في العالم الثالث هي أمر واقع ولسنا في حاجة إلى نماذج رياضية للتنبؤ بها ، وإن ربط حالة البؤس بفكرة الانهيار مغالطة كبرى لأن المجموعة القليلة من الدول الرأسمالية المتقدمة تمارس الاسراف في استهلاكها للموارد مما ينذر بحدوث الانهيار .

٢ - إن الحدود الطبيعية التي ادعت النماذج العالمية ثباتها لا تتسم بالصرامة التي بشر بها تقرير حدود النمو . وأنه يمكن تجاوزها والتغلب عليها إذا ما اتبعت سياسات معينه لتفادى انهيار النسق العالم تضع في اعتبارها مصالح الشعوب المنسية في العالم الثالث .

٣ - إن الاقتراحات التي جاءت في تقرير < حدود النمو > تهدف إلى نحقيق التوازن والمقصود بها استمرار الفوارق الاجتماعية الراهنة بين الفقراء والأغنياء على مستوى الدول والأف اد (٢٩).

وقد قسم هذا النموذج العالم إلى أربع مناطق: واحدة تشمل الدول المتقدمة < الرأسمالية والاشتراكية > وثلاث تشمل القارات الثلاث ، وهو يتكون من ثلاث أنساق فرعية هي السكان والغذاء والموارد الاقتصادية . ويتميز هذا النموذج عن النماذج السابقة في الهدف إذ ألزمت مجموعة باريلوتشي نفسها بوضع نموذج عالمي معياري لا يهتم بالتنبؤ بما سوف يحدث إذا استمرت التوجهات الراهنة في النظام العالمي ، وإنما اهتمت برسم طريق يساعد على التوصل إلى إشباع العاجات الأساسية لشعوب العالم خلال ستين عاما بدءا من عام ١٩٨٠ ، وذلك بشرط تخصيص ٢٪ من إنتاج العالم المتقدم للمساعدة غير المشروطة لشعوب اسيا وأفريقيا ، وبهذا تسقط الحجة الزائقة التي اعتمدت عليها النماذج الأخرى والتي تشترط تنظيم النسل في العالم الثالث من أجل تفادي لا نهيار المتوقع للنسق العالم الراهن .

وتتمثل القضية المحورية لهذا النموذج في تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لشعوب العالم الثالث، ويحدد القائمون على هذا النموذج ملامح المجتمع الجديد الذي يعتمد على العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية، وتختفي فيه أشكال السيطرة الفردية القائمة على امتلاك وسائل الانتاج وأشكال الاستهلاك المبالغ فيها ويتم تخطيط الانتاج الذي يفي بالحاجات الأساسية للسكان طبقا لبرامج تنموية تستهدف تحقيق مصالح مختلف الجماعات السكانية دون تمييز.

ويتميز نموذج أمريكا اللاتيتية باستخدام أساليب منهجية جديدة تعتمد على بحوث العمليات والاقتصاد والقياسى وما يسمى بالأساليب الأمثلية . كما أن الأفق الزمنى الذى التزم به النموذج يرتبط بالمدى الذى يتحقق خلاله إشباع الحاجات الأساسية للسكان (٤٠) ، وقد تم نشر هذا النموذج في تقرير تحت عنوان < كارثة أم مجتمع جديد > عام ١٩٧٦ .

النبط الثالث : <١> نموذج الامم المتحدة < ليونتيث > :

ينطلق هذا النموذج من استراتيجية التنمية العالمية التى تبنتها الأمم المتحدة عام ١٩٧٠ لعقد التنمية الثانى . وتم تقسيم العالم فى هذا النموذج إلى ١٥ منطقة لكل منها جدول < مدخلات ومخرجات > يضم ٤٨ قطاعا ، ويتم الربط بين مناطق العالم من خلال قنوات التجارة الدولية فى حوالى أربعين فئة من السلع والخدمات ورؤوس الأموال . وقد تركزت محاور النموذج حول مجموعة من التغيرات شملت تفاوت مستوى المعيشة بين القطاعات المتقدمة والأقل تقدما من البشرية فى ضوء مشكلات الغذاء والتلوث والطاقة والزراعة والتجارة الدولية . وقد طرح النموذج تصورات مستقبلية للاقتصادية على المستوى العالمي، وتبدأ من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٠ (١٤) (*) ، وقد أكد هذا النموذج على ماسبق أن أشرنا اليه في نموذج أمريكا اللاتينية على عدم وجود حواجز طبيعية تحول دون التنمية الشاملة والمستقلة في العالم الثالث ، وأكد أن الحواجز هي — أساسا — سياسة — اجتماعية ومؤسسية .

(٢)نـمـوذج المستقبلات الدوليـة:

تعتبر الدراسة المستقبلية ذات الطابع العالمي التي عرفت باسم (Interfutues) أو (ثنايا المستقبل) (٤٢) أحداث الدراسات المستقبلية التي تم إجراؤها على المستوى الدولي تحت إشراف

منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وقد ركزت على استشراف الأفاق المستقبلية التطور الاقتصادى للدول الصناعية المتقدمة في إطار علاقاتها بالدول النامية ، وقد قسمت هذه الدراسة العالم إلى ١٣ منطقة واهتمت بقضايا الطاقة والتصنيع واستيراد التكنولوچيا الرأسمالية ومجالات الاستثمار الخارجي والزراعة وخصوصا الانتاج الغذائي . وقد تضمنت كل منطقة من مناطق العالم ١١ قطاعا . وخلافا للنماذج السابقة حاولت هذه الدراسة التقليل من الاعتماد على الأساليب الكمية كما ركزت على المعوامل الاقتصادية والتكنولوچية مع عدم إغفال الجوانب الاجتماعية وانتهت بمجموعة من التوصيات في إطار سيناريوهات بديلة للمستقبل تبدأ من عام ١٩٧٥ وحتى نهاية القرن الحالى . ومن أبرز التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة ضرورة قيام الدول الصناعية المتقدمة بتقديم العون اللازم للدول النامية كي تصل إلى مرحلة الاكتفاء التكنولوچي من خلال خلق التكنولوچيات الملائمة لاحتياجات وظرف مجتمعاتها (٤٣).

ونقف عند هذا النموذج الذي يمثل نهاية سلسلة من النماذج العالمية لدراسة المستقبليات التي توالت حلقاتها مع بداية السبعينيات . ويلاحظ أن الدول الاشتراكية لم تسهم بصورة مباشرة في مجال النماذج العالمية رغم وجود العديد من الكفايات النقدية في هذا الموضوع . كما أن هناك مجموعة من العلماء في الدول الاشتراكية قد قدموا إسهامات بارزة في مجال المستقبليات وأبرزهم العالم السوفيتي ايجور لادا وجفيشياني رئيس المعهد الدولي لتحليل لأنظمة في فيينا ، وأيضا العالم الرياضي المعروف جلرفاني ، ولكن اقتصرت جهودهم على الدراسات المستقبلية في إطار النظم الاشتراكية التي تعتمد على التخطيط المركزي . وإن كان ذلك لم يحل دون ملاحظاتهم النقدية على موضوع النماذج العالمية ، ويبرز في هذا المجال ما قدمه بعض علماء الدول الاشتراكية عن قصور العائد العلمي لهذه النماذج لأسباب أيديولوچية ومنهجية .

فقد أشار العالمان الرومانيان يوييز وسلاك إلى تأثير الانتماء الأيديولوجي لصناع النماذج علي مجمل معالجاتهم المنهجية سواء فيما يتعلق بالفروض أو أساليب ومستويات التحليل ونوع المتغيرات التي يركزون عليها وبالتالي على النتائج والتوصيات التي يطرحونها.

وقد قام فريق سوفيتى بقيادة العالم جلوفانى بإعادة دراسة لنموذج نادى روما فتوصلوا إلى نتائج مخالفة تماما لما جاء في التقرير المعروف بحدود النمو (٤٤).

والواقع أن تحير الهيئات التي أشرفت على هذه النماذج قد انعكس بصورة جلية في النتائج التي استهدفت - رغم الجهد العلمي المبذول فيها - تكريس العلاقات الدولية بصورتها الراهنة

ماعدا النموذج الذى ينتمى لأمريكا اللاتينية ، وقد برز كصوت وحيد يطرح أواويات وقضايا واحتياجات شعوب العالم الثالث ومن هنا تبرز الحاجة إلى استنهاض القدرات والكفاءات الفكرية لدى علماء ومفكرى العالم الثالث للاسهمام بصورة جادة في هذا الجدل الدائر حول المستقبليات والبدائل المستقبلية ، وإلا فليس أمام شعوب العالم الثالث سوى مزيد من تعاسات التبعية ومواجعها.

الدر اسات المستقبلية في اطبار المدارس المعباصيرة المبدرسة البقر نسية:

تتميز المدرسة الفرنسية في الدراسات المستقبلية بالنشأة ذات الطابع الفلسفي والفكرى . فقد خرجت من أعطاف الفلسفة الوجودية وروادها من المفكرين الفرنسيين البارزين مثل جان بول سارتر وقد جاحت هذه النشأة مواكبة لانتهاء الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من مرارات وتداعيات وجدانية أليمة ، وقد لعب الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر دورا حاسما في بلورة النظرة إلى المستقبل من خلال المحاضرات والكتابات التي قدمها في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وقد شهدت الخمسينيات نشأة علم المستقبل من خلال الجهود التى بذلها جاستون برجيه وزملاؤه حيث استخلص المفهوم الوجودى عن مسئولية الفرد وحريته فى تشكيل حياته ، وحاول تطبيقها على الشعب الفرنسى كوحدة جماعية منسجمة وقادرة على إعادة تشكيل المجتمع الفرنسى الذي عانى من ويلات الحرب العالمية الثانية إلى حد التعرض للدمار الشامل . وقد تبلورت جهود برجية فى إنشاء المركز الدولى علم المريادة فى باريس عام ١٩٥٧ (٥٥). ويمثل هذا المركز حجر الزاوية فى الدراسات المستقبلية فى فرنسا حيث تابع تلاميذ برحيه وزملاؤه الجهود الرائدة التى بذلها فى حقل المستقبليات وخصوصا جوفينال صاحب الكتاب ، اشهير < قدر الحدس > الذى صدر فى منتصف الستينيات .

المدرسة الامريكية والدراسات المستقبلية

بينما بدأ الاهتمام بالمستقبليات في فرنسا في الاطار الفلسفي والأديولوچي ثم انتقل إلى القضايا الاجتماعية والسياسية ، لوحظ أن الاهتمام بالمستقبل بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية في المجال العسكري ثم انتقل إلى المجال السلمي حيث شمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية ثم

تجاوز ذلك إلى الميادين العلمية والتعليمية حيث توجت جهود الرواد المستقبليين بإنشاء العديد من الجمعيات والمعاهد العلمية لدراسة المستقبليات وتدريسها بالجامعات.

وترجع البداية الأمريكية في حقل الدراسات المستقبلية إلى فترة الحرب العالمية الثانية ، حيث بددت تطورات الحرب وأحداثها الوهم الذي كان يسيطر على المسئولين الأمريكيين في أن الموقع الجغرافي المتميز القارة الأمريكية قد يجنبهم مخاطر الحروب التي قد تندلع في أية لحظة في سائر مناطق العالم . ومن هنا جاحت البداية في المجال العسكري حيث كانت مصحوبة بالرغبة في تطوير أساليب الدفاع والحماية العسكرية . ويمثل استطلاع كارمان المعروف باسم < نحو آفاق جديدة > ، والذي صدر عام ١٩٤٧ الحلقة الأولى في سلسلة الدراسات الاستطلاعية التي تم إجراؤها للتعرف على الامكانيات الدفاعية للولايات المتحدة ، وقد انتهت هذه الدراسات بتأسيس أول مركز للاستطلاع التكنولوچي البعيد المدى للجيش الأمريكي (٢٦).

ثم تطور الاهتمام في هذا الميدان وانتقل إلى مجال الفضاء على مشارف الخمسينيات . وقد شهدت هذه الحقبة < الخمسينيات > بدء ظهور مشروعات مدنية تركز على الدراسات المستقبلية في الميادين الاجتماعية والتعليمية وهنا يبرز الدور الريادي الذي قامت به مؤسسة راند الأمريكية حيث قامت بتشجيع مجموعة من العلماء والدارسين حيث قاموا بإعداد من المشروعات البحثية التي تتناول الاحتمالات المستقبلية لبعض القضايا الحيوية بالنسبة للسوق الأمريكية والتعليم والصحة والسكان وأساليب الحياة الاجتماعية .

وفي إطار هذا المشروع الرائد ظهرت المحاولات الجادة لتأصيل الأسس العلمية والمنهجية لعلوم المستقبل، ففي نهاية الخمسينيات وطول حقبة الستينيات شهد المجتمع الأمريكي توالى ظهور العديد من الدراسات التي شكلت فيما بعد البنية الأساسية لما يسمى بالمدرسة الأمريكية في المستقبليات، وقد تجمد ذلك في تأسيس معهد المستقبل عام ١٩٦٨، وقد تزعم هذا العمل العالم الرياضي الأمريكي أولاف هلمر، وجاء في بيان التأسيس لهذا المعهد أنه يهدف إلى استكشاف الامكانيات المستقبلية للمجتمع الأمريكي أولا ثم المجتمع الدولى، وأيضا يهدف إلى رسم صورة علمية للمستقبل المرغوب في تحقيقه بالنسبة للأمريكيين (٢٤) ويمثل معهد هدسن نقلة هامة في علمية للمستقبل المرغوب في تحقيقه بالنسبة للأمريكيين (٢٤) ويمثل معهد هدسن نقلة هامة في مسار الدراسات المستقبلة بالولايات المتحدة سواء في نوع الدراسات التي قدمها خصوصاً في المجال العسكري والاستراتيجي أو الاضافات المنهجية التي تمثلت في استحداث أسلوبين جديدين

فى الدراسات المستقبلية عرفا باسم لبناريو والمستقبل البديل (٤٨). وقد راج استخدام هذين الأسلوبين فى السنوات الأخيرة من قبل الباحثين المستقبليين الذين ينتمون لكافة التخصصات وللمدارس العلمية المتباينة.

وقد شهدت السبعينيات ظهور العديد من الهيئات والمعاهد المتخصصة في الدراسات المستقبلية امتدت على الساحة الأمريكية شمالا وجنوبا ومن أبرزها معهد نيويورك للمستقبليات والجمعية العالمية لدراسة المستقبل World Future Study. كما بدأت المحاولات لادخال الدراسات المستقبلية ضعمن المناهج الدراسية في المدارس والمعاهد والجامعات . ويرى البعض أنها تبلغ حاليا مقررا دراسيا موزعا على ١٨ ولاية أمريكية (٤٩).

وغطت الدراسات الأمريكية عن المستقبل الاقتصادى والتكنولوچي للعالم الأوساط العلمية المتخصيصية وبدأت تنتشر في دول العالم الثالث.

ومن أبرز الإسهامات المنهجية التي قدمتها المدرسة الأمريكية في مجال البحوث المستقبلية أسلوب < دافي > Delphi Method الذي يمثل رؤية عصرية الدور الذي كان يقوم به كهنة معبد دافي في الحضارة اليونانية القديمة بالنسبة للتكهن بالمستقبل ، وقد أصبح هذا الأسلوب لصيقا بالدراسات المستقبلية وخصوصا أن استحداثاته المتنوعة في إطار هذه الدراسات قد أعطى عائدا خصبا في مجال التنبؤات التكنولوچية والاجتماعية ، ويرجع ذلك إلى أنه يجمع بين أكثر من أسلوب من أساليب الدراسات المستقبلية ، فهو يجمع بين الأسلوب الحدسي والاستطلاعي والمعياري ، ويمكن تطبيقه على مراحل وفي كل مرحلة يمثل خطوة متقدمه منهجيا عن تلك التي تسبقها سواء في جمع البيانات أو تحليلها واستخلاص مؤشراتها المستقبلية (٥٠). وقد أثبت هذا الأسلوب أهميته وفاعليته في جمع وتحليل المعلومات خصوصا في الميادين التي لا تتوافر لها قاعدة عريضة من المعلومات .

المدرسة السوفيتية وبحوث المستقبليات

هناك فروق جذرية تميز المدرسة السوفيتية كرائدة التوجه والتطبيق الاشتراكى العلمي المستند إلى النظرية الماركسية اللينينية عن المدارس الغربية التى تلتزم النهج الرأسمالى مثل المدرسة الفرنسية والأمريكية في حقل الدراسات المستقبلية ، ويرجع ذلك إلى أن التخطيط المتوسط والطويل المدى يعد سمة بارزة تلتزم بها كافة النظم الاشتراكية ، حيث تقوم بتطبيقه من خلال

مجموعة من السياسات المتكاملة والمتاحة لها كسلطة مركزية تمتلك في مجال التطبيق إمكانيات كبيرة للتسيير والمتابعة وخلق الظروف الموضوعية لتحقيق هذه السياسات ، ولذلك فالتخطيط طويل المدى يجد لنفسه مكانا بارزا في مجموعة الدول الاشتراكية التي تمارس قدرا كافيا من التدخل المركزي في الحياة الاقتصادية والثقافية ، وهو يحتاج إلى خلفية أعرض في نوعيتها وأطول في مداها من الاسقاطات والتنبؤات والتحليلات المستقبلية . وتمثل هذه الخلفية حجر الزاوية في رسم المسارات المسقبلية الأكثر استقرارا ، كما أنها تفيد كثيرا في التنبه إلى المخاطر والاختناقات المفاجئة مما يساعد على رسم السياسات الكفيلة بنجنب هذه المخاطر في الوقت الملائم (٥١).

وقد بدأ الاتحاد السوفيتي في تطبيق هذه السياسة في منتصف الخمسينيات حيث أدرجت كجزء من برنامج الحزب ثم تم اقرارها عام ١٩٦١ وتوالت بعدها الطقات المتتابعة من الخطط الخمسية.

ولم يتسع هذا البرنامج سواء من حيث مداه الزمنى وأفاقه التطبيقية إلا فى حقبة السبعينيات وتمثل السنوات الخمس الماضية < ١٩٨١ - ١٩٨٥ > الفترة الثالثة التى تم خلالها تطبيق هذا الأسلوب حيث كانت خطط النمو الاقتصادى مسبوقة بدراسات خاصة بالتخطيط طويل المدى . وقد أسفرت هذه الدراسات عن وضع البرنامج الشامل للتقدم العلمى والتكنولوچى الذى تم توريعه على ثلاث فترات زمنية :

تمتد الفترة الأولى: حتى عام ١٩٩٠ ، وقد أجريت الدراسات الماصة بها على ضوء ظروف عامى ١٩٧٧ - ١٩٨٠ للاستفادة منها في إعداد الخطة الخمسية ١٩٧٧ - ١٩٨٠ .

وتمتد الفترة الثانية : حتى عام ٢٠٠٠ ، وقد أجريت الدراسات الخاصة بها على ضوء ظروف عامى ١٩٨٨ - ١٩٧٨ للاستفادة بها في الخطة الخمسية ١٩٨٨ - ١٩٨٨ .

أما الفترة الثالثة : فهى تمتد حتى عام ٢٠٠٥ ، وقد أجريت الدراسات الخاصة بها على ضوء ظروف عامى ١٩٨٨ – ١٩٩٠ للاستفادة بها في الخطة الخمسية ١٩٨٦ – ١٩٩٠ .

وقد أشرف على هذا البرنامج لجنة مؤقتة تابعة لأكاديمية العلوم السوفيتية ، ثم تولاه بعد ذلك المجلس العلمى الذى تأسس عام ١٩٧٦ ممثلا الأكاديمية العلوم السوفيتية ولجان الدولة للعلم والتكنولوچيا ، وهى تهتم أساس < بالتنبؤ فى المجالات العلمية والتكنولوچية والاقتصادية والاجتماعية ، وتتكون من وحدات قطاعية ولجان إقليمية وفقا للتخصصات المختلفة (٥٢).

ومنذ نهاية السبعينات < ١٩٧٩ > أصبح هناك شرط أساسى يقضى بأن كل خطة خمسية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد السوفيتي لابد أن تكون مسبوقة بتخطيط طويل المدى يتراوح بين ١٠ - ١٥ سنة قادمة ، بحيث يرتبط هذا التخطيط بالخطط السابقة عليه في إطار البرنامج الشامل التقدم العلمي والتكنواوجي لمدة ٢٠عاما مقبلة ومنذ ذلك الحين أصبحت الدراسات المستقبلية تمثل الخلفيه الأساسية للبرنامج الشامل حيث توضع خطط التنمية ، وتقاس فاعلية البرامج والمشروعات والحلول الإدارية والتنظيمية الضاصمة بهذه الخطط في إطار تنبئ شامل. وتتميز هذه الفترة بنشوء لجنة متخصصة ومتنوعة للدراسات المستقبلية على مستوى مركزي ، ولها فروع في شتى جمهوريات الاتحاد السوفيتي وقد عرفت باسم لجنة مشكلات التقدم العلمي والتكنولوچى ، وتختص هذه اللجنة بدراسة المشكلات النظرية والتطبيقية في مجال الدراسات المستقبلية والتنبؤ الاقتصادي والاجتماعي عي المستوى المحلي والعالي (٥٣). هذا وتعد مجموعة فيلينيس < Vilnius > التي تضم بعض العلماء السوفيت في مجال التنبؤ من أشهر فرق البحث في مجال المستقبليات ، وقد أحرزت تقدما محسوسا في التوصيل إلى بعض المعايير المنهجية الخاصة بالتنبؤ الاقليمي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية (٤٥). كذلك لوحظ أن علماء المستقبليات في مناطق منسك وليننجراد وريجاقد شاركوا في هذا الإنجاز العلمي . وقد أشار هؤلاء العلماء إلى أهمية البدء بتشخيص أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأقاليم ثم وضع نظام للأولويات يليه البدائل المكنة لتحقيق هذه الأهداف في إطار الموارد المتاحة . كما توصلوا إلى إعداد نماذج كلية تشمل التشابكات المختلفة باختمالاتها المتعددة في مجالات التنمية كي يتاح اختيار أكثر العناصر كفاءة وفاعلية من بينها لتحقيق الأهداف المطلوبة. وقد ساعدت هذه الإنجازات في تطوير دراسات التنبؤ المعياري كما أبرزت أهمية الدراسات الاستكشافية في مجال المسقبليات.

ويلاحظ أن دراسات التنبؤ في مجالات العلم والتكنولوچيا قد حققت درجة عالية من لتقدم في التحاد السوفيتي ، بينما لم تزل الأبحاث في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والجغرافية في طور التطوير ، وخصوصا ما يتعلق بالجوانب التي تحدد < ماقبل التنبؤ > مثل الهدف اوالمشكلة البحثية والأولويات والفروض والمدى الزمني والطرق والتنظيم الخاصة بهذه البحوث التنبئية حيث تتدخل القيم والأهاف في رسم صورة المستقبل المرغوب في تحقيقه (٥٥).

والوقع أن الاهتمام الأكبر لعلماء التنبؤ السوڤيت يتحه إلى الجوانب النظرية والمنهجية والفلسفية للتنبق. وهناك مجوعة من الأشكاليات المنهجية والنظرية الخاصة بالتنبؤ كمجال متميز في حقل المستقبليات تستحق أن يتوقف عندها العلماء والباحثون مثل تحديد العلاقة المنهجية بين الوظائف الوصفية والتفسرية والتنبؤ العلمي ، وكذلك المحددات الرياضية والاجتماعية والتاريخيه للتنبؤ ومكانة التنبؤ في إطار الدراسات التحليلية والاستكشافية (٥٦). هذا ويتجسد الاهتمام السوفيتي بالدراسات المستقبلية في مجموعة من النشاطات العلمية المنظمة التي تتمثل في تنظيم مجموعة من السيمنارات الخاصة ببحوث المستقبل وأبرزها سيمنار ليننجراد الخاص بالتنبؤ العلمي والتكنولوچي في المجال الصناعي ، وهذا السيمناريتم تنظيمه سنويا منذ عام ١٩٧١ . وهناك ندوة كييف التي تجتمع مرة كل عامين منذ عام ١٩٦٧ ، والتي تضم ألف مشارك تقريبا وهي تركز أيضا على التنبق في المجال العلمي والتكنولوچي . وهناك سيمنار توفسيرسك السنوي وهو يتهم بمتابعة مشكلات الثبات في التنبق . أما سيمنار منسك فهو يختص بالتنبق في مشكلات المدن . بينما يختص سيمنار فيلينيس بالتنبؤ الإقليمي ، ويختص سيمنار ريجا بوسائل التنبؤ ، ويركز سيمنار موسكو على التصميم ، ومن أبرز المجلات العلمية المتخصصة في بحوث المستقبل جورنال موسكو الشهرى وهو الوحيد الذي يغطى نطاقا واسعا من بحوث المستقبل. هذا عدا النشرات العلمية الدورية التي تصدرها السيمنارات السابقة الذكر والتي تتضمن أحدث البحوث في مجال المستقبليات ودراسات التنبق.

لقد استمرت الأبحاث المستقبلية في الاتحاد السوفيتي تعانى من النقص الشديد في المراجع والمنشورات الأكاديمية ، الأمر الذي شكل إعاقة لعمليات التدريب ، إلا أن هذه العقبة تم التغلب عليها إلى حد مامن خلال أول كتاب عام يختص بالتنبؤ الذي أعده أعضاء المجلس القومي للجمعيات العلمية والتقنية المعنية بعمليات التنبؤ العلمي والتكنولوچي – ولم يزل هذا الكتاب يستخدم كمرجع في التنبؤات العامة ، وأيضا يستخدم كمرجع التدريب المتخصص (٧٥).

ويبدأ الكتاب بمقدمة تهدف إلى إعطاء خلفية عامة عن التنبؤ ويعقب هذه المقدمة إشارة إلى التاريخ الخاص بدراسات المستقبل والتصورات الاجتماعية ومختلف مراحل ابحاث الدراسات الخاصة بالمسقبل في مختلف الأقطار .

ويعد هذا الكتاب بمثابة تقرير دقيق عن الأساليب المنهجية التنبؤ وتطبيقاتها النوعية في مجالات الحيولوچيا ، البيولوچيا ، الطب ، الجغرافيا ، والايكولوچيا ، الفضاء ، العلم والتكنولوچيا ،

الاقتصاديات ، علم النفس ، علم الاجتماع ، الديموجرافيا ، الانتوغرافيا ، المعمار ، التربية ، الثقافة والفنون ، الدولة والقانون ، السياسة ، القانون الدولي والعلوم العسكرية .

وبالكتاب ملحق يتضمن معلومات أساسية عن المعاهد الرئيسية الخاصة بالتنبؤ على مستوى العالم ، كما يتضمن جزءا عن التجرية السوفيتية في مجال التنبؤ القطاعي ، وقاموس اصطلاحي وبيليوجرافيا عن الإسهامات الإئيسية في مجال التنبؤ في بحوث المستقبل التي ظهرت في الفترة من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٨٠ باللغات الرؤسية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية والبلغارية والمجرية والبولندية والرومانية والتشيكوسلوفاكية .

الإسهامات العربية في حقل الدراسات المستقبلية

لاشك أن ما يبدو على الساحة العربية من افتقاد شبه تام للرؤية المستقبلية تتمثل في مجموعة من السمات تضع الوطن العربي في هذه المرحلة من تاريخه ، وبكل ما يزخريه من ثروات بشرية وطبيعية ، وما يحمله من تراث حضاري ، وما يواجهه من تحديات داخليه وخارجيه وما يتعرض له من هدر لاعقلاني لامكانياته الهائلة المادية وغير المادية . كل هذه السمات وغيرها تضع الوطن العربي كله أمام مأزق تاريخي مخيف يوحي باحتمالات الانقراض التدريجي أو الاستمرارية والبقاء ، ولكن بشروط محددة لا تقبل المساومة تنحصر في حقيقة واحدة ساطعه هي الاهتمام بالمستقبل ليس من خلال التطورات التقليدية التي تنمح للظروف وللدخلاء والطامعين إمكانية تشكل المستقبل العربي عوضا من أبنائه ، وليس من منطق الرؤي الجزئية ذات الأطر القطرية الضيقة ، وليس من خلال استيراد لتكنولوچيا العالمية ، بل الابد أن تتولاها عقول عربية تستوعب بالمعايشة وليس من خلال العقل عبرة التاريخ العربي الحديث والمعاصر وخلاصة الواقع العربي الراهن بما يطرحه من إمكانيات التقدم وقدرات خلاقة لتجاوز مواطن العجز الكامنة في التراث وأنماط الحياة يومية وأساليب الفكر والسلوك المهيمنه على الأمة العربية أفراد وجماعات .

ولقد تجاوزت معظم البلدان العربية مرحلة التنمية القائمة على مشروعات جزئية متفرقة ، واهتمت بإنشاء أجهزة ووزارات للتخطيط ، وهناك إثنتا عشرة دولة عربية تبنت سياسات تخطيطية متوسطة المدى من بينها ثماني دول تمارس قدرا من السيطرة المركزية لا يمكن التقليل من أهميته ، وذلك من خلال أجهزة ووزارات التخطيط العربية (٥٨) وقد أوات بعض المنظمات العربية اهتماما

ملحوظا للدراسات القطاعية سعيا للتوصل إلى تصورات إستراتيجية عربية مشتركة تمثل حلقه في سلسلة المحاولات المستمرة لتحقيق الحد الأدنى من التعاون العربي المشترك لمواجهة التحديات المستقبلية التي تجابه الوطن العربي ككل . وقد أسفرت هذه المحاولات عن مجموعة من الوثائق التي تعالج قضايا ذات صلة بالمستقبل العربي ، وتتلمس خطوط التحرك الاستراتيجي في المجالات المختلفة حتى نهاية القرن العشرين ، وتهدف هذه الدراسات والوثائق إلى إعطاء قدر من التصور الاستراتيجي لآفاق ومستقبل تطور الأوضاع العربية في العديد من المجالات. وعلى المستوى القومي تزامن هذا الاهتمام بوضع الأستراتيجيات القطاعية مع بعض المحالات التي بذلت من جانب العلماء العرب للسعى نحو صبوغ نماذج كمية تضم الوطن العربي كله ، وقد استلزمت هذه المحاولات ضرورة التعرف إلى النماذج العالمية ودراسة أساليبها الفنية وتصنيفاتها المختلفة سعيأ للاستفادة بها فيما يمكن إجراؤه من دراسات مستقبلية على المستوى العربي ، ونذكر في هذا المجال الإسهام الرائد الذي قدمته < مجموعة التخطيط طويل المدى للبدان العربية > التي أنشئت بمعهد التخطيط القومي في القاهرة ، وأشرف على نشاطها الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن ، وكانت تضم كوكبة من العلماء والباحثين المصريين . وقد عملت هذه المجموعة بالتعاون العلمي مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة اليونيدو . ولقد أعدت هذه المجموعة التي عرفت باسم < مجموعة القاهرة > بعض الدراسات الهامة التي تمثل في مجملها مشروع نموذج عربي للمستقبليات ، إلا أن المشروع لم يكتب له الخروج إلى دائرة التطبيق $(^{69})$.

ويضاف إلى هذا الجهد العديد من الدراسات ذات الطابع الفردى ، التي تقتقر إلى التكامل والشمول في تناول ومعالجة القضايا المستقبلية في تشابكاتها المعقدة . وفيما عدا ذلك هناك دراسة رائدة تتميز بالطابع الجماعي أصدرتها مؤسسة المشاريع والإنماء العربية عام ١٩٧٥ بإشراف أنطون زحلان تحت عنوان < الوطن العربي عام ٢٠٠٠ > (١٠٠٠). وتتكون هذه الدراسة من مجموعة دراسات قطاعية تشمل السكان والتعليم والتحضر والموارد البشرية والزراعة والري والنفط والنقل والنمو الاقتصادي الكلي . وقد تضمنت هذه الدراسات توصيفا للأوضاع الراهنة لكل قطاع ثم إسقاطات مبسطة لمستقبل كل قطاع ، وفي النهاية تضمنت بعض التوصيات العامة .

وتفتقر هذه الدراسة إلى النظرة الشمولية المتكاملة كما أنها لا تستند إلى قاعدة علمية عريضة من المعلومات والبيانات .

وانطلاقا من الوعى العميق بأهمية وضرورة البدء بالخطوة الأولى على الطريق الطويل نحو التحكم في زمام المستقبل العربي . تلك الخطوة التي تتمثل في ضرورة بذل جهد عربي استثنائي من أجل خلق تيار وطني وقومي يؤمن بالدراسات المستقبلية باعتبارها السبيل الأوحد للنهوض الشامل والانطلاق نحو تشكيل المستقبل العربي ومن ثم امتلاكه . ولقد تمثلت هذه الخطوة في مشروع المستقبلات العربية البديلة (٢١) الذي يهدف في الأساس إلى إثارة الوعي حول أهمية الدراسات المستقبلية في الوطن العربي . وينطلق هذا المشروع من إدراك أن التطور المستقبلي اللوطن العربي وتنميته لا تصنعه التطورات الاقتصادية فحسب ، ولا يشكله مجرد الزيادة المحتملة في بعض مؤشرات الإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك ، بل أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا في بعض مؤشرات الإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك ، بل أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا في بعض مؤشرات الإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك ، بل أن التنمية المقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا في بعض مؤشرات الإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك ، بل أن التنمية المقيقية لا يمكن أن تتحقق الا في بعض مؤشرات الإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك ، بل أن التنمية المقيقية لا يمكن أن تتحقق الا في المار إجتماعي – اقتصادي حضاري شامل ، ولذلك فقد تضمن هذا المشروع العديد من الدراسات المتعلقة بمختلف عناصر التطور الحضاري العربي . وتشتمل هذه المجالات :

- ١ العلاقات بين البني الاجتماعية والسياسية والتنمية.
 - ٢ عملية صنع القرار ،
- ٣ الديموقراطية والاتصال الجماهيري والمشاركة الشعبية .
 - ٤ الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية .
 - ه آليات التبعية .
 - ٦ الوطن العربي والنظام العالمي المتغير،
 - ٧ الآثار غير المدروسة للثروة النفطية .
 - ٨ الموارد البشرية.
 - ٩ موار واستخدامات العلم والتكنولوچيا .
 - ١٠ الفنون والآداب.
 - ١١ الإطار المؤسسي التكامل.
 - ١٢ التوحيد العربي وقضايا الأقليات .

المسواميش

- (١) ماجد فخرى: تطور فكرة المستقبل في العصور القديمة والحديثة مجلة الفكر العربي العدد العاشر ابريل ١٩٧٩ ببروت . ص ١٢٠١٠، ٢١.
- (٢) انظر :محمود زايد :علم المستقبل في وقتنا الصاضر مجلة الفكر العربي العدد العاشر أبريل ١٩٧٩- بيروت، ص ٢٦- ٢٨ . (٣) انظر : إبراهيم سعد الدين وآخرون : صور المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة ببروت ١٩٨٧ . ص ١٢ ، ١٣ .
 - (٤) فؤاد زكريا : التفكير العلمي سلسلة عالم المعرفة رقم ٣ الكويت مارس ١٩٧٧ ص ١٩٣ ص ٢٠٠ .
- (٥) انظر : عبد العظيم أنيس : مستقبل البشرية والنماذج العالمية مجلة الهلال عدد يناير ١٩٨٥ القاهرة ص ٣٢ ٣٠ .
 - (٦) لمزيد من التقامىيل انظر:
- E. Crorish: The Study of the Future. Washington D.C.1977 PP.58-59.

 . ١٧٥ مصدر سابق ق ١٧٥
 - (V) انظر: فسطنطين زريق: نحن والمستقبل دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٧ . ص ٦٧ ٨١ .
 - E. Cornish: Op. Cit., PP69-71. (۸)
 - (٩) انظر: هاني عبد المنعم خلاف: المستقبلية والمجتمع المصرى كتاب الهلال العدد ٢٤٤ القاهرة- إبريل ١٩٨٦ ص١-١٢٨
 - (۱۰) انظر : هانی خلاف : مصدر سابق ص ۱۲ ۱۳ .

(11) E. Corinsh: OP. Cit. PP44-46.

- * أشار الأستاذ هانى خلاف فى كتابه < المستقبلية والمجتمع المصرى > إلى أن الدراسات المستقبلية تشكل حاليا حوالى ٥١٥ مقررا درسيا موزعا على ثمانى عشرة ولاية أمريكية .
 - (۱۲) محمود زاید : مصدر سابق . ص ۲٦ .
 - (١٣) انظر: إبراهيم سعد الدين وأخرون: صور المستقبل العربي مصدر سابق ص١٢٠.
 - (١٤) انظر: المصدر السابق ص ٢٣.
- (١٥) انظر: نادر الفرجاني: حول استشراف المستقبل العربي رؤية نقدية للجهود المطية والخارجية. المستقبل العربي -- بيروت مايو ١٩٨٠ ص ٦٨٠.
 - (١٦) انظر : صور المستقبل العربي مصدر سابق ص ٢٤ .
- (۱۷) انظر: إبراهيم سعد الدين وآخرون: صور المستقبل العربي مصدر سابق ص ۱۷۸ ، ناهد صالح: المنهج في البحوث المستقبلية مجلة عالم الفكر مارس ١٩٨٤ الكويت ص ٢٠٣ .

```
(١٨) انظر : فؤاد زكريا : التفكير العلمي - مصدر سابق - ص١٧- ٢٦ .
                        (١٩) انظر : ناهد صالح : المنهج في البحوث المستقبلية - مصدر سابق - ص ٢٠٨.
    E. Cornish: The study of future.Op.cit
                                                                                 (۲۰) انظر :
                                                                            PP88-90.
                                     قسطنطين زريق : نحن والمستقبل – مصدر سابق – ص ٤٠ – ٤٣ .
           Earle Josph: The trends of future. Minnesuota.
                                                                        (٢١) انظر التقاصيل:
                                                                Fed.1976. PP25-30.
              (٢٢) انظر : محمد عارف عثمان : النهج في علم الاجتماع جـ١ - دار الثقافة - القاهرة ١٩٧٢ .
                     (٢٣) انظر: هاني خلاف: المستقبلية والمجتمع المصري - مصدر سايق - ص٢٢، ٣٣.
                             (٢٤) انظر : فؤاد زكريا : التفكير العملي – مصدر سابق – ص ٣٢٧ – ٣٣٠ .
(٢٥) انظر كل من : ابراهيم سعد الدين وآخرون : صور المستقبل العربي - مصدر سابق - ص ٢٤ ، ١٨٠ . ناهد
                              منالح: المنهج ي البحرث المستقبلية – مصدر سابق – ص ٢٠١ ، ٢٠٠ .
                            (٢٦) لمزيد من التفاصل انظر : ناهد صالح – مصدر سابق – ص ٥ .٢ . ٢٠٦ .
                                        (٢٧) انظر: صور المستقبل العربي - مصدر سابق - ص ١٧١.
                                                                                  (۲۸) انظر:
E. Cornish: OP. Cit-PP84-
87
(29) F.L. Polak: Prognostics, Ascience In making sueveys and creates Fu-
ture. Elsvier publishers, Amsterdam: 1971.PP390-393.
```

(۳۰) انظر :

F.L.Polak:Ibid. PP262-267

(٣١) انظر : منور المستقبل العربي - مصدر سابق - ص ١٨١ .

(٣٢) انظر : عبد الباسط عبد المعطى : البحث الاجتماعي - نحو رؤية نقدية لمناهجه وأبعاده - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٨٤ - ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، عواطف عبد الرحمن وزخريات : تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية - العربي للنشر - القاهرة ١٩٨٥ - ص ٢٤٤ - ٢٤٦ .

- (٣٣) انظر: عواطف عبد الرحمن: مصدر سابق -ص ٢٤٦ ، ناهد صالح مصدر سابق ص ٢٠١ .
 - (٣٤) لمزيد من التفاصل انظر : عبد الباسط عبد المعطى مصدر سابق ص ٣٨٧ ٣٨٠ .
- -J-M- Richards on: Global Modelling(1) The Models. Futures Val- انظر: (٥٦) 12.No50 octo

ber1978P. 388,

D.H.Meadows el al: The Limits to Growth New York-Univers books, 1972-Ρ.

- نقلا عن صور المستقبل العربي مصر سابق ص ٣٠ ٣٥ .
- (٣٦) أنظر: صور المستقبل العربي مصدر سابق ص ٥٥ .
- (*) جاء فى مقدمة التقرير المعروف باسم < حدود النمو > الذى طبعت منه ملايين النسخ أو أوريليوبتشى يشرف ويمول نشاط نادى روما يساهم فى شركتى فيات السيارات وأوليفتى للآلات الكاتبة ويملك مؤسسة للاستشارات الهندسة والاقتصادية ويرى البعض أنه هو المحرك وراء حركة النماذج العالمية .
- (**) شجع نادى روما عالمين أحدهما أمريكى < ميرزاروفيتش > وثانيهما ألمانى غربى < يستل > على بناء هذا النموذج الذى عرف باسميهما ونشرت نتائجه عام ١٩٧٤ فى تقرير بعنوان < البشرية عند مفترق الطرق > . انظر : عبد العظيم أنس مصدر ساءة , ص ، ٣٥ .
- S. Cole: The global futres debate 1975-1976. in C. Eereewan and Jahoda, Eds: World futures. Felmer, Brighton-Sussex University 1979.

 Richardson: Godal Modelling(1) the Models op. it PP389-390.

نقلا عن صور المستقبل العربي - مصدر سابق - ص ٣٢ - ٣٧ .

Richardson: Global Modelling, op. cit- (۳۸) انسطار : ۹342-393.

- * إشارة إلى مؤسسة باريلوتشي بالاجنتين وهي التي مولت هذا المشروع.
- R. Petrella: Ideological basis and Impact of world Models: انظر (۲۹) Acomparison. in Seminar of Future Forecasts and World models, Rio de Janiero.28-11/3-12-1975.

Amil car o. Herrera et al; catastrophe or a new society. A latin : انظر (٤٠) American world model Ottawa' intenational development research cantre. 1976.

عبد العظيم أنيس – مصدر سابق – ص 37 ، صور المستقبل العربي – مصدر سابق – ص 79 – 13 . (٤١)

- W. Leontif et: The Future of the world economy prelimmary report, New York,Un, Dept of Economic: and Social Affalirs 1976.
 - (٤٢) انظر : نادر فرجاني مصدر سابق ص ٧٨ .
 - OECD: Facing the Future OECD, Paris1979 pp.329- (٤٣) 330,403.
 - (٤٤) انظر : عبد العظيم أنيس : مصدر سابق ص ٣٦ ٣٧ .
 - (٥٤) انظر : محمود زايد مصدر سابق ص ٢٧ ، ٣١ ،

E. Cornish: op. cit PP77-80.

(٤٦) انظر:

(٤٨) انظر:

- (٤٧) انظر: محمود زايد: مصدر سابق ص ٣٣.
- E. Cornish: op. cit PP.86.
 - (٤٩) انظر: هاني خلاف: مصدر سابق ص ١٣.
- (٥٠) لمزيد من التفاصيل انظر : ناهد صالح مصدر سابق ص ٣١٣ . ٣١٣ ، محمود زايد مصدر سابق ص ٣٢٠ .
 - (٥١) انظر : إبراهيم سعد الدين : صنور المستقبل العربي مصدر سابق ص ٢٢
 - (52) Igor V. Bestu zhev Lada: Futures research in U.S.S.R. Academy of sciences of U.S.S.R. Moscow-1986.
- (53) Igor. V.B.Lada: Ibid-PP2-4.
- (54) Igor. V.B. Lada: Forcastig and planning in U.S.S.R. Buterworth Company < Publisher > Feb. 1986.
- (55) Igor B. Lada: A Soviet Scintist Looks at Futurology-Courier UNESCO, April 1971 P.24.
- (56) Igor.B. Lada: forcasting, an approach to the problem of the Future. Moscow Jpurnal4-1972-P38.
- I.V.B. Lada: Futures reserch in U.S.S.R. Op cit . PP10-11. (۷)
 - (٥٨) لزيد من التفاصيل انظر : إبراهيم سعد الدين : وآخرون صور المستقبل العربي مصدر سابق ص ١٧٧ ١٧٧ .
 - (٩٩) انظر: نادر الفرجاني: حول استشراف المستقبل العربي للوطن لعربي رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية مجلة المستقبل العربي بيروت مايو ١٩٨٠.
 - (٦٠) انظر : نادر فرجاني : استشراف المستقبل العربي مصدر سابق .
- (١٦) شارك فى تصميم المشروع مجموعة من المفكرين العرب وعلى رأسهم د. إسماعيل صبرى عبد الله وإبراهيم سعد الدين . وأقرته جامعة الأمم المتحدة بطوكيو فى ديسمبر ١٩٨٠ . وقد أنجزت كافة دراساته الفرعية وإن لم تصدر بعد فى دراسات منشورة .

الفمرس

ليلى عبد المجيد	د.
* تشريعات الصحافة في مصر رؤية تحليلية "	
نجسوى كسامسل	د.
*الاتجاهات الحديثة في دراسات الصحافة النسائية	
ايناس أبو يوسف	د.
*إستخدامات الصحفيين المصريين لشبكة معلومات «الأنترنت»	
السيد بخيت	د.
* الصحافة المصرية الإلكترونية الى أين ؟	
عـزه عبدالعـزيـز	د.
*المؤتمر السنوى الثاني لادارة الأزمات والكوارث	
أميرة محمد العباسى	د .
* الإعلانات وصنع القرار في المؤسسات الإعلامية	
حسنی محمد نصر	د .
* الاتجاهات الحديثة في تحليل المضمون	
محمد سعد ابراهيم	. d
* إشكالية المنهج لدى الباحثين الاعلاميين الشبان	
محمد شهان	ه.
* النموذج النقدى " التغير الانساني" وقضايا التأثير الإعلامي	
محمود خلیل	٤, ،
* الصحافة الالكترونيه " التحليل الدلالي "	
عواطف عبدالرحمن	٤,
T. 1 " 3/3/1/// * 3/ * 7 / 20 11 / 11 #	

رقم الايداع ٢٠٠٠/٢٠٠٠

I.S.B.M

977-319-022-6

مطبعكة الميك في ١٨ خداج العاسبة المتامرة ت: ١٨٧٨٥١

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA



nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



